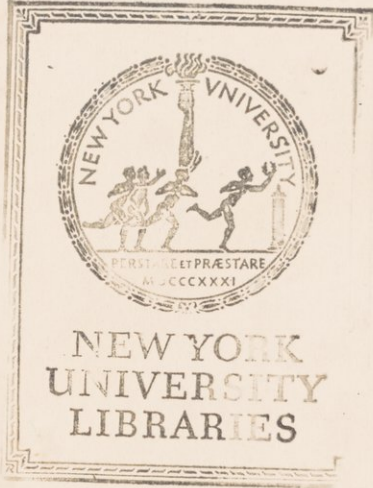


BOBST LIBRARY



3 1142 02824 5895

OFF-SITE STORAGE



NEW YORK
UNIVERSITY
LIBRARIES

GENERAL UNIVERSITY
LIBRARY



New York University
 Bobst Library
 70 Washington Square South
 New York, NY 10012-1091

Phone Renewal:
 212-998-2482
 Web Renewal:
 www.bobcatplus.nyu.edu

DUE DATE

DUE DATE

DUE DATE

ALL LOAN ITEMS ARE SUBJECT TO RECALL

DUE DATE

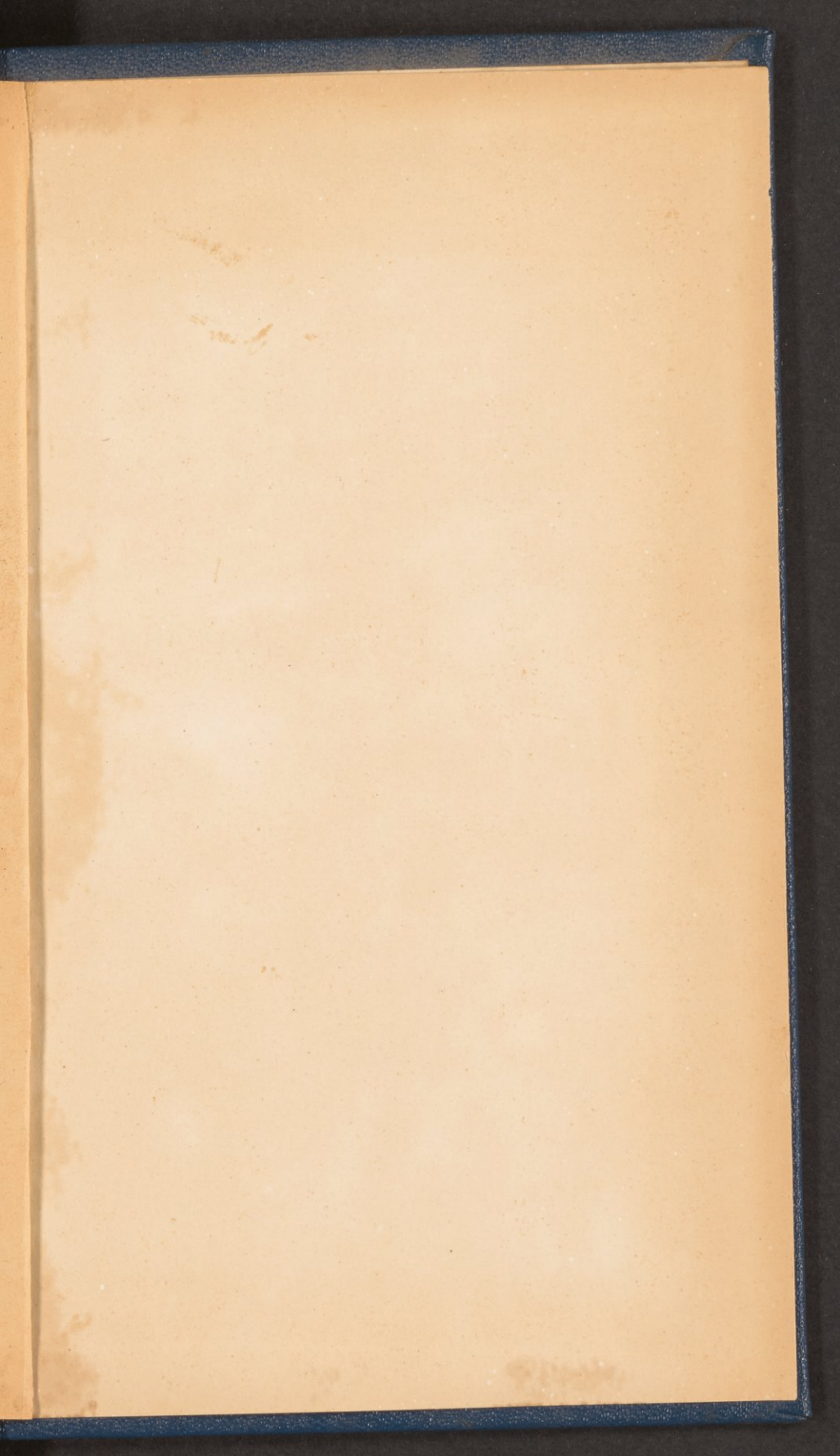
RETURNED
 JUL 24 2002

JUN 03 2002
 Bobst Library
 Circulation

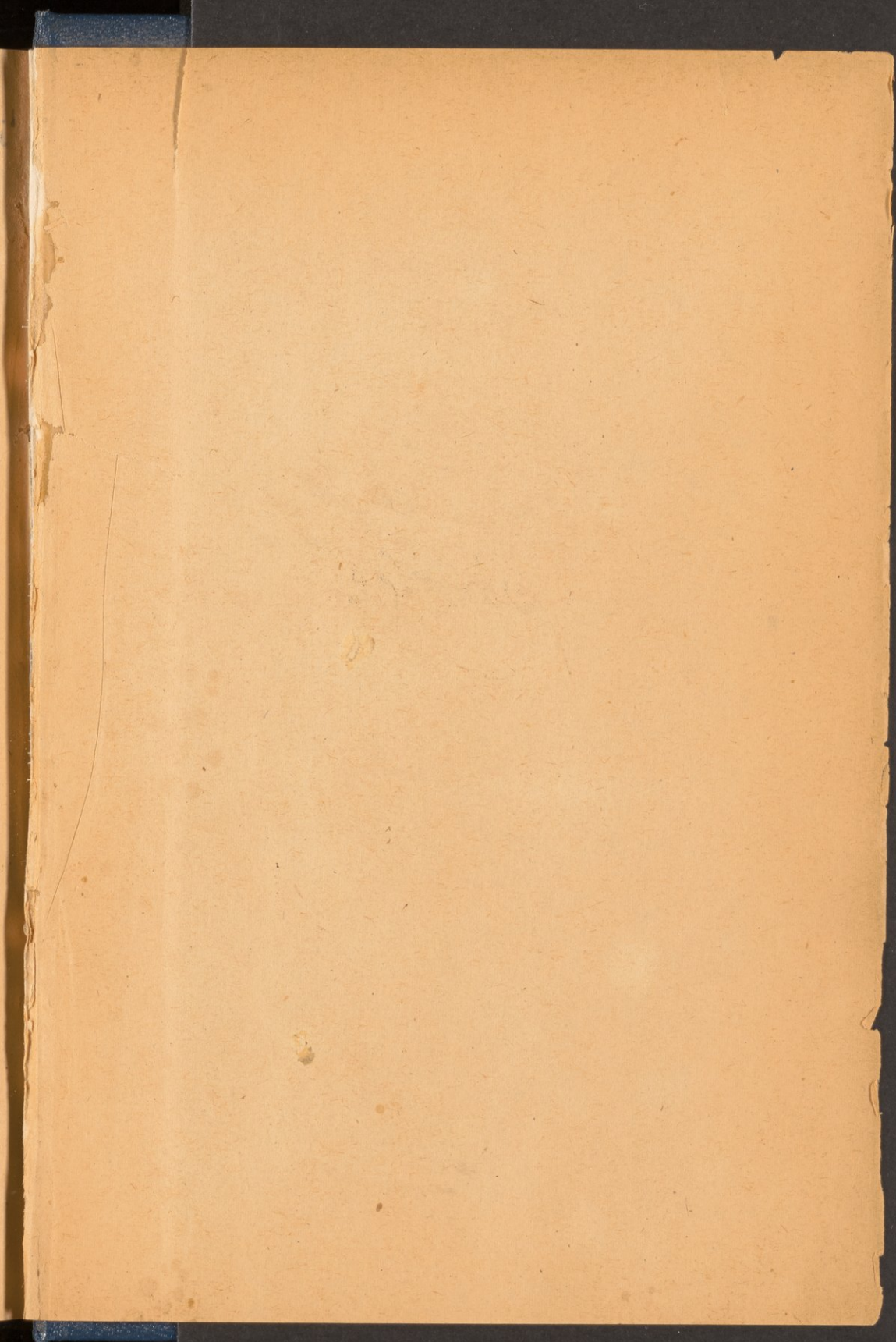
PHONE/WEB RENEWAL DUE DATE

NYU Repro:159185

تجليد صالح الدقر
 تلفون ٢٢٢٩٧٧



يوم ميسلون



NE 65-2345

al. Ḥuṣarī, Abū Khaldūn Sāṭ

ابو خالدون
ساطع الحصري

Yawm Maysalūn

يوم مَيْسَلُون

صَفْحَةٌ مِنْ تَارِيخِ الْعَرَبِ الْحَدِيثِ

مذكرات

مصدره بمقدمة عن تنازع الدول حول البلاد العربية
ومذيلة بوثق وصور

[1947]

الناشر
مكتبة الكشاف وطبعها
بيروت

Near East

DS

98

.H8

C.1

حقوق الترجمة واعادة الطبع
محفوظة للمؤلف

مقدمة

يوم ميسلون

ان يوم ميسلون ، من اخطر الايام التي سجلها تاريخ الأمة العربية ، في العصور الحديثة .

لأنه كان اليوم الذي انقرضت فيه اول دولة عربية عصرية تأسست في الشام بعد الحرب العالمية .

لقد كانت هذه الدولة ، في الواقع ، قصيرة العمر جداً ، لأن المدة التي انقضت بين بدء تكوينها - عقب دخول جيوش الثورة العربية على دمشق - ، وبين انتهاء عهدها - باستيلاء الجيوش الافرنسية الى عاصمتها - ، كانت اقل من سنتين : ١ تشرين الاول ١٩١٨ - ٢٤ تموز ١٩٢٠ . وأما المدة التي مضت بين يوم اعلان استقلالها بصورة رسمية ، وبين يوم انقراضها بصورة فعلية ، فكانت أقصر من خمسة اشهر : ٨ آذار - ٢٤ تموز ١٩٢٠ .

ولكن هذه الدولة الفتية - على قصر عمرها - كانت عظيمة الدلالة ، وجليّة الشأن : لأنها كانت وليدة الثورة العربية وقبلة آمالها ؛ إنها كانت دولة عربية عصرية بكل معنى الكلمة : تشعر بعروبيتها شعوراً

يوم ميسلون (١)

واضحاً ، وتعمل للقومية العوبية عملاً متواصلًا ، - وتقدر في الوقت نفسه - مقتضيات الحياة العصرية تمام التقدير . وقد تضافرت على تأسيسها جهود احرار العرب ومفكرهم ، وتراكزت حولها آمالهم وأمانيتهم ، بعد ان كان قد مضى على عهود « استقلال الامة العربية ومجدها » سلسلة طويلة من قرون الانحطاط والاستسلام .

ويوم ميسلون هو اليوم الذي اندرست فيه هذه الدولة الفتية ، إثر حملة عسكرية ماكرة ، سُنت عليها بعد سلسلة طويلة من المناورات والمخادعات السياسية .

فنحن لا نغالي اذا قلنا ان ذلك اليوم كان يوماً فاصلاً في تاريخ القضية العربية : إنه كان خاتمة الفصول الاولى من القضية العربية ، وفاتحة فصولها الجديدة . ففيه انحلت الجيش النظامي الذي تكوّن خلال الثورة العربية ، وبعده تبعثر رجال الثورة ودعاة القومية ، في مختلف الاقطار ، واخذوا يجاهون حياة كفاح جديدة ، شاقة ومتشعبة ، تختلف شروطها عن شروط الصفحة الاولى اختلافاً جوهرياً .

ولذلك يحق لنا ان نقول بكل تأكيد : إن يوم ميسلون كان من أخطر الأيام التي مرت على الامة العربية ، في تاريخها الحديث .

**

ولكن من دواعي الاسف الشديد ، ان وقائع يوم ميسلون وتفاصيلها لم تكتب ولم تنشر حتى الان ، على وجهها الصحيح الكامل ، فقد ظلت أهم صفحات ذلك اليوم مجهولة من الاكثية الساحقة من الطبقة المتنورة ، كما انه كثيراً بما نشر عن بعض صفحاته جاء مخالفاً للحقيقة والواقع مخالفة كبيرة .

والسبب الاصلي في ذلك - على ما اعتقد - هو : طبيعة الظروف

التي أحاطت باليوم المذكور ، وكثرة المفاجئات التي لابتست صفحاته الأخيرة . فقد تسلسلت الوقائع - قبيل ميسلون - بسرعة كبيرة ، وتعقدت بمفاجئات كثيرة ، تعدّر معها على معظم شهودها الاطلاع على جميع تفاصيلها . ثم إن معظم هؤلاء الشهود تبعثروا - عقب الواقعة - في مختلف الاقطار العربية ، وبدأوا حياة كفاح جديدة وعنيفة ، صرفتهم عن التفكير في جمع وثائق ذلك اليوم ، ونشر وقائعه بين الناس ، وإظهار حقائقه الى العيان ...

وقد قدّر لي أن اكون في تلك الايام في قلب المسرح ، في موقف خاصّ يسرّ لي الاطلاع على جميع صفحات الوقائع بتفاصيلها التامة ؛ ذلك لاني كنت عضواً في مجلس المديرين الذي كان يعمل عمل مجلس الوزراء ، منذ بداية تأليفه حتى إعلان الاستقلال ؛ ووزيراً في الوزارة الاولى التي تألفت إثر الاستقلال ؛ ووزيراً في الوزارة الثانية التي أعقبتها ، والتي بقيت في الحكم حتى يوم ميسلون ، كل ذلك يسرّ لي الاطلاع على مقدمات القضية من اولها الى آخرها ، اطلاعاً مباشراً .

زد على ذلك ، ان الوزارة الاخيرة كانت قد عهدت اليّ بمهمة التفاوض مع الجنرال غورو ، عقب تقدم جيوشه نحو سفوح ميسلون ، فتسنى لي من جراء ذلك ان اطلع على تفاصيل الصفحة الاخيرة من القضية ، اكثر من اي شخص آخر .

وفي الاخير ، قد رافقت الملك فيصل الى اوروبه بعد خروجه من سورية - غداة يوم ميسلون - ، ففسح ذلك امامي مجالاً واسعاً لدرس جميع وثائق القضية - الرسمية منها وغير الرسمية - بتفصيل تام .

وكان الملك فيصل طلب اليّ عندئذ ان اتصل باحد علماء الحقوق الدولية في روما ، وان ازوده بالمعلومات والوثائق اللازمة لوضع تقرير قانوني ضاف عن القضية السورية بوجه عام ، والعدوان الفرنسي في يوم

ميسلون بوجه خاص ، وسلمني الاوراق والوثائق الموجودة لديه ، تديراً
لاداء هذه المهمة . فتفرّغتُ - مدة شهر - لدرس الوثائق المتعلقة
بالقضية العربية ، وكتبتُ في الوقت نفسه تقريراً ضافياً عما جرى بيدي
وبين الجنرال غورو - قبل يوم ميسلون - من أحاديث ومناقشات .
ودوّنتُ ، بعد ذلك مذكراتي عما حدث من الوقائع في الايام التي
تقدّمت معركة ميسلون من جهة ، والتي تلتها من جهة اخرى ، بكل
تفصيل وعناية .

والمذكرات التي يراها القارئ في هذا الكتاب ، قد كتبت في
تلك الايام ، اي منذ نحو ربع قرن .

**

وقد قضت الظروف - بعدئذ - ان يوجه الملك فيصل نظاره نحو
العراق ، ثم ان يذهب اليها لمواصلة خدمة الامة العربية من هذا الميدان
الجديد . ورأى من حسن السياسة - بعد ان تولى عرش العراق - ان لا
يتدخل في القضايا السورية تدخلاً علنياً ، قبل ان يضمن استقرار الامور
في المملكة العراقية ، ولذلك لم ينشر التقرير القانوني الذي وُضع في
روما ، وتجنب التحدّث عن الامور المتعلقة بسورية مدة تقرب من عشر
سنوات ...

واما انا ، فقد قضت الظروف ان ارافق الملك فيصل الى العراق
ايضاً ، وان اتولى مهمة وضع اسس المعارف الجديدة هناك . وهذه
المهمة الشاقة تطلبت مني تفرّغاً تاماً ، فلم تسمح لي بنشر المذكرات التي
كنت وُضعتها ، واضطرتني الى تركها مطوية بين اكداش الاوراق ...

**

ولكن الان ... وقد قضت الظروف ان ادرك السنة الدورية

الخامسة والعشرين من يوم ميسلون في دمشق الشام ، بعد ان شاهدت فيها وقائع دموية جديدة تحملني على الجزم بانها ستؤدي الى انتهاء العهد المشؤوم الذي بدأ بيوم ميسلون ... فقد رأيت من واجبي ان انشر هذه المذكرات .

غير اني رأيت من الضروري ان اضع لها مقدمة طويلة ، تستعرض وتلخص اهم الوقائع التاريخية والحوادث السياسية ، التي لا بد من الالمام بها ، لفهم ماهية حوادث ميسلون وادراك عواملها الاصلية . لان حوادث ميسلون لم تكن بنت ساعتها ، بل كانت صفحة من صفحات القضية السورية ، والقضية السورية نفسها ، لم تكن قضية قائمة بذاتها ، بل كانت جزءاً من القضية العربية ، كما ان القضية العربية كانت وثيقة الارتباط بالمسألة الشرقية .

إن امثال هذه القضايا تترايط وتتشابك - عادة - مع عدد كبير من القضايا . وهذا التشابك يجعل من المتعذر فهم عوامل احداها من دون درس كثير من القضايا التي تظهر في الوهلة الاولى غريبة وبعيدة عنها . فتاريخ الشرق العربي بوجه خاص مليء باحداث ووقائع تظهر هذه الحقيقة للعيان واضحة جلية :

مثال ذلك : ان التنافس الذي قام بين فرنسة وانكلترة على مصر بلغ حده الاقصى بعد الحملة الافرنسية التي وصلت الى فاشودا ، ولم ينته إلا بعد الاتفاقية التي عقدت بين الدولتين على اساس المساومة على المغرب الاقصى ...

والتنازع الذي حصل بين روسيا وفرنسة على الاماكن المقدسة في بقعة مقدسة من بقاع آسيا العربية ، لم ينته الا بعد حرب قامت في اوربة على ضفاف نهر الدانوب وسواحل البحر الاسود ، وبعد مؤتمر عقده في باريس باشتراك دول عديدة ...

والتنازع الذي حصل بين فرنسا وانكلترا حول السياسة السورية
بعد الحرب العالمية ، لم ينته الا بمساومة تمت على الموصل ونقط الموصل . .
وقد غابت هذه الحقائق عن انظار معظم الذين كتبوا حول القضايا
العربية بوجه عام ، وحوادث ميسلون بوجه خاص .
ولذلك رأيت من الضروري ان اتلافى هذا النقص ، بتصدير هذه
المذكرات بنظرة اجمالية تستعرض مقدمات الحوادث التي انتهت الى
يوم ميسلون .

وإتماماً لهذه الغاية قسمتُ هذا الكتاب الى قسمين : فالقسم الاول
منه يشرح المقدمات ، والقسم الثاني يبين الوقائع . وقد ألحقتُ بالكتاب
ذيلًا يتألف من الوثائق المتعلقة بأهم الوقائع المسرودة في القسم الثاني .
وقد عمدتُ - في القسم الاول - الى تلخيص ما اطلعت عليه من
مراجعة الكتب والمجلات ، واما القسم الثاني ، فقد عرضتُ فيه ما
شاهدته وسجلته بنفسي ، خلال الوقائع والحوادث نفسها .

دمشق الشام - تموز ١٩٤٥

الْقِسْمُ الْأَوَّلُ

عَوَامِلُ وَمَقَدِّمَاتُ

تمهيد

اطماع فرنسا في سورية

ان تاريخ اطماع فرنسا في سورية ، تاريخ طويل ، ترجع منابعه الاصلية الى الحروب الصليبية :

لقد تعود الفرنسيون ان ينظروا الى الحروب المذكورة كأثر من آثار « اسلافهم العظام » ، وان يعتبروا الامارات اللاتينية التي قامت على بعض الاراضي السورية خلال تلك الحروب جزءاً من اجزاء « تاريخهم المجيد » . ولذلك كان من الطبيعي ان يتولد في نفوسهم نزوع الى إتمام عمل تلك الحروب ، واعادة عهود تلك الامارات .

ان هذا النزوع جعل الافرنسيين ينصبون انفسهم حُماة للمسيحيين في الشرق ، ليتخذوا من هذه الحماية وسيلة للاستيلاء على بلاد الشام في يوم من الايام .

وهذه السياسة حملت فرنسا على الاكثار من الارساليات ، لتأسيس المعاهد الدينية والتعليمية المتنوعة ، في مختلف انحاء الشرق الادنى بوجه عام ، والشرق العربي بوجه خاص .

وقد استمرت فرنسا في اتباع هذه السياسة باهتمام كبير ، حتى بعد ما قرّرت فصل الدين عن الدولة وجعل التعليم « علمانياً » في بلادها ،

وحتى بعدما ضيقت الخناق على الاكليروس ، وصادرت املاكهم ،
وحظرت عليهم الاشتغال بالتعليم داخل فرنسا نفسها .
وقد اتبعت بهذه الصورة سياسة ذات وجهين : - سياسة مكافحة
الاكليروس داخل البلاد وحمايتهم خارج البلاد - عملاً بالمبدأ الذي عبر
عنه « غامبetta » الشهير بكلمة سارت مسرى الأمثال :
« إن عداوة الاكليروس ليست من المواد التي يسوغ تصديرها الى
خارج البلاد » .

ومن الغريب ان سياسة الاستعمار الجديدة التي سلكتها فرنسا على
سواحل البحر المتوسط منذ سنة ١٨٣٠ قد اُضافت الى هذا العامل
الاصلي القديم ، عاملاً جديداً ، يُسانده في العمل والتأثير ، وان خالفه
في الماهية والاساس : فقد اخذت فرنسا ، منذ ذلك التاريخ ، تبسط
نفوذها على بلاد اسلامية واسعة الارحاء ؛ وتمكنت من فرض سلطانها
شيثاً فشيثاً على الجزائر وتونس والمغرب الاقصى ؛ واصبحت تعتبر نفسها
- من جراء ذلك - صاحبة « امبراطورية اسلامية » على سواحل افريقية
الشمالية . فكان من الطبيعي ان تطمح بعدئذ الى امتلاك سورية بهذه
الصفة الجديدة ايضاً ، بغية توسيع هذه « الامبراطورية الاسلامية » - على
حد تعبير ساستها - ، وتدعيم نفوذها على المسلمين ، عن طريق السيطرة على
أهم المراكز الاسلامية القائمة في سورية .

فصارت فرنسا تسعى لبسط نفوذها وفرض سيطرتها على سورية ،
مدفوعة بما تقتضيه « سياستها المسيحية » من جهة ، و « سياستها
الاسلامية » من جهة اخرى . واصبحت - لذلك - اكثر الدول طموحاً
الى امتلاك سورية وأشدّها اهتماماً بها على الاطلاق .
ولا نغالي اذا قلنا انها صارت تعتبر نفسها « الوارثة الشرعية » للدولة

العثمانية في الاراضي السورية ، تلك الدولة التي كانت تُعدّ في حالة « مرض الموت » منذ مدة غير يسيرة .

وقد كانت فرنسا تمّني نفسها - مدة طويلة من الزمن - بادخال مصر ايضاً في نطاق نفوذها وسيطرتها ، غير انها اضطرت اخيراً الى التخلي عن هذه الآمال بصورة نهائية . ونستطيع ان نقول ان هذا الاضرار زادها تمسكاً بالاحلام التي تحوم حول سورية ، وبالاطماع التي ترمي الى امتلاكها .

وكان لا بدّ لأطماع فرنسا هذه ، من أن تصطدم بعقبتين مهمتين :
الاولى المنافسة الدولية ، والثانية المقاومة العربية .

وقد قدّرت فرنسا خطورة العقبة الاولى حق قدرها ؛ فبدلت كل ما تستطيعه من جهود وتضحيات للتغلب عليها . وفي وسعنا أن نقول : إنها لم تُقدم على ضربة ميسلون ، إلا بعد أن توفقت في تذليل هذه العقبة - عن طريق المساومة ، وضمنت عدم معارضة أية دولة من الدول فيما تنوي عمله في سورية .

وأما العقبة الثانية - فان فرنسا لم تُقدّر حق قدرها في يوم من الايام ؛ بل استصغرت شأنها على الدوام . وتوهمت ان ضربة ميسلون ستقضي على المقاومة العربية قضاء مبرماً ، ولم يخطر ببالها قط ، أن هذه المقاومة ستزداد بعد ضربة ميسلون يوماً فيوماً ، الى ان تقضي فرنسا عن سورية إقصاء تاماً .

فاذا كانت واقعة ميسلون بمنزلة الفصل الاخير من رواية « المنافسة الدولية التي حامت حول سورية » فانها كانت في الوقت نفسه بمثابة الفصل الاول من منقبة « المقاومة الوطنية القومية التي قامت في سورية ضد القوى الافرنسية » .

وقد توالت فصول هذه المنقبة بعد يوم ميسلون بدون انقطاع ؛ ولن
تنتهي إلا بعد اتمام مهمتها ، وإجلاء القوى الفرنسية عن جميع اقسام
سورية ... ولو قدر لذلك ان يتم بعد مرور مدة تزيد على ربع قرن ،
من ضربة ميسلون الغادرة .

التنازع الدولي حول البلاد العربية

ان قضايا البلاد العربية قد اعتبرت - بين الدول الاوروبية - طوال القرن الماضي ، وخلال العقدين الاولين من القرن الحاضر ، فرعاً من فروع « المسألة الشرقية » ، التي كانت تعني - في حقيقة الأمر - مسألة « اقتسام الاراضي التابعة للدولة العثمانية » .

ذلك لان اهم واعظم اقسام البلاد العربية كانت قد دخلت بصورة رسمية ، في حدود الدولة العثمانية ، منذ قرون عديدة . فقد تمكنت تلك الدولة من بسط نفوذها وسيطرتها - الفعلية او الاسمية - على جميع اقطار افريقية العربية - باستثناء المغرب الاقصى - ، وعلى جميع اقسام آسيا العربية - باستثناء قلب الجزيرة وحضرموت - . فكان من الطبيعي ان تعتبر قضايا البلاد العربية من فروع المسألة الشرقية ، في العلاقات الدولية .

ومن المعلوم ان الدولة العثمانية قد دخلت منذ القرن الثامن عشر ، ولا سيما خلال القرن التاسع عشر ، في دور التفكك والجزال . ولم تعش بعد ذلك الا بفضل تنازع الدول على اقتسام اقطارها المختلفة . وهذا التنازع كان شديداً ومُعقّداً: فقد كانت معظم اقطار الدولة العثمانية مطمح انظار دول عديدة في وقت واحد . فكل دولة من الدول

العظمى - على الأخص - كانت تطمح ببعض الأقطار ، وتسعى الى تقوية نفوذها فيها ، استعداداً لاستكمال الوسائل اللازمة لامتلاكها ، كما أنها كانت تنزع - من جهة أخرى - الى الحيلولة دون توسع نفوذ منافسيها ، ليس في الأماكن والأقطار التي تطمح اليها فحسب - ، بل في سائر الأماكن والأقطار أيضاً لأنها كانت ترجح - مبدئياً - « بقاء تلك الأماكن والأقطار تحت إدارة الدولة العثمانية الضعيفة » ، على « إنتقالها إلى أيدي دولة أوروبية قوية » .

وهكذا كانت كل دولة من الدول الطامحة تتوقب الفرص لنفسها ، وتقف بالمرصاد لغيرها .

ولا حاجة لبيان أن النتيجة الطبيعية التي تؤدي إليها هذه المنافسات الدولية ، كانت إبقاء « ما كان على ما كان » فترة طويلة من الزمان .
إن تعبير « إبقاء ما كان على ما كان » هذا ، كان في بادئ الأمر لسان حال السياسة الضمنية التي اضطر الجميع إلى مراعاتها بحكم الطبيعة وقسر الظروف ، بلا مفاوضة ولا مناقشة ولا معاهدة - . لكن هذا التعبير أصبح بعد حرب القريم دستور السياسة الدولية التي اتفق عليها جميع الدول العظمى بصورة صريحة ، بمعاهدة رسمية : لان « مراعاة تمامية الدولة العثمانية » Integrité de L'Empire Ottoman كانت من أهم المبادئ التي تقررت في معاهدة باريس المشهورة .

ولا حاجة للقول : إن الدول المذكورة لم تتفق على هذه السياسة ، رغبة في حفظ كيان الدولة العثمانية ؛ بل انها اتفقت على هذه السياسة تحاشياً عن اصطدام بعضها ببعض ، اصطداماً قد يعود عليها جميعها بأضرار كبيرة . ونستطيع ان نقول : إنها اتفقت على إبقاء ما كان على ما كان ، وانتظاراً لسنوح الفرص الملائمة لتحقيق مطامحها من غير مجازفة ، وذلك عن طريق المفاوضة والمساومة .

ولهذا السبب بدأت الدول - بعد معاهدة باريس - تسلك سبيل
المساومة على أساس « التعويضات المتقابلة » . ولا نغالي إذا قلنا ان
تاريخ المسألة الشرقية تحوّل بعدئذ إلى سلسلة طويلة من المنافسات
والمساومات الدولية .

إن البلاد العربية التابعة للدولة العثمانية ، كانت من أهم دواعي هذه
المنافسات ، ومن أثن بضائع تلك المساومات .
ولذلك يجدر بنا ان نستعرض أهم مراحل هذه المنافسات ، وأهم
صفحات هذه المساومات ، استعراضاً سريعاً .

قبل الحرب العالمية

إن أول الحركات الفعلية التي استهدفت «الإخلاق بالراحة الراهنة» في البلاد العربية التابعة للدولة العثمانية، قامت بها فرنسا في أواخر القرن الثامن عشر، بإرسال حملة عسكرية إلى مصر تحت قيادة نابوليون بوناپارت.

إن الحملة المذكورة استولت على مصر بسهولة، ثم اجتازت صحراء سيناء إلى سورية، ووصلت إلى أسوار عكا. غير أن انكسارها وأتت في استيلاء الفرنسيين على مصر، ما نجل بمصالحها، وما يهدد مستقبل مستعمراتها. فهبتت تساعد الدولة العثمانية ضد فرنسا مساعدة فعلية: فدمرت الأسطول الفرنسي في «أبو قير» وواصلت محاصرة فرنسا في مصر، إلى أن اضطرتها إلى الجلاء عنها.

فالجيش الفرنسي التي دخلت مصر سنة ١٧٩٨ قد جلت عنها سنة ١٨٠٢، ولم تبق فيها إلا ثلاث سنوات وثلاثة أشهر.

غير أن خروج الجيش الفرنسي من مصر - على هذا المنوال - لم يؤد إلى تخلي فرنسا عن فكرة الاستيلاء على مصر مرة أخرى: فقد قال نابوليون لممثل بريطانيا - في عهد قنصلته - قبل أن تمضي على الجلاء سنة كاملة: «إن مصر ستعود إلينا، عاجلاً أو آجلاً، وذلك إما بانحلال الدولة العثمانية، أو بالاتفاق معها.»

ان كلمة نابليون هذه اصبحت فيما بعد دستوراً للسياسة الفرنسية ،
وبقيت كذلك مدة تناهز القرن .

ان فرنسة لم تخرج مصر من « نطاق مطامعها » الا في أوائل القرن
الحاضر ، حيث ساومت انكاثرة بالمغرب الأقصى عليها ، واتفقت معها ،
في هذا الشأن ، سنة ١٩٠٤ .

قبل ان تقضي على جلاء الجيوش الفرنسية عن مصر ثلاثة عقود من
السنين « أقدمت فرنسة على إزال ضربة جديدة على البلاد العربية :
فارسلت حملة عسكرية قوية الى الجزائر ، سنة ١٨٣٠ .
إن الجيوش الفرنسية استولت على مدينة الجزائر بسهولة ، واستطاعت
ان تقضي على السلطة القائمة هناك بلا مشقة . غير أنها ، عندما اخذت
تتقدم نحو الداخل ، لقيت مقاومة عنيفة من اهل البلاد ، واكتسبت
هذه المقاومة قوة كبيرة عندما تنظمت تحت زعامة الامير عبدالقادر .
ولم تستطع فرنسة ان تتغلب على هذه المقاومة ، الا بعد جهود وحروب
استمرت خمس عشرة سنة ، استعملت خلالها شتى انواع العنف والقسوة ،
وارتكبت اشنع الوان المظالم والفظائع .

ان عمل فرنسة في الجزائر لم يثر مشاكل دولية ، لأنه لم تكن توجد
عندئذ دولة تستطيع ان تنافس فرنسة غير انكاثرة ، وانكاثرة لم تجد في
عمل فرنسة هذا ما يحلّ بمصالحها ، ويعرقل سيطرتها على البحر المتوسط ؛
لأنها كانت قد احتلت جزيرة مالطا ، وحصلت بذلك على مركز بحري
مهم وسط البحر المذكور .

في الواقع ان سياسة القسوة التي سلكتها فرنسا للقضاء على مقاومة
الجزائريين ، والفظائع التي ارتكبتها لسط سيطرتها عليهم ، اوجدت
استياء شديداً في الرأي العام الاوروبي بوجه عام ، وفي الرأي العام

الانكليزي بوجه خاص. وهذا الاستياء أثار حملة صحفية عنيفة ضد فرنسا .
غير ان الأمر لم يتعدّ حدود النقد الأدبي ، فتمكنت فرنسا من توسيع
أقدامها في الجزائر ، وبسط سيطرتها التامة عليها ، من غير ان تتعرض
لمشاكل دولية من جرّائها .

وبعد ذلك ، أخذت فرنسا تعدّ الأعداء لاتخاذ الجزائر واسطة للتوسع
شرقاً نحو تونس من جهة ، وغرباً نحو فاس من جهة أخرى . ولكنها لم
تشرع في تنفيذ سياستها هذه بصورة فعلية الا بعد ان مضى على ضربة
الجزائر نصف قرن كامل .

خلال انشغال فرنسا بحملة الجزائر ، ثار محمد علي باشا - والي مصر
إذ ذاك - على الدولة العثمانية .

وهذه الثورة ، وإن ظهرت في بادئ الأمر مسألة داخلية - لاتهم
أعداء غير الدولة العثمانية - غير أنها سرعان ما انقلبت الى حركة واسعة
النطاق ، تهدد كيان الدولة من أساسه . وقد أثارت ، لذلك ، اختلافات
دولية شديدة ، أدخلت المسألة الشرقية في دور خطير جداً : لأن الحملة
العسكرية التي جهّزها محمد علي باشا بقيادة ابنه ابراهيم باشا ، افتتحت
سورية بسهولة عظيمة ، ثم اجتازت جبال طوروس ، وأخذت تتغلغل في
قلب الاناضول ، الى ان وصلت الى مدينة كوتاهية ، فلم يبق أمامها جيش
عثماني يستطيع أن يمنعها من التقدم نحو عاصمة الدولة والاستيلاء عليها .
وهذه الحوادث السريعة أوقعت الدول الأوروبية في حيرة شديدة ، حتى
أنها أحدثت في السياسة الدولية أزمة خطيرة .

ان فرنسا كانت تجبذ حركة محمد علي وتشجعها ، فأخذت تؤيده
وتساعده بكل ما لديها من قوة .

ولكن روسيا ، أرادت ان تتخذ هذه الحوادث وسيلة لبسط حمايتها

على الدولة العثمانية ، فعرضت عليها مساعدتها لتوقيف الجيوش الزاحفة
لقاء منحها بعض الامتيازات ، واستطاعت ان تحملها على عقد المعاهدة
المشهورة باسم اتفاقية « خنكار اسكلاسي »

وأما انكسار ، فقد هالها عمل هاتين الدولتين ، ورأت من مصلحتها
ان تساعد الدولة العثمانية ضد محمد علي باشا ، مع تحويل القضية المصرية الى
قضية اوربية ، كيلا يبقى مجال لانفراد دولة من الدول المعظمة في
استغلال الوقائع لمنفعتها .

ومن المعلوم أن الازمة المذكورة قد استمرت مدة تقرب من عشر
سنوات ، فاصطدمت خلالها السياسة البريطانية بالسياسة الفرنسية
اصطداماً عنيفاً ، وكان الفوز - في آخر الامر - حليف السياسة
البريطانية . لأنها تابرت على العمل - بشتى الوسائل - ، إلى أن اضطرت
محمد علي إلى الجلاء عن الاناضول أولاً ، وعن سورية ثانياً ، والاكتفاء
ببصر وحدها أخيراً .

إن احتلال سورية من قبل الجيوش التي جهزها محمد علي باشا - خلال
ثورته على الدولة العثمانية - مع ما تسع ذلك من ثورات داخلية
وتحريكات خارجية ، أوجد تأثيراً عميقاً في البلاد .

ففرنسة السق التزمت جانب محمد علي قامت بدعاية شديدة له ضد
الدولة العثمانية . وأما انكسار التي التزمت جانب الباب العالي ، فقد قامت
بدعاية قوية للدولة العثمانية ضد محمد علي . وكان من الطبيعي ان تجرد
دعايات الفرنسيين وتحريكاتهم ، أخصب الاراضي بين الموارنة . وأما
دعايات الانكليز وتحريكاتهم فقد وجدت أخصب الاراضي بين الدروز .
فاصبح الموارنة ، من جراء ذلك ، مساعدين لمحمد علي منذ بدء ثورته ،
مع ان الدروز كانوا كانوا ثائرين عليه ، منذ بداية حر كته . وهكذا انتقل

النزاع القائم بين فرنسا وانكلترا الى الجبهة الداخلية ، على شكل نزاع بين الدروز والموارنة . وهذا ، اضافة الى اسباب المنازعات القديمة سبباً جديداً أكسبها حدّة وشدّة . وأصبح جبل لبنان - بعد انسحاب الجيوش المصرية - مسرحاً لوقائع أليمة ، ومثاراً لمنافسات دولية عنيفة .

وقد استمرّت الازمة التي نشأت في لبنان بهذه الصورة نحو عشرين عاماً . وقد سعت انكلترا خلال هذه الازمة للحيلولة دون انفراد فرنسا بمعالجة القضية . واستطاعت أخيراً أن تضع لبنان تحت رقابة دولية ، تشترك فيها فرنسا وروسيا وبروسيا والنمسا .

وعندما كثرت الوقائع واشتدت الأزمات - سنة ١٨٦٠ - اجتمع ممثلو الدول المذكورة في باريس ، واتفقوا على إرسال حملة عسكرية إلى سورية - بموافقة الدولة العثمانية ، وبغية مساعدتها في توطيد الأمن والنظام - على أن تتم مهمتها خلال ستة أشهر على الاكثر .

وقد تولت فرنسا تجهيز الحملة العسكرية ، وتولت الدول الأربع الباقية احضار القوى البحرية الضرورية لحماية الحركات . ثم اجتمع قناصل الدول المذكورة في بيروت ، ووضعوا مشروع نظام خاص لادارة لبنان . وقد اقترن هذا المشروع بموافقة الدول المذكورة سنة ١٨٦١ ، ونفذ حالا . وقد اعتبر لبنان بموجب هذا النظام « متصرفية مستقلة » تتمتع بحكم ذاتي اداري ؛ يديرها متصرف مسيحي ، يعيّن بارادة ملكية . وبقي هذا النظام الذي وُضع للبنان - بناء على الاتفاق الدولي الآنف الذكر - نافذاً اكثر من نصف قرن ، أي الى حين نشوب الحرب العالمية الأولى واشتراك الدولة العثمانية فيها .

حدثت خلال أزمة لبنان ، أزمة أخرى ، كانت أقلّ شأناً منها في

حدّ ذاتها، ولكنها أصبحت أكثر خطراً منها من جراء الخلافات الدولية التي تبعتها : وهذه الازمة هي التي عُرِفَت باسم قضية الاماكن المقدسة . إن خدمة الاماكن المقدسة في القدس وفي بيت لحم تعتبر من الخدمات الدينية المهمة لدى الطوائف المسيحية . ولهذا كان رجال الدين من الكاثوليك والأرثوذكس يتنافسون في خدمة مختلف الأقسام من تلك الأماكن منافسة شديدة . وكثيراً ما كان يؤدي هذا التنافس الى مخاصمات عنيفة بين رهبان الطائفتين .

وكانت فرنسا ، تدّعي لنفسها حق حماية الكاثوليك بوجه عام . وكانت روسيا تجعل نفسها حامية للأرثوذكس بوجه خاص . وكانت كل من هاتين الدولتين تطلب من الدولة العثمانية بعض الامتيازات للطائفة التي قلّترهما ، وتحتج على الامتيازات التي تعطى للطائفة المنافسة لها .

وقد اكتسبت هذه المنافسة خطورة خاصة في اواسط القرن التاسع عشر . لان روسيا صارت تهدد الدولة العثمانية بصورة فعلية ، في حين أن انكلترة انضمت الى فرنسا في هذا المضمار ، وحملت الباب العالي على رفض المطالب الروسية . وهذا الخلاف الذي أخذ يزداد شدة ، يوماً بعد يوم ، أدى في الاخير إلى حرب عنيفة ، ولكن وقائع هذه الحرب لم تجر في الاراضي المقدسة ، ولا في قطر آخر من البلاد العربية ؛ بل جرت في اوروبة ، على طول نهر الدانوب ، وعلى سواحل البحر الاسود . ذلك لان انكلترة اتخذت الخلاف الذي نشأ من قضية الاماكن المقدسة ذريعة لوضع حد لتغلغل النفوذ الروسي في الشرق الادنى ، ولا سيما للحيولة دون سيطرة الاسطول الروسي على جميع سواحل البحر الاسود . واستطاعت ان تضمن لنفسها مؤازرة دول عديدة مؤازرة عسكرية فعلية ، في سبيل « حماية الدولة العثمانية من التعديبات الروسية » .

ومن المعلوم أن الحرب التي عرفت باسم « حرب القريم » انتهت

بانتصار جيوش الدول المتحالفة على روسيا ، وأدّت الى عقد مؤتمر دولي في باريس سنة ١٨٥٦ . وقد قررت المعاهدة التي وُضعت في المؤتمر المذكور مبدأ « المحافظة على تمامية اراضي الدولة العثمانية » . وهكذا بقيت أوضاع البلاد العربية التابعة للدولة العثمانية على حالتها السابقة .

حرصت فرنسا بعد هذه الوقائع حرصاً شديداً على إبقاء الامور في مصر وسورية على ما كانت عليها قبلاً . حتى انها عندما دُعيت الى مؤتمر برلين - بعد الحرب الروسية العثمانية - لم تُلبّ الدعوة للاشتراك في المؤتمر المذكور ، إلا بعد ان اخذت من انكلترا وعداً قاطعاً بترك القضايا المتعلقة بمصر وسورية والاراضي المقدسة خارجة عن اجاث المؤتمر ومذاكراته .

ولكن ... قبل ان يمضي على ذلك اكثر من خمس سنوات ، اقدمت فرنسا على انزال ضربة عسكرية جديدة على البلاد العربية ، فاحتلت تونس سنة ١٨٨١ .

وقد أوجد عمل فرنسا هذا، أزمة دولية شديدة. لأن ايطاليا كانت تطمع منذ مدة طويلة بامتلاك تونس واستعمارها ، فهاجها عمل فرنسا هياجاً شديداً ، ولكنها كانت اضعف من ان تستطيع معارضة فرنسا معارضة فعلية ، ولذلك رمت بنفسها الى احضان المانيا والنمسة ، على الرغم بما كان بينها وبين النمسة من تنافس وتنازع على بعض المناطق الاوربية . وتحول بذلك الاتفاق الثنائي الذي كان معقوداً بين المانيا والنمسة الى اتفاق ثلاثي يضم اليها ايطاليا .

اما انكلترا ، فلم تر من مصلحتها ان تسير الى مدى بعيد في معارضة فرنسا في هذا المضمار ، لأنها كانت تتأهب بدورها لبط سيطرتها على

مصر . وربما ارتاحت ، - في صميم نفسها - الى حدود قضية تونس
وانشغال فرنسة بها ، لأنها اقدمت على احتلال مصر فعلاً ، قبل ان تمضي
سنة كاملة على احتلال تونس من قبل الافرنسيين .

ولقد كانت فرنسة - حينئذ - لا تزال تعتبر مصر من مناطق نفوذها ،
ولذلك فقد تأثرت تأثراً شديداً من جراء احتلال الانكليز لها ، ولم تتوان
عن الاحتجاج عليها . غير ان ذلك لم يُجِدْ لها نفعاً ، لأن الازمة التي اثارها
هي ، باحتلالها تونس كانت لا تزال قائمة .. أضف الى هذا ان انضمام ايطاليا
الى النمسة والمانيا ، بسبب هذا الاحتلال ، فدضاعف خطر المانيا
على فرنسة .

واما انكلترة فقد عمدت الى تسكين العاصفة باصدار بيان يصرّح
ان احتلالها مصر ، ما هو إلا تدبير مؤقت يهدف الى ضمان الأمن في
البلاد ، ويؤكد انها ستجلو عن مصر عقب استتباب الامن فيها .
ثم بدأت تتوسّل بالوسائل اللازمة لابطال مفعول هذا التصريح
والوعد ، وادامة الاحتلال بشقّ الحجج ومختلف الاسباب .

ان انكلترة لم تتعب كثيراً في هذا السبيل ، لأن مجال المفاوضة
والمساومة كان لا يزال واسعاً في افريقية الشمالية : فطرابلس الغرب
كانت لا تزال عثمانية ، وايطالية كانت تطمع بها ، ومراكش كانت لا تزال
مستقلة وضعيفة ، وفرنسة كانت تسعى الى بسط نفوذها عليها ، فكانت
من الممكن الاتفاق مع هاتين الدولتين ، على اساس المساومة على هذين
القطرين .

وقد استطاعت انكلترة ان تتفق مع ايطاليا ، في هذا الشأن بسرعة .
فقد عقدت معها - سنة ١٨٨٧ - معاهدة سرّية تصرّح بأنه « اذا حدث
ما يستوجب تغيير الوضع الراهن في سواحل البحر المتوسط ، فانكلترة
تترك لايطاليا حرية العمل في طرابلس الغرب . وتتعترف ايطاليا لانكلترة

لقاء ذلك ، بحرية العمل في مصر ،

وأما الاتفاق بين انكلترة وفرنسة ، على حرية عمل الأولى في مصر -
مقابل حرية عمل الثانية في المغرب الأقصى - فلم يتم إلا بعد مرور مدة
طويلة وحدثت أزمات خطيرة استوجبت مفاوضات ومساومات كثيرة .
وكان لا بُدَّ من قيام مفاوضات ومساومات بين فرنسة واسبانية
أيضاً لتصفية المشكلة المراكشية . لأن اسبانية كانت تطمح - بحكم موقعها
الجغرافي - بالقسم الشمالي من مراكش . فكان من الضروري استرضاءها
بترك منطقة نفوذها ؛ وقد انتهت هذه المفاوضات بمعاهدة عقدت بين
الدولتين سنة ١٩٠٢ .

هذا ، ومن المعلوم أن انكلترة عندما تركت لفرنسة واسبانية حرية
العمل في المغرب الأقصى ، استثنت من ذلك مدينة طنجة وميناءها - نظراً
لأهميتها الجغرافية بالنسبة الى مضيق جبل طارق - وأصرّت على توديع ادارة
أمر المدينة المذكورة ومينائها الى هيئة دولية ، تكون هي أحد أعضائها .
وبهذه الصورة لاح لفرنسة أنه لم يبق أمامها ما يمنعها من احتلال
مراكش في الوقت المناسب . غير أنه قبل أن يمضي على عقد هذه الاتفاقات
مدة طويلة ، فوجئت فرنسة بتدخل ألمانيا في القضية المراكشية . فأوجد
هذا التدخل الفجائي أزمة دولية خطيرة . ومع هذا فقد تغلبت فرنسة
على هذه الأزمة الجديدة أيضاً ، عن طريق المساومة : إنها أعطت ألمانيا
مستعمراتها المعروفة باسم الكونغو الفرنسية ، ومقابل ذلك ظفرت
بموافقتها على حرية العمل في المغرب الأقصى .

ان الاتفاقية التي عقدت بين فرنسة وألمانيا لاجل ذلك سنة ١٩١١
كانت خاتمة الاتفاقات التي سوّت المنافسات الدولية القائمة بين الدول
الأوروبية ، من أجل افريقية العربية .

ان التنافس الذي قام بين فرنسا وانكلترة حول مصر - في أواخر القرن الثامن عشر وطول القرن التاسع عشر - كان من الطبيعي أن يتوسع كثيراً فيشمل أولاً البحر الأحمر وباب المندب ، ثم يتعدى ذلك ايضاً الى جميع سواحل الجزيرة العربية ، حتى مضيق هرمز وخليج البصرة .

اذ من المعلوم ان نابوليون بونابرت ، حينما احتل مصر - سنة ١٧٩٨ - كان ينوي اتخاذها قاعدة لحركات عسكرية واسعة النطاق ، تستهدف في حقيقة الأمر الاستيلاء على الهند .

ولهذا السبب ، لم تكنف انكلترة باحباط خطط الافرنسيين في مصر وحدها ، بل سعت وراء القضاء على نفوذ فرنسا في سواحل الجزيرة العربية بأجمعها .

كانت السواحل المذكورة تلعب دوراً هاماً في المواصلات مع الهند والشرق الاقصى . ولهذا السبب اخذت انكلترة توليها عناية خاصة . كما انها صارت تبالغ في هذه العناية ، كل ما حدثت في مصر أزمة تهدد نفوذها وتقوي نفوذ فرنسا فيها .

وقد استهدفت السياسة الانكليزية تحقيق الغايتين التاليتين في سواحل الجزيرة العربية :

أولاً : مكافحة القرصنة ، لضمان سلامة الملاحة والتجارة في البحار المتصلة بها .

ثانياً : بسط نفوذها على السواحل المذكورة ، مع الحيلولة دون تسرب نفوذ دولة اخرى في اي قسم من أقسامها .

وسعت انكلترة الى تحقيق هاتين الغايتين عن طريق عقد الاتفاقات والمعاهدات مع الشيوخ والرؤساء والسلاطين القابضين على زمام الامور في مختلف اقسام السواحل المذكورة . وذلك تارة عن طريق الارشاء

والاغراء ، وطوراً عن طريق التهديد والاكراه ، وكثيراً ما استفادت في هذا المضمار من الاختلافات التي تحدث بين الشيوخ والامراء .
افتتحت انكلترة سلسلة هذه الاتفاقيات ، بالمعاهدة التي عقدتها مع سلطان مسقط سنة ١٧٩٨ ، أي في نفس السنة التي احتل فيها نابليون مصر . وقد تعهد سلطان مسقط بهذه المعاهدة ، أن يخرج جميع الافرنسيين من الاراضي التابعة له ، طالما تكون انكلترة في حالة حرب مع فرنسا .
بعد ذلك عقدت انكلترة اتفاقية مع شيخ القواسم سنة ١٨٠٤ ، واتفاقية عامة مع ثمانية شيوخ سنة ١٨٢٠ . وخرجت حملة عسكرية لاختضاع القواسم اولاً سنة ١٨٠٥ ، ثم سنة ١٨٠٩ ، وفي الأخير سنة ١٨١٩ . ولكنها لم تحاول أن تحتل أي قسم من أقسام الجزيرة العربية ، بصورة نهائية ، حتى سنة ١٨٣٩ .

وفي السنة المذكورة - قبل انتهاء الأزمة المصرية - احتلت عدن ، وأسست فيها مستودعاً للفحم ومرافقاً للسفن .

ان اقدام الانكليز على احتلال عدن ، بهذه الصورة ، أغاظ فرنسا وحملها على انزال جنود الى رأس الشيخ سعيد الواقع أمام جزيرة بريم ؛ ولكن انكلترة قابلت ذلك بانزال جنود الى بريم نفسها ، مما اضطر فرنسا على تعديل خطتها . وتقديم اقتراح يتضمن اعلان حياد الطرق البرية والبحرية المؤدية الى الهند ، وجعلها مفتوحة للعموم على وجه المساواة ، دون امتياز لاية دولة من الدول . غير ان هذا الاقتراح لم ينل موافقة انكلترة ، وظل التنافس في هذا المضمار مستمراً بين الدولتين بعد ذلك أيضاً مدة تزيد على نصف قرن .

وفي سنة ١٨٥٤ - عندما نال الافرنسيون امتيازاً من خديو مصر سعيد باشا لحفر قناة السويس - عقدت انكلترة اتفاقية جديدة مع سلطان مسقط ، احتلت بموجبها جزر قرية ومرية المسيطرة على باب

المنذب . اغتازت فرنسا من ذلك ، وأمرت اسطولها بالقيام بمظاهرة
في تلك البحار ، ولكن انكلترة قابلت هذه المظاهرة بحركة جديدة ،
فاحتلت جزيرة بريم بصورة نهائية (سنة ١٨٥٨) .

وبعد ذلك رأى الطرفان ان يحدا من شدة هذه المنافسة ، فاتفقا
على اصدار بيان مشترك تعهدا فيه مراعاة استقلال سلطان مسقط
(سنة ١٨٦٢) .

ولكن ، عندما تقدمت عمليات حفر قناة السويس ، ولا سيما حينما
تم افتتاح القناة سنة ١٨٦٩ ، قدرت انكلترة الاخطار التي تحدق بمصالحها
في الهند ، من جراء بقاء القناة في ايدي شركة افرنسية - في مملكة
موالية لفرنسة - وحاولت أن تدرأ هذه الاخطار بسلسلتين طويلتين من
التدابير الفعالة :

اولا - بذلت جهوداً عظيمة جداً لتقوية مركزها في مداخل البحر
الأحمر وسواحل الجزيرة العربية : فوسعت منطقة احتلالها في عدن ، كما
بسطت حمايتها على النواحي المجاورة لها ، واحتلت زيلع وبربرة في الساحل
الغربي من البحر الأحمر ، ثم اخذت تعقد معاهدات انفرادية مع امراء
سواحل الجزيرة العربية ، تدخلهم تحت حمايتها واحداً فواحداً ، وشملت
هذه الحماية - بالتدريج - الى جميع اقسام حضرموت ، والى القطر وعمان
والبحرين والكويت .

ومن جهة أخرى ، أخذت انكلترة تسعى للسيطرة على قناة السويس
نفسه ، أولاً بشراء الأسهم العائدة الى الحكومة المصرية (سنة ١٨٧٥) ،
ثم باحتلال القطر المصري (سنة ١٨٨٢) وضمنت لنفسها - بهذه الصورة -
السيطرة التامة على الطرق المؤدية الى الهند .

ومع كل ذلك ، لم تسلم فرنسا بالأمر الواقع ، وظلت تعارض وتنافس
انكلترة في هذا المضمار .

وقد اقدمت فرنسا في اواخر القرن التاسع عشر على اثاره القضية
المصرية - بارسال حملة عسكرية الى جنوب السودان عن طريق الصحراء
- وركز العلم الافرنسي في فاشودا (سنة ١٨٩٨) . كما انها حصلت في
الوقت نفسه على امتياز من سلطان مسقط لتأسيس مستودع للفحم في
عمان . غير ان انكلترة قابلت هذه الحركات بمنتهى الصرامة ، وطلبت
من الحكومة الافرنسية سحب الحملة العسكرية من فاشودا . كما انها
طلبت من سلطان مسقط ابطال الامتياز الممنوح لفرنسا .
ودخلت بذلك العلاقات الافرنسية الانكليزية في طور خطير جداً ،
انتهى بانخزال فرنسا امام حزم انكلترة وتصلبها .
ولكن - بعد ذلك - شعر الطرفان بضرورة التفاهم على هذه المسائل
كلها . والاتفاق الذي تم بينهما سنة ١٨٠٤ على قضايا مصر ومراكش ،
انهى في الوقت نفسه التنافس القائم بين الدولتين على سواحل الجزيرة
العربية ايضاً .

ان قضايا آسيا العربية لم تعد - بعد الاتفاق الآنف الذكر - مثاراً
للخلاف بين فرنسا وانكلترة كما كانت في القرن الماضي . لأن فرنسا
كانت ركزت اطماعها في سورية وحدها ، واما انكلترة فكانت قد جعلت
اساس سياستها في هذه الاقطار السيطرة على سواحل الجزيرة العربية ،
ولا سيما على خليجي العقبة والبصرة ، فلم يبق ثمة تضارب بين مصالح
الدولتين ومطامعها في آسيا العربية .

وبما ساعد على تفاهم الدولتين في هذا المضمار ، تعرض نفوذهما في
الشرق الادنى الى خطر مشترك ، من جراء توسع نفوذ المانيا في البلاد
العثمانية ، وامتداد هذا النفوذ نحو البلاد العربية : فقد حصلت المانيا
من الباب العالي على امتياز لتمديد خط حيدر باشا قونية الى بغداد ،

عن طريق حلب والموصل ، زد على ذلك انّها كانت تريد ايصال الخط المذكور بعد ذلك الى البصرة ، كما كانت تريد انشاء فرعين له ، يمتد أحدهما من حلب الى الاسكندرونة ويمتد ثانيها من حلب الى المسكنة . وكان كل ذلك يصطدم اصطداماً شديداً بنفوذ انكلترة ومطامعها من جهة ونفوذ فرنسة ومطامعها من جهة اخرى .

فلما لاحظت انكلترة هذا الخطر ، اسرعت الى بسط حمايتها على الكويت ، بغية سد طريق الهند على الالمان ؛ كما احتجّت على الدولة العثمانية احتجاجاً شديداً ، واضطرتها الى تحديد امتياز الالمان بمدينة بغداد . واظهرت بذلك عزمها الاكيد على جعل جنوب العراق منطقة نفوذ لها وحدها .

واما فرنسة فأيدت انكلترة في هذا الامر . كما افهمت الباب العالي انها تعارض منح الالمان امتيازاً لمدّ خطوط حديدية من حلب الى الاسكندرونة والمسكنة .

وقد بقيت امور آسيا العربية على هذه الحالة حتى حدوث انقلاب المشروطية (اي انقلاب الدستور) في الدولة العثمانية .

ان « انقلاب المشروطية » الذي حدث سنة ١٩٠٨ انتهى عهد الاستبداد الحميدي واعاد الحياة النيابية الى الدولة العثمانية ؛ ولكنه ادخل المسألة الشرقية في صفحة جديدة .

لقد حصل هذا الانقلاب بصورة فجائية تماماً ؛ فأوقع رجال السياسة في كل انحاء اوروبة في حيرة عميقة ، واحداث في خططها ارتباكاً شديداً . ذلك لأن هذه الحركة الانقلابية كانت بمثابة « حركة انتفاض » ترمي الى تخليص « الرجل المريض » من حالة الاحتضار ، مع تجديد قواه واصلاح احواله بصورة جديدة ؛ فكان من شأنها ان تسلب الدول العظمى

ما كان لها من وسائل التأثير في الدولة العثمانية ، وحجج التدخل في شؤونها .
وإذا كان هذا الانقلاب قد قوبل في بعض الأوساط وفي بعض البلاد
بالتقدير والاعجاب ، فقد قوبل في الأوساط السياسية وفي معظم البلاد
بالخوف والحذر . وهذا الحذر حمل بعض الدول على التعجيل في حل
مسائلها المعلقة مع الدولة العثمانية قبل فوات فرصة التأثير والعمل :

لقد كانت النمسة تحتل البوسنة والهرسك منذ معاهدة برلين ، وتدير
شؤونها ادارة مباشرة ، من غير أن تلحقها بامبراطوريتها بصورة رسمية ،
فكانت من الطبيعي أن تتخوف من حدوث مشاكل تؤدي إلى إفلات
الغنيمة من يديها ، وأن تنزع إلى تحويل الحالة الراهنة الى وضع قانوني ،
بغية إنهاء القضية بصورة رسمية .

وكذلك الدولة البلغارية : فانها كانت تتصرف في جميع شؤونها
كدولة مستقلة بكل معنى الكلمة ، مع أنها كانت لا تزال تحت سيادة
الدولة العثمانية بصورة رسمية ، فكان من الطبيعي أن تخاف من تبدل
الوضع الراهن الذي وصلت اليه ، وان تسرع في اعلان استقلالها بصورة
رسمية ، قبل ان تجد الدولة العثمانية الفرصة الكافية لتنظيم شؤونها ،
ومضاعفة قواها .

وهذا ما حدث فعلاً خلال السنة الاولى من الانقلاب المذكور : فقد
أعلنت النمسة إحقاق البوسنة والهرسك بامبراطوريتها رسمياً ، كما أعلنت
الدولة البلغارية انفصالها عن الدولة العثمانية نهائياً .

إن هذه الحوادث السياسية كانت ضربة قاسية على الانقلاب الجديد ،
فأحدثت تأثيراً عميقاً وهياجاً شديداً في جميع أنحاء الدولة العثمانية .

زد على ذلك ان إحقاق البوسنة والهرسك بالنمسة قد سبب هياجاً
أشد من ذلك في العالم السلافي بوجه عام ، وفي الشعب الصربي بوجه خاص .
لان تلك الاقطار كانت سلافية ، وكان الصرب يطمعون بها منذ مدة

طويلة . ومن المعلوم أن الازمة السياسية التي تولدت من جراء ذلك ، كانت من أهم الاسباب التي ادت إلى إشعال نيران الحرب العالمية ، بعد خمس سنوات .

ومع هذا فان هذه الحوادث كانت - في حقيقة الامر - عبارة عن تحويل للأوضاع القائمة فعلاً منذ مدة طويلة إلى اوضاع رسمية قانونية . وقد وجد رجال العهد الجديد في هذه الحقيقة ، ما يخفف وقع الحوادث المذكورة على النفوس .

ولكن إيطاليا اقدمت على ضربة اشد من ذلك ايضاً : إذ اسرعت إلى احتلال طرابلس الغرب سنة ١٩١١ ، معتمدة على الاتفاقات السرية التي كانت معقودة بينها وبين فرنسا وانكلترا من جهة ، وبين النمسا والمانيا من جهة أخرى .

واستطاعت إيطاليا ان تستولي على مركز الولاية ، وعلى بعض المدن الساحلية بسهولة ، ولكنها لقت مقاومة عنيفة خارج المدن المذكورة ، فاخذت تحارب الدولة العثمانية بحراً ، لحملها على التخلي عن طرابلس الغرب فحاصرت جميع سواحلها ، واحتلت جزرها المعروفة باسم الدوديكانيز ، وسلت بهذه الصورة جميع المواصلات البحرية بين أجزاء السلطنة العثمانية ولاسيا بين اجزائها الاسيوية واجزائها الاوروبية .

وعندما وصلت الحرب الإيطالية الى هذه المرحلة الدقيقة ، رات دول البلقان ان تفتنم هذه الفرصة لتحقيق مآربها : فشهرت الحرب على الدولة العثمانية ، بعد ان اتفقت فيما بينها ، واستطاعت ان تستولي في مدة وجيزة جداً على جميع الولايات العثمانية الاوروبية .

ان هذه الاحداث التي توالى بسرعة كبيرة خلال اربع سنوات كانت من اشد واعقد الازمات التي عرفتها المسألة الشرقية : انما هدعت سياسة « ابقاء ما كان على ما كان » من اساسها ، وانتهت كثيراً من المنازعات

والمناقشات التي تراكمت منذ سنين طويلة ، وحلّت معظم عقد المسألة الشرقية بسرعة قلماً عرف التاريخ لها مثيلاً .

خلال هذه الزوبعة السياسية الهائلة ، كان من الطبيعي أن لا يتأخر فرنسا كثيراً عن الظهور على المسرح السياسي ، وأن ترفع صوتها عالياً في أمر القضية السورية وتأييد مطامعها فيها بصورة علنية . فلقد فاتحت انكلترة في الأمر . وراجعت الدولة العثمانية طالبة منها ضماناً مصالحها في سورية من جهة ، وتوسيع نطاق الحكم الذاتي في لبنان من جهة أخرى . ورأت من مصلحتها أن تعلن على رؤوس الأشهاد موقفها من سورية بصورة صريحة ، بغية تثبيت ما تزعمه لنفسها من حقوق ومصالح فيها .

كان بوانكاره إذ ذاك رئيساً للوزارة و وزيراً للخارجية ، فاستعمل في الأمر كل عبقريته السياسية : فبعد أن فاوض انكلترة بواسطة سفير فرنسا في لندن ، وبعد أن قدّم مطالبه الى الباب العالي بواسطة سفيرها في استانبول ... ألقى في المجلس النيابي خطبة مطوّلة عن سياسة فرنسا الخارجية - ترمي في الدرجة الاولى إلى إعلان سياستها في القضية السورية - وأردف هذه الخطبة بخطبة ثانية ألقاها في مجلس الشيوخ .

افتتح بوانكاره الخطاب الذي ألقاه في المجلس النيابي - في ٢١ كانون الاول سنة ١٩١٢ بقوله :

« إن الوقائع التي حدثت في البلقان أثارت عدة مسائل مشكلة ومعقدة . إن اوروبا كانت تشعر بخطورة تلك المسائل منذ مدّة . ولكنها كانت ترجح تأجيل البت في تلك المسائل على حلّها لاسباب عديدة . إن سياسة حكومتنا التقليدية كانت تستند الى مبدأ مراعاة «تامة أراضي الدولة العثمانية» . وكانت قاعدة إبقاء ما كان على ما كان تساعد

على تجنب الاحتمالات المملوءة بالعواقب المجهولة ، وتعمل على تأجيلها على قدر الامكان . ولذلك كنا نعيش في « اوضاع موقته » كدنا نعتاد اعتبارها « أوضاعاً دائمة » ...

وبعد أن استعرض بوانكاره قضايا البلقان ، وذَكَرَ كَثْرَةَ العلاقات بين فرنسا وبروسيا ، انتقل الى علاقاتها بانكلترة فقال :

« أما انكلترة ، فعلاقتنا بها ، لم تكن في يوم من الايام أكثر صفاء واشد وثوقاً مما هي الآن . إن قسماً من الرأي العام الفرنسي صار يخشى منذ مدة ، أن تسير الحكومة البريطانية ، في بعض الظروف ، على سياسة تخالف سياستنا وتتنافي مصالحنا . ولكن السير ادوار غراي ، قد صرح لنا من تلقاء نفسه أن هذه المخاوف لا محل لها أبداً . وأنه بنفسه لم يكن أقل اهتماماً وأضعف ارتباطاً منا بالاتلاف الودي القائم بين فرنسا وبريطانيا . » (في خدمة فرنسا ص ٤٠٤ - ج ٥ Au service de la France)
ثم نقل بوانكاره الحديث إلى قضية سورية . وأشار إلى مساعي فرنسا من أجلها ، وختم خطابه قائلاً :

« نحن مصممون على الدفاع عن حقوقنا ومصالحنا بلا هوادة . وعازمون على إدامة تقاليد فرنسا العظيمة في الشرق . ونحن مصممون بصورة خاصة على كل ما ينبغي لصيانة هذا الشيء المقدس الذي لا يُلْمَسُ باليد ، ألا هو « كرامتنا القومية » .

واما في مجلس الشيوخ ، فقد استعمل بوانكاره لساناً أوضح وأصرح من ذلك ؛ وقد افتتح خطابه بقوله :

« ان المسألة الشرقية التي ارتسمت أمام الانظار - منذ عصور عديدة - كلفز مخيف ، والتي دخلت - على الرغم من جهودنا - في طور جديد ، ستحل الآن في اتجاه أكثر تطابقاً مع الآراء الفرنسية »
ثم بحث في وضع الدولة العثمانية ؛ وبعد أن صرّح « بأنها ستخسر

اراضها الكائنة في اوربا . ولكنها ستحافظ على امبراطورية وامعة
في آسيا ، وجه اليها بعض النصائح لاصلاح احوالها الداخلية ؛
ثم قال :

« ولست بحاجة الى القول ان لنا مصالح تقليدية في سورية ولبنان
بوجه خاص ، واننا مصممون على حمل الجميع على احترام هذه المصالح .
وإني استطيع ان اضيف الى ذلك ، بكل ارتياح واغتراب
ما يلي :

« لقد توهم البعض وجود اختلاف بيننا وبين انكلترة بهذا الشأن ،
من غير ان يكون لهذا الوهم اي مسوغ كان . ان الحكومة البريطانية
صرحت لنا بكل صدق ووداد ، بانها لا تنوي القيام بأي عمل في تلك
البقاع . وليس لها هناك أي مطمح سياسي أو غير سياسي بأي شكل
من الاشكال . ونحن من جهتنا مصممون كل التصميم على أن نحافظ في
آسيا على « تمامية الدولة العثمانية » ولكننا لن نتخلى عن أية عاطفة من
العواطف التي كسبناها ، ولن نتروك أية واحدة من منافعنا ومصالحنا معرضة
لخطر من الاخطار . »

إن هذه التصريحات العلنية ، كانت تدل دلالة قطعية على ان فرنسا
التي كانت مرتبطة بروسيا بمعاهدة اتفاق ، وبانكلترة بمعاهدة ائتلاف ، قد
حصلت من هاتين الدولتين على وعد اكيد بعدم معارضة سياستها السورية
وإطلاق يدها في هذه الناحية من آسيا العربية .

بعد هذا البيان العلني الصريح ، أخذت فرنسا تضيّق الخناق على
الدولة العثمانية تملها على الاسراع في حل المسائل المعلقة ، حلاً يقوي
مركزها في سورية ويجعله مركزاً متميزاً بكل معنى الكلمة .

ويظهر ان المفاوضات التي بدأت بين فرنسا ، وبين الباب العالي
- لهذا الغرض - لم تتقدم بسرعة . ولكنها انتهت بما يرضي الفرنسيين

قبيل اندلاع نيران الحرب العالمية .

فقد اشار بوانكاره في عدة مواضع من مذكراته الى الاتفاقات التي
عُقدت سنة ١٩١٤ . وذكّر ان هذه الاتفاقات حدّدت الحدود الفاصلة
بين منطقة نفوذ فرنسا ومنطقة نفوذ المانيا تحديداً نهائياً .

خلال الحرب العالمية

حين نشبت الحرب العالمية ، كانت السياسة الدولية حيال آسيا العربية قد وصلت الى شكل مستقر بعض الاستقرار : فنفوذ المانيا في البلاد العربية قد تحدد بمر السكة الحديدية التي نالت امتيازاً بتمديد لها . واستقرّ نفوذ بريطانيا ومطامحها في جنوب العراق . وتمركز نفوذ فرنسا ومطالبيها في سورية . وأما روسيا فقد ظلت منطقة نفوذها ومطالبيها بعيدة عن البلاد العربية ، وانحصرت في المضائق وفي الولايات الشرقية ، ولم تعد روسيا تطالب بشيء في البلاد العربية سوى جعل القدس والمقامات المقدسة أماكن حيادية تحت رقابة دولية .

ولقد كانت فرنسا أكثر هذه الدول جبراً بنياتها ، وأجراًها في مطالبيها ، لأنها كانت صرّحت منذ سنتين ، من على منابر مجالسها النيابية - وعلى لسان وزير خارجيتها ورئيس وزرائها - كما شرحنا ذلك آنفاً - أن لها مقاماً ممتازاً ومصالح خاصة في سورية ولبنان . وأنها عازمة على المحافظة على ذلك المقام الممتاز وصيانة تلك المصالح الخاصة ، لأنها تعتبر ذلك من مقتضيات شرف فرنسا ومستلزمات كرامتها المقدسة .

إن دخول الدولة العثمانية الحرب بجانب المانيا والنمسة - ضد روسيا وفرنسا وانكلترة - هيأ لهذه الدول فرصة لتحقيق أطماعها في البلاد

العثمانية ، بوجه عام وفي البلاد العربية التابعة لها بوجه خاص .
ولا سيما فرنسا ، فانها وجدت في ذلك فرصة ثمينة ، لا لتحقيق
أطماعها في سورية فحسب ، بل لتوسيع تلك الأطماع نحو الشمال ايضاً .
ذلك أنها كانت في اتفاقاتها السابقة قد وافقت على تحديد منطقة
نفوذها بحلب ، تقادياً من الاصطدام مع المانيا التي كانت قد حصلت على
امتياز لمد السكة الحديدية الى حلب فالموصل فبغداد . ولما كانت المانيا
قد شهرت الحرب على الحلفاء ، فقد كان من الطبيعي ألا ترضى فرنسا
بعد ذلك بما كانت قد رضيت به قبلاً ، ولهذا السبب توسعت مطامع فرنسا
بغية الى ما وراء هذا الخط . فشملت جميع نواحي كيليكية ، وامتدت
منها إلى شمال العراق من جهة ، وقلب الاناضول من جهة أخرى .
وأخذت الحكومة الفرنسية تفاوض الحكومتين الروسية والانكليزية
لتوسيع حدود الاتفاقات السابقة على هذا الأساس .
ولم تعارض انكلترة مطالب فرنسا هذه من حيث الأساس .
ولكنها رأت أن توسيع المنطقة الافرنسية على هذا المنوال يخولها ، هي ،
حقاً في المطالبة بتوسيع منطقتها من حدود سيناء على طول سواحل
فلسطين ، حتى حيفا على أقل تقدير . كما أنها قالت بوجود استرضاء العرب
بمعاملتهم في سورية الداخلية معاملة تختلف عنها في سورية الساحلية .
ولهذا بدأت مفاوضات سياسية بين الدول المؤتلفة الثلاث على اقتسام
ميراث الدولة العثمانية ، على هذه الأسس الجديدة ، اعتباراً من أواسط
سنة ١٩١٥ . وانتهت هذه المفاوضات بمعاهدين سريتين عقدت الأولى
منهما بين روسيا وفرنسة وبريطانيا (آذار ١٩١٦) والثانية بين فرنسا
وانكلترة ، إتماماً للأولى وتنفيذاً لأحكامها (ايار ١٩١٦) .
وكل شيء يدل على أن المفاوضات قد جرت في جو يسوده القلق
والريبة والارتجال ، وأنها لم تتقدم إلا بمشاق كبيرة .

وقد واجهت فرنسا خلال هذه المفاوضات مشروعين بريطانيين ،
رأت فيهما ما يُباني مصالحها في سورية ، ويهدد تلك المصالح تهديداً خطيراً .
كان المشروع الاول : مشروع احتلال الاسكندرون ، بغية قطع
طريق مصر على الالمان .

وكان المشروع الثاني : مشروع الاتفاق مع الشريف حسين ، لضمان
قيامه ضد الدولة العثمانية .

لقد تخوّفت فرنسا من نتائج هذين المشروعين ، واخذت تحالفها
مخالفة شديدة ، وتوقفت في آخر الأمر ، الى حمل الانكليز على ترك المشروع
الاول ، ولكنها لم تنجح في الجيلولة دون تحقيق المشروع الثاني .

ان المطامع والمساومات التي سادت هذه المفاوضات تلوح لنا بكل
وضوح ، من خلال المذكرات التي نشرها بوانكاره رئيس الجمهورية الفرنسية
اذذاك . فرأينا ان نرجع اليها ، لنطلع منها على تفاصيل موقف فرنسا
من المشروعين المذكورين ، ونكتشف العوامل الأصلية التي أمّلت على
الحلفاء سياستهم حيال سورية خلال الحرب العالمية .

كان الحلفاء ، في بداية الحرب ، وقد وضعوا لأنفسهم سلسلة طويلة
من المشاريع والحطط ، حسبوا فيها لكل احتمال حسابه ، وقرروا ما
يجب أن يعملوه لتنظيم التعاون فيما بينهم عند تحقق كل احتمال من هذه
الاحتمالات .

وكان من جملة المشاريع المذكورة مشروع إنزال قوى عسكرية في
ميناء الاسكندرون والتغلغل في سورية ابتداء من الميناء المذكور ، وقد
اتفق الحلفاء عندئذ على ان يعهدوا بقيادة تلك القوات الى اميرال فرنسي ،
اذا ما تقرر تنفيذ هذه الخطة وتحقيق هذا المشروع .

غير أن الحلفاء لم يفكروا قط في تنفيذ هذا المشروع الا بعد انقضاء

السنة الثانية من الحرب .

ذلك لأنهم كانوا قد قرروا - بناء على إلحاح روسيا - أن يضرخوا الدولة العثمانية عن طريق الدردنيل واستانبول . وجهزوا لهذا الغرض حملة عسكرية كبيرة . فكان من الطبيعي ان لا يفكرؤوا في الاسكندرونة طالما كانوا يأملون الوصول الى عاصمة الدولة رأساً عن طريق الدردنيل . ولكنهم لم ينجحوا في حملتهم هذه ؛ ولم يستطيعوا الاستيلاء على الدردنيل والوصول الى القسطنطينية ؛ فكان من الطبيعي أن يرجعوا الى مشروع الاسكندرونة .

وهذا ما حدث فعلاً . فان اللورد كتشتر رأى - بعد ما زار الدردنيل وتأكد من إخفاق حملتها - ، أن أحسن الخطط التي يجدر بالحلفاء اتباعها بعد هذا الاخفاق ، هو التوجه نحو الاسكندرونة ، لأن إنزال حملة عسكرية في هذا الميناء ، يضمن قطع طرق المواصلات العثمانية من وسطها ؛ ويؤدي الى نتائج خطيرة جداً . واعتقد اللورد أن تنظيم هذه الحملة كان من السهولة بمكان : فان نقل فرقتين من الجيوش المرابطة في الدردنيل وفرقتين من الجيوش المحشدة في مصر ، كان كافياً لتأمين بلوغ هذا الغرض .

وكان هذا المشروع يوافق أماني العرب ايضاً . الا أن الفرنسيين لم يستصوبوه ؛ فعارضوه بشدة ، خشية تأثير ذلك في مستقبل سورية : لأنهم كانوا أنفسهم عاجزين عن تخصيص جيوش كبيرة لهذه الحملة ، بسبب الاوضاع العسكرية القائمة في الجهة الغربية ؛ فكان من الطبيعي - والحالة هذه - أن تقوم حملة الاسكندرونة على عاتق الجيش البريطاني والأسطول البريطاني . واعتقد الفرنسيون - وعلى رأسهم بوانكاره - إن ذلك يعرض مصالح فرنسا الى خطر عظيم : لأن احتلال سورية من قبل الجيش البريطاني يقلل من نفوذ فرنسا في تلك البلاد ، ويدفع السوريين

الى أحضان الانكليز . ولهذا عارض الفرنسيون هذا المشروع بكل ما لديهم من قوّة ، ونجحوا في حمل الحكومة البريطانية على اهماله ، على الرغم من الحاح اللورد كاتشر الشديّد وتمسكه به .

إن بوانكاره يسجّل في عدّة مواضع من مذكراته سير المفاوضات التي جرت بين فرنسا وانكلترة حول هذا المشروع . وقد دوّن فيها في ١٢ تشرين الأول سنة ١٩١٦ ما مآله : « وردت برفيّة من مودروس تحمل أنباء خطيرة . يتوقّع البريطانيون زحف الالمان على القسطنطينية في وقت قريب . إنهم يستطيعون أن يدفعوا الأتراك ، من هناك ، نحو سورية ومصر ، ويحملونهم على مضاعفة الدعاية للجهاد . إن اللورد كاتشر يرى في ذلك كله خطراً كبيراً على قنال السويس ، وعلى مصر ، وعلى افريقية الشمالية بأجمعها . . . ويقول : لم يعبّد باستطاعتنا أن نحول دون تنفيذ هذه الخطة الألمانية بمركات دفاعية تقوم بها في أوروبة . يجب أن نسعى إلى توقيفها في محل أبعد من ذلك . واصلح المناطق لهذا الغرض هي الاسكندرونة ، لأنه من السهل الاستيلاء عليها ، وقطع السكة الحديدية بمركات تبدأ منها ، وهذا هو خير سبيل لحماية مصر والدفاع عن افريقية الاسلامية بأجمعها . ولهذا الاعتبارات اقترح اللورد على حكومته العمل بهذا المشروع بأعظم ما يمكن من السرعة » . . .

وفي اليوم الثاني ، دوّن بوانكاره في مذكراته ما يلي : « لقد تذاكر مجلس الوزراء في قضية الاسكندرونة . واتفق رأي الجميع على أن ترك البريطانيين يقومون بالحملة التي يقترحها اللورد كاتشر أمر خطر جداً ولذلك تقرر الاعتراض على المشروع بواسطة سفيرنا في لندن . »

ثم دوّن في اليوم التالي : « إن الحكومة البريطانية لم تقبل اقتراح كاتشر . وسلّمت بأن القضية تحتاج الى مداولة البحث بها معنا . وقد صرّح ادوار غراي إلى سفيرنا بول كاميون ، بأنه قد تألم جداً من ارتيابنا

بحسن نيات الحكومة البريطانية . »

وكتب في ١٤ من الشهر المذكور : « ان الحكومة البريطانية أبرقت إلى كتشنر تعلمه أنها لا تستطيع أن تشاطره الرأي في مشروع حملة الاسكندرونة »

ويظهر أن اللورد بقي مصرّاً علي رأيه ؛ ولا سيما بعد أن قرّر الجلاء عن الدردنيل بصورة نهائية . لانه كان يجهر باعتقاده ، أن الدفاع عن مصر من الامور التي تهتمّ جميع الحلفاء بلا استثناء ؛ وبأن خير سبيل للدفاع عن مصر ، هو الاستيلاء على الاسكندرونة وسدّ طريق سورية على الجيوش التركية - الالمانية »

ولكن فرنسا لم تكن أقل إصراراً منه في معارضة المشروع . فكتب بوانكاره في ٢٤ تشرين الثاني : « إن الحكومة البريطانية قد عدلت عن مشروع الاسكندرونة بصورة نهائية . وقالت : انها تضحي ، اذا اقتضى الحال ، بالدفاع عن مصر ، في سبيل ضمان النصر في الجبهة الغربية . »

والواقع أن اللورد كتشنر قد تأثر من ذلك تأثراً كبيراً ، وقد قابل بوانكاره في باريس ، عندما مرّ بها في طريق عودته إلى انكلترة ، وأكد له سهولة الاستيلاء على الاسكندرونة ، وشرح له ضرورة هذه الحملة ؛ ولكن ذلك كله لم يجده نفعاً . - وقد سجل بوانكاره مقابلاته للورد كتشنر ، في ٢٩ تشرين الثاني ، ولم يكتب شيئاً بعد ذلك عن مشروع الاسكندرونة .

وهكذا نجحت السياسة الفرنسية في وأد هذا المشروع .

لقد ادركت الحكومة البريطانية منذ بادى الامر ان انضمام الدولة العثمانية الى صفوف الاعداء سيكون ذا نتائج كبيرة في سير الحرب ،

لان ذلك سيفتح أمام الالمان مجالاً واسعاً للاستفادة من أوضاع جغرافية خطيرة ، وعوارض طبيعية منيعة ، قوى عسكرية غير قليلة . يُضاف الى ذلك كله ، أنه سيضع بين أيدي الالمان وقوة معنوية كبيرة ، لأن السلطان العثماني كان خليفة للمسلمين ، وهذه الصفة كان يتمتع بنفوذ معنوي كبير في جميع البلاد الاسلامية . فاذا حمله الالمان على إعلان الجهاد ضد الحلفاء ، كان من الممكن ان يولد ذلك تأثيراً عميقاً في المستعمرات الانكليزية والفرنسية ، ولا سيما بين الجنود المسلمين المنتسبين الى تلك المستعمرات .

ولهذا السبب رأت انكثارة ان تستفيد من قوّة العرب ، للحد من القوة التي حصل عليها الالمان بانضمام الاتراك الى صفوفهم .

كانت انكثارة تعرف جيداً ان الفكرة القومية قد أخذت تتغلغل بين العرب - ولا سيما بين الشبان والمنتورين منهم - في جميع الاقطار العربية ؛ وكانت تعرف ايضاً ان سورية أصبحت البؤرة الاساسية للفكرة العربية ، ولكنها كانت تعرف في الوقت نفسه ان الثورة العربية لا يمكن ان تبدأ بنجاح من سورية أو العراق ، بل لا بد لها من ان تبدأ من الحجاز . لأن الولايات السورية والعراقية كانت من مراكز احتشاد الجيوش العثمانية ؛ كما انه كان من السهل على الدولة ان تزيد عدد الجيوش المحتشدة فيها . فما كان يرجى أي نجاح لثورة أهلية تقوم في أمثال هذه الاقطار ، في تلك الظروف . فكان لا بد من التوجه نحو الحجاز ، والاتفاق مع أمير مكة ، لاثارة ثورة مأمولة النجاح .

إن الاتفاق مع أمير مكة كان بما يفيد القضية - ويضمن المطلوب - من الوجهة المعنوية ايضاً . لأن امراء مكة كانوا ينتخبون من الشرفاء الذين ينحدرون من نسل النبي العربي . وكانوا يتمتعون ، لذلك ، بمكانة دينية كبيرة ، وكان الشريف الذي يتولى ادارة مكة هو الرجل

الوحيد الذي يمكن ان يتغلب على نفوذ السلطان المعنوي ، او ان يجد
- على الاقل - ذلك النفوذ .

ولهذا السبب ، اقدمت انكلترة على مفاوضة امير مكة - الشريف
حسين باشا عندئذ - في هذا الشأن .

انها كانت تعرف جيداً ان ضمان مساعدة العرب لها كان يتطلب حثهم
على الثورة في سبيل الاستقلال ، وذلك كان يستلزم مساعدتهم على تأسيس
دولة مستقلة . فكان يجب عليها ان تعد لهم بذلك وعداً أكيداً . ولكن
هذا الوعد كان يتطلب منها ان تتخلى عن قسم من مطامعها القديمة في
البلاد العربية ، كما كان يتطلب منها ان تحمل فرنسا ايضاً على التخلي
عن قسم من مطامعها في سورية . وبتعبير اقصر : كان عليها ان تؤلف
بين اماني العرب ، وبين منافعها هي ، وبين مطامع الفرنسيين .

ومن البديهي أن كل ذلك كان من الأمور العسيرة جداً . ولكن
ساسة بريطانيا أقدموا على تحقيق هذا الأمر بمهارة فائقة ، وشرعوا
بمفاوضة امير مكة الشريف حسين في هذا الشأن ، في الوقت الذي
كانوا يفاوضون فيه روسيا وفرنسا لتقرير كيفية اقتسام ميرات
الدولة العثمانية .

وقد تخوف بوانكاره - الذي كان رئيساً للجمهورية الفرنسية عندئذ -
تخوفاً شديداً من هذه المفاوضات ، وبذل جهداً كبيراً لمنعها ، وتمنى كثيراً
فشلها . ولكنه لم يجد مجالاً لتوقيفها . فأخذ يحاول عندئذ ان يحصل على
وعد صريح من بريطانيا ، تؤكد له فيه عدم مساس حقوق فرنسا ومصالحها
خلال المفاوضات التي تجري مع امير مكة .

ومن المفيد ان تتبع آثار هذه المحاولات الفرنسية ومراحلها المختلفة
من مذكرات بوانكاره نفسه .

فقد كتب بوانكاره في ٢٦ تشرين الاول سنة ١٩١٥ ما يلي :

« لقد بدأت مفاوضات غربية بين الإنكليز وبين شريف مكة . إنهم سيعقدونه بالخلافة ، وهو سيعهد بمساعدتهم ضد تركيا . أرسل الشريف مندوباً الى القاهرة ليتداول البحث مع المندوب السامي البريطاني حول هذه القضية . »

وكتب في اليوم التالي : « إن الحكومة الإنكليزية في الوقت الذي تقول لنا كلمة عن هذه المفاوضات - التي ربما كانت في غير محلها - تطلب اليها أن نتذكر معها لتثبيت حدود سورية . لا شك في أن هذه المذاكرات ستكون تنمة سعيدة للاتفاقات التي كنا عقدناها سنة ١٩١٢ ولذلك قرّر « فيفياني » ايفاد جورج بيكو - الذي كان قنصلنا العام في بيروت - إلى لندن ، لبحث هذه المسائل مع السلطات البريطانية . » وكتب بوانكاره في ٣ تشرين الثاني : « سيذهب جونار الى لندن لمناقشة مشروع الامبراطورية العربية . يظهر أن هذا المشروع يستهوي الوزارة البريطانية كثيراً . إنه سيحتفظ بحقوق فرنسة على سورية ، كما تم الاعتراف بها سنة ١٩١٢ . »

وكتب في ١٢ تشرين الثاني : « إن المندوب السامي البريطاني في مصر ، أسرّ لممثلنا بأنه قلق جداً من إمكان هجوم مشترك على مصر يقوم به السنوسيون من الغرب والأتراك والامان من الشرق . وقال : يجب اتخاذ تدابير فعلية لحماية مصر ؛ ولأجل ذلك كان من الضروري تكوين دولة عربية مستقلة . »

وكتب في اليوم التالي : « إن اللورد جراي كاتب سفيرنا مرة أخرى عن الامبراطورية العربية . يظهر ان تكوينها ضروري لبريطانيا ، لمقابلة تأثير الأتراك . وقد أفهم اللورد سفيرنا أن العرب قد يُطالبون ببعض الاماكن التي نعتبرها نحن جزءاً من اجزاء سورية ؛ وهو يتكلم لنا تقدير مدى التساهل الذي نستطيع أن نظهره في هذه القضية . »

ويعود بوانكاره الى هذه القضية بعد مدة تناهز الشهر ونصف الشهر،

ويكتب في ٢٤ كانون الأول سنة ١٩١٥ ما يلي :

« أطلع برييان زملاءه على سير المذكرات التي بدأت في لندن حول قضية الأمبراطورية العربية . إن هذه القضية العزيزة على أصدقائنا الانكليز ، ستثير مسألة سورية بطبيعة الحال .

« كانت التعليمات اللازمة قد أعطيت الى سفيرنا بول كاميون ، لايضالها إلى جورج بيكو المكلف بالدفاع عن مصالحنا في لندرة . وكان على ممثلنا أن يطلب الاحتفاظ بنفوذنا في سورية وكليسيا ، وفقاً لاحكام الاتفاق المعقود سنة ١٩١٢ . إن يمثل الحكومة البريطانية السر آرثور نيكولسون لم يحدث مشكلة ما في الاعتراف بسلطتنا على الاسكندرونة وأضنه وكيليكيا ، وذلك على الرغم من اعتراضات النورد كشتنر ؛ ولكنه رغب مقابل ذلك في تحديد سلطتنا في سورية ولبنان ، بوضع ذلك القطر تحت سيادة سلطان مكة ، وبتحويلنا حق تعيين الحاكم فقط . ومعنى ذلك وضع يد السلطان المذكور على الشعوب الاسلامية والمسيحية التي لم تتعود أن تكون تابعة له ، ولم ترغب في ذلك . ويطلب الانكليز لأنفسهم زيادة على ذلك ، حق إيصال سكة حديدية الى حيفا ؛ وبتعبير آخر ، إنشاء خط منافس لخط الاسكندرونة . إن هذه الامبراطورية الكبيرة ، لا توحى الى معنى ذا بال ، وأنا أخشى تأثيرها في مستعمراتنا الافريقية ، وكنت أحب أن لا أراها تخرج إلى حيز الوجود ، وقد عرضتُ محاورتي على مجلس الوزراء . إلا أنه يظهر أننا قد سبق ان خضنا غمار البحث ، وقيل لي أنه قد فات الآن أو ان العودة الى البحث من جديد . (ص ٣٦٣ - ج ٧)

ويكتب بوانكاره ، بعد ذلك ، في ٤ كانون الثاني ما يلي : « عرض برييان على مجلس الوزراء سير المفاوضات التي تجري في لندن حول آسيا

الصغرى ، باداء كثير الظرف ، وقليل الوضوح . إن انكلترة تعترف لنا
بالسيادة التامة على الاسكندرونة و كيليكيا والبلاذ الكائنة ما وراءها
حتى الموصل - ولا أدري أكانت الموصل نفسها داخلة في تلك البلاد أم
خارجة عنها - وكذلك تقبل اليوم بوضع لبنان مع بيروت وطرابلس
الشام تحت سلطتنا ، ولكنها لا تترك لنا سورية إلا تحت سيادة امير
مكة ، مخالفة بذلك اتفاقات سنة ١٩١٢ . زد على ذلك انها تطلب
لنفسها فلسطين وحيفا . واما بريان ، فقد طلب ، بعكس ذلك ، تقسيم
فلسطين بين انكلترة وفرنسا ، واشتراك الدولتين في إنشاء السكة
الحديدية التي يجب أن تنتهي بحيفا .

« وما إن اضبارات هذه القضايا لم تسلّم لي بعد ، على الرغم من مطالباتي
بها ، فاني لم أجد في نفسي استعداداً لبيان الرأي في النقاط المختلف فيها .
ومع هذا ، فقد لفت نظر مجلس الوزراء إلى أن انكلترة تترك لنا من
الأراضي ما كان مخصصاً لنفوذ المانيا بموجب الاتفاقات التي كنا
عقدناها في أوائل سنة ١٩١٤ مع تركيا من جهة و المانية من جهة أخرى ،
في حين أنها تطلب لنفسها المنطقة التي كانت تركيا و المانيا قد اعترفتا
بمقوقها فيها . ولهذا فانه إذا تم صلح لا يضمن لنا كل ما نرغب فيه ،
فان المانيا ستطالب بما اعترفنا به لها . ولهذا السبب ، يجب أن يكون
اعترافنا بما تطلبه انكلترة مشروطاً بتحقيق حصصنا كاملة غير منقوصة .
إن دومرغ يؤيدني بقوة ، وبريان ينضم الى وجهة نظرنا بعد قليل من
التردد » (ج ٨ ، ص ٨ - ٩) .

ثم يعود بوانكاره الى هذه القضية في ١١ كانون الثاني سنة ١٩١٦
فيقول : « إن بريان يعرض على مجلس الوزراء سير المفاوضات الجارية
بيننا وبين انكلترة حول سورية و فلسطين : إن الحكومة البريطانية
ترفض التخلي عن حيفا رفضاً باتاً . زد على ذلك أنها تطلب جعل فلسطين

منطقة حياذ. ولكنها تعترف لنا بالاسكندرونة، وكل ما وراءها من
البلاد حتى الموصل، على أن تكون الموصل نفسها داخلة في تلك البلاد. «
(ج ٨ - ص ٢٣ - ٢٤)

ثم يكتب بعد يومين - إي في ١٣ كانون الثاني - ما يلي :
« إن جورج بيكو الذي يتتبع المفاوضات التي تجري في لندن عن
سورية يقول لي : إن الاميرالية البريطانية لم توافق بعد على الاعتراف
بمقوقنا في الاسكندرونة و كيليكيا . إنه يعتقد أنها ستوافق على ذلك
أخيراً ، ولكنه يرى من المستحيل ان لا تستمر انكثرة في المطالبة
بالسيادة على حيفا ، أو على الأقل ، بجعل فلسطين حياذية .
« وأما الموصل ، فاذا لم يوافق الروس على تركها لنا ، فان الانكليز
سيطلبونها لأنفسهم ، ولذلك يأمل جورج بيكو أن يوافق الروس -
طوعاً أو كرهاً - على تركها لنا ،

فيظهر من هذه الفقرات بوضوح تام أن انكثرة كانت تفاوض أمير
مكة الشريف حسين ، حول استقلال البلاد العربية ، في نفس الوقت
الذي كانت تفاوض فرنسا حول تقسيم تلك البلاد .

إن فرنسا استطاعت - خلال هذه المفاوضات - أن توسع حصتها
توسيعاً هائلاً ، بإدخال كيليكيا والموصل في تلك الحصة ، وإيصال
سيطرته حتى ديار بكر ، ومع هذا فانها لم تتنازل عما كانت تدعيه من
حقوق في سورية الداخلية نفسها ، بل إنها نجحت في إدخال هذا القسم من
سورية ايضاً في منطقة نفوذها ، على الرغم من وضعها تحت سيادة أمير
عربي واحد أو عدة أمراء من العرب .

وأما الموصل فيظهر ان فرنسا لم تستطع أن تدخلها في حصتها ،
إلا من جرّاء التنافس الذي حدث في شأنها بين روسيا وانكثرة .
لأن الروس لم يوافقوا في بادئ الأمر على طلب الفرنسيين في هذا الشأن

آملين إدخال الموصل في منطقة النفوذ الروسي . ولكن الانكليز أفهموم
بأنهم يعتبرون انفسهم أحق من الروس في امتلاك الموصل ، ولهذا السبب
اتفقت مصالح الجميع على جعل الموصل من حصة الافرنسيين .
إن هذه التفاصيل تفسّر وتوضح لنا كثيراً من الأحكام الغريبة التي
دخلت في المعاهدات المعقودة بين الحلفاء خلال الحرب . كما تفسر لنا
أهم للعوامل التي أدت الى تعديل هذه المعاهدات او الى عدم تنفيذ بعض
احكامها بعد انتهاء الحرب .

وقد وجد الحلفاء انفسهم ، خلال هذه المذاكرات ، امام مشروع
ثالث ، يرمي الى مساعدة جمال باشا ، قائد الفرقة الرابعة المرابطة في سوريا
على القيام بثورة ضد الحكومة المركزية .
هذا المشروع تقدّمت به روسيا ، مستندة الى الاخبار التي تلقته من
الحافل الارمنية : فقد كانت الحافل المذكورة تؤكّد ان جمال باشا في
خلاف مستمر مع الحكومة المركزية ، وانه مستعد للعصيان عليها ،
إذا ساعده الحلفاء مساعدة فعلية . إنه يتوكّم المضايق والولايات الاوروبية
للحلفاء ، ويجوّل السلطنة العثمانية الى حلف يتألف من دول سورية
وفلسطين والعراق وعربستان و كيليكيا وأرمنستان و كردستان ، ثم
يعلن نفسه سلطاناً على هذا الحلف .

وقد شرع وزير خارجية روسيا في مخابرة حلفائه في اواخر شهر
تشرين الأول من سنة ١٩١٥ في هذه القضية . ويظهر من المحاورات التي
نشرت من قبل الحكومة السوفياتية بعد الثورة الشيوعية ان ايطاليا
اظهرت موافقتها على المشروع « إذا كان هناك اقل احتمال في نجاحه » .
وتردّدت فرنسة في بادىء الامر ، اولاً لأنها كانت تشك في امكان
نجاح جمال باشا في الثورة المتصورّة ، وثانياً لأنها وجدت ان المشروع يُحقق

مطامع روسيا وحدها ويحرمها هي من البلاد التي وُعدت بها قبلاً (سورية وفلسطين وكيليسيا) ؛ وثالثاً لأنها كانت تعرف ان انكسرتة تفكر في ايجاد حكومة عربية مستقلة .

غير ان ساسة روسيا استطاعوا ان يُقنعوا فرنسة بوجوب الاهتمام بالمشروع . لأنهم قالوا ان الثورة التي يقوم بها جمال باشا تضعف الدولة العثمانية ، وتسهل تغلب الحلفاء عليها ، ولو لم تنته بالنجاح الذي يصبو اليه جمال باشا نفسه . واما مطامع فرنسة في سورية وفلسطين وكيليسيا ، فمن الممكن التوفيق بينها وبين المشروع عند وضع تفاصيله خلال المفاوضات مع جمال باشا . ومن الممكن ان تتولى فرنسة بنفسها هذه المفاوضات لكي تطمن على مصالحها ...

وبناء على هذه الايضاحات والتأمينات ، وافقت فرنسة على المشروع من حيث الاساس ، وقررت ان تتولى أمر المفاوضات مع رسل جمال باشا في القاهرة .

وأما انكسرتة ، فانها رأت - بعد شيء من التردد - ان لا تشترك بهذه المفاوضات ، « لأن المفاوضات التي بدأت بينها وبين العرب كانت تسير في جو ملامم جداً . »

إن البرقيات التي أرسلها سفراء روسيا في باريس ولندن تدل دلالة واضحة على ان فرنسة كانت تتمسك بسورية وفلسطين وكيليسيا تمسكاً شديداً ، وكانت تُظهر عدم ارتياحها للمفاوضات الجارية بين الانكليز وبين العرب .

وقد كتب سفير روسيا في باريس في ٢٩ كانون الاول سنة ١٩١٥ « أن الرأي العام الفرنسي لا يمكن ان يتخلّى عن سورية وفلسطين وكيليسيا التي وُعد بها » كما كتب في ٢٨ كانون الثاني سنة ١٩١٦ : « إن بويان وحكومته غير راضين عن سير المفاوضات السرية التي تجري

بين الانكليز والعرب ، لأن الانكليز يسعون لتحقيق منافعهم من غير
أن يُعنوا بمصالح حلفائهم . «
و كتب سفير روسيا في لندن في ٢٧ كانون الثاني سنة ١٩١٦ : « إن
الحكومة البريطانية تعتمد في الدرجة الأولى على العرب وحدهم ،
لأنها تريد أن تستفيد من شعور العداة الذي يكتونونه في أنفسهم ضد
الأتراك ، وضد جمال باشا . »

إن المفاوضات التي جرت بين الدول المتحالفة حول المشاريع الثلاثة
التي سردناها آنفاً ، تدل دلالة صريحة على أن مصالح هذه الدول ومطامحها
كانت تتضارب تضارباً شديداً . ومع هذا ، فإن رجال سياستها كانوا
يشعرون شعوراً واضحاً بضرورة الوصول الى اتفاق في هذه القضايا ،
لضمان النصر في الحرب القائمة بينها وبين خصومها . ولذلك عقدوا أخيراً
— بعد المفاوضات والمساومات الطويلة — الاتفاقات اللازمة لاقتسام
ميراث الدولة العثمانية . ولا حاجة لبيان أن الولايات العربية كانت أهم
وأثمن أقسام هذا الميراث .

إن أولى الاتفاقات التي تم ابرامها لهذا الغرض كانت ثلاثية ، وقع
عليها ممثلو روسيا وانكلترة وفرنسة في آذار سنة ١٩١٦ .
إن هذا الاتفاق عين مناطق نفوذ لكل دولة من الدول الثلاث
المتعاقدة ، وقرّر في الوقت نفسه تأسيس حكومة اسلامية مستقلة في
الجزيرة العربية ، على أن تتولى بريطانيا العظمى مراقبتها .
وقد انحصرت منطقة نفوذ روسيا — بموجب هذا الاتفاق — في شرق
آسيا الصغرى وجنوبها — ولم تشمل شيئاً من البلاد العربية .
ولكن منطقة نفوذ فرنسة شملت السواحل السورية من الناقورة الى

الاسكندرونة مع جبل لبنان و كيليكيا .

وأما منطقة نفوذ انكلترة ، فقد شملت السواحل السورية - الممتدة من الحدود المصرية إلى الناقورة - ، والعراق الجنوبي - من بغداد الى البصرة - ، والسواحل الممتدة من خليج البصرة إلى نهاية البحر الاحمر .
وأما البلاد الكائنة بين منطقتي النفوذ الفرنسي والبريطاني ، فقد تقرّر أن تُتّقام فيها دولة عربية ، أو حلف دول عربية مستقلة ، وفق اتفاق يُعقد فيما بعد ، بين فرنسا وانكلترة .

وأما فلسطين وأما كنها المقدّسة فتقرر وضعها تحت إدارة خاصّة ، وفق اتفاق يُعقد فيما بعد بين الدول الثلاث . كما تقرر وضع ميناء اسكندرونة تحت ادارة دولية ، واعتباره ميناءً حرّاً .

ويظهر من أحكام هذه الاتفاقية ان روسيا لم تشأ ان تتدخل في تفاصيل القضايا المتعلقة بالبلاد العربية . ولهذا اكتفت بالاتفاق مع فرنسا وانكلترة على القضايا الاساسية ، وتركت تقرير أمر القضايا الفرعية الى الدولتين المذكورتين وحدهما .

إن الاتفاق بين فرنسا وانكلترة على هذه القضايا الفرعية لم يتأخر كثيراً ؛ لان الاتفاقية التي اشتهرت باسم اتفاقية « سايكس - بيكو » - المنسوبة الى اسم المفاوض الانكليزي مارك سايكس ، واسم المفاوض الافرنسي جورج بيكو - قد ابرمت بين فرنسا وانكلترة في ٢٦ أيار سنة ١٩١٦ .

وقد شملت أحكام هذه الاتفاقية ، كيليكيا وسورية وفلسطين والعراق ؛ وقسمت هذه البلاد إلى خمس مناطق : ثلاث منها ساحلية ، واثنان داخليتان .

وقد لونت المناطق الساحلية - في الخريطة الملحقة بالاتفاقية -

باللون الاحمر والازرق والاسمر ، ولذلك عرفت باسم المناطق الحمراء
والزرقاء والسمرء . واما المنطقتان الداخليتان ، فقد تركتا بلا لون .
وعرفتا باسم « منطقة أ » و « منطقة ب » .

لقد شملت المنطقة الزرقاء البلاد الساحلية التي تمتد من الناقورة الى
الاسكندرونة ، وتوكت لفرنسة .

وشملت المنطقة الحمراء بغداد والبصرة ، وتوكت لانكلترة .

واما المنطقة السمرء ، فقد انحصرت في فلسطين ، وجعلت منطقة
دولية حيادية .

واما منطقتا « أ » و « ب » فقد نصت الاتفاقية على ان تؤلف فيهما
دولة عربية مستقلة ، او حلف دول عربية برئاسة رئيس عربي ، على ان
يكون « مقام ممتاز » لفرنسة في منطقة « أ » ولانكلترة في منطقة
« ب » . فيكون لكل واحدة من هاتين الدولتين في المنطقة المذكورة
حق الاولوية في المشروعات الاقتصادية والقروض المحلية ، وحق الانفراد
في تقديم المستشارين والموظفين الاجانب الذين تطلبهم الدولة العربية ، او
حلف الدول العربية ، لتنظيم شؤون تلك المنطقة .

ان الاتفاقية تبيح لفرنسة في المنطقة الزرقاء ، ولانكلترة في المنطقة
الحمراء ، ان تنشأ نظام الحكم الذي تريانه . وتصرح بان لهما ان تديرا
هذه المنطقة ادارة مباشرة ، او ان تديرها بالواسطة ، بعد الاتفاق مع
الحكومة العربية او حلف الحكومات العربية المذكورة انفاً .

وتنص الاتفاقية على انشاء ادارة دولية في المنطقة السمرء ، يعين
شكلها بعد استشارة روسيا ، بالاتفاق مع سائر الحلفاء وممثل شريف مكة .
وتدخل الاسكندرونة في منطقة فرنسا ، على ان يكون مينائها
حراً لتجارة الامبراطورية البريطانية ، وتدخل حيفا في منطقة انكلترة ،
على ان يكون مينائها حراً لتجارة فرنسا ومستعمراتها والبلاد العربية

الواقعة تحت حمايتها .

ويتعهد كل من الطرفين المتعاقدين ان لا يتنازل عما له من الحقوق في المنطقة المخصصة له ، وان لا يُعطي تلك الحقوق لدولة اخرى ، سوى للدولة العربية او لحلف الدول العربية ، من دون اخذ موافقة الطرف الآخر . كما يتعهد كل من الطرفين المتعاقدين ان لا يمتلك - ولا يسمح لدولة ثالثة بان تمتلك - اقطاراً في شبه جزيرة العرب .

هذا وتشير الاتفاقية الى المفاوضات التي تجري مع العرب ، وتصرح بانها تستمر باسم الحكومتين - وبالطريقة التي كانت تسير عليها قبلاً - لتعيين حدود الدولة العربية او حلف الدول العربية .

بدأ الانكليز يفاوضون العرب ، قبل ان يأخذوا بذلك تفويضاً من حلفائهم . فشرعوا يتصلون - منذ بداية الحرب العالمية - برجال حزب اللامر كزية المقيمين في القاهرة من ناحية ، وبابناء الشريف حسين الذين كانوا يميرون بالقاهرة خلال تنقلاتهم بين الحجاز وبين الاسناتة من ناحية اخرى . ثم اخذوا يجابرون في هذا الصدد « امير مكة الشريف حسين باشا » نفسه رأساً .

وقد صرح رجال الانكليز ، خلال هذه الاتصالات والمخابرات التمهيدية ان بريطانيا العظمى مستعدة لمساعدة العرب على نيل استقلالهم ، كما انها موافقة على ارجاع الخلافة اليهم .

ان محابرات الانكليز مع امير مكة دخلت في طور جدي وفعال في اواسط سنة ١٩١٥ ، عندما تولاهما « السر هنري ما كاهون » نائب جلالة ملك بريطانيا في مصر .

وقد أرسل الشريف حسين الى المشار اليه - في ١٤ تموز سنة ١٩١٥ - مذكرة تبين الشروط التي يشترطها العرب للقيام بالثورة وللانضمام الى

الحلفاء : طلب فيها قبل كل شيء « ان تعترف انكلترة باستقلال البلاد العربية باجمعها ... » من مرسين وآضنه حتى البحر المحيط الهندي ، ومن بلاد فارس وخليج البصرة حتى البحر المتوسط والبحر الاحمر » ومع هذا وافق على إبقاء عدن على حالتها الراهنة ، كما صرّح بأن « الحكومة العربية تعترف بأفضلية انكلترة في كل مشروع اقتصادي ، إذا كانت الشروط متساوية مع غيرها » .

وأما السر هانزي ما كاهون ، فأجاب على هذا الكتاب - في ٣٠ آب سنة ١٩١٥ - بكتاب أكد فيه « رغبة حكومة صاحب الجلالة في استقلال البلاد العربية وسكانها » ، ولكنه صرّح « ان البحث في تفاصيل الحدود سابق لأوانه » ، وذلك لأن « الوقت قصير ، والحرب قائمة » ، وزد على ذلك فان « تركيا ما تزال تحتل قسماً كبيراً من الاراضي المذكورة احتلالاً تاماً » .

غير ان الشريف حسين اعترض بشدة على ما جاء في هذا الرد عن قضية الحدود ؛ وقال في جواب أرسله في ٩ ايلول سنة ١٩١٥ : إن هذه الحدود ليست لرجل واحد ، تتمكن من مفاوضته وإرضائه بعد الحرب ؛ بل هي مطالب شعب يعتقد أن حياته في هذه الحدود « ثم أشار الى ان العرب لم يطلبوا بذلك « مناطق يسكنها شعب اجنبي عنهم » ، وإنما يطلبون بذلك « مناطق يقطنها عرب مثلهم » . وأكد أخيراً « ان تلك الحدود هي مقترحات شعب بأسره ، يعتقد أنها ضرورية لتأمين حياته الاقتصادية » .

ولهذا السبب اضطر ما كاهون الى ولوج بحث الحدود ، فقال في كتاب جوابي أرسله في ٢٤ تشرين الاول سنة ١٩١٥ : إنه « عرض القضية على حكومته ، وهو يصرّح بناء على الجواب الذي تلقاه منها : « إن مرسين وآضنه ، وبعض الاقسام السورية الواقعة غربي دمشق

وحمص وحماه وحلب لم تكن عربية محضة « فيجب ان تستثنى من الحدود المبحوث عنها ، وإن الحكومة البريطانية « مستعدة للاعتراف بالحدود التي ذكرها الشريف حسين بعد تعديلها على هذا المنوال » .

ثم أشار ما كاهون الى اتفاقات بريطانيا مع زعماء العرب ، والى مصالح فرنسا في أجزاء سورية التي تقع غربي المدن الاربع المذكورة آنفاً ؛ وبعد ذلك أعطى الضمانات التالية ، « بناء على السلطة التي تلقاها من حكومة صاحب الجلالة البريطانية ، وباسمها » :

أولاً - إن انكسار مستعدة للاعتراف باستقلال العرب ، وتقديم المساعدة لهم في الحدود المقترحة ، وبعد تعديلها على المنوال الآنف الذكر .
ثانياً - تحمي بريطانيا الاراضي المقدسة من كل اعتداء خارجي وتعترف بوحدتها .

ثالثاً - تقدم الحكومة البريطانية للعرب عند الحاجة كل ما يحتاجون اليه من مساعدة ونصيحة ، وتعاونهم في تشكيل افضل شكل من اشكال الحكومات في مختلف البلاد العربية » .

ومقابل ذلك ، يطالب ما كاهون « الموافقة على حصر جميع أنواع الاستشارة والمعونة التي قد يحتاج اليها العرب بالبريطانيين وحدهم » . ثم يقول « ان بغداد والبصرة بحاجة الى ادارة خاصة ومراقبة خاصة ، لصيانتها من الاعتداءات الخارجية مع رعاية مصالح بريطانيا فيها » .

وقدر الشريف حسين على كتاب ما كاهون في ١٥ تشرين الثاني سنة ١٩١٥ قائلاً : « إنه يتنازل عن طلب ضم مرسين وآضنة الى المملكة العربية ، بغية تسهيل الاتفاق وخدمة الاسلام » .

ولكن « لا يمكن أن يتنازل عن بيروت وسائر السواحل السورية ، لانها عربية صرفة وليس هناك فرق بين المسلم العربي والمسيحي العربي ، فكلاهما من نسل واحد » .

ثم قال : « سنسير ، نحن المسلمين ، على خطة سيدنا عمر بن الخطاب وسواه من الخلفاء الذين فرضوا على المسلمين - بموجب الدين الاسلامي - ان يعترفوا للمسيحيين بما لهم من حقوق وعليهم من واجبات . وعلى هذا فان المسيحيين في المملكة العربية سيتمتعون بما يتمتع به المسلمون من حقوق ، بما يتفق مع مصلحة الشعب اجمع » .

واما فيما يخص العراق ، فقد ذكر الشريف حسين انه كان مركزاً للمملكة العربية ومهداً لحضارة العرب ومدنيتهم ؛ فلا يمكن للعرب أن يتنازلوا عنه . ثم قال « إنما رغبة منا في تسهيل الاتفاق ... قد نوافق على ان نتترك الان ، لمدة قصيرة ، الاراضي التي تحتلها الجيوش الانكليزية لقاء مبلغ من المال يُدفع كتعويض عن مدة احتلال تلك المنطقة » .

وقد ردّ مكماهون على هذا الكتاب برسالة ارسلها في ١٣ كانون الاول ١٩١٥ ، اظهر فيها سروره من موافقة الشريف على إخراج مرسين وأضنة من حدود البلاد العربية ومن تأكيده ان العرب عازمون على السير بموجب تعاليم الخليفة عمر بن الخطاب وسائر الخلفاء الاولين في امر حقوق المسيحيين .

ثم قال : « أما بشأن بيروت وسائر السواحل ، فحكومة بريطانيا العظمى أحاطت علماً بكل ما ذكرتم بشأنها ، وجعلته موضع عنايتها الخاصة ، ولما كانت مصالح حليقتها فرنسة داخلة فيها ، فالمسألة تحتاج الى نظر دقيق ... ولذلك سنخبركم بهذا الشأن مرة اخرى في الوقت المناسب » .

ثم أكد في خاتمة الكتاب « ان بريطانيا العظمى لا تنوي إبرام أي صلح ما لم يكن ضمن شروطه الأساسية حرية الشعوب العربية وخلاصها من سلطة الالمان والأتراك » .

وقد عقب هذا الكتاب عدة كتب وردود اخرى . وقال ما كماهون

في خاتمة رده الاخير - في ٣٠ كانون الثاني ١٩١٦ - : « ... والآن ... »
وقد قرّرت البلاد العربية أن تشترك معنا في الدفاع عن الحقوق والحريات ،
وتعمل معنا في سبيل هذه القضية المهمة ، فاننا نرجو الله أن تكون نتيجة
هذه الجهود المشتركة وهذا التعاون الوطيد ، صداقة دائمة تعود على الجميع
بالغبطة والسرور .

« ... وقد سررنا جداً بالحركة التي تقومون بها لافئاع الشعب بضرورة
الانضمام الى حركتنا والكف عن مساعدة اعدائنا . ونترك لفظتكم
تقدير الوقت المناسب لاتخاذ تدابير اوسع من هذه ... »
ومن المعلوم أن الثورة العربية أعلنت ، بعد تاريخ هذا الكتاب
بأربعة اشهر وعشرة أيام (١٠ حزيران ١٩١٦)

لقد تبين من الفقرات التي نقلناها آنفاً - عن مذكرات بوانكاره -
رئيس الجمهورية الفرنسية - ، وبرقيات ايزفولسكي - سفير روسيا في
باريس - : ان ساسة فرنسا لم يكونوا مرتاحين الى مفاوضة الشريف
حسين ؛ لأنهم كانوا يدركون ان الحركة العربية ستؤثر تأثيراً ضاراً بهم ،
ليس في البلاد العربية التي يطمعون بها - للمستقبل - فحسب ، بل في
البلاد العربية التي يسيطرون عليها - منذ عقود من السنين - ايضاً .
ومع هذا فان الحكومة الفرنسية اضطرت الى مسايرة الانكليز في
هذا المضار ؛ وعندما قامت الثورة العربية فعلاً ، رأت من الواجب عليها
أن تؤسس صلات ودية مع زعيم هذه الثورة ، فأرسلت الى الحجاز وفداً
سياسياً وبعثة عسكرية .

إنها قصدت من ذلك الاستفادة من الثورة القائمة ، الى اقصى حدود
الاستفادة ، في إشغال الجيوش التركية ، مع الحيلولة دون تطور الثورة
الى شكل يضرّ بما كان لفرنسة من مصالح ومطامع في سورية .

ولكن ما السبيل الى ذلك ؟ ما السبيل الى تحقيق هذين الغرضين
في وقت واحد ؟

إن السبيل الوحيد الذي كان يبدو مؤدياً الى هذه الغاية - بأقل ما
يمكن من الضرر - هو : حصر الثورة في الحجاز ، وعدم ترك المجال
لتقدمها نحو الشمال .

يظهر أن هذه السياسة هي التي جالت في أذهان معظم رجال السياسة
في فرنسا في بادئ الأمر .

ولكن رئيس البعثة العسكرية التي أوفدت الى الحجاز - بره مون -
لمس التيارات الفكرية السائدة هناك عن قرب ، وشاهد الآمال التي
تجيش في صدور رجال الثورة عن كثب ، فأدرك أن ذلك من رابع
المستحيلات : فالحجاز قد أصبح مجتمعاً لأحرار العرب الوافدين من مختلف
الاقطار ؛ وكان بين رجال الثورة عدد كبير من العراقيين والسوريين ،
فاذا نجحت الثورة في الحجاز نجاحاً تاماً ، كان من الطبيعي أن تسري إلى
سورية والعراق ايضاً . فيجب على الحلفاء اذن أن يعملوا علم اليقين ان
نجاح الثورة في الحجاز يضر بمصالحهم هم ايضاً ، ضرراً بليغاً ، وعليهم ان
يعملوا على تحديد نجاح الثورة في الحجاز نفسها .

لقد اعترف الجنرال « بره مون » بهذه النظرية بنفسه ، في الكتاب
الذي أصدره سنة ١٩٣١ عن « الحجاز في الحرب العالمية » Le Hedjaz
dans la guerre mondiale

وقد كتب في أحد التقارير التي أرسلها الى القيادة العامة في أواخر
سنة ١٩١٦ الملاحظات التالية :

« إن عودة الاتراك الى مكة المكرمة يضر بمصالح الحلفاء ضرراً
كبيراً ، فعلى الحلفاء ان يعملوا كل ما في استطاعتهم للحصول على ذلك .
» غير ان استيلاء العرب على المدينة المنورة ايضاً يضر بمصالح الحلفاء ،

لانه يثير في نفوس العرب نزعات الوحدة وأماني الاستقلال ، فيجب على الحلفاء ان لا يرغبوا في سقوط المدينة ، وألا يساعدوا العرب على الاستيلاء عليها « (ص ٩٦) .

ويظهر ان « بره مون » لم يكتب برسالة هذا التقرير الى حكومته ؛ بل حاول استمالة رؤساء الجيش الانكليزي العاملين في مصر ايضاً الى فكرته هذه .

غير ان القيادة الفرنسية العامة كانت تقدر الضرورات العسكرية والسياسية اكثر من رئيس بعثتها ؛ فكتبت اليه ردأ دعته فيه الى ترك هذه الفكرة . وقد جاء في برقية مرسلة الى « بره مون » من القائد العام « جوفر » ما يلي :

« ١ - إن فرنسا وانكاثرة قد وقعنا أخيراً اتفاقية ، تتضمن من حيث الاساس تكوين حلف عربي يشمل دمشق وحمص وحماء وحلب والموصل ، ويظهر من بركاتكم انكم تحشون استيلاء العرب على المدينة ، بسبب ما قد ينتج عن ذلك من تشجيع مطامعهم في سورية .

« ٢ - إن هذه الحالة الفكرية - التي وصلت الى علم الانكليز والشريف - قد توهمهم باننا نحاول العدول عما تم بيننا من اتفاق . وذلك قد يؤدي الى نتائج ضارة بنمو اعمالنا في المشرق . فيجب عليكم ان لا تقفوا موقفاً يساعد على مثل هذا التفسير .

« ٣ - أضف الى ذلك ان الحكومة الفرنسية ترى أن سقوط المدينة يولد دويماً عميقاً في البلاد العربية . وقد يكون ايذاناً بقيام العشائر البدوية والدروز . ثم انه يساعد على نجاح خططنا الشرقية ، بتعجيل تفكك الدولة العثمانية » (ص ٩٧) .

إن هذه البرقية لم تكف لإزالة المخاوف التي كانت تساور رئيس البعثة العسكرية الافرنسية في هذا الصدد . فقد ظلت هذه المخاوف ترداد في نفسه

كلما تقوّت الثورة العربية وزال خطر عودة الاتراك الى مكة. ويظهر ان « بره مون » لم ينقطع عن مناقشة الانكليز في هذا الموضوع. وهو يزعم انه قد كان بينهم عدد غير قليل ممن يشاطرونه الرأي ، ويقولون بوجود ترك العرب يتخبطون في محاربة الجيش التركي المحصور في المدينة .

ولكن السياسة الانكليزية كانت تسيّر في اتجاه مخالف لذلك تماماً : فانها كانت تحاول الاستفادة من جيش الثورة في الحركات التي ستجري في شمال الحجاز وفي ما وراء الاردن ، وفي سورية ايضاً . ومن المعلوم ان لورنس كان اللولب الفعال لهذه السياسة الانكليزية . وقد كانت الحطة التي وضعها تعاكس آراء « بره مون » وتمنياته معا كسة تامة .

وعندما رأى « بره مون » تقدّم جيوش الثورة نحو الشمال - بقيادة الامير فيصل - تاركة « المدينة » المحصورة ورائها ، اعتقد ان مصالح فرنسة في سورية ومرکزها فيها لا يمكن ان تُضمن إلا بالاستيلاء عليها رأساً ، عن طريق البحر ؛ وقد ظن ان ذلك من السهولة بمكان : فلفرنسة جيوش كثيرة ، مرابطة في بورت سعيد ، وفي ممتلكاتها السكائنة في البحر المحيط الهندي ، ولا سيما في الهند الصينية ؛ ومن الممكن نقل تلك الجيوش بالسفن القديمة ، واستخدامها لاحتلال سورية عن طريق البحر بسهولة . ان هذه الفكرة تملك مشاعر « بره مون » بشدة ، فرأى ان يذهب الى فرنسة لاقتناع ولاة الامور فيها .

ويظهر أنه كان لا يعرف شيئاً عن تشبّثات اللورد كاتشر في امر الاستيلاء على سورية مبتدءاً بميناء الاسكندرونة ، ولا عن الموقف الذي وقفه فرنسا إزاء الحطة في حينها .

ذهب « بره مون » الى باريس ، وواجهه وزير المستعمرات هنري سيمون ، ورئيس الوزراء كليمانصو ، كما واجهه القائد « ويفاند » ، والقائد العام « فوش » . وحاول أن يقنعهم بوجود اتباع الحطة التي اقترحها ؛

ولكنه لم ينجح في ذلك ، فانه يخبرنا في كتابه ان كليمانصو قال له : « أنا لا أملك روح فاتح » .

وأما فوش ، فقد قال له : « لقد فات الأوان ، فات الأوان ! إن قلة سفن النقل لا تترك لنا مجالاً للقيام بمثل هذه الحركات » .

ويظهر أن آراء بريون في هذا الصدد قد انتشرت بعض الانتشار ، حتى وصلت الى آذان رجال الثورة . وقد ذكر هو بنفسه الحديث الذي أدلى به الى الملك حسين في ٧ ايار من سنة ١٩١٧ في هذا الصدد . فقسد قال له : « تناقلت الالسن ، في اواسط نيسان ، في معسكر الامير فيصل ، أن فرنسة أعدت ستين الف جندياً للانزال على سواحل سورية في وقت قريب جداً . وقد أظهر الامير فيصل تخوفاً شديداً من احتلال سورية من قبل الافرنسيين من دون مساعدة العرب ، وصرح بأنه في هذه الحالة ، سيحارب الفرنسيين ، بعد ان حارب الاتراك . إن هذه الشائعات تدور بين حاشية الامير فيصل . ولا شك في ان الامير لا يعرف ما يقال عن لسانه في هذا الصدد ، فيكون من المفيد لفت نظره الى أمثال هذه الشائعات والاقاويل . »

ويقول بريون - بعد تفصيل هذا الحديث - ان الملك حسين وعده بالكتابة الى الامير (ص ١٤٥) .

ومن المعلوم ان جهود الجنرال بريون - في هذا الصدد - ذهبت سُدى : فات جيوش الثورة التي كان يقودها الامير فيصل قد تجاوزت حدود الحجاز الشمالية وحاربت الاتراك في شرق الاردن ، وساعدت بذلك الجيوش الانكليزية التي كانت تحارب في فلسطين . ثم استمرت في الحرب متوجهة نحو الشمال . متعاونة مع الجيوش البريطانية ، حتى وصلت إلى دمشق ، وحررت سورية بأجمعها .

وهكذا ، فانه عندما اضطرت تركيا إلى عقد الهدنة مع الحلفاء -
في ٣١ تشرين الاول سنة ١٩١٨ - كانت جميع البلاد العربية قد خرجت
من حوزة الدولة العثمانية : فلسطين والعراق ، كانتا قد حررتا من قبل
الجيوش البريطانية وحدها . وأما سورية ، فحررتها حركات الجيوش
العربية والبريطانية المشتركة .

بعْدَ الحَرْبِ العَالَمِيَّةِ

لا حاجة بنا للقول أن أهم الاتفاقيات التي عُقدت لتقرير مصير البلاد العربية خلال الحرب العالمية ، كانت اتفاقية سايكس بيكو . كانت هذه الاتفاقية من الوثائق السرية التي حرص الحلفاء على كتمانها حرصاً شديداً . ولذلك لم ينكشف أمرها إلا بعد انقلاب أحوال روسيا ، وانتقال زمام إدارتها الى أيدي البلاشفة .

إن حكومة الثورة الروسية عندما اطّلت على المعاهدات والاتفاقات السرية التي كانت محفوظة في خزائن وزارة الخارجية القيصرية ، رأت ان تذيعها على العالم ، لتكشف الستار عن أخاديع رجال السياسة بوجه عام ، ورجال العهد القيصري بوجه خاص .

وحين اطّلع الأتراك على الاتفاقية المذكورة بهذه الصورة ، أسرعوا الى إذاعة خبرها بين العرب ، بغية التأثير في روح الثورة العربية ، وإيقاع الحُصام بين القائمين عليها .

وأما رجال الثورة العربية ، فعندما اطّلعوا على ما أذيع في شأن هذه الاتفاقية ، استوضحوا الانكليز عن الأمر ، فتلقوا منهم الجواب التالي : «إن هذه الاتفاقية كانت قد عُقدت في بداية الحرب ، إرضاء للروس ، قبل انسحاب الحكومة الروسية من صفوف الحلفاء ، وقبل قيام الثورة العربية وانضمام العرب الى تلك الصفوف . ولكنها الآن لم تعد نافذة

أبدأ ، لأن الروس قد خرجوا من الحرب ، ولأن العرب قد انضموا
الى الحلفاء ... »

والواقع ان الحكومة البريطانية لم تتمسك بهذه الاتفاقية كثيراً بعد
انتهاء الحرب العالمية ، بل انها خرجت على الكثير من احكامها خروجاً
صريحاً . غير انها لم تفعل ذلك إرضاء للعرب ، وتطميناً لهم على حقوقهم ،
بل فعلت ذلك تأميناً لمنافعها هي ، وحلاً للخلافات التي قامت بينها وبين
فرنسة حول الشؤون الشرقية .

إن الاتفاقية كانت جائزة على العرب في حد ذاتها ، ولكن التعديلات
التي طرأت عليها خلال تنفيذها - بعد انتهاء الحرب - جعلتها أكثر
جوراً على العرب ، وأشدّ إنكاراً لحقوقهم الطبيعية .

إن اتفاقية سايكس بيكو كانت تعطي لفرنسة حقوقاً كثيرة ،
وتضمن لها منافع كبيرة . ولكن البلاد العربية التي تقع تحت سلطتها
المباشرة أو تدخل في منطقة نفوذها الخاص - بموجب هذه الاتفاقية -
لم تفتح خلال الحرب من قبل الجيوش الفرنسية ، بل فتحت من قبل
الجيوش الانكليزية والعربية . فتنفيذ احكام الاتفاقية كان يتوقف على
استلام تلك الاقطار من الجيوش المذكورة .

وحينما انتهت الحرب ، تمسكت فرنسا بنصوص اتفاقية سايكس
بيكو ، وأخذت تطالب الانكليز بتنفيذ احكامها .

ولكن الاتفاقية المذكورة كانت قد وضعت على المائدة الخضراء من دون
ملاحظة الامكانيات الفعلية : إنها كانت تقضي بتقسيم البلاد العربية تقسيماً
كيفياً ، لا يتفق مع النزعات القومية ولا ايراعي الضروريات الاقتصادية ،
فتنفيذ احكام هذه الاتفاقية كان أمراً عسيراً . وأما إدامة الأوضاع
السياسية التي تنجم عن تنفيذ تلك الاحكام بخذا فيرها ، فقد كان من رابع

المستحيلات ، زد على ذلك أنه قد حدث في المدّة التي مضت بين عقد الاتفاقية وبين انتهاء الحرب العالمية ، حوادث كثيرة تستوجب إعادة النظر فيها من وجوه عديدة .

اولاً - لقد خرجت روسيا من صفوف المحاربين . ومن المعلوم ان بعض الاحكام الواردة في الاتفاقية كانت قد وُضعت مراعاة لمطالب روسيا . وبما أن الحلفاء أصبحوا في حلّ من تعهداتهم نحوها ، فقد صار من الواجب إعادة النظر في تلك الاحكام .

ثانياً - كانت الحرب قد طالّت كثيراً ، فاحدثت من الأوضاع الراهنة ما يختلف عن الأوضاع المقرّرة في الاتفاقية اختلافاً كبيراً . فالنقاضي عن جميع هذه الاحوال والأوضاع الراهنة كان مخالفاً لمنطق الوقائع . فكان لا بد من إعادة النظر في احكام الاتفاقية من هذه الوجهة أيضاً .

ولهذه الاسباب أخذت بريطانيا تسعى لتعديل الاحكام الواردة في الاتفاقية عن فلسطين من جهة ، وعن الموصل من جهة أخرى :

لأن اتفاقية سايكس بيكو كانت قررت وضع فلسطين تحت إدارة دولية . وهذه المادة كانت قد وُضعت بناء على رغبة روسيا . وبما ان روسيا قد خرجت من الحرب ، فانه لم يبق ما يستوجب التمسك بهذه الاحكام . زد على ذلك ، ان بريطانيا العظمى كانت قد افتتحت فلسطين بعد تضحيات كبيرة في حروب دموية كثيرة ، فصارت ترى من حقها ان تحتفظ بفلسطين لنفسها .

وأخيراً - كانت بريطانيا قد وعدت الصهيونيين - على لسان وزيرها بلفور - بانشاء وطن قومي لليهود في فلسطين . ومن الواضح ان تنفيذ هذا الوعد أيضاً ، كان يقضي ببقاء فلسطين تحت سيطرة الانكليز . ومن الراجح أن الغرض الاصيلي من هذا الوعد نفسه إنما كان ضمان هذه السيطرة

وأما الموصل ، فإن انكسرت كانت قد وافقت على تركها لفرنسة ، تحاشياً
عن مطالبة الروس بها ؛ كما أن احتلال الموصل كان قد تم على يد الجيش
البريطاني وحده ، بعد حروب العراق الشاقة . وفي كل ذلك ، ما يسوغ
- على رأي الانكليز - إعادة النظر في أحكام الاتفاقية .

هذا ، ومن المعلوم أن تضارب الآراء وتصادم المطامع - بين الانكليز
والفرنسيين - لم يقتصر على قضايا البلاد العربية وحدها ؛ بل شمل كثيراً
من القضايا الشرقية والغربية الأخرى .

فقد أدرك « كليمانصو » الذي كان رئيساً للوزارة الفرنسية خلال
مذاكرات الصلح - الأضرار التي قد تعود على فرنسة من جراء استمرار
هذا الوضع وهذا التنازع - فرأى أن يصقّي بعض الأمور مع لويد
جورج الذي كان رئيساً للوزارة البريطانية ، فباغته بالسؤال التالي :

- قل لي بصراحة : ماذا تريدون منا ؟ قل لي ذلك ، لأبذل الجهود
اللازمة لمحل وزارة الخارجية على قبوله .

وأما لويد جورج ، فلم يتردّد في الإجابة على هذا السؤال ، بكل
صراحة :

- إننا نريد فلسطين والموصل .

لم يكن صعباً على فرنسة أن تعدل عن فكرة جعل فلسطين منطقة
دولية ، فتوافق على تركها لانكسرت وحدها ؛ ولكنه كان يصعب عليها
كل الصعوبة ، أن تتنازل لها - في الوقت نفسه - عن الموصل التي كانت
وعدت بها عند عقد إتفاقية سايكس بيكو .

فكان من الطبيعي أن لا توافق فرنسة على المطالب الانكليزية إلا
بعد مساورات طويلة ، يضمن لها تعويضاً مناسباً عن هذه الموافقة .

وكان لا بد أن يكون هذا التعويض من سورية نفسها :

لأن فرنسا كانت تضيق صدرها ببعض الأحكام الواردة في إتفاقية

سايكس بيكو ؛ فقد كانت الاتفاقية المذكورة تترك «سورية الداخلية» مستقلة . ولكن بما لا يحتاج الى برهان أن استقلال المنطقة الداخلية يُحدث بطبيعته تأثيراً عميقاً في المنطقة الساحلية ، ويثير مشاكل كبيرة في إدارة تلك المنطقة . ذلك لأن من الطبيعي أن تطمع الحكومة التي تتأسس في الداخل بالساحل فتطالب به ، ولا سيما لأن عرض هذه المنطقة الساحلية كان أقل من خمسين كيلومتراً ، كما أن أهلها كانوا عرباً ؛ زد على ذلك أن استقلال الداخل كان ، من شأنه أن يولد في نفوس أهل الساحل نزوعاً إلى الاستقلال ومطالبة به ، وأن يحملهم على الثورة ضد من يتحكم فيهم .

فكان من مصلحة فرنسا الطامعة ، أن تبسط سيطرتها على داخلية سورية أيضاً ، خلافاً لما كان قد تقرر في اتفاقية سايكس بيكو ؛ وكان من الطبيعي أن تسعى الى التخلّص من قيود الاتفاقية التي تحول دون هذه السيطرة . كما كان من الطبيعي أن لا توافق بريطانيا على ذلك ، إلا إذا وافقت فرنسا على مطالبها هي .

ولهذا السبب صارت هذه القضايا مثار خلاف مزمن بين الحليفتين . وبقيت الأمور معلقة على هذه الحالة مدة من الزمن ، إلى أن اضطر الطرفان إلى قبول مطالبهما المتقابلة ، تحت ضغط الوقائع وجبرها .

إن حصّة فرنسا من أراضي الدولة العثمانية كانت واسعة جداً ، كما كانت بعيدة عن التجانس من الوجهتين القومية والجغرافية معاً . وعندما طالبت فرنسا بكل تلك البلاد الشاسعة - التي تشمل سورية وكيليكيا وشمال العراق وتمتد حتى الموصل وديار بكر - لم تحسب حساباً لمقاومة الاهالي أبداً . وظنت أن الأتراك سيفقدون قوتهم تماماً ، وأن العرب لن يستطيعوا أن يكونوا قوّة ؛ ولم يحظروا بهاها قط أنها ستلقى مقاومة

عنيفة من الاتراك من جهة ومن العرب من جهة أخرى . وقبل أن يمضي على انتهاء الحرب سنة كاملة ، أخذت فرنسا تدرك شيئاً فشيئاً استحالة السيطرة على جميع تلك البلاد - مع محاربة العرب والترك في وقت واحد - ورأت نفسها أخيراً مضطرة الى التخلي عن احد القطرين : سورية أو كيليكيا .

يظهر أن كيليكيا كانت أخذت تستهوي نفوس بعض الساسة - وبعض رجال الاقتصاد - في فرنسا استهواءً شديداً : لان الجبال والانهار الموجودة فيها ، كانت تعد بمستقبل اقتصادي زاهر . زد على ذلك ، أنه كان في استطاعة فرنسا أن تجمع هناك ، بسهولة كبيرة ، جميع الارمن الذين شردهم السياسة التركية ، وان تعتمد على مساعدتهم في حكم البلاد باطمئنان .

غير أن سياسة فرنسا ، عندما وجدوا أنفسهم في موقف يحتم عليهم الترجيح بين أحد القطرين ، لم يتوردوا في ترجيح سورية على كيليكيا . وقد صرح « روبر دو كيه Robert de Caix » الذي كان يعتبر من أهم الادمغة المسيرة لسياسة فرنسا في سورية - بأسباب هذا الترجيح ، فقال : « لو كان يتحتم على فرنسا أن تتخذ قرارها مستندة الى المنافع والحسابات وحدها ، لوجب عليها أن ترجح كيليكيا على سورية . ولكن لفرنسة تقاليد وروابط معنوية كثيرة ، تربطها بسورية منذ قرون عديدة . فعليها أن تتمسك بتلك الروابط والتقاليد ، وأن تتنازل عن كيليكيا في سبيل الاحتفاظ بسورية اذا اقتضى الحال . »

وقد عملت فرنسا بهذا الرأي : إنها تخلت عن كيليكيا ، وتضافت والاتراك . وأوصلت هذه المضافة الى مرتبة المساعدة الفعلية ، إذ تركت لهم جميع العتاد والاسلحة التي كانت في كيليكيا ، لانها اعتبرت امر السيطرة على سورية بمنزلة أمام مهمة تاريخية - صيانة للشرف والكرامة

القومية - ، كما كان صريح بذلك بوانكاره قبل الحرب العالمية ، عقب
الأزمة البلقانية .

هذا ، وهنالك عامل آخر ، حمل الافرنسيين على اتباع هذه السياسة
ومصافاة الاتراك : وهو عودة التنافس الافرنسي الانكليزي الى الظهور
بكل شدة ، في جميع انحاء الشرق الأدنى .

إن احتلال المضائق والاستانة من قبل الحلفاء ، بعد الهدنة ، قد قوى
نفوذ بريطانيا في الشرق ، وأثار مخاوف الفرنسيين من زوال نفوذهم
المعنوي من جميع البلاد التركية . وأما تغلغل الجيوش اليونانية في
الاناضول - بمساعدة الانكليز وحميتهم - ، فقد قوى هذه المخاوف الى
حد كبير . وصار الكتاب والادباء يتحدثون عن افول نجم فرنسا في الشرق
مع زوال قوة الاتراك . حتى ان الأديب الشهير « بيير لوتي Pierre Loti »
أخذ يتحرق أسى على « موت فرنسا العزيزة في الشرق » في كتاب نشره

هذا العنوان : *La mort de notre chère France en Orient* :

ولهذه الاسباب صار الرأي العام الفرنسي يقول بضرورة التفاهم مع
تركيا والعمل على تقويتها . حتى أن رجال الحكومة الفرنسية القائمين
بمراقبة الاستانة ، أخذوا يُساعدون الأتراك ضد الانكليز بـصور خفية ؛
لأنهم اعتقدوا أن ضعف تركيا سيؤدي الى زوال نفوذهم من بلادها ،
فيجب عليهم ان لا يتركوا مجالاً لتغلغل النفوذ البريطاني في تلك البلاد ،
أو لسيطرة اليونان عليها .

فلهذه الاسباب كلها ، راح الافرنسيون يتفاهمون مع الاتراك .
وعقدوا وإياهم هدنة ، صارت مقدّمة للاتفاقية التي جاوا بموجبها عن
كيليكيا .

ولكن أمر تنفيذ اتفاقية مايكس بيكو ، كان يصطدم بعقبة مهمة أخرى : هي وعود الحلفاء المتكررة ، ومبادئ ويلسون الشهيرة .
فقد كان الحلفاء ، كلما تقدمت بهم الحرب واشتد عليهم الضيق ، يشعرون بضرورة استمالة الرأي العام العالمي إلى قضيتهم ، ويُقدمون على تصريحات تُظهرهم بمظهر العادلين ، البعيدين عن أغراض التوسّع والاستعمار . وكانوا يأملون من وراء هذه التصريحات إيجاد أنصار واصدقاء من ناحية ، وإضعاف روح الحرب عند الأعداء من ناحية أخرى .

وقد أعلنوا مراراً « أنهم لا يبعون التوسّع ، ولا يهدفون إلى إلحاق أرض من الأراضي ، إلحاقاً سافراً كان أو مقعاً » . وازدادت أمثال هذه التصريحات بوجه خاص ، عند انضمام الولايات المتحدة إلى الحلفاء . لأن الرئيس ويلسون طلب من الدول المتحالفة أن تعلن مقاصدها من الحرب بصراحة ، كما أنه هو نفسه أعلن مقاصد أميركا ، وصرّح بأنها لم تحض غمار الحرب إلا لخدمة للإنسانية .

هذا ، ولم يكتفِ الرئيس ويلسون بذلك كله ، بل أعلن المبادئ التي يجب أن تسير عليها الدول بعد انتهاء الحرب ، ولخصها في أربع عشرة مادة . ونصّت إحدى هذه المواد على حق الشعوب بتقرير مصيرها .
وكرر ساسة فرنسة وانكلترة أيضاً أمثال هذه التصريحات العلنية ، في مناسبات مختلفة . وكانت بعض بياناتهم موجّهة للعرب خاصة ، تعدهم الحرية والاستقلال صراحة .

إن أحكام اتفاقية مايكس بيكو كانت مخالفة لهذه الوعود والبيانات العلنية مخالفة صريحة ، علاوة على مخالفتها للعهود المقطوعة إلى الملك حسين .
وإذا كان من السهل على الحلفاء أن يخالفوا العهود المقطوعة للملك حسين - بسبب سرية المخبرات الجارية في هذا الشأن - ، فإنه لم يكن من السهل عليهم أن يخالفوا تصريحاتهم العلنية ، ولا سيما مبادئ الرئيس

ويلسون الشهيرة .

ومع هذا ، فإن «الدهاء السياسي» و «الطمع الاستعماري» لم يتأخرا عن إيجاد حيلة تضمن حل هذه المشكلة ، وتذليل هذه العقبة . فنظام «الانتداب» و «الوصاية» الذي اخترع عندئذ ، كان يكفل ستر وجه الاستعمار المكروه بقناع خداع . والواقع أن هذا النظام كان يستند في روحه الى حق الشعوب في تقرير مصيرها ، وكان يستوجب استفتاء الشعوب ومراعاة مصالحها .

غير أن السياسة الماكرة لم تعجز عن التغلب على هذه المشاكل أيضاً ، بطرق شتى وحجج متنوّعة . وعندما أراد الرئيس ويلسون استفتاء الشعب السوري في تقرير مصير سورية ، عارضه ممثلو فرنسا وانكلترا بقولهم ان احوال سورية لا تُساعد على اجراء الاستفتاء ...

ومن المعلوم أن الرئيس ويلسون قد أصرّ على رأيه وأوفد الى سورية لجنة أميركية لاستفتاء الشعب واستقصاء نزاعاته ، باسمه وبصفته الشخصية .

وقد جاءت نتيجة هذا الاستفتاء والاستقصاء مخالفة لمطامع الدولتين ، مخالفة صريحة ، لأنها أظهرت رغبة سورية الصادقة في الاستقلال التام ، بحدودها الطبيعية . وبرهنت على أن الاكثوية الساحقة من الاهالي كانت ترفض تدخّل فرنسا في الشؤون السورية ، ولو عن طريق الانتداب .

ولكن التطوّرات التي حدثت في السياسة الاميركية ، والتي أدّت الى سقوط ويلسون من الحكم والى انكماش أمريكا على نفسها ، سهلت على الدولتين المذكورتين كتمان هذه النتائج ، وتجاهل الاستفتاء واهماله اهمالاً تاماً . وجعلت من الميسور لهما أن يحققا كل ما تطمعان به من المنافع في البلاد العربية ، عن طريق أخذ الانتداب لنفسهما ، على شرط واحد : هو الاتفاق فيما بينهما .

إن هذا الاتفاق لم يتأخر كثيراً . فقد عدلت فرنسا أخيراً عن المطالبة بالموصل ، ووافقت على كل ما يطلبه الإنكليز في فلسطين ، ووافقت انكلترة بدورها ، على منح فرنسا ربع حصص الدول من نفط الموصل ، وعدلت عن تأييد استقلال سورية الداخلية ، وتركت لفرنسة حرية العمل في تلك البلاد ، خلافاً للتعهدات التي كانت قد قطعتها للملك حسين ، بل وخلافاً للاسس التي كانت قد اتفقت عليها مع فرنسا في معاهدة سايبكس بيكو نفسها .

وبعد ذلك حملت الدولتان مجلس الاربعة على تقرير انتداب فرنسا على سورية ولبنان ، وانتداب انكلترة على فلسطين والعراق . ولم يبق على فرنسا ، بعد ذلك ، لتحقيق مطامعها في سورية ، شيء غير حشد الجيوش ، وتوجيه الانذار ، واحتلال البلاد بالحديد وال نار . إن ضربة ميلسون ، كانت نتيجة طبيعية لهذه السلسلة الطويلة من المساومات السياسية والاتفاقات الدولية .

وحلاصة القول : إن فرنسا صممت على بسط حكمها على سورية الداخلية مهما كلفها الامر . فهي لذلك لم تتردد في التضحية بقسم من مطامعها في البلاد الاخرى ، بغية إزالة العوائق التي كانت تعرقل عملها في سورية : إنها تنازلت عن الموصل لبريطانيا ، ووافقت على وضع فلسطين تحت انتداب انكلترة وحدها ، وعقدت هدنة مع الاتراك ، استعداداً للجلاء عن كيليكيا بأجمعها ... وضمنت بذلك كله عدم معارضة انكلترة في كل ما ستقوم به من الاعمال والحركات في سورية .

فلم يبق عليها - بعد هذه التعبئة السياسية - إلا القيام بالتعبئة العسكرية ، والاستيلاء على سورية ، سلماً أو حرباً . هذه هي حقيقة وضع فرنسا قبيل يوم ميلسون .

الأحوال الداخلية

إن الثورة التي نشبت في مكة المكرمة ، في أواخر السنة الثانية من الحرب العالمية - في ١٠ حزيران سنة ١٩١٦ - لم تكن ثورة حجازية ، بل كانت ثورة عربية بكل معنى الكلمة . إنها كانت ترمي إلى استقلال البلاد العربية بأكملها ، وكانت تصبو إلى تكوين دولة عربية جديدة ، تنهض بالامة نهضة حقيقية ، تُعيد إليها مجدها السالف .

وكانت الرواية التي قررها رجال الثورة ، ترمز إلى هذه النزعة السامية بكل وضوح وجلال : لأنها جمعت الألوان الأربعة التي كان كل واحد منها شعاراً لعهد من عهود « دولة العرب » المتتالية ، في ابان سوؤها الغابر .

ولذلك ، اشترك في الثورة وقام بأعبائها ، رجال من مختلف الاقطار العربية ؛ فكان بينهم السوري والعراقي والفلسطيني والحجازي ، وكان بينهم المسلم والمسيحي .

وأما بدء الثورة من الحجاز ، فكان نتيجة طبيعية لعوامل عديدة ، تتصل كلها بالأحوال الجغرافية والاقتصادية والتاريخية :

كان الحجاز بعيداً عن مراكز احتشاد الجيوش وعن طرق المواصلات الأساسية . وكانت مكة المكرمة على الاخص بعيدة عن سكة حديد الحجاز نفسها : إذ كان يفصل بينها وبين منتهى السكة المذكورة - في

المدينة المنورة - صحارى واسعة لا يقل طولها عن أربعائة كيلومتر - ولكنها كانت ، الى جانب ذلك ، قريبة من ميناء جدة ، على ساحل البحر الاحمر . وهذا الميناء كان يضمن اتصالها بالخارج وبالخلفاء بسهولة كبيرة . كل ذلك ، كان مما يسهّل نجاح الثورة ، ويجول دون تغلب الجيوش التركية عليها قبل أن يشتد ساعدها .

زد على ذلك ، أن الحجاز كانت مأهولة بعشائر مسلحة ، اعتادت القتال منذ أجيال ، وذلك كان مما يسهّل حملها على الثورة ، وسوقها الى الحرب .

ثم إن إمارة مكة المكرمة كانت تتمتع بمرکز تاريخي مهم ، يجعلها صالحة لتنظيم الثورة وقيادتها .

كما أن الامير الاخير الشريف حسين باشا نفسه كان قد اكتسب شخصياً نفوذاً كبيراً خلال إمارته الطويلة . لانه لم يترك فرصة تمرّ دون أن يستفيد منها لتقوية نفوذ الامارة تجاه سلطة الولاية . وهذا كان يجعله أقدر وأكفأ الرجال على تزعم الثورة بصورة معنوية .

هذه العوامل المختلفة هي التي اقتضت بدء الثورة من الحجاز .

ولكن الافرنسيين اتخذوا من هذه البداية الطبيعية ، وسيلة للاحتطّ من شأن الثورة ؛ وظلوا ينعتونها تارة باسم الثورة الحجازية ، وطوراً باسم الثورة الشريفة .

ومع هذا ، فإن الثورة سارت نحو هدفها الاصيلي ؛ وخرجت جيوشها عن حدود الحجاز المعلومة ، وصارت تتقدّم نحو الشمال مرحلة فمرحلة ، الى أن تمكنت من دخول دمشق ، ومن التقدم الى ما وراء دمشق لتعقيب الجيوش التركية حتى حلب وما وراء حلب ...

إن وصول جيوش الثورة الى دمشق قد قوبل في جميع أنحاء سورية بحماسة كبيرة ؛ وصارت المدن السورية ترفع الاعلام العربية ، وتعلن

التحاقها بالثورة ، وانصاعها لأوامر القيادة العربية ، حتى قبل ان تصل اليها كتيبة من كتائب الجيش العربي الذي كان يسير تحت لواء فيصل العظيم . حتى المدن اللبنانية نفسها قد اشتركت في هذه الحركة ، ورفعت الرايات العربية على الدوائر الحكومية والدور الخوصية ؛ والقيادة المذكورة لم تحتج الى شيء غير إيفاد ضابط او ضابطين مع نفر من الجنود الى المدن المهمة بغية تنظيم الحركة فيها .

ولكن .. كان من سوء حظ الامة العربية - ان يحدث كل ذلك في آخر أيام الحرب العالمية . فحينما اخذت جيوش الثورة العربية تنتشر في المدن السورية ، بعد دمشق ، كانت قد انهارت الجبهة البلقانية باستسلام البلغار ، وأدرك الالمان عجزهم عن معالجة الوضع وقطعوا أملهم من النصر ، واخذوا يبحثون عن الوسائل التي توصلهم الى الهدنة والسلام ؛ كما انهم اعلوا الاتراك بحقيقة الامر ، وأبلغوهم ضرورة انتهاء الحرب بأي شكل كان . وعلمت فرنسا بمساعي الالمان لعقد الهدنة ، وشعرت بزوال الخطر عن بلادها ، ولذلك أسرع الى إظهار أطباعها بشدة ، واحتجّت لدى الانكليز على تغلغل جيوش الثورة العربية في البلاد السورية ، وطالبت باحتلال حصنها من الاراضي المذكورة . وقد نزلت القيادة العليا البريطانية في مصر عند رغبة فرنسا هذه ، وأمرت الامير فيصل ، قائد الجيوش الشمالية ، بتترك السواحل السورية الى الجيوش الفرنسية . فكانت هذه اولى الضربات الأليمة التي منيت بها الثورة العربية بوجه عام ، والقضية السورية بوجه خاص .

إن ترك السواحل للجيوش الفرنسية ، كان يعني الشروع في تطبيق اتفاقية سايبس - بيكو ، بعد ان كان قد صرح الانكليز قبلاً بأنهم ساقطة الحكم ، لاغية .

ولذلك هاج الرأي العام - في المحافل الوطنية - هياجاً شديداً . غير أن الانكليز حاولوا تسكين الأعصاب الثائرة بقولهم : إن هذه تدابير عسكرية محضة ، لا تؤثر في مصير البلاد ، ولا تعني تقسيم سورية تقسيماً سياسياً ، لأن تقرير مصير البلاد من خصائص مؤتمر السلم الذي سيلتئم بعد انتهاء الحرب .

وقد نفذت أوامر القيادة العليا في هذا الشأن : ونزلت الجيوش الفرنسية أولاً في بيروت - في ٨ تشرين الاول سنة ١٩١٨ - ثم نزلت شيئاً فشيئاً في سائر الموانئ ، من صور الى الاسكندرونة . ونزلت الاعلام العربية من المدن الساحلية ، على أن لا يرفع محلها علم آخر . ثم قسمت البلاد السورية - بأمر القيادة العليا البريطانية - الى ثلاث مناطق عسكرية ، وعهدت بإدارة المنطقة الشرقية الى قيادة الجيوش العربية ، وإدارة المنطقة الجنوبية الى قيادة الجيوش البريطانية . وتولى الأمير فيصل - قائد الجيوش العربية الشمالية - بصورة رسمية إدارة المنطقة الشرقية لإدارة عسكرية .

وكانت المنطقة المذكورة تتألف حينئذ من بلاد سورية الحالية ، باستثناء محافظة اللاذقية ، مضافاً إليها شرق الاردن وأقضية حاصبيا وراشيا والبقاع .

وأما المنطقة الغربية ، فكانت تشمل المتصرفيات الساحلية ، حتى الناقورة . وأما المنطقة الجنوبية فكانت تنحصر في فلسطين وحدها . وقد احتلت الجيوش الفرنسية - بعد استسلام تركيا - منطقة كيليكيا التي عُرفت باسم « المنطقة الشمالية » ، وصارت القيادة الفرنسية تعرف بعد ذلك باسم « القيادة العليا للجيوش الفرنسية في المشرق و كيليكيا » .

تبين من كل ما تقدم أن حياة الدولة العربية في سورية بدأت في ظروف سيئة وقاسية جداً : لأنها منيت ، منذ أول أيام تكوّناتها ، بضربة خطيرة ، أبعدها عن السواحل ، وحرمتها من الجمارك ، وسلبت جميع مرافئها وجميع جبالها الساحلية إلى إدارة الجيوش الفرنسية . ولما كانت فرنسا تطمح بامتلاك سورية وتعد العدة لبسط سيطرتها عليها منذ قرون طويلة ، كان من الطبيعي أن تسعى أولاً إلى تقوية نفوذها وترسيخ أقدامها في المنطقة التي احتلتها بهذه الصورة ؛ وأن تستعمل بعد ذلك كل ما تملك من قوة مكر وسياسة ودعاية في دس الدسائس وإحداث المشاكل في المنطقة الداخلية ، تمهيداً لبسط سيطرتها عليها أيضاً ، ولو بعد مدة .

فكان على رجال الثورة أن يؤسسوا «دولة جديدة» بين هذه المشاكل العظيمة - في هذه البلاد التي قاست ما قاست من أهوال الحرب منذ سنين عديدة ؛ وكان عليهم أن يُقاوموا - في الوقت نفسه - دسائس الفرنسيين ، وأن يلجأوا - بعد ذلك إلى جميع السبل والأساليب الممكنة لإجلالهم عن السواحل التي احتلوها ، بغية استكمال أسباب الحياة لهذه الدولة الفتية . فكان من الطبيعي - لهذه الأسباب كلها - أن يبدأ كفاح شديد ، وإن يقع خصام عنيف بين من في الساحل وبين من في الداخل . وكان من الطبيعي أن يستمر هذا الكفاح وذلك الخصام إلى أن يتغلّب أحد الطرفين على الآخر بصورة نهائية .

بدأت دسائس الافرنسيين ودعاياتهم عملها بتحريك المسيحيين وتخويفهم من المسلمين . فرغمت أن جيش الثورة ، جيش حجازي بدوي ، وأن الحكومة التي سيولفها هذا الجيش ستكون حتماً حكومة دينية رجعية ، وأنها سترجع في كل شيء إلى الشريعة الاسلامية ، فستعيد

الامور الى ما كانت عليه قبل ستين سنة ، وستقضي بذلك على حقوق
المسيحيين قضاء مبرماً .

والواقع أن الامور كلها كانت تدل على خلاف ذلك تماماً : فان
رجال الثورة لم يكونوا بدواً ، بل كان بينهم عدد غير قليل من المسيحيين
أيضاً . والحكومة التي تألفت في الشام لم تفكر في يوم من الايام في ان
تصطبغ بصبغة دينية ، بل عهدت بكثير من الوظائف والاعمال الى غير
المسلمين ، فدير العدالة العام ، ومستشار المالية العام ، ومدير الامن
العام ، مثلاً ، - مع عدد غير قليل من الرؤساء - كانوا مسيحيين .
وكان الامير فيصل بن الحسين يقول دائماً وفي كل مناسبة : « الدين لله ،
والوطن للجميع » .

ومع هذا ، كان الفرنسيون لا ينفكّون عن بذل الجهود ودرس
الدسائس لتضليل البسطاء وتخويف المسيحيين . وكانت دعاياتهم هذه تجدهم
بطبيعة الحال ، بعض الآذان الصاغية بين الجهلة والمتعصبين .

ولكن ، رغم هذه الدسائس والدعايات ، كانت الروح الوطنية
والفكرة القومية ، تتغلغلان في مختلف أنحاء البلاد ، وتثيران كوامن
الاماني والآمال في معظم النفوس .

وكان روح التفاؤل يتغلّب على روح التشاؤم يوماً بعد يوم ، ولا
سيما من جرّاء الاخبار السارة التي أخذت تأتي من مؤتمر الصلح في باريس
في بادىء الامر ، وقد عرف الناس أن الرئيس ويلسون قال للامير
فيصل : « إذا كان الشعب يطلب الاستقلال حقاً ، فأنا لا أسمح لدولة من
الدول أن تسيطر على سورية أبداً . » كما عرف أنه ، تعريزاً لقوله هذا ،
قرّر ايضاً لجنة لاستفتاء الشعب والتحقق من أحوال البلاد ورغائب الامة .
ان أمثال هذه الاخبار أخذت تنعش الآمال وتقويها ، حتى في
النفوس المتشائمة . كما أنّ قدوم لجنة الاستفتاء ، أسبغ على هذه الآمال

قوة وشدة كبيرتين ! ثم ان اجماع كلمة الكثرة الساحقة من الشعب ،
خلال هذا الاستفتاء ، على طلب الاستقلال ، أوصل التفاؤل في النفوس
الى أقصى الدرجات .

الآن أنه لم يمضِ على ذلك مدة طويلة ، حتى أخذت تتوالى أنباء جديدة ،
تدل على حدوث تبدل أليم في السياسة الدولية المتعلقة بسورية : فقد تم
الاتفاق بين فرنسا وانكلترا - في ١٥ ايلول سنة ١٩١٩ - على جلاء
الجيوش البريطانية عن المنطقتين الغربية والشرقية ، على أن تحل الجيوش
الفرنسية محل الجيوش البريطانية في قسم من المنطقة الاخيرة : هذا
القسم هو الذي يقع غربي خط سايكس بيكو ، ويتألف من أفضية
حاصبيا وراشيا وبعلبك والبقاع . فإنه يبقى خارج منطقة احتلال
الجيوش العربية . والجيوش العربية تتفرد وحدها باحتلال القسم الباقي
من المنطقة الشرقية ، كما أن الجيش الفرنسي ينفرد باحتلال جميع الاراضي
الكاثنة غربي خط سايكس بيكو الآنف الذكر .

ان ذلك كان يعني - بصراحة تامة - تنفيذ احكام اتفاقية سايكس
- بيكو بمجداً فيها . ولذلك أحدث انتشار هذا الخبر بين الناس هياجاً
عظيماً في النفوس ، وهزّ البلاد هزّاً ، لأن جميع النفوس كانت تنتظر
بفارغ الصبر ، اليوم الذي تجلو فيه جميع الجيوش الاجنبية عن سورية ،
ولاسيما اليوم الذي تجلو فيه الجيوش الفرنسية عن المنطقة الغربية ...
وإذا بها تفاجأ بالقرار القاضي بتوسيع منطقة الاحتلال الفرنسي نحو
الشرق ، على حساب منطقة العمل العربي .

ان الازعان لاحكام هذا القرار ، والموافقة على ابدال الجيوش
البريطانية بالجيوش الفرنسية في المنطقة المذكورة ، كان يعني « التنازل عن
المطالب القومية » و « التراجع امام المطالب الفرنسية » .

ولذلك قرّرت الحكومة أن تقف في هذه القضية موقفاً حازماً، فاحتجت على قرار الاستبدال بشدة، وأبلغت القيادتين الانكليزية والفرنسية بانها لن تسمح بدخول الجيوش الفرنسية الى أي قسم من أقسام المنطقة الشرقية، وبأنها ستقاوم الجيوش المذكورة بقوة السلاح اذا اقتضى الامر .
ان هذا الموقف الحازم قد أثمر الثمرة المرجوة منه ، وأدّى الى نتيجة مرضية ؛ فقد عدل الفرنسيون عن طلب الاحتلال ، وتمّ الاتفاق بين الجميع على حل متوسط : تبقى بموجبه المنطقة المشار اليها خارجة عن مناطق الاحتلال العسكري ، وتلقى مهمة تأمين الامن فيها على عاتق الدرك السوري وحده .

ان هذه النتيجة أعادت الى النفوس شيئاً من الاطمئنان ، وأحيت فيها الآمال . ومع هذا ، فان أعمال الفرنسيين في المنطقة الغربية التي احتلوها ، ودسائسها في المنطقة الشرقية التي يطعمون بها ، واشتداد ساعدهم في شؤون السياسة الدولية التي يشتركون في تسييرها ... كانت لا تزال تثير المخاوف في النفوس ، وتزيدها يوماً بعد يوم . وصار الوطنيون يشعرون أن لا سبيل الى مقاومة الفرنسيين وخراجهم من البلاد بقوة السياسة وحدها ؛ بل لا بد لذلك من ثورة مسلحة . وبالفعل بدأت ، بعد ذلك ، الثورات تنشب ضد القوات الفرنسية في مختلف أنحاء المنطقة الغربية : ان ثورة الدفادشة في تل كلخ ، وثورة الشيخ صالح العلي في جبال النصيرية ، وثورة الامير فاعور في مرج عيون وثورة كامل الاسعد في جبل عامل ، كانت أهم هذه الثورات .

هذا ، وقد أدركت الحكومة - في الوقت نفسه - وجوب توسيع الجيش النظامي وتقويته ، وشعرت بعدم امكان ذلك بنظام التطوع الذي كان معمولاً به الى ذلك الحين . فوضعت مشروع قانون يجعل الخدمة العسكرية إجبارية للجميع ، وعرضته على المؤتمر السوري ، الذي كان قد

تألف - قبيل وصول لجنة الاستفتاء الاميركية - من ممثلي جميع المناطق السورية - الشرقية والغربية والجنوبية - وقد صدق المؤتمر المذكور القانون باتفاق الآراء بحماسة شديدة (كانون الاول سنة ١٩١٩) .
وفي الوقت نفسه ، وسّعت الحكومة المدرسة العسكرية التي كانت تأسست عقب تحرير البلاد ، منذ بدء تكوين الحكومة العربية ، وأظهرت بذلك كله ، اهتمامها التام بقضية الدفاع الوطني .

عند حدوث أزمة « استبدال الجنود البريطانية » كان الامير فيصل في باريس ، مشغولاً بالمفاوضة مع كليانصو - رئيس وزارة فرنسة - بغية عقد معاهدة تنظّم علائق البلدين .

وكانت هذه المفاوضات قد قطعت شوطاً كبيراً ، ووصلت بعد ذلك بمدة وجيزة الى مرحلتها الاخيرة . ويظهر أن كليانصو كان قد بذل جهداً كبيراً لتحديد نطاق المطالب الفرنسية ؛ وكان يعتقد بأنه ذهب خلال المفاوضات الى اقصى حدود التساهل الذي يستطيع أن يُقدم عليه رجل فرنسي ، من غير أن يخون قضية بلاده وأمانها التقليدية . ولذلك قال للامير فيصل ، بصراحته المعهودة :

- أنا أنصحك أن تقبل بهذه المعاهدة ، وأن توقعها وأنا في الحكم ؛ لأنني أوكد لك بأنه لا يمكن ان تأتي بعدي حكومة ترضى حتى يجزء مما رضيت به أنا الآن ...

وصار الامير فيصل في حيرة من أمره : إنه كان يميل شخصياً الى قبول المعاهدة بصورة نهائية ؛ ولكن مستشاريه ورجال حاشيته اختلفوا في الأمر اختلافاً كبيراً ، فان بعضهم أبد فكرة القبول ، في حين أن بعضهم الآخر حذّره من ذلك تحذيراً شديداً . وهو - تجاه هذه الحالة - قرّر أن يترك القضية معلّقة ، الى حين عودته الى سورية واستطلاع الاحوال

والآراء هناك. وصرح لكليمنصو بأنه سيتخذ قراره النهائي بعد استشارة ذوي الرأي في البلاد.

إن أخبار هذه المذاكرات ونتائجها كانت قد وصلت الى سورية قبل وصول الأمير فيصل اليها ، وأوجدت قلقاً شديداً في النفوس . وعندما عاد الامير وجد الجو مكهرباً والنفوس متحمسة ، ولذلك ترك مشروع المعاهدة جانباً ، رغم اعتقاده الشخصي بفائدتها ، واستسلم للتيار السائد في البلاد .

إن معظم آراء المفكرين والسياسيين في سورية كانت قد اتجهت اتجاهاً جديداً ، وصارت تنزع إلى احداث « أمر واقع » باعلان استقلال سورية حالاً ، من غير انتظار للقرار الذي سيصدره مؤتمر الصلح بشأن مصير البلاد .

والحقيقة أن وضع الجيش والحكومة في سورية كان من أغرب الأوضاع : فالجيش العربي كان - من الوجهة القانونية - لا يزال جزءاً من جيوش الحلفاء ، تابعاً الى قيادة المارشال اللبي العامة ، شأنه جميع الجيوش المرابطة في الشرق الأدنى . والحكومة السورية كانت - من الوجهة القانونية - لا تزال ادارة عسكرية ، تدير البلاد وفقاً للقواعد المقررة في حقوق الدول ، لادارة « بلاد العدو المحتلة » .

وكان غريباً جداً أن يعتبر الجيش العربي في سورية بهذه الصورة ، مثل الجيش الفرنسي ، من الجيوش المحتلة للبلاد . وكان أغرب من ذلك أيضاً ، أن تعتبر سورية من بلاد « العدو المحتلة » بالنسبة إلى الجيش العربي نفسه ، وبالنسبة إلى الحكومة المؤلفة من أهل البلاد نفسها .

إن التخلّص من هذه الأوضاع الغريبة ، ما كان يمكن إلا بسلوك طريق الصراحة ، والقول جهرة « إننا نعلن أمام العالم أجمع : « أن هذه

البلاد بلادنا ، ونحن مستقلون فيها . »

لقد كان هذا العمل ضرورياً من وجهة أخرى أيضاً : ففكرية « الحكومة العسكرية التي تدير بلاد العدو المحتلة » كانت تعرقل تشكيلات الدولة ، وتحول دون تنظيم الأمور وإصلاحها بحرية كافية . حتى أنه عندما تقرّر تأليف « مجلس المديرين » لتنظيم امور الدولة ، اعترض على ذلك « القائد العام » المارشال اللتبي قائلاً : لا يحق لكم أن تفعلوا ذلك ، لأن هذه المعاملة تعني تأليف حكومة مدنيّة ، في حين أن القانون الدولي يحتم عليكم ادارة البلاد ادارة عسكرية . مما اضطر القيادة العربية الى التصريح بأن « هذا المجلس ما هو إلاّ مجلس استشاري ، يُساعد الحاكم العسكري العام في أعماله . » إن إعلان الاستقلال كان الوسيلة الوحيدة للتخلّص من امثال هذه العراقيل أيضاً ولهذا الأسباب كلها استقرّ الرأي على اعلان استقلال سورية ، وتنصيب « الامير فيصل بن الحسين » ملكاً دستوريا عليها .

والقرار الذي صدر عن المؤتمر السوري - الممثل لجميع أقسام البلاد - في هذا الشأن ، نُلي على الناس من شرفه البلديّة في دمشق ، وأبلغ الى الدول المتحالفة بصورة رسمية في ٨ آذار سنة ١٩٢٠ .

إن الاستقلال الذي أعلن في ٨ آذار ، لم يكن خاصاً بالمنطقة للشرقية التي كانت تحت إدارة الدولة السورية بصورة فعلية ، بل كانت شاملاً المنطقة الغربية التي كانت تحت إدارة الجيش الفرنسي ، والمنطقة الجنوبية التي كانت تحت إدارة الجيش البريطاني ايضاً . وكان قرار المؤتمر السوري يُعلن استقلال سورية بمحدودها الطبيعيّة « استقلالاً تاماً لا شائبة فيه » وكان يطلب من الحلفاء جلاء جنودهم من جميع المناطق التي يحتلونها ، بما فيها فلسطين ولبنان .

إن هذا الاعلان كان يتضمن ترك سياسة « الدولة العربية الكبرى » التي كانت الغاية القصوى من الثورة العربية ، والاخذ بسياسة « المملكة السورية المتحدة » التي كانت تبدو اكثر قرباً من مقتضيات السياسة العالمية .

ومع هذا فان فكرة الوحدة العربية لم تهمل بتاتاً ، بل اُشير اليها في القرار صراحة : فقد قال الامير فيصل في خطاب الافتتاح الذي القاه على المؤتمر السوري في ٦ آذار سنة ١٩٢٠ : « وقبل أن أختتم كلامي في هذه الجلسة الخالدة أريد أن اذكركم باخوانكم العراقيين الذين جاهدوا معكم وأبلاوا بلاء حسناً في سبيل الوطن . »

وقال المؤتمر في قراره التاريخي : « ولما كانت الثورة العربية قد قامت لتحرير الشعب العربي من حكم الترك ، وكانت الاسباب التي يستند اليها في استقلال القطر السوري هي ذات الاسباب التي يستند اليها في استقلال القطر العراقي ، وبما أن بين القطرين صلات وروابط لغوية وتاريخية واقتصادية وطبيعية وجنسية تجعل كل قطر لا يستغني عن الآخر ، فنحن نطلب استقلال القطر العراقي استقلالاً تاماً ، على أن يكون بين القطرين اتحاد سياسي اقتصادي . »

هذا ، وقد انعقد قبل ذلك « مؤتمر عراقي » من رجال العراق الموجودين في سورية ، واتصل « بالمؤتمر السوري » ، واتفق معه على الخطة التي يجب اتباعها لضمان استقلال القطر العراقي ، ولتوحيد أهداف القطرين . وقرر المؤتمر المذكور إعلان « استقلال العراق » اسوة باستقلال سورية ، وتبلي هذا القرار أيضاً على الناس من شرفة البلدية بدمشق ، عقب تلاوة قرار المؤتمر السوري ، في ٨ آذار سنة ١٩٢٠ .

إن اهتمام رجال الثورة والسياسة - من سوريين وعراقيين - بالوحدة

العربية ، مع اعتقادهم بضرورة فصل القضية العراقية عن القضية السورية
مراعاة للسياسة الدولية ، يظهر بوضوح من المقررات المتخذة بشأن
الأعلام أيضاً : فهي تقضي بأن تكون أعلام الممالك العربية الجديدة -
المنسلخة من الدولة العثمانية - موحدة في أشكالها والوانها الأساسية ،
رمزاً لوحدة الغاية ووحدة المنازع ، ويبقى علم الثورة على حالته الاصلية
علماً خاصاً بالدولة العربية الهاشمية (أي الدولة الحجازية) ويُضاف إلى
هذا العلم في مثلثه الاحمر نجمة بيضاء للدلالة على الدولة السورية ، ونجمتان
للدلالة على الدولة العراقية (*)

لقد سبب اعلان الاستقلال فرحاً عظيماً في جميع أنحاء سورية ، وقوبل
بارتياح عظيم في جميع البلاد العربية ، ولكنه أثار غضباً شديداً في محافل
الخلفاء ، ولا سيما في بعض المحافل الانكليزية .
اذ انهم اعتبروا هذا العمل « عصياناً وتمرداً على القيادة العامة » ،

(*) ومن المعلوم أن علم الثورة قد بقي علماً للدولة العربية الهاشمية ، حتى انقراضها .
وحافظ العلم العراقي على الشكل المقرر عند اعلان الاستقلال الآنف الذكر
من حيث الأساس . ولكنه تعدل بعض التعديل عند وضع الدستور ، إذ قطع رأس
المثلث الأحمر وحول بذلك إلى شبه منحرف ، كما انه نقل النطاق الأبيض إلى
الوسط .

وأما العلم السوري الرسمي فقد تطور كثيراً في عهد الانتداب . فقد أحدث
الفرنسيون في بادئ الأمر علماً خاصاً بكل دويلة من الدويلات التي حاولوا إيجادها
في سورية ، وادخلوا في جميع هذه الأعلام المختلفة ، الالوان الثلاثة الافرنسية . ولكن
المجلس التأسيسي الذي اجتمع سنة ١٩٢٨ أعاد إلى العلم السوري الالوان العربية
الأربعة . غير انه حذف منه المثلث الأحمر ، واستعاض عنه بثلاث نجحات حمراء ، توضع
على النطاق الأبيض الذي يمتد في الوسط .

واستباقاً لمقررات مؤتمر الصلح ، وخروجاً على مصالحه .
واستاء اللورد كورزون - وزير الخارجية البريطانية - بصورة
خاصة بما جاء في بيان الاستقلال عن فلسطين والعراق ، فقال في البرقية
الاحتجاجية التي أرسلها - بكل شدة وصرامة - « إن بريطانيا العظمى
لا تعترف لأي هيئة في دمشق ، بحق التكلم عن فلسطين والعراق ... »
ولهذه الأسباب لم يعترف الحلفاء بالاستقلال الذي اعلن في سورية .
واستمرروا على اعتبار الملك فيصل « أميراً هاشمياً » يدير البلاد بصفته
قائداً للجيش الشماليه ردعوه إلى اوروبة ليبسط قضية سورية لدى
مؤتمر الصلح .

ولقد ظهر فيما بعد ، أن رجال السياسة في فرنسا وانكلترة ، كانوا
- حينئذ - على وشك الانتهاء من مساوماتهم الطويلة المعقدة ، وكانوا
شرعوا في تهيئة ما يلزم لتنفيذ الخطط التي اتفقوا عليها .
فأخذت الوقائع تتوالى بسرعة ، وأخذت أسباب التوتر بين فرنسا
وسورية تزداد يوماً بعد يوم .

لقد بدأ الفرنسيون يكافحون آثار النزعات القومية في المنطقة الغربية
بشدة متناهية ، كما أخذوا يسترسلون في دسّ الدسائس واستخدام
الجواسيس واصطناع الموالي في المنطقة الشرقية .

إنهم أوعزوا إلى الجرائد المأجورة التي تصدر في منطقتهم مهاجمة سورية
وسب الشريف والشريفين ، وحظروا على الجرائد الوطنية التي لم
يستطيعوا شراءها - أن تذكر اسم فيصل مقروناً بلقب الملك ، وصاروا
يفلقون الجرائد التي تخالف أمرهم هذا ، ويعاقبون محرريها .

كما أنهم حظروا على خطباء الجموع ذكر الملك فيصل في خطب الجمعة ،
وحتموا عليهم الدعاء لخليفة المسلمين السلطان وحيد الدين وحده ، وسجنوا
ثم نفوا كل من خالف ذلك من الخطباء الوطنيين .

ولا حاجة الى القول ان كل هذه الاعمال زادت في نفور الاهالي منهم،
وقوت الثورات القائمة عليهم، واضطرت الحكومة السورية الى
الاحتجاج على تصرفاتهم .

ولكن الاختلافات التي حدثت بين سورية وفرنسة، لم تقف عند هذا
الحد بل تجاوزته الى قضايا خطيرة من الوجهة الاقتصادية والعسكرية .
اولا : لقد أسس الفرنسيون مصرفاً جديداً ، سموه « بنك سورية
وإبنان » ومنعوه حق إصدار الاوراق النقدية . وجاءوا بكمية كبيرة
من تلك الاوراق من فرنسة ، وأصدروا قراراً يقضي باعتبارها عملة رسمية
« إجبارية التداول » في البلاد .

إن هذا القرار كان منافياً لأبسط قواعد الحقوق الدولية ، لأنه كان
يعني التصرف بمقدرات البلاد الاقتصادية تصرف السيد المطلق .

ولقد كانت المعاملات التجارية تجري بين الناس - عادة - بالعملة
الذهبية ، وعند مجيء الجيش البريطاني دخلت البلاد كمية كبيرة من
الجنيئات المصرية والليرات الاسترلينية التي كانت لا تقل قيمة عن الذهب .
فتروج الاوراق النقدية التي استحدثها الفرنسيون كان يعني استبدال
هذه الاوراق بذهب البلاد .

وقد أنكرت الحكومة السورية على فرنسة حق إصدار مثل هذه
الأوراق النقدية ، ومنعت إدخالها الى المنطقة الشرقية ، واحتجت على
تداولها في المنطقة الغربية .

إن هذه القضية ، ستكون ، فيما بعد ، من أهم القضايا التي سيطلب
الجنرال غورو تسويتها في إنذاره الاخير . وهذه العملة التي ستدخل
سورية بقوة الحديد والنار ستصبح من أهم العوامل التي تسبب لسورية
أضراراً اقتصادية لا تعد ولا تحصى .

ثانياً : إن الاتراك الكهابين كانوا قد حاصروا الحاميات الفرنسية
المرابطة في اورفة وكلاس وعينتاب . ولم تستطع القيادة الفرنسية أن
ترسل الى الحاميات المذكورة ما تحتاج اليه من العمد والمدد عن طريق
كيليكيا - بسبب وعورة الطرق وتلوج الشتاء - فأرادت أن
ترسل القوى والعتاد التي أعدتها لهذا الغرض عن طريق السكة الحديدية
التي تخترق المنطقة الشرقية . فطلبت من الحكومة السورية الموافقة على
مرور الجنود والعتاد المذكورة من رياق وحلب ، بغية محاربة « العدو
المشترك » . ولكن الحكومة السورية رفضت هذا الطلب قسائلة : « نحن
أعلننا الاستقلال ، وأنتم لم تعترفوا بهذا الاستقلال الى الآن . فنحن نرى
من واجبنا ان نلتزم الحياد في النزاع القائم بينكم وبين الأتراك » .
إن هذا الخلاف أيضاً سيكون من الحجج الأساسية التي سيتذرع بها
الجنرال غورو ، بعد مدة ، لتوجيه إنذاره الاخير .

بينما كانت عوامل التوتر بين سورية وفرنسة تزداد يوماً بعد يوم - على
هذا المنوال - سارت السياسة الأوروبية سيرها الانتهازي المعتاد ،
وانتهت الى قرار « سان ريمو » الذي قضى بوضع سورية ولبنان تحت
انتداب فرنسة ، وبوضع فلسطين والعراق تحت انتداب انكلترة .
إن أخبار هذه المقررات جاءت صدمة عنيفة لأعزّ أمانى البلاد ،
وأثارت هياجاً عظيماً في النفوس . فقامت في جميع أنحاء سورية مظاهرات
احتجاجية صاخبة ، تطلب من الحكومة اتخاذ تدابير دفاعية فعّالة ،
لصيانة استقلال البلاد ، وتحقيق أمانها المقدسة .
فاضطرت الوزارة القائمة الى الاستقالة ، وتألقت وزارة جديدة ،
أعلنت - منذ بدء أعمالها - « أنها وزارة دفاعية » تولّت الحكم بقصد
الدفاع عن استقلال البلاد ، بكل ما لديها من قوة .

وقال الملك فيصل في الكتاب الذي بعث به الى رئيس الوزارة الجديدة - في ٣ أيار سنة ١٩٢٠ - « عهدنا اليكم بتأليف وزارة جديدة يكون أول مهمها المحافظة على الامن والراحة في الداخل ، والدفاع عن حقوق هذا الوطن إزاء كل من يريد به سوءاً أو يحاول الوقوف في سبيل استقلاله المقدس في الخارج ... »

كما انه طلب من الوزارة - في كتاب الموافقة على تأليفها أن تبذل جلّ مساعيها « في تحقيق رغبات الامة في اتخاذ أنجع التدابير للدفاع عن استقلالنا المقدس ... »

والوزارة التي تألفت بهذه الصورة ، أقدمت فوراً على اتخاذ التدابير الدفاعية الفعّالة : فسدت قانوناً لعقد قرض وطني ، بغية الحصول على الاموال الضرورية لضمان حاجات الدفاع ؛ كما أنها اضافت الى قانون التجنيد الاجباري بعض المواد التي تضمن توسيع نطاق التجنيد ، وجعله شاملاً لجميع أفراد الامة . هذا من جهة ، ومن الجهة الأخرى ، أخذت الهيئات الوطنية ايضاً تنشط في اعمالها ؛ كما أن الثورات القائمة في مختلف انحاء المنطقة الغربية أيضاً صارت تزداد قوّة واتساعاً .

وكان الفرنسيون ، خلال ذلك ، يستعدّون للعمل ، ويعدّون وسائل الهجوم على المنطقة الشرقية ، بغية إرغامها على قبول الانتداب والخضوع لأحكامها . فقد وافق مجلسهم النيابي على المخصّصات اللازمة لارسال حملة عسكرية الى بلاد المشرق ، وأخذت وزارتهم الحربية تعدّ الحملة وترسلها الى بيروت شيئاً فشيئاً ، استعداداً للهجوم على المنطقة الشرقية من الجنوب ؛ كما ان قيادتهم العامة عقدت مع الاتراك هدنة ، مكّنتها من سحب القسم الأعظم من قواها من ساحات القتال التركية ، وحشدتها على الحدود السورية ، استعداداً للهجوم على المنطقة الشرقية من الشمال . وبلغت القوة المجتمعة تحت إمرة الجنرال غورو ، بغية تنفيذ قرار الانتداب ،

مائة الف ، على ما صرّح في البرلمان بعد حوادث ميسون .
ولم تفتأ الحكومة الانكليزية عن دعوة الملك فيصل الى اوروبه ، منذ
يوم اعلان الاستقلال . ولكن رجال الحكومة السورية وأعضاء المؤتمر
السوري ، كانوا يرون ان ذهاب الملك الى اوروبا بنفسه ، قبل أن تعترف
الدول باستقلال سورية - وقبل أن تعترف به ملكاً عليها - وفقاً لما
جاء في البيان الذي صدر من المؤتمر السوري - بما لا يجوز بوجهه من
الوجوه . ولهذا السبب كانوا يرجحون إرسال وفد من الوزراء للقيام
بالمذاكرات والمفاوضات اللازمة لهذا الغرض .

وقد تمّ انتخاب الوفد فعلاً . ولكن بينما كان أعضاء الوفد يشتغلون
بوضع خطة الأعمال ، وبتقرير منهج الحركات ، ظهرت استعدادات
الفرنسيين العسكرية . فرأى الملك فيصل أن يذهب بنفسه ، على الرغم
من الملاحظة الآتفة الذكر ، وأرسل لذلك نوري السعيد الى بيروت ،
ليطلب من الجنرال غورو تمهئة الوسائل اللازمة لسفره الى
اوروبه .

ولكن الجنرال غورو ، كان - على ما ظهر بعدئذ - قد أعدّ كل
شيء ، وتأهب للضربة الأخيرة ، ولذلك امتنع عن تلبية هذا الطلب ،
وأوضح أسباب هذا الامتناع بقوله : « لدينا مطالب ، سنقدمها بشكل
إنذار بعد بضعة أيام ، ولا يمكننا أن نسمح للامير بالسفر الى اوروبا ما لم
يُلبّ مطالبنا هذه . »

وأضاف الى قوله هذا ، العبارات التهديدية التالية :
« وإذا سافر الأمير عن طريق آخر ، فان فرنسا ستمتنع بصورة
قطعية عن التعرف اليه ، والمفاوضة معه ، بأي شكل كان ... »
إن المطالب التي ذكرها الجنرال غورو خلال بياناته هذه ستوسل
الى الحكومة السورية في ١٤ تموز سنة ١٩٢٠ ، على شكل إنذار نهائي .

والأزمة التي ستتولد من جراء ذلك ستستمر حتى يوم ميسلون .

والآن ، بعد استعراض المقدمات الآتفة الذكر ، يجدر بنا أن نُلقِي نظرة عامة على الحالتين النفسية والفكرية السائدتين في سورية قبيل يوم ميسلون :

من المعلوم أن الفكرة القومية في سورية ، كانت قد بقيت طوال مدة الحرب في حالة نزعة سرية ، وقد قصرت الأحزاب والجمعيات التي تألفت بتأثير هذه النزعة ، جلّ جهودها على مساعدة الثورة القائمة ضد الأتراك ، والعمل لضمان نجاحها . وأما ما ينبغي عمله بعد ذلك ، فقلّما كانت تجد لزوماً للتفكير فيه ، ومجالاً للاستعداد له . فقد كان دخول جيش الثورة الى دمشق واستيلائه على سورية كلها خلال شهر واحد ، قد أوجد في الأوضاع انقلاباً فجائياً ، لم تستعد الأفكار له استعداداً كافياً . ولذلك كان على رجال الفكر والادارة في سورية أن يأخذوا على عواتقهم مهام شاقة ومعقدة جداً .

إن رجال الثورة ومفكري البلاد كانوا عاشوا منذ سنوات في حالة تشبه الحصار المعنوي ، لا تُساعدهم على الاطلاع على حقائق السياسة العالمية ودقائقها اطلاعاً كافياً .

ولهذا السبب رافقت العهد الجديد - من جراء هذا الانقلاب المفاجيء - بلبلة كبيرة في الآراء والأفكار : فكان البعض يستوسل في التفاؤل ، ويغالي البعض الآخر في التشاؤم ؛ وبينما كان البعض لا يضع حداً للأمني ، كان البعض الآخر يتخوّف من أحقر المشاكل ؛ وكان بين الناس من ينتقل - حسب الظروف والوقائع - من حالة التشاؤم الشديد الى حالة التفاؤل المفرط ؛ أو بالعكس ، من حالة التفاؤل العميق الى حالة التشاؤم المميت .

وكان إلى جانب ذلك كله من لا يزال يشعر بارتباط قلبي نحو العهد العثماني ، ومن لا يزال يعتقد بضرورة الحكم الاجنبي ...
لاشك في أن هذه الاحوال كانت من الامور الطبيعية التي تحدث عادة في كل ثورة سياسية ، وكل انقلاب فجائي ، ثم لا تلبث - عادة - ان تزول ، بتوالي الوقائع وتعود الافكار ، وتغلب العقول السليمة والعناصر الصالحة .

إلاّ أنه قد حدث في الثورة العربية عكس ما يحدث عادة في الثورات : فالبلبة التي ولدتها الاوضاع الجديدة ، لم تستمر فحسب ، بل زادت يوماً فيوماً .

ذلك لأن الثورة كانت تصطدم بعقبات سياسية خارجية هائلة ، من غير أن تظهر بأي نصير خارجي كان .

صحيح ، أن انكسار ساعدت الثورة وناصرتها بادية الأمر ، ولكن مناصرتها هذه كانت تجري ، طول الوقت ، بتردد وحذر . فكانت تمون جيوش الثورة - مثلاً - بالعتاد والذخائر الحربية ، ولكنها كانت تقتر فيها تقيراً كبيراً ، فلا تعطى من العتاد إلاّ بقدر ما يتراءى لها أنه ضروري للقيام بالحركات التي تريدتها هي .

زد على ذلك ، أن هذه المناصرة الضئيلة أيضاً أخذت تتناقص بسرعة ، بعد انتهاء الحرب العالمية ؛ لأن بريطانيا العظمى نفسها كانت طامحة الى الاستيلاء على قسم كبير من البلاد التي قامت الثورة من أجلها .

لاشك في أن انكسار ما كانت ترغب - من صميم قلبها - أن ترى فرنسا مسيطرة على سورية ؛ ولكنها ، هي بنفسها ، كانت عازمة على حكم فلسطين والعراق ؛ ولهذا السبب كانت تجد نفسها مضطرة إلى بماشاة الفرنسيين في أطعاهم المتعلقة بسورية ولبنان .

لقد كان تحقيق أهداف الثورة الأصلية يتطلّب التغلّب على أطعاهم

الدولتين المذكورتين ؛ وهاتان الدولتان كانتا من أكبر الدول المنتصرة في الحرب، وأصبحتا - بعد انسحاب اميركا من ساحة السياسة الأوروبية - الدولتين الوحيدتين اللتين تسيطران على السياسة العالمية وتوجهانها الوجهة التي تتطلبها منافعهما .

فكان على رجال الثورة أن يعملوا في هذه الظروف المعقدة ؛ وأن يضعوا الخطط التي تضمن النجاح - على الرغم من هذه الأحوال المعاكسة كلها .

إن وضع أمثال هذه الخطط ، كان من الأمور العسيرة جداً ؛ وأما تنفيذ تلك الخطط فكان أعسر من ذلك أيضاً .

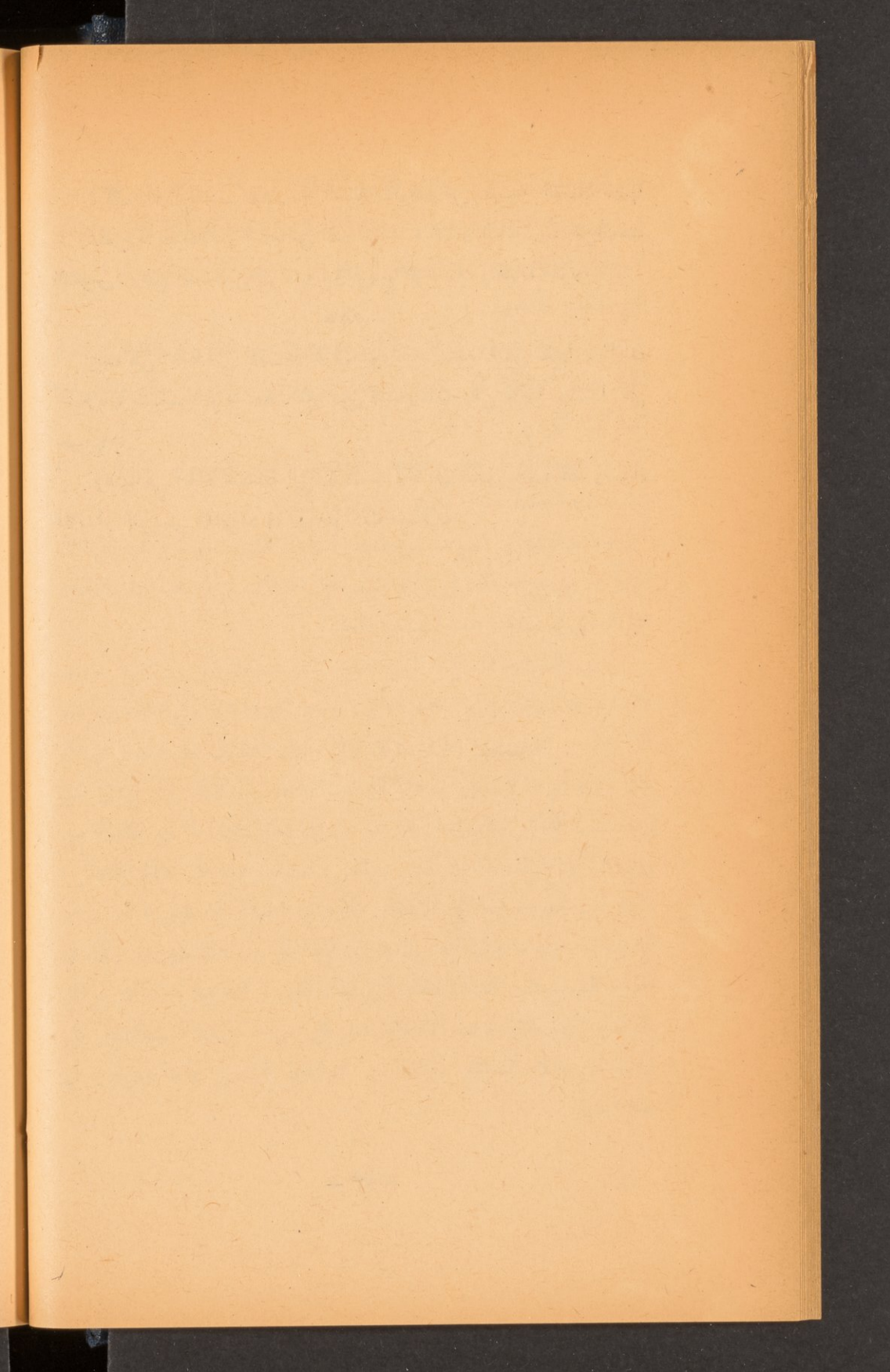
وهذه المشاكل المتولدة من طبيعة القضايا كانت تتعقد أكثر من ذلك أيضاً - من جراء التبديل الذي ينجم عن اختلاف وجهات نظر القائمين على العمل في ميدان هذه السياسة المعقدة .

إن السياسة السليمة كانت تقضي بتصنيف المسائل وترتيبها حسب أهميتها وخطورتها ، لكي يقدم الأهم منها على غيرها ، ولكي يضحى - عند الاقتضاء - بقسم من المطالب المنهمة في سبيل الحصول على ما هو أهم منها . ولكن ما السبيل الى هذا الترتيب والتصنيف ؟ إن كل فريق من رجال الفكر والسياسة كان ينتسب إلى قطر ذي مشاكل خاصة من وجهة الأطماع الدولية ؛ فكان يشعر ، لذلك ، بمشاكل ذلك القطر ، أكثر من شعوره بمشاكل الأقطار الأخرى : فهذا فلسطيني ، يعتبر الصهيونية أول ما يجب أن يُهتم به من المشاكل ، وذلك سوري يرى في أطماع الفرنسيين أكبر الأخطار التي تهدد القضية العربية ، وذلك عراقي يقول بوجود الثورة ضد الانكليز قبل كل شيء . وكان باستطاعة كل واحد من هؤلاء أن يقيم مئات من البراهين على صحة ما يقوله في هذا المضمار .

وكان الى جانب هذه البلبلة المتولدة من طبيعة القضايا نفسها
- والمقرونة بالأخلاق التام من اصحابها - ، البذلة الناتجة عن ضعف
النفوس ، وعن الدسائس الفرنسية ، والروح الرجعية ، وخيانة الموتورين ...

هذه هي الحالة التي كانت قائمة في سورية ، عندما اتفق عليها دولتان
كبيرتان مستعمرتان ، بعد كثير من المساومات التي قامتا بها على
حسابها .

وهذه هي الحالة النفسية التي كانت سائدة بين السوريين ، عند وصول
الانذار الفرنسي الذي أدى الى حوادث ميسلون .



القِسْمُ الثَّانِي

وَقَائِعٌ وَمُذَكِّرَاتٌ

مقدمة

أزمة الاستبدال

إن المذكرات التي أنشرها اليوم في الصحائف التالية تنحصر فيما يحوم حول يوم ميسلون مباشرة . غير أنني رأيت أن أصدرها بنبذة عن ذكرياتي المتعلقة بأزمة أخرى ، كانت تقدّمت يوم ميسلون بمدة تناهز الثمانية أشهر . وهي الأزمّة التي نجمت عن قرار استبدال الجيوش البريطانية بالجيوش الفرنسية في بعض الأقسام من المنطقة الشرقية . ذلك لأنني أعتقد ان القرار المذكور كان بمنزلة المحاولة الاولى في سبيل تحقيق الغاية التي استهدفها الفرنسيون بأنذارهم الأخير قبيل يوم ميسلون . وأستطيع أن أقول : إن الوقائع التي انتهت بيوم ميسلون ، إنما كانت في حقيقة الأمر حركات عسكرية استهدفت « القضاء على المقاومة الفعلية » التي بدأت في المنطقة الشرقية مع أزمة استبدال الجيوش البريطانية .

تسريحه الثاني سنة ١٩١٩

بينما كنت مشغولاً بالمطالعة في داري - بعد مرور أيام عديدة على

اعتزالي العمل بصورة فعلية - فاجاني ياسين الهاشمي بزيارة ليلية متأخرة،
وأخذ يخاطبني باهتمام بالغ ، يدل على خطورة التطورات التي كانت قد حدثت
في الموقف الخارجي ، خلال الأيام الأخيرة .

بدأ ياسين الحديث بقوله : « جئت لأرجوكم ان تترك امور المعارف
الآن جانبا ، وتحضر الى مجلس المديرين عدداً لتشترك معنا في دفع الخطر
العظيم الذي دامنا أخيراً ... »

وقد كنت قد قدمت استقالتني من مديرية المعارف العامة ، لاختلافي
مع الحاكم العسكري العام ، في كثير من الامور المتعلقة بتسيير معاملات
الدولة بوجه عام ، وتنظيم شؤون المعارف بوجه خاص . وهذا الاختلاف
كان قد بدأ منذ مدة غير يسيرة ، غير أنه وصل في أواخر شهر تشرين الاول
الى درجة من الشدة ، تأكدت معها باستحالة العمل المثمر ، فاعتقدت
بضرورة الاستقالة تخلصاً من مسؤولية الاعمال التي كانت تخالف ما أقول
به من المبادئ . وتنافي ما أعتمد عليه من الخطط .

في الواقع أن الامير زيد - الذي كان عندئذ نائباً عن أخيه الأمير
فيصل - لم يقبل استقالتني ، وطلب إليّ أن استمر على العمل . غير أنني
لم أر من الموافق أن أتحمّل مسؤولية الادارة في تلك الظروف -
فاعتزلت العمل فعلاً ، والتزمت الانزواء في داري ، بالرغم من إلحاح
الأمير زيد ، وتوسط الكثيرين من الأصدقاء .

وقد جاءت زيارة ياسين الآنفه الذكر خلال أيام هذا الاعتزال
والانزواء .

تكلم ياسين بجرارة واهتمام ، لإقناعي بوجوب تأجيل امور المعارف
والعودة إلى العمل بدون تأخير ، وشرح لي الأزمة الخارجية التي حدثت
منذ اعتزالي العمل بكل تفصيل :

- لقد قرّر الانكليز أن يسحبوا جيوشهم من المنطقتين الغربية

والشرقية ، على أن تحل الجيوش الفرنسية محل الجيوش البريطانية في
أقضية راسيا وحاصبيا وبعلبك . وقد أبلغونا هذا القرار ، وأعلمونا بأنهم
سينفذونه قريباً ، ان احتلال الأقضية المذكورة من قبل الجيوش الفرنسية
- تنفيذاً لهذا القرار - يعني تطبيق أحكام اتفاقية « سايكس بيكو »
بجميع حذافيرها . فإذا سمحنا لهم بهذه الخطوة الآن فسنخسر فيما بعد
كل أمل في إصلاح الحال خسراناً تاماً . فيجب علينا أن نحول دون تنفيذ
القرار المذكور ، ودون احتلال هذه الأقضية ، مهما كلفنا الأمر ...
ثم قال ببلهجة مؤثرة :

- إن الحاكم العسكري العام ينزع إلى المسالمة ، ولا يميل إلى المقاومة ؛
وزملاؤنا الآخرون كثيرون التخوف والتردد ، وقليلو الجرأة والاقدام .
فمن الضروري أن تحضر أنت ايضاً الجلسة التي ستعقد غداً ، لتتغلب معاً
على روح التردد والاستسلام ، ونقرر المقاومة والدفاع . وأعتقد أنك
تسلم معي بأن هذه القضية خطيرة جداً ، ويجب أن تقدم على جميع
قضايا المعارف ، مهما كانت هذه القضايا عظيمة الشأن .
وختم حديثه بهذه الكلمات :

- إذا لم تحضر الجلسة أنت ، أخشى أن لا نحصل على الأكثرية
اللازمة لتقرير المقاومة . لذلك أرجوك رجاءً خاصاً : أجل قضايا المعارف
الآن ؛ وساعدنا على معالجة هذه القضية الخطيرة قبل فوات الأوان ..
إن أزمة الاستبدال التي اطّلت عليها كما سبق أنثرت في تأثيراً
عميقاً ، فوجدت نفسي مضطراً إلى التسليم بأن هذه القضية الخطيرة يجب
أن تقدم على جميع القضايا التي كانت حملتني على الاستقالة والاعتزال .
ومع هذا أردت أن أتأكد من حقيقة قوتنا العسكرية ، فوجهت إلى
ياسين هذا السؤال :

- هل تعتقد بأن القوى العسكرية التي نملكها الآن تكفي للمقاومة

والدفاع ؟

فأجاب على هذا السؤال ، بدون تردد ، قائلاً :

— أنا لا أسك في ذلك أبداً !

ولقد كنتُ أعرف أن ياسين يتمتع بمزايا عسكرية كبيرة ،
قدّرتها له قيادة الجيوش العثمانية ، وسلّمتُ بها قيادة الجيوش الألمانية ؛
فكان يتحتم عليّ إذن ان اعتمد على حكمه ، وأن أسارع الى أداء الواجب
الذي يترتب عليّ في هذا الموقف الخطير .

فقرّرت تلبية طلب ياسين . وخرجت من عزليتي صباح اليوم التالي ،
وحضرت مجلس المديرين ، وأبدتُ فيه فكرة المقاومة بشدّة متناهية ،
فتغلّبت هذه الفكرة على روح التردد والاستسلام بسرعة . حتى أن
الحاكم العسكري العام نفسه اضطر الى بماشاتنا ، واشترك معنا في قرار
المقاومة .

واتخذت الحكومة حالاً جميع التدابير اللازمة للجبلولة دون احتلال
الاقضية المذكورة ؛ وأفهمت الانكليز والفرنسيين معاً أن تقدّم الجيوش
الفرنسية نحو أية ناحية من نواحي المنطقة الشرقية لا بد أن يؤدي الى
اصطدامات دموية ، قد ينتج عنها عواقب وخيمة .

واقدم حاول الحلفاء تخفيف وطأة قرارهم هذا بقولهم « إنه قرار
موقت ، لا يؤثر في النتيجة النهائية بوجه من الوجوه » غير أن أمثال هذه
التأويلات والتصريحات لم تُعدّ تخدع أحداً ، ولم تقلح في إزالة القلق الذي
أخذ يُساور النفوس على مصير البلاد .

وكان من جملة التدابير التي اتخذتها الحكومة في هذا المضمار ، دعوة
المؤتمر السوري العام الى الانعقاد ، لاطهار رأى الأمة في هذا الموقف
الخطير .

وقد اجتمع المؤتمر المذكور في ٢٢ تشرين الثاني ١٩١٩ - (وكان قد

توقف عن الانعقاد بعد أن عبّر عن رأي الأمة تجاه لجنة الاستفتاء الاميركية) - واستمع الى الخطاب الذي ألقاه الحاكم العسكري باسم الأمير زيد . ثم عقد جلسة سرّية ، خرج منها بقرار حازم ، صرّح فيه بأن « واجب الامة التي يمثّلها في آمالها ورغائبها ، يقضي عليها بالدفاع عن وحدتها واستقلالها ، تأييداً لرغائبها التي أبدتها ، وتأميناً لوحدة بلادها المعرّضة للتقسيم ، واستقلالها المعرّض الى الضياع . » وانهى قراره هذا باقتراح « اعلان استقلال القطر السوري » استقلالاً تاماً ، خالياً من الشوائب ، « شوائب الحماية والوصاية » ، « بحُدوده التي عيّنها المؤتمر السوري في قراره الذي قدمه للجنة الدولية الاميركية » .

وقد أبدت جميع الصحف والاحزاب والنوادي والجمعيات أيضاً ، اهتماماً كبيراً بالامر ، وأبدت فكرة الدفاع عن البلاد وعن استقلال البلاد ، خلال مظاهرات شتى ، وفي عدد كبير من الخطب والمقالات .

وقد جرت في الوقت نفسه مراسلات ومفاوضات كثيرة بين دمشق وبيروت من ناحية ، وبين هاتين المدينتين وباريس من ناحية ثانية ، وبين الأمير فيصل والموسيو كليمانصو في باريس من ناحية ثالثة ... أضطر الفرنسيون في نتيجتها الى العدول عن احتلال الاقضية المذكورة ، واكتفوا بارسال ضباط ارتباط لكل من حاصبيا وراشيا ورياق .

وهكذا انتهت أزمة استبدال الجيوش البريطانية لصالح سورية ، فجلت الجيوش البريطانية عن الاقضية المذكورة آنفاً ، وعن جميع أقسام المنطقة الشرقية ، دون ان تحل محلها جيوش فرنسية .

ولقد علمت - فيما بعد - حينما درست اوراق الملك فيصل واطلعت على ضبوط مذكراته مع كليمانصو - ، أن قضية استبدال الجيوش البريطانية كانت من القضايا التي يتم بها الفرنسيون ، قبل الازمة الآنفة الذكر ،

دّة طويلة . فقد سبق لكليمانصو ان كلّم الأمير فيصل في هذا الصدد في
أواخر رحلته الأولى إلى باريس ، قبل سفر لجنة الاستفتاء إلى سورية .
فقال له ، خلال الاجتماع الذي عُقد بينهما في وزارة الحربية ، في اليوم
السادس عشر من شهر نيسان سنة ١٩١٩ :

— إن الانكليز سينسحبون من الشام وحلب ، وإني أود أن تقوم
عساكرنا مقام العساكر الانكليزية هناك .

فأجابته الأمير فيصل على الفور :

— أنا لا أستطيع الموافقة على هذه الفكرة ؛ فسورية لا تحتاج إلى
عساكر أجنبية ، وإذا احتاجت إلى جنود أجنبية فيما بعد ، فانها لا تتأخر
أن تطلب منكم يد المعونة ...

غير أن كليمانصو ردّ على بيانات الأمير بالكلمات التالية :

— أنا لا أود احتلال البلاد . وإنما أقول ذلك نظراً للحالة الراهنة ؛
فلو كان الأمر راجعاً إليّ ، لما كنتُ اختلقتُ معكم دقيقة واحدة ، بل
كنتُ أتفق معكم على كل ما تريدون . غير أن الأمة الفرنسية لا يرضيها أن
لا يكون في سورية أثر يدل على وجود فرنسة فيها . فإذا لم تمثّل فرنسة
في سورية ، بعلمها وعساكرها ، فان الأمة تعدّ ذلك عاراً ، كفرار
الجندي من ساحة القتال .

ثم ضاف إلى قوله هذا ، الكلمة التالية :

— على أننا لا نودّ أن نرسل قوّة كبيرة ، بل نفرأ قليلاً .. ولا مانع
ان يوضع علمكم بجانب علمنا ...

إذن ، فان عدم تمثيل فرنسة في سورية — بعلمها وجيشها — كان في
نظر الأمة الفرنسية من الأمور المحزنة ، كعار الفرار من الجندية ! .
وقد استغربتُ ، حينما قرأت هذه الكلمات التي كان سبق أن فاه بها
كليمانصو قبل حدوث أزمة الاستبدال بسبعة أشهر ، تراجعته عن الاحتلال

خلال تلك الأزمة ، وبجثت عن أسباب هذا التراجع .
ولاح لي أن هذا التراجع نتج عن الأسباب الأساسية التالية :
أولاً - إنه لم يكن لدى الفرنسيين حينئذ قوة عسكرية كافية لفرض
إرادتهم على الحكومة السورية .

ثانياً - إنهم لم يكونوا قد تفاهموا بعد مع الإنكليز ، تفاهماً يضمن
لهم حرية العمل في سورية الداخلية .

ثالثاً - إن كليمانصو كان يفاوض الملك فيصل - حينئذ - لعقد
معاهدة توفق بين آمال العرب والمصالح الفرنسية . فلم يرَ من المعقول أن
يعكر الجو الذي كان يسود هذه المفاوضات ، باحتلال بضعة مدن صغيرة ،
طالما كان يأمل حلّ القضية السورية بأجمعها عن طريق المفاوضات والتفاهم .
وعلى كل حال ، قد عدل كليمانصو فعلاً - لهذه الأسباب ، أو لغيرها -
عن تنفيذ القرار القاضي باستبدال الجيوش البريطانية بالجيوش الفرنسية
في القضية الآتفة الذكر ، فبقيت القضية المذكورة تحت إدارة الحكومة
السورية ، وتحت رعاية رجال الأمن السوري ، حتى حدوث أزمة الانذار .

إن ساسة فرنسا ، وعلى رأسهم بوانكاره ، انتقدوا الخطة التي اتبعتها
كليمانصو في هذه القضية انتقاداً مرّاً ، وادّعوا أن التراجع الذي حصل
عندئذ ، كان المصدر الأصلي لجميع المشاكل التي قامت أمام فرنسا في
سورية ، فيما بعد ، حتى يوم ميلسون .

أزمة الإنذار

— تموز سنة ١٩٢٠ —

كانت الأخبار تأتينا من باريس وبيروت - بين يوم وآخر - تعلمنا أن الافرنسيين يقومون بتحشيدات عسكرية قوية على حدود المنطقة الشرقية . كما أن التقارير السريّة التي تصدر من مديرية الأمن العامة ، كانت تعلمنا بأن أذئاب الفرنسيين وعملاءهم يقومون بدعايات واسعة النطاق ، في مختلف أقسام المنطقة الشرقية نفسها ؛ وأن جماعات من الحوكة - من موظفين وغير موظفين - يشتغلون لحساب الفرنسيين ، ويدسّون دسائس شتى ، لثب روح التذمر والقنوط بين المواطنين .

ومقابل ذلك ، كانت حركة التجنيد - في المنطقة الشرقية - قائمة على قدم وساق . فوزارة الدفاع كانت ترسل اليها سلسلة بيانات ، بغية اطلاعنا على سير هذه الحركة في مختلف أنحاء البلاد . وكانت الجرائد لا تفتأ تنشر المقالات الحماسية لاضرام نيران الوطنية في صدور الأهلين . وكانت الجماهير تقوم - من حين إلى آخر - بمظاهرات صاحبة في الشوارع والبيادين ، تعلن بواسطتها ، استعداد الجميع لأنواع شتى من التضحية ، في سبيل استقلال البلاد وعز الأوطان .

وكان كل شيء يدل على قرب حدوث أزمة خطيرة تقرّر مصير البلاد

بصورة نهائية ، بعد أشهر التردد والانتظار الطويلة التي توالى على سورية منذ إعلان الهدنة وانتهاء الحرب العالمية .
ولقد انفجرت هذه الأزمة بغتة ، بوصول أخبار الانذار الفرنسي ، في اليوم الحادي عشر من شهر تموز .

كان قد تقرر أن يسافر الملك فيصل إلى أوروبا ، لعرض القضية السورية على مؤتمر الصلح ، وأوفد نوري السعيد - الذي كان من مرافقي الملك عندئذ - إلى بيروت ليطلب من الجنرال غورو إعداد وسائل السفر . غير أن الجنرال امتنع عن تلبية هذا الطلب ، وأعلمه : بأنه أعد إنذاراً رسمياً سيرسله بعد بضعة أيام . وبأنه لن يسمح للملك فيصل بالسفر إلى أوروبا ما لم يقبل الشروط التي يتضمنها الانذار . وقد ذكر الجنرال غورو لنوري السعيد أهم الشروط التي سيطلبها في هذا الانذار ، وهي :
أ - وضع سكة حديد رباق - حلب ، تحت تصرف الجيش الفرنسي .
ب - قبول الانتداب الفرنسي .

ج - إلغاء التجنيد الاجباري وتسريح المجندين .

د - قبول الأوراق النقدية التي أصدرها البنك السوري .

هـ - معاقبة المجرمين الذين استرسلوا في معاداة فرنسة .

ولقد أثار خبر هذا الانذار وهذه الطلبات ، قلقاً شديداً وهياجاً عظيماً في جميع المحافل الحكومية ، وبين جميع طبقات الشعب .
أما الموقف الذي يجب على الحكومة أن تقفه إزاء أمثال هذه الطلبات ، فكان قد تعيّن بكل ما حدث من الوقائع خلال الأشهر الأخيرة : إن الحكومة القائمة في سورية كانت تولّت مسؤولية الحكم ، إثر ذبوع مقررات سان ريمو بشأن الانتدابات . وكانت قد أعلنت على رؤوس الأشهاد أن مهمتها الأصلية ، هي استكمال وتنظيم وسائل الدفاع

عن استقلال البلاد ، واتخذت منذ توليها الحكم سلسلة تدابير فعّالة لضمان هذا الدفاع . كما أن المؤتمر السوري العام الذي يمثل الأمة ، كان قد وافق على جميع تلك التدابير . كل ذلك ، كان يحتم على الحكومة أن ترفض طلبات الفرنسيين رفضاً باتاً .

غير أنها رأت من الحكمة أن تستنجد في هذا الصدد ، بضمير العالم المتمدن وبمبادئ الدول المتحالفة ، وأن تطلب إحالة القضية إلى التحكيم . . . وقد فعلت ذلك فوراً ، دون أن تنتظر وصول الانذار بصورة رسمية .

زد على ذلك أنها رأت أن تعلن موقفها إلى الأمة وإلى العالم ، من على منبر المؤتمر السوري العام ، وقرأت عليه ، في اليوم الثالث عشر من شهر تموز ، بياناً يشرح القضية ، وينتهي بالعبارات التالية :

« فحكومتنا ، بعد أن احتجت على معاملة الجنرال غورو التي لا تلتئم مع التحالف ، وطلبت إحالة القضية إلى التحكيم الدولي ، تعلن إلى الأمة وإلى العالم أجمع ، من على هذا المنبر ما يلي :

١ - نحن لا نزيد إلا السلام ، والمحافظة على استقلالنا وشرفنا الذي لا نتحمل أن تشوبه شائبة .

٢ - نحن نبرأ من كل تهمة توهم بنا ، ويراد بها الإيهام بأننا نزيد الإخلال بالصلوات الحسنة مع حليفتنا وحلفائنا .

٣ - نحن لا نرفض المفاوضات ، ومستعدون أن ندخل بها ، وها أن الوفد تحت رئاسة جلالة الملك مستعد للذهاب لمواصلتها . ونحن نقبل كل حل لا يمس باستقلالنا وشرفنا ، ويكون مبنياً على أساس الحق والاستقلال رابعاً - إننا مستعدون كل الاستعداد ، ومصممون كل التصميم على الدفاع عن شرفنا وحقوقنا وبكل ما أعطانا الله من قوة .

هذا هو الموقف الحاضر ، أيها السادة ، بسطناه لحضراتكم ، والله معنا ، إذ لا نزيد إلا حقنا والدفاع عن كياننا . . . »

ولقد وصل الانذار الرسمي ، في اليوم التالي لقراءة هذا البيان .
ويظهر أن الفرنسيين تعمدوا ان يسموا « الانذار » بصورة رسمية
في يوم عيد ثورتهم الكبرى ، التي يتباهون بها مباهاة لا حد لها ، ويزعمون
أنها كانت مصدراً لحريات العالم بأجمعها .

يبدأ الانذار بمقدمة طويلة ، تستعرض الوقائع التي حدثت منذ
انسحاب الجيوش البريطانية ، وتتهم الحكومة السورية بتنظيم العصابات
التي هاجت الجيوش الفرنسية ، وبتحريض الشعب على كره الافرنسيين ،
ثم يذكر الشروط التي تطلبها فرنسا من سورية ، وهي نفس الشروط التي
نقلها نوري السعيد بصورة شفوية . ويُصرَّح بأن حرية التصرف بسكة
حديد رياق - حلب ، إنما يتم باحتلال محطات رياق وبعليك وحمص وحماة
وحلب ، مع مدينة حلب نفسها ، من قبل الجيوش الفرنسية .

ويقول الانذار زيادة على ذلك كله : إن هذه الشروط الخمسة تعرض
« كمجموعة لا تقبل التجزئة » ، فيجب أن تقبل أو ترفض بمجموعها ،
دون استثناء جزء منها ، ويجب أن يتم ذلك خلال أربعة أيام ، أي قبل
منتصف الليل ، في ١٨ تموز ، وفي حالة قبول الشروط ، يجب أن تصدر
الأوامر للسلطات السورية بعدم عرقلة سير الجيوش الفرنسية التي ستقدم
لاحتلال المحطات الآتفة الذكر . كما أنه يجب أن تصدر المراسيم اللازمة
لتنفيذ سائر الشروط أيضاً قبل اليوم الثامن عشر من الشهر ، على ان يتم
تنفيذ الشروط المذكورة بجميع حذافيرها قبل انتهاء الشهر .

وفي حالة الرفض ، يصرَّح الانذار بأن الحكومة الفرنسية ستصبح
حرّة في أعمالها ، وقد لا تكفي بالضمانات المعتدلة التي طلبها الانذار ،
وأن مسؤولية الولايات التي ستنصب على البلاد ستقع ، في هذه الحالة ،
على كاهل حكومة دمشق وحدها .

كل شيء كان يدل على أن دمشق ستكون الهدف الاساسي لحركات الجيوش الافرنسية . ومن المعلوم أن المسافة التي تفصل هذه المدينة عن المراكز الافرنسية كانت قصيرة جداً ، لا تتجاوز الستين كيلومتراً . وهذا الوضع الغريب قد يخرج مركز الحكومة بسرعة كبيرة . ولذلك رأيتُ أن أقترح على زملائي في مجلس الوزراء تقرير نقل الخبينة - مع الاوراق المهمة - الى درعا ، استعداداً لنقل الحكومة أيضاً عند الاقتضاء . غير أن علاء الدين الدروي انبرى لاستنكار هذا الاقتراح بشدة متناهية ، قائلاً « أنت لا تعرف الحوارنة ، والله انهم ليدجوننا » وكرّر هذه الكلمة عدّة مرّات ، مع تحريك يده اليمنى فوق اليسرى ، تقليداً لحركات الذبح . حاولتُ أن أدافع عن رأيي ، مبيّناً وجوب الاحتياط . ولكن الدروي كرّر نقراته عدة مرات بحماسة ، مع تحريك يديه في كل مرّة . وأما سائر الزملاء فلم يعيروا القضية أي اهتمام . حتى يوسف العظمة نفسه ، لم يكتوث للأمر . وتجاه هذا الاجماع ، لم أر محلاً لللاحاح .

كان يوسف العظمة يعمل بنشاط، وبظهر تفاؤلاً كبيراً في جميع الأعمال . حتى أنه أراد أن يشرع باصدار بلاغات رسمية عن الحركات العسكرية . غير أننا اعترضنا عليه وأوصيناه بالتريث ، لكيلا يظهر للعالم بأننا نحن البادئون بالعدوان ، بعد أن أعلنّا استعدادنا لعرض قضيتنا على التحكيم . قد أتمّ يوسف الترتيبات العسكرية اللازمة . وذكر لنا أسماء القواد الذين عهد إليهم بادارة الحركات في مختلف الجبهات . وأهم الجبهات كانت جبهة مجدل عنجر ، فقد أودع قيادة هذه الجبهة إلى الأمير زيد ، وعين لرياسة أركان جيشها ياسين الهاشمي . وكان ياسين الهاشمي ، قد اعتقل من قبل الانكليز ، بعد أزمة الجلاء التي ذكرتها آنفاً ؛ ولم يخرج من المعتقل ولم يعد الى دمشق إلا منذ

شهرين . وقد واجهته عقب عودته من المعتقل عدة مرّات ، ولكن كان قد مضى على آخر ملاقاتي معه مدة تزيد على الشهر ، فرأيتُ من اللياقة أن أزوره قبل أن يسافر الى ساحة القتال .

وذهبتُ الى زيارته في داره . ولكنني خرجت من هذه الزيارة حائراً الملب ، مشوّش الافكار . لان ياسين قال لي بصراحة تامة ، وبلهجة الحازم المتأكد :

- ان الجيش الموجود لا يستطيع ان يدافع عن البلاد ... إنه لا يستطيع أن يصمد أمام العدو أكثر من ساعتين ، على أعظم تقدير . إن هذه التصريحات كانت تناقض روح التفاؤل الذي كان يشعّ من أحاديث يوسف العظمة كلّ المناقضة . فاستغربت ذلك استغراباً كبيراً ، ووجهتُ الى ياسين هذا السؤال :

- ألم تقل لي أنت ، عند أزمة استبدال الجيوش البريطانية بأنفسنا نستطيع أن ندافع بكل سهولة ؟ فأجاب ياسين على هذا السؤال بدون تردد ، قائلاً :

- بلى ، ولكن الاوضاع تبدلت منذ ذلك التاريخ تبديلاً كبيراً . فقد أتى الفرنسيون بقوى جديدة ، وأما نحن ، فلم نفعل شيئاً يذكر . وأضاف الى ذلك ، زيادة في الايضاح ، :

- إن المدافع التي مرّت أمامكم في الاستعراضات ، ليس لها الا عدد قليل جداً من القذائف ، وهي لا تكفي لحرب تستمر أكثر من ساعة واحدة . وأستطيع أن أقول : إن الجيش إذا اشتبك في حرب نظامية ، يبقى بعد ساعتين بلا عتاد ...

وقد زلزلت هذه التصريحات معنوياتي وأوقعني في حيرة عميقة . وبعد خروجي من دار ياسين ، فكّرت في مواجهة مصطفى نعمة . وكنتُ قد تعرّفت اليه معرفة جيّدة ، خلال قيامه بوكالة الحاكم

العسكري العام ، ووجدت فيه رجلاً سليم النية وحسن الطوية . فذهبت الى داره وسألته رأيه في الوضع العسكري العام . فاجاب بهدوء تام :
- نحن نحارب عندما نؤمر بالحرب ... دون ان نفكر إذا كنا سنكسب المعركة أو سنخسرها .

فقلت له :

- ولكنني أود أن اعرف : هل لدينا من العتاد ما يكفي لحرب جديدة ؟

فأجاب على سؤالي هذا ببساطة غريبة :

- الحق أن ليس لدينا مقدار كاف من العتاد . ولكن الله سبحانه وتعالى قد يسهل علينا الامر ، ويقدر لنا الاستيلاء على عتاد العدو في أول صدام يقع بيننا وبينه وعندئذ نحاربه بالعتاد الذي نأخذه منه ، كما حدث في حروب طرابلس الغرب ...

وقد أدهشتني هذه الملاحظة كل الدهشة ، لانني كنت أدرك جيداً بان الحروب التي ستجري في جبال سورية وسهولها ، لا يمكن ان تقاس بالحروب التي جرت في سواحل طرابلس الغرب وصحاريها .

وبعد هذه الملاقاة ، رأيت من واجبي أن أصارح يوسف العظمة نفسه بالامر . فلقيته ونقلت اليه ما سمعته من ياسين ، ثم سألته اذا كانت ذلك موافقاً للواقع .

فلم يكتف عني حقيقة الأمر ، وأضاف بالتركية :

- يا عزيزي ، إني كنت أبلف .. لأخدع الفرنسيين ..

فقلت له :

- ولكنك ترى الامور تجاوزت حدود البلف . ونحن قد اصبحنا أمام تهديد حقيقي .. فهل نستطيع أن نأمل دفع العدوان بقوة السلاح ؟

فأجابني بلهجة المتألم الآسف :

- لو كان الملك فيصل يسير معنا على طول الخط منذ البداية ، لكان
من المحتمل ان نعمل شيئاً ... ولكن الآن ...
وعندئذ تجلّت أمامي خطورة الموقف بوضوح :

فالمنطقة الشرقية التي نسيطر عليها ، كانت محرومة من السواحل ،
ومحاطة من جميع جهاتها بأراضٍ يحتلها الانكليز أو الفرنسيون ، باستثناء
صحارى نجد والحجاز ، وذلك كان يجعل تموينها بالذخائر الحربية عسيراً - لا
سيما بعتاد المدفعية - بدون موافقة فرنسة أو انكلترة ، ومن الطبيعي أن
يرفض الفرنسيون هذا التموين ، واما الانكليز فقد التزموا خطة مماثلة
لخطة الفرنسيين - زد على ذلك انهم كانوا اعتادوا التقدير على الجيش العربي
في العتاد ، حتى خلال الحرب ايضاً . وفقر الجيش بذخائر المدافع بوجه
خاص كان شديداً . وقد ذهبت جميع المحاولات التي بُذلت لتموينه بهذه
الذخائر سدى . ولهذا السبب فوجئت سورية بالانذار الاخير ، وجيشها
لا يملك من العتاد ما يكفي للصمود أمام هجمات جيش نظامي اكثر من
بضع ساعات ...

إن هذه الحقائق والأسرار العسكرية التي اطلعت عليها بهذه
الصورة فجأة قلبت رأبي في الازمة رأساً على عقب : فان رفض شروط
الانذار سيؤدي الى الحرب ، والحرب ستنتهي بانكسار الجيش انكساراً
سريعاً ، ففي هذه الحالة ستخسر سورية كل شيء من غير ان تكسب شرف
الاستماتة في سبيل الدفاع ، وستدخل تحت ادارة الفرنسيين ادارة مباشرة .
ولذلك كان من الاوفق ، لمصلحة البلاد ، قبول شروط الانذار ، ثم
السعي الى تخفيف وطأتها عن طريق المفاوضات والمذاكرات .

بعد ان كوَّنت لِنفسي هذا الرأي ، لم أتردد في مصارحة زملائي بهذا
الامر . وعلمتُ عندئذ ان معظمهم كانوا قد اقتنعوا بلزوم الانذار ،

حتى قبل ان يطلعوا على تحرّج الأوضاع العسكرية ؛ ولكنهم كانوا لا يجرون على التصريح لي برأيهم هذا ؛ وعندما صار حتم بالأمر ، انبروا لتأييد فكرة قبول الشروط بشدة واندفاع .

وأما الملك فيصل ، فقد علمت أنه هو أيضاً كان مقتنعاً بلزوم قبول الشروط ؛ وكان قد واجه ياسين الهاشمي ، وأصبح بعد هذه المواجهة أشد اقتناعاً بذلك من ذي قبل . وبما قوّى اقتناعه هذا أن الانكليز أنفسهم نصحوه بعدم رفض الشروط . ومع ذلك ، أراد الملك أن يتأكد من الوضع العسكري جيداً ، فدعى كبار رجال الجيش الى الاجتماع . وخرج من هذا الاجتماع أيضاً مقتنعاً بعدم امكان المقاومة بصورة فعلية . فاتفق رأي الجميع على وجوب قبول الشروط .

ولكن كتاب الجنرال غورو المرفق بالانذار ، كان يطلب بصرامة تبديل الحكومة أيضاً . إذ أنه كان يقول فيه : « لا أستطيع أن أعول في تنفيذ الضمانات التي تشرفت بطلبها من سموكم الملكي ، إذا تولّت ذلك الحكومة الحاضرة ، فبقاؤها في الحكم بنطوي على معنى العداء لفرنسة ؛ لأنها كانت بذات جهدها لجر بلادكم إلى الحرب وإلقتها في أتون بلاياها ... »

فكان من الضروري أن تستقيل حكومتنا وتسحب من الحكم فوراً . وأما الحكومة الجديدة ، فكان من الأرفق للمصلحة أن تتألف برياسة ياسين الهاشمي .

ولذلك استدعى الملك فيصل ياسين الهاشمي ، وكلفه تأليف الوزارة ، كما أنه راجع الجنرال غورو ، وطلب منه تمديد المدة يومين آخرين . ووافق الجنرال على تمديد مدة الانذار حتى نهاية اليوم العشرين من الشهر . غير أن ياسين ظلّ مترددًا مدة من الزمن ، ولم يبت في الأمر سريعاً .

وقد علمتُ منه فيما بعد أنه كان أراد أن يتصل بالفرنسيين ليطلع على
توايهم قبل أن يتخذ قراراً نهائياً . ولما لم يتوصل الى النتيجة التي كانت
يرغب فيها ، رأى أن يعتذر عن تأليف الوزارة ؛ وقال : إن الأوفق أن
يتم قبول الشروط على يد الوزارة القائمة ، على أن يُنظر في تأليف الوزارة
الجديدة ، بعد الانتهاء من أزمة الانذار .

فبقيت الوزارة في الحكم حتى اليوم الاخير من المدة المحددة لقبول
شروط الانذار أو رفضها ؛ وقررت قبول الشروط بصورة نهائية ،
في عصر يوم العشرين ، واتخذت جميع الاجراءات اللازمة لتنفيذ هذا
القرار . وكان من جملة هذه الاجراءات ، إصدار الأوامر اللازمة
لتسريح الجيش .

وبعد ان انتهينا من المعاملات المتعلقة بقبول الانذار ، قال فارس
البحري متأوهاً ومتفلسفاً :

- لاشك في أننا قمنا بما يقتضيه الواجب الوطني ، وما تقتضيه مصالح
البلاد . ولكن الشعب لن يقدر ذلك ، وسيزعم باننا أضعنا عليه فرصة
الانتصار ، وسيكون هناك من يقول دائماً : ليتهم كانوا رفضوا الانذار ،
واختاروا الحرب والنضال ...

غير أن عبد الرحمن شهنندر انبرى للرد على هذه الكلمات قائلاً :
- كلا.. إن الشعب سيقدر ذلك حتماً عاجلاً أم آجلاً . وسيفهم بأننا
خلصناه من ورطة كبيرة جداً ، وسيدرك بأننا بعملنا هذا دخلنا في
عداد من يستحقون كل تقدير ...

وأما أنا ، فلم أكتو للملاحظة الاولى ، وللمعارضة الثانية ؛ لانني شعرت
شعوراً صادقاً باننا قمنا بأداء واجب أليم جداً ، ولم أسأ أن أفكر بشيء
يتعدى هذا الواجب الاليم أبداً ...

ولقد أثار القرار الذي اتخذته الحكومة في هذا الشأن هياجاً عظيماً في الرأي العام . لأن الناس كانوا مجهولون الأسباب الحقيقية التي حدثت بالحكومة إلى قبول الشروط . وقد زعموا بان الحكومة إنما فعلت ذلك حباً بالحكم ، وبغية البقاء فيه . ولم يدروا أن كتاب الانذار كان يطلب تغيير الحكومة ، وأن قبول شروط الانذار ، كان يعني - في الوقت نفسه - قبول التخلي عن الحكم .

فبدأت مظاهرات صاحبة تنادي بسقوط الوزارة ، وتحث الناس على الدفاع . وتوجه جمع غفير من المتظاهرين نحو القلعة ، بغية اقتحامها والتسلح بالأسلحة الموجودة فيها ، مما اضطر ياسين الهاشمي نفسه إلى الذهاب إلى القلعة لصد المتظاهرين عنها .

وأخذ جمع غفير آخر يتجول في الشوارع ، ويقرب شيئاً فشيئاً من قصر الملك ، منادياً بسقوط الوزارة ؛ وكان يرتفع ، من حين إلى حين ، من بين المتظاهرين ، بعض الاصوات التي تتهم فيصل بالخيانة ، وتنادي بسقوطه مع الوزارة .

وقد انزعج الملك من أخبار هذه المظاهرات انزعاجاً كبيراً . وعندما أتته أخبار اقتراب المتظاهرين من القصر ، ثارت ثأثرته بشكل لم نعهده فيه من قبل . إذ أخذ يصرخ قائلاً : « أنا لا أهدد . . » . و اراد ان يأمر رجال الحرس بالخروج لتشتيت شمل المتظاهرين . وازاء هذه التطورات الخطيرة أخذنا ، كما ، نبث عن الوسائل التي تضمن الحيولة دون خروج الحرس من القصر - من ناحية - ، ودون وصول المتظاهرين إلى جوار القصر ، - من ناحية ثانية - ، ولم نوفق إلى ذلك ، إلا بعد بذل جهود مفضية . وبقينا في القصر إلى ما بعد منتصف الليل ، نسعى لتهدئة أعصاب الملك من جهة ، واتخاذ التدابير اللازمة لتسكين هياج الجماهير من جهة أخرى . ولم أعد إلى الدار إلا قبيل الفجر . واستلقيت على الفراش وأنا

في غاية التعب ، وأخذت افكر في الاعمال الشاقة التي ستثقل كواهلنا في الايام التالية : كنت اعتقد أن وزارتنا ستسحب من الحكم حتماً وأنا معها ، بصورة نهائية . وصرت افكر في النضال المدني الذي سيبدأ مع الفرنسيين بعد ختام هذه الفصول العسكرية .

ولكننا فوجئنا ، في اليوم التالي ، باخبار جديدة ، ما كانت لتخطر ببال أحد منا :

فلقد أتتنا الاخبار ، في صبيحة ذلك اليوم ، بان الجيوش الفرنسية قد تقدمت من شتورة وزحالة نحو مجدل عنجر ثم دخلت وادي الحرير ، وأخذت تزحف نحو العاصمة ، دون أن تُصادف أية مقاومة ، بسبب تسريح الجيوش السورية وسحبها من مجدل عنجر ...

إن احتلال مجدل عنجر ووادي الحرير ، لم يكن من الامور الداخلة في الشروط المرسله بالانذار ؛ ولذلك وقعت هذه الاخبار علينا وقّع الصاعقة ، وألقنا في حيرة عميقة .

واستدعى الملك فيصل ، الكولونيل كوس « ضابط الارتباط الفرنسي » واستفسر منه جليّة الامر . فأظهر كوس حيرة شديدة ، وعجز عن تعليل هذه الحركات ؛ ووعد بالسفر حالاً ؛ ليستجلي الموقف من جهة ، ويسعى لتوقيف الجيوش الفرنسية من جهة أخرى .

ذهب كوس ؛ وأخذنا ، كلنا ، ننتظر عودته بفارغ الصبر . ومع هذا ، رأينا من الضروري ان نحتاط للامر ، وقررنا توقيف عملية تسريح الجيش ، مع إرسال الاوامر اللازمة لبقاء الوحدات في المحلات التي وصلت اليها ، انتظاراً لصدور أوامر جديدة تعين اتجاهها .

عاد « كوس » بعد الظهر ، وقال :

« إن البرقية المتعلقة بقبول شروط الانذار ؛ قد تأخر وصولها الى

الجنرال غورو ، بسبب انقطاع الاسلاك في جهات سرغايا ، فأصدر الجنرال أمر الزحف قبل وصول البرقية الى يده »

قصّ الكولونيل كوس هذه القصة ، واقترح إيفاد أحد رجال الحكومة الى عاليه ، للتفاهم مع غورو في هذا الامر .

ولا أدري لماذا ، أجمع رأي الزملاء ، على الفور ، على إلقاء هذه المهمة على عاتقي . فحبّبذ الملك فيصل - الذي كان حاضراً الاجتماع - هذا الرأي ، وأمر سكرتيره عوني عبد الهادي باعداد رسالة الإيفاد . ثم طلب إليّ ان اواجهه في غرفته قبل ان اغادر القصر ، لاستلام الرسالة وتلقي بعض التعليمات .

وفي هذه الأثناء ، اقترب مني يوسف العظمه ، وهمس في اذني قائلاً :
- أنا ذاهب الى الجبهة لاعادة تنظيم الجيش على قدر الامكان ، فارجو أن تعمل على إكسابي اكثر ما يمكن من الوقت ...

فوعده خيراً ، ثم دخلت غرفة الملك فيصل ، فاطلعتني على بوقيتين ، ما كنا نعلم عنهما شيئاً : الاولى منها موجهة منه الى الجنرال غورو بتاريخ ١٩/١٨ تموز ١٩٢٠ يخبره فيها أنه قرّر قبول الشروط ، والثانية جواب الجنرال على هذه البرقية ، يشكر فيها الملك فيصل على قبول الشروط ، ويطلب اليه إرسال برقية القبول النهائية مع ذكر الشروط بالتفصيل .

إن وجود هاتين البوقيتين كان من الأهمية بمكان ، لانه كان يكفي لابطال الحجة التي تذرّع بها الجنرال - على حد قول كوس - لاعطاء أمر الزحف . ولذلك أخذت صورة هاتين البوقيتين وتاريخهما بكل اهتمام ، ثم ودّعت الملك وخرجت من غرفته ، متأهباً لأداء المهمة الخطيرة التي قيمت على عاتقي في هذه الظروف الحرجة .

وعندما عدت الى غرفة الوزراء ، وهممت بتوديعهم ، اقترحوا عليّ أن استصحب مرافقاً عسكرياً لاستشيره في الامور العسكرية عند

الاقتضاء ، ولم أكد اوافق على هذا الاقتراح حتى تقدم مني عبدالرحمن شبندر - الذي كان يتحدث في زاوية من الغرفة مع جميل الالشي - وقال : وأنا اقترح عليك أن تستصحب جميل الالشي . كنت أعرف أنه كان من مرافقي جلالة الملك ، وأنه كان قبلاً معتمداً في بيروت ، ولكن معرفتي الشخصية به كانت قد انحصرت بوضع مقابلات حدثت هنا وهناك . فما كنت اعلم شيئاً عن اخلاقه ونزعاته . ومع هذا لم أرَ لزوماً للبحث عن ذلك ، لاعتقادي بأن المسائل العسكرية لن تكون موضوع بحث مع الجنرال غورو ، فوافقت على الاقتراح .

في الطريق - الى عاليه

غادرت دمشق بعد العصر ، في سيارة مفتوحة ، ويحانبي الكولونيل طولاً وجميل الالشي .

كانت سيارتنا تسير ببطء كبير ، بسبب ازدحام الطريق بالسيارات وبقوافل البغال والجمال وبقطعات الجنود . وكانت تضطر الى التوقف من حين الى حين ، انتظاراً لتخلية الطريق من القافلين او الداهيين . وعندما توقفت سيارتنا في الديراس بسبب كثرة الجنود الذين صادفناهم هناك ، أخذ الالشي يسألهم : من اين اتوا ؟ والى اين يذهبون ؟ وكم عددهم ؟ وماذا يعملون ؟ وبما ان طولاً يفهم العربية ، لاحظت ان امثال هذه الاسئلة قد تضر بمصالحنا ضرراً كبيراً . فقلت للالشي بالتركية :

- لا تنس ان صاحبنا يعرف العربية . فقد يستفيد من هذه الاسئلة ، ويطلع بواسطتها على شيء كثير من احوالنا العسكرية ، فلا يجوز لك ان توجه الى أحد من الجنود امثال هذه الاسئلة . فانقطع الالشي عن أسئلته بناء على إخطاري هذا . ولكنه عندما

توقفت سيارتنا مرة اخرى ، أخذ يسأل الجنود الذين صادفناهم هناك ايضاً
متناسياً تحذيري الاول ، فاضطرت الى تكرار إخطاري بالتركية وبلهجة
أشد من الاولى :

— أما قلت لك أنه لا يجوز لك ان تسأل مثل هذه الاسئلة ؟ أنت
جندي ، فيجب ان تكون اكثر تقديراً للمحاذير التي قد تنتج عنها ..
وعندما توقفت سيارتنا للمرة الثالثة ، رأيت ان اكرر له إخطاري السابق
مقدماً لكي لا يذهل عن هذا الامر ، وينبهي الى محادثة الجنود مرة اخرى .
وبعد هذه الاخطارات المتكررة ، انقطع جميل الاثني عن محادثة
الجنود ، ولكنه أخذ يتكلم مع طولاً بثرثرة غريبة ، وينتقد تقدم
الجيش الفرنسية بلهجة شديدة . فقال طولاً عندئذ :

— المسألة ليست ذات شأن ... أظن ان القضية تنحل بسهولة ،
فيتوقف الجيش عن الزحف ... ولكن الضباط واران الحرب يدخلون
دمشق ، كترضية معنوية ، وتطوى بذلك القضية .

أخذ الأثني يرد على اقوال طولاً ، من غير تبصّر ، وبلهجة أشد من
المرة الاولى . فاضطرت الى تنبيهه ان يجتنب المناقشة ، ويحذر من ابداء
الرأي في اية قضية من القضايا .

وحينما اجتزنا خان ميسلون ، ووصلنا الى السفوح المطلة على وادي
الزرزور ، شاهدنا هناك جماعة كبيرة من الجند ، وعلمنا ان يوسف العظمة
كان قد انتخب الموقع المذكور لتحشيد الجنود وتكوين الجبهة الجديدة .
وكان قد شرع في تحصين المنطقة بحفر الخنادق في مختلف الاتجاهات .

وقصوا علينا ما حدث هناك قبل مدة وجيزة : فالجيش الفرنسية
كانت قد وصلت قبيل المغرب الى مدخل وادي القرن ، حيث شوهدت
طليعتهم مع دبابتين . فقابلهم جنودنا حالاً بنيران البنادق والمدافع ،
واضطروهم الى الانسحاب من مدخل الوادي المذكور . ولا يعلم احد

الآن أين استقرت الطليعة المذكورة بعد انسحابها من في الوادي ..
وقد ظهر لنا من كل ذلك ، اننا اصبحنا على مقربة من ساحة حركات
الجيش الفرنسية ، واننا سنلتقي ببعض مفارزها بعد قليل من الزمن .
وعندما ودعتُ جماعتنا ، وتقدّمت نحو السيارة ، تأبط ذراعي يوسف
العظمة وهمس في اذني :

- اكرر ما كنت رجوته منك في دمشق : اكسب لنا اكثر ما
يمكن من الوقت ..

نزلت سيارتنا سفح الجبل ببطء كبير ، بسبب وعورة الطريق ،
وكثرة الاكواع ، ثم قطعت وادي الزرور عرضاً ، فوصلت الى مدخل
وادي القرن ، واخذت تسيير في الطريق الملتوية التي تمتد على طول الوادي
المذكور .

وكان ظلام المساء قد أخذ ينتشر ، فاضطررنا الى السير ببطء أشد
من ذي قبل . وبعد ان قطعنا في جوف الوادي بضعة كيلومترات ،
صادفنا مفرزة فرنسية مع دبابتين ، في تراجع مع تيقظ وحذر . وعندما
شاهد الضابط الذي كان يقود المفرزة ، الكولونيل طولاً في سيارتنا ببهزته
العسكرية الفرنسية ، اقترب منا ، واخذ يقص ما حدث لهم قبل
برهة من الزمن ، بلهجة تمزج بين الخيرة والهياج :

- لقد اطلقوا علينا النار ، فاضطررنا الى التراجع ...

نزل طولاً حالاً من السيارة ، وانتحى مع الضابط زاوية من الطريق ،
على مسافة منا ، وبعد ان كَلّمه مدة من الزمن ، عاد الينا ، قائلاً :

سنصل عما قريب الى مقر قيادة الحملة .

اخذت السيارة تسيير بنا على طول ملتويات وادي القرن ، حتى بلغنا

صحراء الجديدة . فشهدنا أضواء كثيرة عن بعد ، وعلمنا ان قيادة الحملة قد خيّمَت هناك .

وعندما بلغنا المعسكر نزل طولاً من السيارة ، وتركنا متوجهاً نحو الحميم ، للملاقة قواد الحملة . وغاب عنا مدة من الزمن . ثم عاد الينا ، وأوصلنا الى خيمة القيادة ؛ وهناك قدّم لي الجنرال غوابه قائد الحملة ، والكولونيل بتلا رئيس اركان جيش الجنرال غورو .

وبعد ان تعرّفَت اليها بدأت الحديث قائلاً :

إن الحكومة قد قبلت جميع الشروط الواردة في الانذار وسرّحت الجيش عملاً بتلك الشروط ، كما تأكدتم من ذلك - ولا شك خـلال تقدّمكم الى هنا ، حيث لم تصادفوا أية قطعة عسكرية ... فيظهر إذن أن تقدّم جيشكم كان نتيجة سوء تفاهم مؤسف . أنا ذاهب الآن الى مقابلة الجنرال غورو في عاليه . فأرجو ان توقفوا الجيش حيث انتم الان ، الى أن يتيسّر لي مقابلته هناك .

ولكن الكولونيل بتلا ردّ على كلامي هذا قائلاً :

- إننا جنود ، لا نعلم شيئاً عن سير السياسة ، ولا نفكر فيها أبداً . لقد تلقينا من مراجعنا المختصة امراً بالزحف ، فزحفنا ... ولا يسعنا أن نتوقف عن مواصلة الزحف لتنفيذ الخطة التي وضعناها لأية ملاحظة سياسية .

وبعد هذا الكلام الحاسم ، واصل الحديث قائلاً :

- ومع هذا ، إذ كنا مسؤولين عن الحركات العسكرية ، فاننا نستطيع ان نعقد معكم هدنة لمدة أربع وعشرين ساعة ، على أساس قبول بعض الشروط العسكرية .

قال ذلك ، ثم قادني الى منضدة كبيرة ، عليها خريطة مفصّلة ، منارة بالمصباح ، وأشار فيها الى موقع المعسكر ، وقال :

« - نحن الآن في هذا الموقع . ولا نرى بأساً من الموافقة على التوقف

فيه حتى صباح ما بعد الغد ، على شرط أن تقبلوا انتم الشرطين التاليين :
اولاً : يعتبر الوادي الذي يمر من تحت سفوح خان ميسلون حداً
فاصلاً بين الجيشين ، فتسحب الجيوش العربية الى ما وراء هذا الوادي ،
وتكتسب الجيوش الفرنسية حرية الحركات في هذه الجهة منه .
ثانياً : تنقل المؤن التي تحتاج اليها الجيوش الفرنسية المرابطة هنا ،
بواسطة السكة الحديدية من رباق الى محطة التكية .

وأشار بتلا - خلال حديثه - على الخريطة ، الى الوادي والمحطة
والسكة الحديدية ، ثم ختم حديثه قائلاً :

- وأما اذا لم تقبلوا هذين الشرطين فاننا سنضطر الى مواصلة الزحف
لائتمام تنفيذ الخطة التي وضعناها لأنفسنا .. »
إن ما أعرفه عن وضع الجيش السوري الاخير لم يتوكل لي مجالاً للتردد
في قبول هذين الشرطين .

فعدت الى سفوح ميسلون لايبصال أخبار هذه الهدنة الى جبهتنا ،
وإبلاغ شروطها الى قوادنا .

لاقيت هناك يوسف العظمه والامير زيد ، وأبلغتهما ما اتفقت عليه
مع قيادة الحملة ، ولاحظت انهما سرّاً من هذه الخطوة سروراً كبيراً .

وبعد ذلك ، عدنا الى الجديدة ، ومن هناك أخذنا نواصل السير نحو
عاليه ...

وعندما قطعنا صحراء الجديدة ، ودخلنا الاودية التي تبلي الصحراء
المذكورة ، صرنا نقابل كثيراً من قوافل السيارات والبيغال والجنود
والمدافع القادمة نحو الجديدة ، فنضطر الى التوقف بين آونة وآونة ، ولم
نستطع السير على طول وادي الحرير إلا ببطء كبير .

وصلنا المريجات وقت الفجر ، وصرنا نشاهد على طرفي الطريق

اكدياساً مكديسة من الذخائر والعتاد .
وأخيراً بلغنا عاليه صباحاً ودخلنا حديقة كبرى . قادننا طولاً الى
زاوية منها مظلة على البحر وعلى بيروت ، ثم تركنا وغاب عنا مدة غير
قصيرة ، ثم جاء يبلغني أن الجنرال غورو مستعد لمقابلتي في مكتبه .

في عاليه — مع الجنرال غورو

استقبلني الجنرال واقفاً أمام مكتب كبير : وبعد ان صافحني بيده
اليسرى ، أشار عليّ بالجلوس على الكرسي الموضوع قبالة المكتب . وقد
لاحظت أثناء وقوفه بأن 'كم' يده اليمنى كان يتدلى من كتفه فارغاً ...
وتذكرت أنه كان فقد ذراعه اليمنى في حروب الدردنيل .

جلس الجنرال على الكرسي بوضع عسكري ، مستقيم الجذع مرفوع
الرأس ، - وبعد أن قرأ رسالة الايفاد الموقعة من قبل الملك فيصل - أخذ
يتكلم بلهجة هادئة جافة :

بدأ بتعداد الوقائع المذكورة في الانذار واحدة فواحدة ، بنفس
الكلمات ونفس التفاصيل ، كأنه 'يكرر' نصوص الانذار على مسامعي
عن ظهر الغيب ، دون أن يحذف منها شيئاً أو يضيف اليها شيئاً .

وبعد ذلك ذكر « كيف اضطر الى ارسال الانذار وكيف قبل تعديده
المدة يومين آخرين... » الى ان أوصل الحديث الى قضية جواب القبول فقال :

- انتظرت جوابكم حتى منتصف الليل .. وبقيت انتظر بعد ذلك
ايضاً مدة من الزمن . ولما لم يأتني أي جواب ، أصدرت أوامري الى
الجيش بالزحف الى الامام .. وأما البرقية التي تنبئ قبول الشروط ، فقد
وصلتني بعد مرور نصف ساعة على صدور أوامر الزحف .

قال ذلك ، ثم توقف عن الكلام .

ولقد اصغيت الى حديثه الطويل بصفاً تاماً ، دون أن اقاطعه أبداً .
ولما رأيت توقفه عن الكلام ، عقببتُ على كلمته الاخيرة ، قائلاً :
- ولا بدّ انكم اطلعتم ، في الوقت نفسه ، على أن البرقية المذكورة
كانت سلمت الى ممثلكم بدمشق قبل منتصف الليل بست ساعات .
ولكنه أجابني على الفور :

- نعم ، انني اطلعت على ذلك ايضاً . غير أن البرقية المذكورة قد
تأخرت مع الأسف ، في الطريق اكثر من عشر ساعات . وقد علمت
بعدئذ ان هذا التأخر نتج عن انقطاع الاسلاك التلغرافية بين الزبداني
وسمرغايا ؛ كما علمت أن ذلك نجم عن عمل إحدى العصابات ..
ثم اردف قوله هذا بحكم بتار ، قائلاً :

- ولما كانت السياسة التي سارت عليها حكومتكم ، قبل ذلك ، هي
التي افسحت مجالاً لتشكيل العصابات ، فان مسؤولية هذا التأخر يجب
أن تقع على عاتق حكومتكم بطبيعة الحال .
فرايت عندئذ ان اتبسّط في الحديث ؛ وقلت له :

- لا بد ان ممثلكم قد أعلمكم ان الحكومة لم تكثف بقبول الشروط
بل أقدمت على تنفيذها ايضاً . فقد اصدرت الاوامر لتسريح الجيش .
وسحبت القطعات من مواقعها ، وتعرضت من جراء ذلك الى سحق
الجمهير ، واضطرت الى استعمال السلاح لتسكين الهياج العام .. ولا بد
من ان قواد حملتكم انفسهم شاهدوا دلائل تنفيذ الشروط بام أعينهم ،
منذ أول خطوة من خطوات تقدمهم ؛ إذ انهم لم يقابلوا أية قوة عسكرية
في مجدل عنجر ، بالرغم من اهميته الاستراتيجية ؛ ولم يُصادفوا أية مقاومة
طول وادي الحرير ، بالرغم من مناعته الطبيعية ...

فأجابني غورو :

- نعم ، إني اعرف كل ذلك ، واعترف بكل ذلك ؛ ولكن ماذا

كنت استطيع ان اعمل؟ والبرقية لم تصلني في حينها ..
عندئذ رأيتُ أن اذكره بالبرقية الشخصية التي كانت ارسلها اليه
الملك فيصل :

- ولكن ، ايها الجنرال ، إنكم تذكرون ولا شك بأن الملك فيصل
كان ارسل لكم برقية تعلمكم بأنه قبل الشروط بمجموعها ، وكانت مؤرخة
بتاريخ ١٩/١٨ تموز . وقد تسلمت هذه البرقية ، بدليل أنكم أرسلتم جواباً
تظهرون فيه ارتياحكم منها وتشكرون الملك فيصل عليها ..
وهنا قاطعني الجنرال قائلاً :

- نعم ، غير انني طلبتُ في الجواب نفسه تأييداً رسمياً لما جاء في
البرقية . كما ان طلبي لم يكن محصوراً بقبول الشروط ، بل كان يتضمن
تنفيذ الشروط ايضاً .

- إن الطلب المذكور في الانذار كان يتضمن الشروع في التنفيذ ؛
وهذا قد حصل فعلاً . وأما تمام التنفيذ ، فان الانذار نفسه ضرب له
موعداً أطول من ذلك ، وهذا الموعد لم ينته بعد ، فانه يمتد حتى آخر هذا
الشهر ، حسب النص الوارد في الانذار ..

- ولكنني كنت طلبت في البرقية التي أرسلتها جواباً لبرقية الامير ،
تأييداً للقبول بوثيقة رسمية تبين الشروط واحداً واحداً ..
فأجبت فوراً :

- إن التفاصيل التي طلبتموها كانت تتعلق بالشكليات على كل حال .
وأنا اعتقد ان تأخر برقية تتضمن التفاصيل الشكالية - بعد وصول برقية
الملك الصريحة - ما كان يبرر تقدّم الجيوش الفرنسية الى الامام ،
لاحتلال المواقع التي كانت تركتها الجيوش السورية .. عملاً بأحكام الانذار .
ولكن الجنرال عاد الى نقراته الاصلية ، فقال :

- مهما يكن الامر ، فان البرقية تأخرت ، وما كان يسعني ان انتظر

اكثر بما انتظرت ..

فرايتُ من الأوفق ان اغير مجرى المناقشة ، فقلتُ له :
- لنترك هذه القضايا كلها جانباً .. لقد اعترفتم بأن بريقة القبول
وصلتكم بعد إصدار اوامر الزحف بنصف ساعة . أما كان يجب عليكم
عندئذ أن تصدروا أمراً بتوقيف الزحف ؟

فردّ الجنرال على سؤالي هذا ، بابتسامة خفيفة ، قائلاً :
- أنت لست جندياً ، ولذلك لا تستطيع ان تقدرّ خطورة هذه
المسائل حقّ قدرها : إن الجيش اذا بدأ بالزحف ، لا يستطيع ان يقف في
أي محل كان ؛ إنه لا يستطيع ان يتوقف قبل ان يصل الى مكان يأمن
فيه من جميع الطوارئ والاحتمالات ، ويجد فيه الماء اللازم للجنود
والحيوانات . هذا من مبادئ الفن العسكري التي لا يمكن ان ينكرها
أحد ، بمن لهم اطلاع على احوال الجيوش وحاجاتها... لذلك لم يكن في
استطاعتي ان اصدر امراً بالتوقف بعد مرور نصف ساعة على صدور
امر الزحف ...

قال ذلك ، ووسّع الابتسامة التي كانت ارتسمت على شفطيه عند بدء
كلامه هذا . ثم هزّ رأسه بطورٍ ينمّ عن اعتماده الشديد على قوّة الحجّة
التي أبدأها في هذا الصدد .

غير اني ادر كت حالا ، انه بهذه الحجّة التي أبدأها بمثل هذا الاطمئنان
اعطاني سلاحاً قوياً يُساعدني على إقحامه سريعاً ، فقلتُ له :
- لنترك ، ايها الجنرال ، كل الماضي جانباً . إن جيشكم الآن
يُربط في محل جمع كل ما ذكرتم من شروط الأمن والتموين . فأعتقد
انه لم يبق اي مانع يمنعكم من امره حالا بالعودة الى حيث كان .

إن هذه الحجّة التي يبدو ان الجنرال لم يفكر فيها ابدأً ، صدمته صدمة
غريبة ، وافقدته هدوءه واتزانته ، واوجدت فيه ركسة اشبه بالصرخة

من الكلام :

- هذا لا Ah ! ca non !

واقترنت هذه الصرخة بانتفاضة شديدة أعقبتها الكلمات التالية :
- إننا لم نعد نثق بكم ... ومن واجبنا ان نطلب منكم ضمانات
جديدة ...

قال ذلك ، ثم مدّ يده نحو مكتبه ، وجرّ أحد دروجه ، فاخرج منه
مذكرة مهيأة من قبل ، ولوّح بها قائلاً :
- وهذه هي الضمانات التي نطلبها الآن ..

وضع المذكرة على المكتب ، وأخذ يقرأها عليّ بهدوء تام ، لأنه كان
قد استعاد اتزانته خلال هذه المدة ، وهذه الحركات ...

تبدأ المذكرة بمقدمة قصيرة : « ولو ان التأييدات المطلوبة لم تصل
خلال المهلة المضروبة لذلك ، غير ان الجنرال - نظراً الى التدابير الاجرائية
التي كان قد اتخذها الامير قبلاً - يوافق على توقيف الزحف بالشروط التالية : »
وبعد هذه المقدمة قرأ عليّ الجنرال الشرط الاول :

« تنشر حكومة دمشق البيان المربوط الذي يوضح الزحف على دمشق :
كيف تمّ الاقدام عليه ، ثم كيف جرى وقفه . »

وتناول الجنرال ، بعد تلاوة هذا الشرط الاول ، ورقة اخرى ، كان
قد أعدّها قبلاً مع المذكرة نفسها ، وقرأ عليّ منها « البيان » الذي كان
يطلب نشره ، باسم حكومة دمشق ، عن قضية زحف الجيوش الفرنسية
على الرغم من قبول شروط الانذار وتسريح الجيش وسحب القطعات
العسكرية من مواقعهم .

وقد ظهر لي جلياً - عند سماع نص هذا البيان - ان الجنرال غورو
نفسه كان قد شعر بما كان في حركته هذه من خرق لأهم قواعد الحقوق
الدولية ، وخروج على أبسط المبادئ الاخلاقية ، فاراد ان يبرى ذمته

من تبعة ذلك ، باصدار هذا البيان المطول الذي يعذر ويبرر هذا الزحف
ويُظهره بمظهر الحركة التي كان لا بد منها ... وذلك عن لسان الحكومة
السورية نفسها !..

وبعد إتمام البيان عاد الجنرال الى المذكرة نفسها ، وأخذ يتلو علي
الشروط الاخرى :

٢ - تظل الحملة العسكرية في المنطقة التي كانت قد وصلت اليها -
وهي المنطقة المحددة شرقاً بنهر التكية - ريثما يتم تنفيذ الشروط التي قبلها
الامير تنفيذاً تاماً . إن مرتبات هذه الحملة ستخفض كلما تقدم امر تنفيذ
الشروط .

٣ - يكون للعملة العسكرية خلال كل هذه المدة حق التصرف التام
بسكة حديد رياق - التكية .

٤ - ان المفارز الشريفة المرابطة غرب النهر السالف الذكر وشماله
- بما في ذلك البقاع - تتراجع ، من مواقعها ، نحو دمشق ، ويوضع
رجال الدرك في هذه المنطقة تحت أوامر السلطات العسكرية الفرنسية ،
بغية ضمان أمن الجيوش وسلامتها .

٥ - إن المساعدات التي تقدمها حكومة دمشق الى العصابات العاملة
في المنطقة الغربية ولا سيما الى عصابة الشيخ صالح - يجب ان تنقطع
على الفور .

٦ - إن الاضطرابات التي سببتها العصابات التي - أوصلت الامور
الى وضعها الحالي - والحوادث التي وقعت بدمشق في اليوم الحادي
والعشرين من شهر تموز - قد اثبتت الخطر الذي ينجم عن تسليح
الاهلين ... لذلك يجب على الجنود المسرّحين ان يسلموا اسلحتهم إلى
المستودعات ، كما يجب ان يعقب ذلك نزع السلاح من الاهالي بصورة
تدرجية .

٧ - تُقام في دمشق بعثة فرنسية - مفوضة لدى الحكومة - مع الاختصاصات التالية :

آ - الاختصاصات الموقته :

القيام بمهمة « لجنة المراقبة » للإشراف على تنفيذ الشروط التي قبلتها الحكومة .

ب - الاختصاصات الدائمة :

درس طرق تطبيق الانتداب الفرنسي في المنطقة الشرقية ، يعني : التعاون لتنظيم وتسيير أمور الدوائر الوزارية والمصالح العامة .

تتألف هذه اللجنة - تحت رئاسة الكولونيل كوس - في بادئ الأمر من الفروع التالية :

فرع عسكري .

فرع مالي (لأمور الضرائب ، والمحاسبات ، وأملاك الدولة ، والمساحة ، والبريد)

فرع اداري (لأمور الاسعاف العام والصحة)

فرع اقتصادي (لأمور الزراعة والمناجم والاشغال العامة)

فرع العدل .

فرع المعارف العامة « ... »

وبعد قراءة هذه الشروط السبعة ، وصل الجنرال الى الشرط الثامن

والاخير ، وتلاه باهتمام كبير :

« ٨ في حالة عدم تنفيذ مادة من هذه المواد ، أو في حالة حدوث

خصومة على الجيش الفرنسي ، في أي مكان كان ، تسترد الجملة حريتها

المطلقة في الحركات . »

وبعدم إتمام هذه الفقرة الاخيرة ، ناولني المذكرة ، قائلاً :

- هذ هي شروطنا .

إن جميع هذه الشروط كانت تدل دلالة صريحة على أنه : لم يعدل
الفرنسيون عن فكرة احتلال دمشق بتاتاً . بل انهم - بهذه الشروط -
كانوا يسعون لخلق حجة للقيام بحملة أخرى ، وإزالة ضربة جديدة . فان
المادة الأخيرة - على وجه خاص - كانت تفسح أمامهم مجالاً واسعاً جداً
لتحقيق مآربهم هذا : فالشخص الذي اتخذ تأخر البرقية حجة مبررة
للزحف والاستيلاء على المواقع الاستراتيجية ، عقب جلاء الجيش السوري
عنها ، كان يستطيع أن يجد - متى شاء - بفضل هذه المادة ، مبرراً
جديداً لضربة جديدة ... طالما أن حدوث أية خصومة كانت ، في أي مكان
كان ، كان يمنحه حق التقدم الى الامام ... واحتلال دمشق في حملة واحدة ...
إنني أدركت كل ذلك خلال سماعي نص هذه المدكرة ، فقلت له :
- لقد دهشت جداً من هذه الطلبات الجديدة . لأننا كنا قبلنا جميع
الشروط الواردة في انذاركم ، وشرعنا في تنفيذ تلك الشروط ،
وفقاً لطلبكم . فلانزى أي مبرر كان ، لتقدمكم بمثل هذه الشروط
والطلبات الجديدة .

ولكن الجنرال غورو أجابني قائلاً :

- هذه ليست شروطاً جديدة ، بل هي ضمانات جديدة ، ونحن نرى
من واجبنا أن نحصل على هذه الضمانات .
وقد تيقنت أن المناقشة في هذا الصدد لن تجتدي أي نفع كان ،
فقلت له :

- إن الالفاظ لا تبدل شيئاً من حقائق الامور . انكم تطلبون منا
شروطاً جديدة ، وأنا لا يسعني - والحالة هذه - إلا أن أعود إلى دمشق ،
لاعرض شروطكم هذه على ملكي وزملائي هناك .
فاعترض الجنرال على طليبي هذا بشدة ، قائلاً :
- كلا ... أنا لا أرى أي موجب كان لتأجيل حل القضية ، لان

الامير أوفدك بسلطة كاملة .

قال ذلك ، ثم أخذ بيده رسالة الايفاد التي كان وضعها على جانب المكتب ، وصار يقرأ منها بعض الفقرات : « .. لقد أوفدنا وزير معارفنا السيد ساطع الحصري الى طرفكم ، مع تفويض تام ... »
كرر غورو التعبير الأخير ، ثم قال :

- ترى أن الامير يقول : تفويض تام .. فأنت تحمل الآن سلطة كاملة منه ، فعليك أن تستعمل سلطتك هذه ، من غير أن تعود الى دمشق . لك أن تقبل أو ترفض . ولكن عليك أن تفعل ذلك هنا ، من غير تأخير وتأجيل .

غير اني اعترضت على كلامه هذا ، موضعاً :

- صحيح ، أن الملك كتب ذلك ، غير أنني أؤكد لكم بأنه لم يخطر بباله قط ، أنكم ستطلبون منا شروطاً جديدة . فلا الملك ، ولا أحد من زملائي الوزراء ، فكر في مثل هذا الاحتمال . وكلنا كنا نعتقد اعتقاداً جازماً بأنكم عندما تطلعون على تنفيذ ما طلبتموه ، لن تتردوا في سحب جنودكم من الاماكن والمناطق التي احتلتها خلافاً لاحكام شروط الانذار . فاننا لا نجد نفسي ، والحالة هذه ، مزوداً بسلطة لاتخاذ أي قرار كان ، فيما يتعلق بهذه الطلبات الجديدة التي فوجئت بها مفاجأة .

ولكن الجنرال كرر كلماته السابقة :

- أقول لكم مرة أخرى ، بانني لم أطلب منكم شروطاً جديدة ، بل طلبت ضمانات جديدة لتنفيذ الشروط القديمة نفسها ، وأنت موافد بسلطة تامة . فعليك أن تقرّر حالا : إما قبول الشروط أو رفضها . وأنا ، بدوري ، كررت ما قلته سابقاً :

- أنا أعرف ما قصده الملك وزملائي الوزراء من ايفادي الى هنا . فلا أستطيع أن اتخذ أي قرار كان ، لا بالقبول ولا بالرفض ، قبل أن

أشاورهم في الأمر .

غير أن الجنرال ، آجابني هذه المرة بشدة وعنف :

— وأنا لا اسمح بتأخير القضية . إن الإمبر زودك بسلطة مطلقة .
فيجب عليك أن تستعمل هذه السلطة حالا ، وأن تجيب على الفور :
نعم أو لا !

وتجاه هذا الاصرار الشديد الذي بدا من الجنرال ، رأيت أن أبدأ
الى وسائل إقناع أخرى ، فقلت له :

— ولكن أنا لا أفهم حكمة إصراركم في هذه القضية يا جنرال . لأنني لم
أطلب منكم مهلة جديدة . فان الحركات العسكرية أوقفت ، بموجب الهدنة
التي عقدناها مع قوادكم ، لمدة تنتهي صباح الغد والساعة الآن هي
العاشرة ، ويمكنني أن أصل الى دمشق - اذا سافرت حالا - قبل الساعة
الثانية بعد الظهر ، فأعرض القضية على الملك والوزارة . والحكومة
تعلمك قرارها قبل انتهاء مدة الهدنة المعقودة يوم امس .

فكرّر الجنرال ما كان قاله قبلاً :

— ومع هذا فلا لزوم للتأخير . لديك سلطة تامة للبت في الامر ،
فعليك ان تبت فيه ، فتقول : نعم أو لا .

وبعد ان استنفدت كل ما توصلت اليه من الادلة المنطقية ، لم يبق
إمامي إلا الالتجاء الى العوامل العاطفية ، فقلت :

— ولكن ، اسمح لي ان أسألك ، ايها الجنرال : هل تعني بذلك إبطال
الهدنة التي كانت تقررت بيني وبين ممثلك ؟ هذا ما لا انتظره قط من
قائد يمثل فرنسة ، ويحمل بين يديه شرفها . وإذا تمسكت بوجهة النظر التي
أبديتها ، فسيكون أثر ذلك في نفسي أليماً جداً ، لانه سيكون اعظم
خيبة عرفتها في حياتي . وسأعتقد ان كل ما قرأته وسمعته عن فرنسة ، ما
هو إلا اوهام وأباطيل ...

وقد لاحظت خلال كلامي ان الجنرال أخذ يتأثر بذلك . وقد اشتد
تأثره هذا بوجه خاص ، عندما ذكرتُ شرف فرنسا . وهذا التأثير حمله
على تعديل موقفه من القضية ، إذ قال ، وهو يتلعم :
— فليكن ما تريد .. على شرط أن لا يحدث تأخير جديد .
فقلتُ له على الفور :

— إنني اعاهدك على ذلك .. وسأذهب حالا ، لأرسل قرار الحكومة
بأعظم ما يمكن من السرعة ، وقبل انتهاء مدة الهدنة المعقودة بيننا .
ثم تسلمت بيدي المذكورة والبيان ، وقلتُ مودّعاً ، فقام هو ايضاً
يودعني قائلاً :

— وبالأخص ، لا تأخير ...

فطمأنته على ذلك مرة اخرى ، ثم خرجتُ من الغرفة .
وشعرت ، كأني نجوت من كابوس كان يجمُّ على صدري ؛ ولكني لم
أخطُ بضع خطوات حتى نسيت الكابوس وصرت افكر في هول الكارثة
التي تنذر بها المذكورة التي أحملها بيدي .

خرجت الى الحديقة ، وذهبت الى حيث كان يجلس الكولونيل طولا
وجميل الأثني ، وقلتُ طولاً :

— فلنذهب بلا تأخير .

فنهض طولاً قائلاً :

— فلنهيء السيارة ...

ثم غاب عن الانظار .. وعاد بعد مدة يقول :

— إن الجنرال يود أن يواجه جميل بك .

أنالم أر معنى لهذا الطلب ، كما إنني لم أر مجالاً للاعتراض عليه ، ومع
هذا ، فقد خشيت أن يعود جميل الى الترتبة التي كنت لاحظتها عليه في الطريق .

فقلت له بالتركية :

- لا تبد أي رأي كان . لقد امتنعت أنا بنفسى عن إبداء الرأي بصورة من الصور ، حذار أن تقول شيئاً يشعره بما سيكون عليه موقفنا من مطالبه الجديدة ..

ولبت انتظر عودة جميل الالشي من مقابلة الجنرال ، لنسافر حالا . فعاد بعد نحو نصف ساعة مع الكونيل طولاً . وبادرنى الكولونيل بقوله :
- إن الجنرال يرجوك ان تنتظر قليلا ، لأنه سيكتب رسالة خاصة للامير . وهذا التأخر لا يضرّك شيئاً ، لان هناك قطار يتحرك من رباق الساعة الثانية عشرة والنصف ، وسنسافر به ، وتصل الى دمشق قبيل المساء .
فأثارت فكرة السفر بالقطار مخاوف كثيرة في نفسى . غير أنى لم أجد من الموافق أن أظهر هذه المخاوف ، فاضطرت الى السكوت على مضض . وبعد مدّة ، دُعيت للمقابلة . فقابلنى الجنرال واقفاً . وسلهنى كتاباً خاصاً موجهاً الى الملك فيصل قائلاً :
- أرجو أن توصل هذه الرسالة الى سمو الامير : إني أناشد فيها وطنيته وحكمته العالية ..

في طريق العودة

وبعد هذه المقابلة الاخيرة ، ركبنا السيارة وسافرنا إلى رباق . وعندما وصلنا الى المحطة المذكورة ، شاهدت فيها آثار تعبثات واستحضارات كبيرة . فقد كان هناك أكداس من القضبان الحديدية والعوارض ، تُحمّل على الشاحنات ، فادركت عندئذ الغرض الاصلى الذى رعى اليه القوم من تبديل خطة السفر : إنهم أرادوا أن يستفيدوا من سفرنا لنقل ما قد يحتاجون اليه لتعمير السكة الحديدية ...

وبعد هذه الملاحظة ، ارتسم في ذهني فوراً هذا السؤال : إذا كانت
السكة الحديدية مقطوعة في بعض الاماكن ، فماذا يكون مصيرنا ومصير
مهمتنا ؟ وأما جواب هذا السؤال فكان واضحاً : إننا لن نصل الى دمشق
قبل انتهاء المدة المضروبة للهدنة ، وسيتخذ الجنرال عدم وصول الجواب
ذريعة للزحف الاخير .

وعندما فكرتُ في ذلك ، شعرت بقلق شديد . لاني ما كنت
أستطيع أن أصارح احداً به واجسي ونخاوفي . فأخذت أتمشى على رصيف
المحطة وأبحث في نفسي ، عن طريقة تردّ عنا أخطار هذه المكيدة الجديدة .
مضى على موعد سير القطار ربع ساعة ، ثم نصف ساعة والنقل
والتحميل مستمران ، بصورة لا تدع مجالاً لتوقع سفر قريب . فعزمت
عندئذ على الاستفادة من هذا التأخر وخاطبت طولاً بحزم ، قائلاً :

— لقد تأخرنا كثيراً ؛ وهذا التأخر أوجد في نفسي بعض المخاوف :
إننا سنكون في الوادي عند حلول الليل ، وأخشى أن يحدث ما يضطرنا
الى التأخر كثيراً . وبما أننا ، سنفقد بعد دخول الوادي ، كل وسائل
التخاطبة مع الجنرال ، أرى من الضروري أن نعدل عن السفر بالقطار ،
ونسافر بالسيارة ، في طريق نستطيع أن نخبر فيه الجنرال بسهولة
عند الاقتضاء .

فأجابني الكولونيل طولاً :

— لم يبق ، مع الاسف ، مجال لذلك ؛ لان السيارة التي أوصلتنا الى
هنا ، عادت الى عاليه .

ومن البديهي أن هذه الحجة كانت واهية جداً . فقلت لطولاً :

— نحن هنا في محطة عسكرية ، بجانب معسكر كبير فيه كثير من
السيارات ، ففي استطاعتك أن تطلب واحدة منها .
ولكنه استمر في التحجج قائلاً :

— غير أن هذا المعسكر ، وهذه السيارات ، لا سلطة لي عليها .
فأجبتُه حالا :

— كيف تستطيع أن تدعي ذلك ؟ إني اعتقد ان القائد الكبير الذي يرافق مفاوضاً رسمياً ، يستطيع أن يستخدم أية سيارة يصادفها في طريقه . وفي هذه الاثناء ، بانت من الطريق ، سيارة عسكرية ووقفت في مكان قريب منا . فقلتُ لطولا :

— ارجو ان تطلب هذه السيارة .

فلجأ ، عندئذ ، إلى حجة جديدة وقال :

— إن السفر بالسيارة متعب جداً ، والسفر بالقطار أكثر راحة ، وإني أرى أنه أوفق لك ...

وهنا تدخل جميل الأثشي في الحديث وأضاف الى كلمة طولاً ، هذه الكلمات :

— سيما وانت لست عسكرياً ، ولم تعتمد مشاق السفر .
فأجبتها فوراً :

— ليس هذا وقت البحث عن الراحة أو المشقة . وأنا لا أستطيع أن أسافر بالقطار ، بعد التأخر الذي حدث الى الآن ...
ثم وجهت كلامي الى طولاً قائلاً :

— إذا كنت لا تجد هنا سيارة تستطيع ان توصلنا الى دمشق ، فانك تستطيع ان تجد على الاقل سيارة توصلنا الى مقر قيادة الحملة . ولا شك في أن القيادة تستطيع ان تزودنا بالسيارة اللازمة لايصالنا الى دمشق . فأرجوك مرة اخرى ان تطلب ذلك من هذه السيارة .
فاضطر طولاً الى الذهاب نحو السيارة ؛ وبعد ان تحدث مع الضباط فيها ، عاد قائلاً :

— تفضلوا ... إنها ستوصلنا الى « تعنايل » حيث مقر قيادة الحملة .

ركبنا السيارة وغادرنا رياق . ولكننا ما كدنا نقطع مسافة مائتي متر حتى توقفت السيارة بغتة بسبب « خلل طرأ على المحرك » ، فقال طولاً :
- ما اسوأ هذه البلدة !

ثم عاد الى اقتراحه الاول قائلاً :

- أرجوك أن تقلع عن فكرة السفر بالسيارة .. فلنذهب بالقطار .
وانبرى جملب الاشي لتأييد ذلك قائلاً :

- إن السفر بالقطار أريح ، لا سيما أنت لست من المعتادين على المشاق
إني لم أتردد في الحكم بأن قضية توقف السيارة عن الحركة كانت أمراً
مدبراً بين طولاً والضباط الذين تحدث معهم في رياق . لذلك اتخذت قراراً
نهائياً وقلت :

- هذا مستحيل ! أنا مستعدٌ للمشي في الطريق التي أستطيع ان اتصل
فيها مع الجنرال غورو . ولكنني لا أستطيع أن أسافر بالقطار ، بعد ان
حدث ما حدث من التأخر في موعد سيره .
وأخذت أمشي فعلاً ...

وشجعني على ذلك ، علمي ان قيادة الحملة في تعنايل كانت على مرمى
البصر منا .

سرتُ في طريقي . فاضطر طولاً والاشي الى المسير ورائي . وكان
كل منهما يكرر من وقت الى آخر نغمته المعلومة على اسلوبه الخاص .
ولكنني لم أبال بما كانا يقولانه ، وتابعت المشي دون أن أجيب أحدهما
بشيء ، سوى « أن ذلك مستحيل ، وقراري نهائي ، ولا سفر بالقطار ... »
وشاهدنا بعد ان واصلنا السير مدة من الزمن ، سيارة إسعاف قادمة
نحونا في اتجاه رياق ، فقلت لطولاً :

- هذه سيارة تقترب منا . وفي استطاعتك أن تأمرها بالعودة الى
الوراء لتوصلنا الى تعنايل .

فاستسلم طولاً لطلبي بعد ان يأس من اقناعي ، وأوقف السيارة عند
وصولها الى جانبنا . وركبنا السيارة فاوصلتنا الى تعنايل ، حيث مقر
الجنرال غوابه ، وكانت الساعة قد بلغت عندئذ الخامسة .
قابلت الجنرال غوابه وقلت له :

— اني فارقت الجنرال غوراو قبل مدة تزيد على ست ساعات ، ولا
أزال هنا . ولا استطيع ان أقدر — اذا استمر الحال على هذا المنوال —
متى استطيع اجتياز منطقتكم الى دمشق . ان اكثر من نصف المدة المحددة
لاعطاء الجواب قد انقضت في وصولي اليكم هنا . ولا اعتقد ان ما بقي
منها سيكون كافياً لاجتياز منطقتكم وحدها . فارجو ان تتخذوا التدابير اللازمة
لتضمنوا لي مخابرة تلفونية مع الجنرال غورو ، لأبسط له القضية .
فقال الجنرال غوابه متردداً :

— من الصعب جداً الاتصال بالجنرال غورو ، ولا نعرف أين هو الآن !
فأجبت فوراً :

— يصعب عليّ ان أفهم كيف يتعدّر على قيادة الحملة الاتصال بالقائد
العام . إن القضية مهمة جداً ايها الجنرال . ويجب علي ان أتصل بالجنرال غورو
حالا ، لأشرح له القضية بالتفصيل ، واطلب اليه معالجة هذا الوضع الغريب
بالطريقة التي تقتضيها أبسط قواعد العقل والمنطق : ان المدة التي
سأقضيها في منطقتكم — من جراء ترتيباتكم أنتم — يجب ان تبقى خارجة
عن المهلة الممنوحة لاعطاء الجواب ؛ وإلا فسيكون ذلك بمثابة استنفاد
المدة في منطقتكم ، دون تمكينني من ايصال مذكرة الجنرال ورسالته إلى
الملك فيصل .

فقال غوابه عندئذ :

— سأبذل كل ما في استطاعتي .
وغاب مدة ، ثم عاد قائلاً :

— انهم يحاولون الاتصال بالجنرال .
ودعاني الى الجلوس في طنف مطل على سهل البقاع ، واخذ يتحدث
بحديث عام ، وكان بما قاله :
— إني احب العرب كثيراً.. واحب المسلمين جداً .. لانني افريقي ،
فقد عشت في افريقية ثلاثين عاماً ..
و كنت استمع إلى حديثه هذا ، ولبي مشغول بالاتصال بالجنرال
غورو ، وإقناعه بتلبية طلبي .
وانتظرت بفارغ الصبر وبقلق عظيم ؛ ولم اتنفس الصعداء الا عندما
تمّ الاتصال بالجنرال غورو ، ووافق على إضافة اليوم التالي الى مدة
الهدنة ، وقرر ان ينتظر جوابنا حتى منتصف ليلة ٢٤ تموز .
ولقد كسبنا، بهذا الامر، ليوستف العظمه، اربعاً وعشرين ساعة اخرى .
وزودنا الجنرال غوايه ، بعد الانتهاء من امر الحاضرة ، بسيارة توصلنا
الى دمشق . فغادرنا تعنابل في ساعة متأخرة من النهار ، وصلنا الى وادي
الزرزور ليلاً، والتقينا بجيشنا في سفوح ميسلون، وتابعتنا السير، الى دمشق .

في دمشق

عدتُ الى دمشق ، وانا جازم كل الجزم بان القوم مصممون على
احتلال بلادنا احتلالاً تاماً ، وعاملون على استكمال وسائل هذا الاحتلال
مهما تقلبت الظروف والاحوال . حتى لو اننا اذعنا مطالبهم الجديدة ،
ونفذنا كل ما جاء فيها ، فلن نستطيع ان نمنع النتيجة المقررة ؛ لانهم لن
يتوقفوا عن ايجاد وسيلة جديدة لتقديم مطالب جديدة ، لينفذوا
مآربهم الكثيرة .
ذهبت الى قصر الملك ساعة وصولي دمشق ، في وقت متأخر من

الليل . وسلمت الملك الرسالة الخاصة مع المذكرة الرسمية ، وقصصت عليه ، بحضور بعض الوزراء الذين كانوا آتئذ في القصر ، كل ما حدث خلال أداء مهتي .

وقد كانت الرسالة الخاصة - التي تسلمتها من الجنرال غورو في آخر لحظة ، تحت الملك فيصل على « ابعاد المتطرفين extremists المتهورين من حوله » لضمان « تأسيس العلاقات الودية بين سورية وفرنسة » و« تطبيق الانتداب الذي قبلته فرنسة بناء على قرار جمعية الامم » في جو مشبع « بروح التفاهم والاخلاص . » وبلي ذلك تأكيدات الجنرال السابقة بان « الانتداب لا يقصد منه الاخلال باستقلال البلاد . »

وكان الملك فيصل يبدو متعباً جداً . فقرأ الرسالة ، والمذكرة ، وسمع حديثي دون ان يبدي رأياً . وأمر بدعوة مجلس الوزراء الى الاجتماع صباحاً ، لدرس القضية ملياً .

اجتمع مجلس الوزراء صباح اليوم التالي ، - وهو آخر يوم مهدة الهدنة التي كسبناها في القصر ، بحضور الملك فيصل ، واطلع على الشروط الجديدة التي حملتها من عاليه .

وقصصت على المجلس - في خلال اجتماعه هذا - ما دار بيني وبين غورو من الحديث بايجاز . وبينت له الحكم الذي توصلت اليه عن نوايا الافرنسيين بعد الاتصالات المباشرة التي تمت بيني وبينهم أثناء سفرتي - التي استغرقت نحو ثمانية وعشرين ساعة - واطلع الوزراء على شروط الجنرال ، واستمعوا الى بياناتي بوجوم تشويه الخيرة عند معظمهم ، والذهول عند البعض ، والحذر من اظهار الرأي عند الآخرين .

وقد لاحظت على وجوه أكثرهم عدم القناعة باستنتاجاتي الشخصية . ولاح لي أن الملك فيصل نفسه ظل بعيداً عن مشاطرتي رأبي في الموضوع .

ولا شك في أن الرسالة - التي كتبها الجنرال غورو ، في آخر لحظة ، بعد مقابله جميل الالشي - كان لها اثرها القوي في توجيه تفكيره . لأنها كانت تنص في ظاهرها على وضع الثقة بالملك ، وتعزو تبعه الحوادث الى المتطرفين المشهورين ، وتعد وتؤكد بان الانتداب لا ينوي أي سوء بالاستقلال .

ولكن الوقائع تولت بنفسها تأييد حكومي وإظهار نوايا الفرنسيين قبل نهاية اجتماع مجلس الوزراء . فقد جاء الكولونيل كوس Cousse الى القصر في اثناء الاجتماع . وسلم الملك برقية جديدة من الجنرال غورو ، يطلب فيها السماح للجيش الفرنسي بالتقدم الى خان ميسلون ، بحجة أن ذلك ضروري لضمان حاجاته . وهذا هو نص البرقية :

برقية عاجلة ذات أولوية

الى الكولونيل كوس . دمشق - رقم ٣٥٨ / ٢

تاريخ الاصدار : ٢٣ / ٧ / ١٩٢٠ - الساعة العاشرة

مكان الاصدار : بيروت المقر الصيفي

إن شروط الهدنة قد سلمت أمس الى وزير المعارف . وقد أعطيت له سيارة للعودة الى دمشق .

وقد أعلمني الجنرال قائد الفرقة من جهة ثانية أن الأربع والعشرين ساعة التي قضاها في منطقة عين جديدة بطروم تحمله على التصريح بعدم إمكان بقاء فرقته معسكرة في الموقع المذكور ، نظراً لقلّة الماء وحالة الطريق المؤدية إلى محطة التكية التي لا تصلح الا لسيير البغال . وهو يعتبر من الضرورات الحيوية لجيوشه الانتقال الى موقع آخر يتوفر فيه الماء الكافي ويرتبط بالسكة الحديدية بطريق صالحة لسيير العجلات . أعلموا الأمير بان رئيس أركان جيشي سيكون غداً في الساعة السادسة في الوادي الذي كان جعل حداً فاصلاً بين جيوش الطرفين ، للبت مع

يمثل الأمير في مسألة إزال الفرقة في مكان تتوفر فيه الشروط المقبولة .
يتبين من المعلومات المستقاة من تلك المنطقة ، أن المعسكر ينبغي أن
يقام في خان ميسلون .

وفيما عدا ذلك ، لم يطرأ أي تعديل على شروط الهدنة .

« غورو »

إن هذه البرقية كانت بمثابة دليل جديد على صحة ما ذهبت إليه عن
حقيقة نوايا الفرنسيين . فإن الجنرال غورو بعد أن أبلغني الشروط التي
وضعها لوقف الزحف يوم أمس ، وبعد أن ألح عليّ كل هذا الإلحاح
الجلي على قبولها أو رفضها فوراً دون مراجعة الملك والوزارة ، أضاف
اليها هذا اليوم بهذه البرقية شرطاً جديداً ، يضمن لجنوده اجتياز وادي
الزرزور وتسلق سفوح ميسلون ، والوصول الى العيون الغزيرة التي
تتدفق بجانب الخان المعروف باسم خان ميسلون . ولا شك في أن الجنرال
غورو كان يريد بطلبه هذا إيصال جيوشه إلى مسافة خمسة وعشرين
كيلومتراً من دمشق ، بانتظار توفر وسيلة جديدة لطلب جديد يوصل
الجيوش المذكورة الى قلب العاصمة نفسها ...

ولم تترك هذه البرقية لاحد مجالاً للقول بلزوم قبول الشروط .

فتقرر أن يكتب فوراً بقرينات استغاثة جديدة الى جميع الدول .
كما تقرر أن يدعى جميع قناصل الدول الأجنبية الى الاجتماع بغية اطلاعهم
على تفاصيل الوضع . وقد القيت هذه المهمة أيضاً على عاتقي .

عندما غادرت المجلس ، لحق بي يوسف العظمة - وكان قد تلقى
الوضع باعتدال ورباطة جأش ، وبعد أن شكرني على نجاحي في تمديد
الهدنة أربعة وعشرين ساعة أخرى ، أخبرني انه سيسعى للاستفادة من هذه
الهدنة كل الاستفادة .

ولا شك في أنه كان يعلم أن عدم قبول الشروط سيؤدي الى

الأصطدام وأن الاصطدام، سينتهي بالانكسار، ولكنه كان يسعى لجعل هذا الاصطدام مشرفاً على قدر الامكان .

اجتمع القناصل في القنصلية الايطالية العامة ، لان الماركسي دُ باترنو M . de Paterno كان اكبرهم مقاماً .

و كنا قد علمنا ، منذ مدة ، ان الكونت اسفورزا الذي تولى وزارة الخارجية الايطالية قرر أن يُعنى عناية خاصة بالشؤون الشرقية ، وأن يفتتح بشأنها سياسة جديدة ؛ فرأى أن يوفد إلى سورية شخصية ذات مكانة ممتازة ، لتنفيذ هذه السياسة . وكان الماركسي المذكور قد جاء دمشق على أثر هذا التبدل الذي حصل في السياسة الايطالية الخارجية ، وأخذ يُظهر عطفاً كبيراً على القضية العربية بوجه عام ، والقضية السورية بوجه خاص ؛ ولكن هذه المساعي جاءت بعد فوات الأوان .

ذهبتُ إلى القنصلية الايطالية العامة لمحادثة القناصل مجتمعين .

وبدأت الحديث بسرد تطورات الحوادث . وشرحتُ ما جرى خلال الايام الثلاثة الاخيرة . ولفت أنظار الجميع إلى طريقة المكر التي سلكها الجنرال غورو باحتلال الجبال والوديان ، والتقدم الى الأمام ، بعد أن قبلت حكومتنا شروط الانذار وشرعتُ بتسريح الجنود وأخلت مجدل عنجر من الحامية العسكرية المرابطة فيه ... وبذلتُ كل جهدي لاطهار هذا المكر الى العيان . بشرح أهم صفحات المناقشة التي دارت بيني وبين الجنرال غورو في عاليه .

وكان الماركسي دُ باترنو يُظهر الأسف والاستنكار كلما اطلع على صفحة من صفحات القضية . وكان قنصل اسبانيا « دارندا » يشاركه هذا الأسف والاستنكار .

ولكن قنصل الولايات المتحدة الاميركية قال لي منذ بدء الحديث :

- « إن حكومته قررت منذ مدة عدم التدخل في شؤون السياسة الاوروبية » .

فأجبتة قائلاً : « إننا لم نطلب منكم أن تتدخلوا في الأمر ، إنما نريد أن تتعلموا على حقيقة الأمر ، لتتوروا الرأي العام في بلادكم . ولا شك في ان مواطني الولايات المتحدة ، وإن كانوا لا يحبون تدخل دولتكم في السياسة الاوروبية ، فانهم لا يفتأون يتطلعون الى أحداث السياسة العالمية ، ويتوقون الى معرفة ما يجري في العالم ، ولا سيما في هذه البقاع من الشرق . فكل ما نرجوه منكم هو ان تتعلموا على حقائق الامور لتتطلعوا مواطنيكم عليها . »

وأما قنصل ايران فقد وقف موقفاً غريباً ، إذ قال : « يصعب علينا أن نعرف الحقيقة ، لاننا لم نسمع رأي الطرف الثاني في هذا الشأن . وقد علمت أنهم يؤكدون ان البرقية تأخرت بسبب أعمال العصابات .. » فاضطرتني الى لفت نظره الى ما قد بينته عن البرقيات التي تبودلت بين الجنرال غورو والملك فيصل ، وقلت له : « إني مستعد ، إذا شئتم ، لاطلاعتكم على البرقية التي وردت من الجنرال غورو في شكر الملك على قبول الشروط » ثم زدت على ذلك الملاحظة التالية : « لو فرضنا جدلاً أن الجنرال لم يتطلع قط على قبول الشروط ، فان ذلك قد يبرر تقدم جيوشه ، ولكنه لا يبرر ، بحال من الاحوال ، عدم سحب تلك الجيوش بعد ظهور الحقيقة . وأما اتخاذ هذه الدعوى ذريعة لتقديم مطالب جديدة ، فأمر لا يمكن تبريره بأي وجه من الوجوه .. »

وختمت كلامي ، موجهاً الخطاب الى الجميع بقولي : « وعلى كل حال فلقد شهدتم ، كلكم ، القسم الأعظم من الحوادث بأنفسكم : إن الحكومة قبلت شروط الانذار ، وشرعت بتسريح الجيش ، فسبب ذلك هياجاً شديداً لدى الاهل ، واضطر الحكومة الى استعمال السلاح

لنُسكين الاضطرابات . وقد علمت ، بعد ذلك ، بأن الجيوش الفرنسية
أخذت تحف نحو دمشق ، بالرغم من هذه الإجراءات كلها ، وأنها لا تزال
تريد أن تواصل الزحف ... »

وقد أثر حديثي في الماركسي دُباترونو تأثيراً واضحاً ، وأيّدي بصراحة ،
كما وعدني أن يبذل كل ما في وسعه لتنوير الرأي العام الإيطالي - بل
والرأي العام الأوروبي - عن هذا العدوان الفظيع .

بعد الانتهاء من محادثة الهيئة القنصلية ، توجهتُ نحو القصر .
ووجدتُ في الطُرُق المؤدية إليه ازدحاماً كبيراً . ولاحظتُ أن هذا
الازدحام ازداد كثافة أمام القصر نفسه ، وعلمتُ بعد برهة أن « قرار
الدفاع » كان قد ذاع بين الناس .

دخلتُ غرفة الملك فيصل ، وأخذتُ أقصُّ عليه خلاصة الأحاديث التي
أرت بيني وبين القناصل . وخلال هذا الحديث دخل الغرفة الشيخ كامل
القصاب مهرولاً ، ومدَّ يده نحو الملك قائلاً :

- ما دمتَ قد قررتَ الدفاع ، فأنا أعدك بتجنيد عشرة آلاف حامل
بندقية حتى المساء .

وبدأت بعد ذلك في المدينة حركة تطوُّع شاملة ، مقترنة بظواهرات
حماسية .

وعند الأصيل ، جاء الكولونيل كوس ، إلى القصر يطلب جواب
الحكومة على مذكرة الجنرال غورو وبرقيته .

ولما علم أن الجواب لم يكتب بعد ، طلب بضع أوراق ، وكتب
عليها مسودتين ، الأولى في قبول الشروط ، والثانية في رفضها ، ثم قدَّمها
إلى الشهبندر قائلاً :

- إني أعددت لكم المسودتين بغية تسهيل مهمتكم. فاختاروا احدهما، لتكون نحن على بيّنة من الامر .
ولكن الصيغة التي أفرغ فيها كوس الجواب في كلتا المسودتين لم تتل موافقة أحد .

وكتب الجواب بأسلوب أكثر مرونة . وجاء فيه :
« اننا نأبى الحرب ، ولكن قبول الشروط الواردة في مذكرتكم الاخيرة يعرضنا ، لا محالة ، الى حرب أهلية .
« إننا مستعدون لتنفيذ الانذار المؤرخ في ١٤ تموز بجذا فيره . وقد نفذنا الى الآن أربعة من شروطه ؛ وإننا نتعهد بشرفنا بتنفيذه باخلاص ، على ان ينسحب الجيش الفرنسي من الاماكن التي احتلها مؤخراً . »

وبعد العشاء ، جاء يوسف العظمة يودّعنا ، قائلاً بأنه سيتوجه إلى الجبهة . ولكنه - قبل ان يغادرنا - انتحى بي زاوية من الغرفة ، وقال لي بالتركية ، بصوت تخنقه العبرات :

- أنا ذاهب ! إني اترك ليلي امانة لديكم ، أرجوكم ان لا تنسوها .
وليلي المقصودة في كلامه هذا ، هي ابنته الوحيدة التي كانت جاءت من الاسنانة - مع أمها - قبل اسبوعين من تاريخ تلك الحوادث ، أي قبيل بدء الزوبعة التي كانت تجرفنا في ذلك الحين .

ولقد أدركتُ حالاً ما كان يقصد من كلامه هذا : إنه يتوجه نحو الجبهة موطداً العزم على ان لا يعود منها ابداً .

ولم أسأ - في هذا المقام الرهيب - ان أبدي له اي رأي كان ؛ بل قلت له بهدوء تام : « تستطيع ان تطمئن الى ذلك كل الاطمئنان » ١

(١) شاءت الظروف ان أوذي الامانة التي وضعها يوسف العظمة في عنقي بعد

يوم ميسلون

والاسبوع الذي يليه

إن بدء اليوم الرابع والعشرين من تموز كان موعد انتهاء الهدنة التي عقدناها مع الجنرال غورو . فكان من الطبيعي ان يبدأ هجوم الفرنسيين على رُبى ميسلون في فجر ذلك اليوم .
وأخذت تتوارد علينا بعض الأخبار - عن المعركة التي بدأت فعلاً - في الوقت المذكور ، منذ الصباح الباكر .

وما كنت أستطيع أن أمثني نفسي بأي أمل في الانتصار ، بعد أن علمت ما علمت من أحوال جيشنا ، وشاهدت ما شاهدت من عدد الجيوش الفرنسية ؛ وما كنت أجد مجالاً للشك في النتيجة الأليمة التي

مرور ثلاث ليال على تلك الليلة الاليمة . وقد ذهبت الى بيته برفقة كبير الامناء إحسان الجابري - خلال الليلة التي قضيناها بدمشق ، بعد عودتنا من الكسوة وواجهنا هناك زوجته الشكلي وابنته ليلى ، وأبلغنا الأم عزاء الملك فيصل من جهة ، ووعده جلالته بتخصيص راتب شهري قدره عشرون ديناراً لليلي من جهة اخرى . وقلنا لها في الوقت نفسه : إن الملك فيصل سيرسل هذا الراتب مهما تغيرت الامكنة التي سيذهب اليها ، وتقلبت الظروف التي سيجتازها ، وقد قدر لي ان أتولى مواصلة الاشراف على تنفيذ هذا الوعد ، في بغداد ايضاً ، حتى آخر أيام الملك الراحل .

ستنتهي اليها المعركة ، ولكنني مع هذا كنت أتمنى أن تطول المعركة على قدر الامكان ، وأمني نفسي بمعركة عنيفة تُساعد على حفظ شرفنا العسكري على أقل تقدير .

ولكن النتيجة لم تبطئ كثيراً : فقد وردت الاخبار قبل الساعة العاشرة بانكسار الجيش واختراق الجبهة .

وقالوا : يوسف العظمة قتل في ميلسون .

فقلت : بل انه انتحر هناك !... واستشهد ، على كل حال .

إن كل ما أمكن جمعه من الجنود والعتاد ، وكل ما أمكن ارتجاله من التحصينات ما كان ليصمد أكثر من بضع ساعات أمام الهجوم العنيف الذي شنه الجيش الفرنسي المجهز بجميع وسائل القتال من مدافع ثقيلة ودبابات وطائرات ...

بين دمشق والكسوة

تقرر ان تنتقل الوزارة الى الكسوة بالقطار ، على أن يذهب الملك اليها بالسيارة .

غير أنني اقترحت أن نصدر قبل سفرنا بياناً الى الشعب ، نعلن فيه خروج الحكومة من العاصمة ، بغية مواصلة الدفاع عن حقوق البلاد واستقلالها . ونال هذا الاقتراح موافقة جميع الزملاء ، فكتبنا مسودة البيان ، وسلمناها الى الديوان ، لتبييضه وإرساله الى النشر ، بعد توقيعه بتوقيع رئيس الوزراء هاشم الاتاسي .

ثم تفرقنا ، ليذهب كل منا إلى داره ويأخذ حقيبته ، على أن نعود فنجتمع في محطة الحجاز ، استعداداً للرحيل إلى الكسوة في الساعة الواحدة بعد الظهر .

وصلت المحطة بعد أن أخذت من داري بعض الملابس وبعض الأوراق؛ ووجدتها غاصة بعدد كبير من الوطنيين الذين كانوا يرون من الضروري أن يتابعوا عن دمشق قبل وصول الفرنسيين. وكان بعض هؤلاء في حالة فزع شديد: آذانهم مفتحة لسماع كل حديث، وأذنانهم مستعدة لتصديق كل خبر، وتحيلاتهم ميالة إلى تكبير كل خطر... وكان من الطبيعي أن تنتشر في هذا الجو المعنوي المتكهرب شتى الشائعات: هذا يقول إن الفرنسيين بلغوا الغوطة وأخذوا يتقدمون نحو القدم؛ وذاك يروي أن أهل الميدان أخذوا يتجمعون، استعداداً لاحتراق المحطة ونسف القطار؛ وآخر يدعي أنه لم يبق لوصول الفرنسيين إلا برهة من الزمن... وكان يتبع كل ساعة من هذه الشائعات سلسلة طويلة من الاقتراحات، كلها ترمي إلى طلب تعجيل القطار قبل اشتداد الخطر أو فوات الأوان. وقد تعبنا كثيراً لتسكين هذه الأعصاب الهائجة، وتفنيد هذه الشائعات المثيرة، ومنع حركة القطار قبل حلول الميعاد المقرر للسفر.

في هذه الأثناء خطر لي أن أتأكد من مصير البيان الذي قررنا إذاعته على الناس، فعلمت أنه سلم إلى هاشم الاتاسي؛ فسألت الاتاسي عنه، وعلمت أنه لم يقرأه بعد، فأخرجه من جيبه وصار يقرأه باهتمام...

عندما قرّب موعد السفر كان الوزراء جميعاً قد حضروا إلى المحطة، ما عدا فارس الحوري وعلاء الدين الدروبي. وعلمنا أن فارس الحوري أرسل حقيبته، ولكنه لم يصل بعد. فأخذنا ننتظر وصوله بفارغ الصبر. وأما علاء الدين الدروبي، فلم نعرف عنه شيئاً. فقد علمنا فيما بعد، أنه كان أخبر رئيس الوزراء بأنه يرى أن بقاءه في دمشق - بصفته وزيراً للداخلية - أوفق للمصلحة من خروجه إلى الكسوة، وأنه بقي متمسكاً

برأيه هذا ، بالرغم من اعتراض رئيس الوزراء عليه .
وفي الأخير حان وقت السفر ، وقمنا لركوب القطار ؛ وعندما هممت
بالمشي ، رأيت أن أسأل هاشم الاتاسي عما فعل بالبيان ؛ ولكنني رأيت
يتفجر غضباً ، ويصيح بأعلى صوته :

- البيان ! البيان ! لماذا تلح عليّ كل هذا الالحاح ؟
لاحظت أن اعصابه كانت قد توترت كثيراً بتأثير الجو المعنوي
المكهرب الذي ملأ المحطة ، فقلت له بكل هدوء :

- لأنني أعتقد أننا إذا سافرنا من غير أن تصدر هذا البيان ، نكون
قد انهزمتنا من العمل... في حين أننا لا نذهب من هنا فراراً من الواجبات
المترتبة علينا ، بل لنتمكن من اداء تلك الواجبات بأحسن الوسائل
وأكملها .

وعندما كنت أقول ذلك ، كان هياج بعض اللاجئيين الى المحطة قد
ازداد ، واشتد الحاحهم في طلب السفر بدون تأخير . وفي هذا الجو
الهائج ، ارتبك هاشم الاتاسي ارتباكاً غريباً ... فاضطرت ، الى التأكيد
عليه قائلاً :

- لا يجب لنا أن نغادر هذا المكان ، دون أن تصدر البيان ، إذ لا
يسوغ لنا أن ننهزم من الميدان في هذه الآونة ، بعد أن أخذنا على عاتقنا
مسؤولية الحكم حتى الان ...

فهدأت كلامي هذه غضب الاتاسي ، واضطرت الى توقيع البيان .
وبعد ذلك أمر بإيصال البيان الى الدروي ، لضمان نشره بوسائل مختلفة .
ولكننا علمنا بعد ذلك ، أن الدروي اهمل نشر البيان عن قصد وعمد .

وصلنا الى الكسوة ، واتخذنا عربات القطار الذي اوصلنا اليها مكتباً
ومسكناً . وكان بين تلك العربات صالون خاص ، اعدّ ليكون مسكناً

الملك فيصل ومكتباً له عند وصوله الى الكسوة ...

وصل الملك فيصل - مع حاشيته - بالسيارات مساء قبيل غروب الشمس . وقد كان في حالة ساذة ، تختلف عن حالاته المعتادة اختلافاً كبيراً . فجميع حركاته وسكناته كانت تدل على أنه في حالة تردد شديد وقلق عظيم . ولاح لي من تتبع هذه الحركات انه كان مشغول اللبّ بشيء يميل الى إخفائه عنا . فقلت لنفسي : « ربما كان لا يزال يأمل في التفاهم مع الفرنسيين ، وينتظر ورود بعض الاخبار التي تساعد على تحقيق هذا التفاهم ، وقد تبين لي بعد قليل أن ظني هذا كان مطابقاً للحقيقة والواقع : إنه كان قد أوفد نوري السعيد لمقابلة الفرنسيين ، وأرجأ جميع قراراته الى حين وصول اخبار هذه المقابلة . ولهذا ، كان ينتظر هذه الاخبار بفارغ الصبر ، ويتجنب التكلم وإبداء الرأي في أي موضوع كان . أما الاخبار التي كان ينتظرها الملك ، فقد وصلتنا بعد مدة في بريقة من نوري السعيد يقول فيها :

دولة رئيس الوزراء

الاتفاق موقت ، هو الحكومة القديمة باقية على أن تعد ما حصل ضد رغائبها السلمية ، وتنتشر بلاغاً في ذلك . والافرنسيون يقيمون في المزة لمدة موقته . ولا يتدخلون بأمر غير انفاذ المواد الاولية المعلومة . الجنود النظامية تبقى في القدم ، ويبقى الدرك والشرطة في داخل البلد . ولأجل حفظ النظام يجوز قلب قطعات النظامية الى درك . تقرب جلالتهم من دمشق ضروري . أنتظر توكيل تحريري للمفاوضات السياسية . منعت الخروج بعد الساعة ثمانية ليلاً . البلد هادئة تماماً . لا تفتكروا .

نوري السعيد

ان هذه البرقية لم تقنعني قط . ولم يداخلني ريب في أن مضمونها يدل على « عدم اطلاع صاحبها على نوايا الفرنسيين الحقيقية » ، وعلى « عدم

تقديره مبلغ استرسالهم في الخداع والمكر .
ولكن الملك فيصل الذي كان يبحث آنئذ عن « خيط من الأمل »
يتمسك به في ظلمة هذا الجو الحالك ، تفاعل من البرقية ، واسترسل في
تفاؤله هذا استرسالاً غريباً .

وقد بلغته في اليوم التالي أخبار شفهية عديدة ، شبيهة بمضمون البرقية ؛
فزادت تفاؤله ، وحملتة على اتخاذ قرار خطير ، في سبيل التفاهم مع
الفرنسيين : فقرر أن يعهد الى علاء الدين الدروبي بتأليف وزارة جديدة ،
وأوفد كبير الأمراء إلى دمشق لمفاوضة الدروبي في هذا الأمر .

ان الوقائع الاخيرة ، كانت تدل دلالة واضحة على أن علاء الدين
الدروبي كان متفاهماً مع الفرنسيين ، وان تخلفه عنا بدمشق ، عند خروجنا
الى الكسوة ، كان ناتجاً عن هذا التفاهم السابق . ولذلك ظن الملك
فيصل أن الدروبي يستطيع تأليف وزارة تضمن التفاهم مع
الفرنسيين .

ولقد كنت مدر كاً بوضوح أن تفاؤل الملك فيصل لم يكن في موضعه
أبدأ ، وأن هذه التضحية لن تجديه نفعاً . والوقائع ايدت ذلك بعد
قليل من الزمن .

ألف علاء الدين الدروبي الوزارة حالا ، وأدخل فيها ثلاثة من أعضاء
وزارتنا ، هم : فارس الحوري ، جلال الدين ، ويوسف الحكيم . وضم
اليهم اربعة وزراء جدد ، هم : جميل الاشبي ، عطا الايوبي ، عبد الرحمن
اليوسف ، بديع المؤيد .

وتسلمت الوزارة الجديدة مقاليد الحكم ، وأخذ الملك فيصل يتوقب
نتائج تدبيره هذا بفارغ الصبر .

ولكن نوايا الفرنسيين الحقيقية لم تلبث أن ظهرت الى العيان - مرة
اخرى - في اليوم نفسه : فقد قابل احسان الجابري - كبير الأمناء -
خلال وجوده بدمشق ، الماركي « دُباترنو » ، قنصل ايطالية العام ؛ وعلم
منه أن الفرنسيين ، قرروا إعلان انتهاء العهد الفيصلي ؛ وانهم يحاولون
أن يدعموا قرارهم هذا « بمضبطة » يتولى تنظيمها اذناهم ، ويقولون فيها
« ان البيعة للملك فيصل قد سقطت ، بناء على تركة العاصمة وفراره منها »
نقل الماركي هذه الاخبار الى احسان الجابري ، وقال له انه يرى من
الأوفق لمقتضيات السياسة ان يعود الملك الى دمشق ، ليفسد هذه الدسائس
الفرنسية ، ويقوّي موقفه تجاه المحافظ السياسة الاوروية .
فرأى الملك فيصل ان يستبق الحوادث ، ويعود الى دمشق ، عملاً
بهذا الاقتراح .

وعاد بنا القطار من الكسوة الى دمشق .

وتوالت الوقائع بعد ذلك بسرعة كبيرة :
جمع الجنرال غوابه - قائد الحملة العسكرية التي احتلت دمشق -
رجال الحكومة الجديدة وقرأ عليهم بياناً طويلاً قال فيه : « ان الامير
فيصل جرّ البلاد الى مسافة اصبعين من الهلاك ، وان مسؤوليته عن كل
ما حدث من الاضطرابات الدموية على مسرح سورية ، في الاشهر الاخيرة
كبيرة وبدئية الى درجة لم يعد معها من الممكن استمراره في حكم البلاد .
وعندما اطلع الملك فيصل على ذلك ، احتج على هذه التصريحات
بيروقية ارسلها الى الجنرال غورو ، قال فيها :

« اني أحتج على التصريح الذي أدلى به قائد حملتكم الى حكومتي نهار
أمس . وأنفي عن نفسي كل مسؤولية اردتم تحميلي إياها . واعتبر كافة
التبليغات او التعليقات التي سترسلونها الى حكومتي مباشرة - وعن غير

طريقي - ، لاغية وغير مشروعة امام عصبة الامم .

غير انه لم يرض على إرسال هذا الاحتجاج وقت طويل ، حتى جاء الكولونل طولا وسلم الملك كتاباً رسمياً باسم الحكومة الفرنسية ، يدعو الى مغادرة البلاد . وهذا نص الكتاب :

« أشرف ببلاغ سموكم الملكي قرار الحكومة الجمهورية الفرنسية : إنها ترجو منكم ان تغادروا دمشق بأسرع ما يستطيع ، بسكة حديد الحجاز مع عائلتكم وحاشيتكم .

« وسيكون تحت تصرف سموكم والذين معكم قطار خاص يتحرك من محطة الحجاز غداً ٢٨ يوليو الساعة الخامسة صباحاً . »

ردّ الملك فيصل على هذا التبليغ باحتجاج شديد قال فيه : « انني لا اعترف للحكومة الفرنسية بأي حق في نزع السلطة التي منحتني اياها مؤتمر الصلح رسمياً لادارة المنطقة الشرقية ، ولا في نزع اللقب الذي لقبني به الشعب السوري . » كما انه صرح فيه « ان دخول الجيوش الفرنسية الى دمشق ، خرق لمقررات مؤتمر السلام ، ومخالف لمبادئ جمعية الامم ، ومناف للاخلاق الدولية . »

وقد أرسل صوراً عن هذا الاحتجاج المطوّل الى جميع الدول . ومع هذا كان لا بدّ له من الاذعان لحكم البلاغ ، ومغادرة دمشق فعلاً .

ذهبت الى محطة الحجاز ، وركبت القطار مرة اخرى . وكنت في هذه المرة مع الملك فيصل ، من غير زملاء . لأن بعض زملائي السابقين كانوا قد دخلوا الوزارة الجديدة ، وبعضهم رجّحوا البقاء في دمشق ، ما عدا الشهبندر الذي التحق بنا فيما بعد .

حدث ذلك في أواخر الليل . غير ان السماء كانت حمراء ملتتهبة ،
بسبب الحريق الكبير الذي نشبت نيرانه في المدينة .
وتحرك بنا القطار من المحطة ١ ، واجتاز الغوطة ، ثم مرّ بالكسوة ،
وخربة الغزالة وانتهى بنا الى درعا .

في درعا

بقينا في درعا حتى صباح اليوم الاول من شهر آب .
واتخذنا القطار مقراً لنا ، نجلس ونأكل وننام فيه ، كما فعلنا في
الكسوة من قبل . غير أننا نصبنا خيمة بالقرب من القطار ، ليستقبل
الملك فيها شيوخ العشائر ويتذاكر معهم شتى شؤون البلاد .
كانت درعا بمثابة مفتوق الطرق ، من الوجهتين المادية والمعنوية : فقد
كان يلتقي فيها ثلاثة خطوط حديدية ، أولها يأتي من الشمال ويربطها
بدمشق ، والثاني يتجه نحو الغرب ويربطها بحيفا ، والثالث يتجه نحو
الجنوب ويربطها بعمان .
وكننا وصلنا الى درعا من طريق الشمال ؛ فكان على الملك فيصل أن
يختار أحد الطريقين الآخرين : طريق الغرب أو طريق الجنوب .
وكان الاختيار بين هذين الطريقين ، يعني - في الحقيقة - الاختيار
بين خطتين وسياستين .

لأن السفر إلى حيفا كان يعني خروج الملك فيصل من البلاد التي
كان يحكمها ، ويحتم عليه - في الأخير - التباعد عن سورية بأجمعها .
ولكنه مقابل ذلك - كان يوصله الى أوروبا . ويفتح أمامه مجال الاتصال

(١) وقد قدر لي ان لا اعود الى هذه المحطة فأدخلها مرة اخرى ، الا بعد مرور
ربع قرن : وكان ذلك إبان مهرجانات الجلاء .

بكبار ساستها ، ويتيح له الدفاع عن حقوق البلاد أمام مؤتمر الصلح
وجمعية الأمم وصحافة العالم .

وأما السفر الى عمان ، فكان يؤدي به الى القسم الجنوبي من البلاد
التي بايعته ، وبقية متصلاً مع سورية من جهة ، ومع الحجاز من جهة
اخرى ، ولكنه - مقابل ذلك - كان يبعده عن اوروبا ، ويُعرق
اتصاله بمؤتمر الصلح وجمعية الأمم .

وخلاصة القول : إن الطريق الأول كان بمثابة طريق العمل السياسي
والكفاح السلمي ، وأما الطريق الثاني فكان بمثابة طريق النشاط الثوري
والكفاح العنيف .

وكان لكل من هاتين الخطتين محاذير ومحسنات ، ومعارضون ودعاة ؛
وبقي الملك فيصل متردداً حاثراً بينهما مدة غير قصيرة .

وكان هناك من العوامل ما يزيد حيرة ، ويضطره الى تأجيل القرار :
فقد خرج من دمشق ، وليس لديه شيء ، يذكر من المال . فكان عليه
لذلك أن يطلب من والده الملك حسين ما يحتاج اليه من مال ؛ وان يعرف
ما يستقر عليه رأي والده في هذه القضايا من جهة ، وما سيكون موقف
الانكليز تجاه الحوادث الاخيرة من جهة اخرى .

ولكن الفرنسيين لم يمهلوا الملك فيصل في درعاً طويلاً . فقد تحوّلوا
من حركات عشائر حوران . وأوعزوا إلى علاء الدين الدروي بكتابة
برقية مستعجلة لتبليغه ضرورة السفر الى الحجاز . فقد وردت في اليوم
التالي لوصولنا - أي في ٢٩ تموز سنة ١٩٢٠ - برقية هذا نصها :
« مستعجل لا يجوز تأخيرها ولا دقيقة .

الى متصرف حوران

اعرضوا على جلالة الملك برفقتنا المحررة أدناه وجاوبونا .

الى جلالة الملك في درعا . ان السلطة الفرنسية افادتنا ان يوضع
ترين تحت امر جلالتم للاسفر الى الحجاز على الطريق الذي تختارونه من
طريقي معان وحيفا ، بدن توقف في درعا . فاسترحم من جلالتم حفظاً
لبلاد حوران من المصائب والحراب تعجيل حركة جلالتم مولاي .

رئيس الوزراء

٢٩ تموز سنة ١٩٢٠

علاء الدين »

وفي الوقت نفسه حلقت طائرة فرنسية فوق درعا ومختلف قرى حوران ،
والقت منشورات كثيرة على الاهل ، تدعوهم بها الى اخراج الملك
فيصل من البلاد :

« من الجنرال قائد القوات الفرنسية الى اهالي درعا وضواحيها .
« ان الامير فيصلاً كان قد تلقى امراً بان يترك دمشق ويسافر رأساً
الى بلاده . وقد تعهد باطاعة هذا الامر . اما وقد بلغنا على العكس بما
تعهد به انه بقي في درعا وشرع في مخادعة الاهالي ليدفعهم الى اعمال سيئة
العواقب ومضرة بمصالح البلاد التي لم يبق له فيها اقل علاقة . فقد كتب
له ان يتابع سفره بلا تأخير .

« فنحن الآن ندعو عموم الاهالي ان يكلفوه بأنفسهم بترك بلادهم
حالا ، إذ ان إقامته بينكم تجعل بلادكم هدفاً للقنابل .
« والآن نعطيكم مهلة عشر ساعات ، ليتوجه الأمير في ختامها إلى بلاده .
وإذا مانع في ذلك يجب إرجاع قطاره الى الشام . »

تجاه هذه الاحوال ، قرّر الملك المسير نحو حيفا . وطلب من الامير
عادل ارسلان ان يتصل بالسر هربوت صموئيل - الذي كان آنشد مندوباً
سامياً بفلسطين - لتهيئة وسائل السفر . وفي الوقت نفسه أوعز الى كبير
الامناء إحسان الجابري بكتابة بوقية جوابية الى علاء الدين الدروبي .

وقد اشير في هذه البرقية الى ان « جلالة الملك يقيم في جزء من البلاد التي يابعتها » ومع هذا فقد قرر مغادرة درعا في اول آب لانه « يسعى دائماً الى اسعاد البلاد ، ولا يريد ان يتضرر احد من ابناء الوطن بسببه . »
وقد ردّ علاء الدين الدروي بتكرار طلب الفرنسيين ، وقد قال في بريقته الجوابية ما نصه :

« مستعجل »

درعا رئيس الامناء الافضخ

ج . ابلغت ما ذكرتم من اهتمام جلالته بتهدئة الجواطر الى السلطة الافرنسية ، فأظهروا الشكر على ذلك . وافادوا اذا تأخر سفر جلالته مع حاشيته عن الوقت الذي عينتموه في بريقتمكم ، فان السلطة الافرنسية تكون حرّة في كل عمل سيدي .

رئيس الوزراء

٣١ منه

علاء الدين

واما الامير عادل ارسلان فقد ارسل بوقية رقية توصي بالتريث ، وتسعى الى توجيه الانظار نحو الجنوب .
وهذا نص البرقية :

« رأى هربوت صموئيل تشريف جلالته حيفاً عند الحاكم . قد اعطى الامر باتخاذ التدابير اللازمة او احضار سالون خاص من اللد . وبعد ذلك يمكن تشريفه للقدس لمقابلة هربوت صموئيل . حركتهم كأنهم تخلصوا من الازمة . لذلك ارى عدم التسرع حتى يأتي جواب جعفر الذي وصل الى مصر اليوم . اعتباراً من عجلون في ما من من كل تجاوز من طرف الفرنسيين . تأملوا الجملة الاخيرة جيداً . والجواب حالاً . منتظر على الماكنة . »

ان هذه البرقية كانت تنبيء وتعلم قضيتين مهمتين :

أولاً : ان الانكليز كانوا يتمنون توجيه الملك فيصل نحو الغرب .
ولهذا السبب قابلوا فكرة مجيئه الى حيفا بارتياح كبير . ووجدوا في ذلك ما يخفف عنهم شدة الازمة .

ثانياً : ان القسم الجنوبي من سورية ، اعتباراً من عجلون ، سيبقى تحت الانتداب البريطاني . وسيكون في مأمن من اعتداءات الفرنسيين .
فاذا سافر الملك الى ما وراء الاردن ، يستطيع ان يواصل عمله هناك دون ان يخشى ملاحقة الفرنسيين .

غير أن هذه البرقية لم تبدل شيئاً من اتجاه الملك وقراره .
فتم السفر الى حيفا ، في اليوم الاول من شهر آب .

وهكذا ، خرج الملك فيصل من حدود المملكة التي كان يحكمها
فعلاً ، منذ مدة تناهز السنتين .

وأما بعد ذلك ، فقد تضافرت الظروف على تباعد الملك فيصل عن
سورية بصورة تدريجية ...

إن هذه الظروف ستوصله الى العراق ، قبل ان يمضي حول كامل على
يوم ميلسون ، وستجعله هناك ملكاً مختاراً من الشعب ، وستفسح امامه
بجالات واسعة لظهور مواهبه ، بتأسيس مملكة جديدة ، على اسس قوية ،
مستفيداً في ذلك من الخبرة والحنكة الادارية والسياسية التي اكتسبها
في سورية وفي أوروبا قبل يوم ميلسون ، وبعد يوم ميلسون ...

خاتمة

بعد الخروج من سورية

إن مذكراتي المتعلقة بالايام التي تلت مغادرتنا درعا ووصولنا الى حيفا ، لا تمت بصلة وثيقة الى وقائع ميسلون . ولذلك تبقى خارجه عن نطاق شمول هذا الكتاب من حيث الأساس . ومع هذا ، فقد رأيت أن لا أختم هذا الكتاب دون أن القي نظرة اجمالية سريعة على أهم المراحل التي قطعها فيصل ، بعد خروجه من درعا ، حتى سفره الى العراق .

كان الملك فيصل ، اختار التوجه الى حيفا ، بقصد السفر منها الى سويسرة ، بغية الاتصال بمجلس السلم وجمعية الامم . ولما كان سفره الى هناك عن طريق فرنسة من الامور المستحيلة - نظراً لما حدث بينه وبين الفرنسيين - كان لا بد من السفر الى سويسرة عن طريق ايطاليا .

وقد تبين من البحث والاستقصاء ، أن أقرب المواعيد المقررة لمروور البواخر المتوجهة الى ايطاليا هو اليوم العشرون من شهر آب ؛ إذ تبصل في ذلك اليوم الى ميناء بور سعيد باخرة انكليزية كبيرة ، قادمة من اوستراليا ومتوجهة نحو الموانئ البريطانية . وكان من خطط سير هذه

الباخرة ، التوقف في مرافئ السويس والاسكندرية ونابوي ، لتحميل
البضائع او تفريغها ولقبول الركاب منها او إزالتها فيها .
وكان لا بدّ من الانتظار حتى يحين موعد وصول الباخرة المذكورة
الى بورسعيد .

في خلال إقامتنا في حيفا ، بقينا ياتصال مستمر بدرعا ودمشق .
وكننا نتلقى كل يوم أخباراً كثيرة ، معظمها مؤلم جداً : بعضها يتعلق
بظالم الفرنسيين ، وبعضها يحوم حول اعمال الخونة والمأجورين .
وقد علمنا - ونحن في حيفا - تفاصيل الغرامات التي فرضها الفرنسيون
على مختلف أقسام البلاد ؛ واطلعنا على نصوص القرارات التي أصدرتها
محاكمهم العسكرية باعدام عدد غير قليل من الوطنيين . كما أننا قرأنا
هناك المقالات التي أخذت تكتبها بعض الجرائد المأجورة بدمشق تنديداً
بالحكم الوطني وترحيباً بالفرنسيين ...
وقد بلغنا ان المحاكم العسكرية كانت تصدر قراراتها دون محاكمة ،
بل دون دعوة الى المحاكمة . حتى أن بعض الوطنيين اطلعوا على قرار
الاعدام الصادر بحقهم - من البلاغ الرسمي المنشور في الصحف - ، بينما
كانوا جالسين في دكا كينهم ، فسارعوا الى الاختفاء عن أعين السلطات ،
الى أن استطاعوا الهرب من دمشق والالتجاء الى حيفا .
إن هذه الاحوال ، اضطرت الكثيرين من الوطنيين الى الاختفاء في
داخل البلاد أو الالتجاء الى خارجها ؛ فصرنا نلتقي كل يوم ، في حيفا ،
بعدد غير قليل من هؤلاء اللاجئين .

في صباح اليوم الثامن عشر من شهر آب ، غادرنا حيفا بالقطار
متوجهين نحو بورسعيد .

وعندما وصلنا الى اللد ، حضر السر هربوت صموئيل - المندوب
السامي في فلسطين - لاستقبال الملك استقبالا رسمياً ، واختلى معه مدة
من الزمن .

ولما بلغنا القنطرة ، حضر « عبد الملك الخطيب » معتمد الحكومة
العربية الهاشمية في مصر ، ونقل الى الملك فيصل أخبار والده الملك حسين
ووصاياه .

وفي بور سعيد ، اتخذ الملك قراره النهائي حول الاشخاص الذين
سيصحبونه الى أوروبا : وقد رأى أن يكون عددهم قليلاً . وعندما
أقلعت الباخرة من بور سعيد كنا حوله فئة صغيرة جداً : أنا ونوري
السعيد وإحسان الجابري ، من جهة ، والامير زيد مع مرافقيه صبيح
وراسم من جهة أخرى .

وكانا نحمل ، كلنا ، جوازات سفر جديدة ، باسم الحكومة العربية
الهاشمية ، تزودنا بها في بورسعيد ، على يد عبد الملك الخطيب .

وبقينا على ظهر الباخرة حتى ٢٥ آب .

وقد هيات هذه الايام للملك فيصل جواً هادئاً للاسترسال في استعراض
وقائع الماضي من جهة ، والتفكير في احتمالات المستقبل من جهة أخرى .
كما هيات لي فرصاً كثيرة للتحدث اليه طويلاً وملاحظة نزعاته النفسية ملياً .
والحقيقة ان هذه الاحاديث والتأملات كانت قد بدأت منذ ايام حيفا .
ولكن الملك كان يضطر هناك الى مقابلة بعض الاجانب ، وكثيرين من
السوريين والفلسطينيين . فكانت هذه المقابلات ، وما ينتج عنها من
انشغالات ، تقطع تسلسل الاحاديث ، وتحول دون إتمامها .
اما في الباخرة ، فقد انتهت سلسلة المقابلات المذكورة . فتهياً جو
معنوي يُساعد ، بل يحمل ، على الاسترسال في التفكير ملياً .

فكثيراً ما كان الملك فيصل يستعرض حوادث الماضي بنظرة انتقادية، ويقلب وجوه الخطأ والصواب فيها؛ ويظهر ندمه على بعض الوقائع والمواقف، ويصرح بامتعاضه من اعمال البعض ومواقفهم المختلفة. وكان يوجه اللوم إلى مباشرة ايضاً من حين الى حين . ولكنه كان يفكر ، اكثر من ذلك كله ، في المستقبل، ويتكلم عن الخطط التي يجب السير عليها لتلافي ما فات .

وقد زاد البحث في المستقبل - بوجه خاص - في اواخر ايام السفارة. لأنه كان قد القى على عاتقي مهمة جديدة تقضي بافتراقنا مدة من الزمن ، لا يمكننا تقدير طولها . فكان من الضروري ، والحالة هذه ، أن نتحدث وتباحث ، قبل ان نفترق ، في كل القضايا والاحتمالات التي تخطر بالبال . هذه المهمة ، كانت تقضي عليّ بالسفر الى استامبول للاتصال بالكهالين ومعرفة مدى المساعدات التي يمكننا ان نأمل بها منهم في كفاحنا ضد الفرنسيين .

إن الملك فيصل كان قد اظهر عطفه على الحركة الكهالية خلال وجوده في اوروبا ، عدة مرات ، بوسائل عديدة . وكان قد صرح في عدة محافل سياسية وعلى صفحات بعض الجرائد العالمية ان العرب ، على الرغم من ثورتهم على الاتراك لنيل استقلالهم ، يستنكرون كل ما يقع من التعدي على الاتراك وعلى حقوقهم في بلادهم الاصلية .

والحكومة السورية نفسها لم تكن باظهار العطف على تلك الحركة ، بل ساعدتها مساعدة فعالة بمنع الفرنسيين من الاستفادة من السكة الحديدية لارسال الذخائر والمسدد الى قواهم المرابطة في جهات اورفه وكلاس وعينتاب . ولم يجد الفرنسيون مجالاً لامداد تلك القوى من كيليكيا بسبب وعورة الطرق وطولها من جهة ، وكثرة الثلوج التي

تغطيتها في الشتاء من جهة ثانية . وهذا الموقف الذي وقفته الحكومة السورية من طلبات الفرنسيين ، ساعد الاتراك مساعدة ثمينة جداً ، وضمن لهم - فيما بعد - التغلب على القوى الفرنسية المحصورة هناك تغلباً حاسماً . حتى ان الجنرال غورو ، خص هذه القضية باهتمام كبير في الانذار الاخير الذي وجهه الى الحكومة السورية . كما انه قال في الخطبة التي القاها بعد دخوله دمشق - « إن موقف الحكومة السورية في هذه القضية كان بمثابة مساعدة العدو المشترك مساعدة فعلية ، وكان أشبه شيء بتصويب ضربة خنجر الى ظهر القوى الفرنسية . »

أما كان يحق لنا ، مقابل ذلك كله ، ان نتنظر منهم مساعدة مقابلة ؟ ولقد كان سبق وتم الاتصال والمفاوضة بين رجالنا ورجالهم عدة مرات ، في جهات متعددة بوسائل مختلفة . غير ان هذه الاتصالات والمفاوضات لم تنته آتئذ الى نتيجة ايجابية لأسباب عديدة . والآن ، وقد رأى الاتراك بأمر أعينهم أننا ساعدناهم مساعدة فعالة - بلا اتفاق سابق بهذا الشأن - بدليل ما صرح به الجنرال غورو نفسه ، الا يصبح لنا أن نأمل عطفاً مقابلاً منهم على قضيتنا ؟ كان عليّ أن أتبين ذلك وأستوضحه عن طريق الاتصال المباشر بزعماء الكمالين . فتقرر لذلك أن أفارق الملك فيصل عقب وصولنا الى ايطاليا ، لأذهب الى الاسنانة بأول واسطة ممكنة ، على أن اعود فألاقيه في سويسرة بعد إنجاز هذه المهمة .

ولهذه الاسباب ، خصني الملك فيصل بمعظم احاديثه ومشاوراته خلال سفرتنا هذه ، وكاشفني بكل ما كان يجول بخاطره من الخطط والأمانى والآمال .

وصلنا الى ميناء نابولي في ٢٥ آب ، أي بعد مرور شهر كامل على

يوم الكسوة .

وبقينا على ظهر الباخرة - وقد انقطعت عنا جميع اخبار العالم -
عدداً من الايام ، فكان من الطبيعي ان نتوق الى استقاء الاخبار عقب
نزولنا الى البر .

وكان اول بائع جرائد صادفناه على الرصيف يحمل انواعاً من الجرائد ،
كلها باللغة الايطالية . فاستويتُ منه عدة جرائد ، مؤملاً التوصل الى
فهم ما فيها من الاخبار السياسية ، بفضل ما كنتُ اعرفه عن اصول
الكلمات الفرنسية واستقافتها المختلفة ، وعندما القيتُ نظرات سريعة
على عناوين الابحاث التي تتضمنها الجريدة ، وقعت على عنوان كبير يشتمل
اسم سورية . فأخذتُ اقرأه بانتباه وإمعان ، وعلمتُ منه أن رئيس الوزراء
في سورية علاء الدين الدروبي قد قتل في حوران ، مع احد زملائه الوزراء
عبدالرحمن اليوسف . كما علمت ان قتل الوزيرين كان ذبيحاً .

وعندما اطلعت على ذلك ، تذكرتُ حالا ، بصورة حيّة مجسمة ،
كيف اعترض الدروبي ، فيما سبق ، اشد الاعتراض على اقتراحي ، قائلاً
بكل حماسة : « انت لا تعرف الحوارنة ... والله إنهم يذبحوننا ...
كيف كان كرر كلامه هذا ، وحرك يده اليمنى على ساعده الايسر
تقليداً لعملية الذبح ...

وكان من غرائب الصدف ان يذبحه الحوارنة فعلاً . ولكن الذي
يلفت النظر ، انهم لم يفعلوا ذلك لانه ذهب اليهم للدفاع عن الحكم الوطني
كما كنتُ اقترحت ، بل ذهب اليهم لتسكين الحواطر نزولاً عند
رغبة الفرنسيين .

وكان اول الاعمال التي اقدمتُ عليها في نابولي - بعد الاطلاع على
هذا الخبر ونقله الى الملك والزملاء - ، هو البحث عن مواعيد سفر البواخر

التي تتوجه الى استامبول . وعلمت بسرعة أن هناك باخرة تغادر ميناء نابولي بعد يومين أي في ٢٧ آب وتصل الى الآستانة في اول ايلول .
ولذلك أسرعت في السفر الى روما لاجراء التأشيرات الضرورية لهذه
السفرة . وودعتُ الملك فيصل ، وامن في معيته ، لمدة لا أدري ماذا
سيكون أمدها .

وصلت الباخرة إلى الآستانة صباحاً ووقفت أمام « برج الآنسة » في
مدخل الخليج والمضيق .

وبعد مدة صعد إليها جماعة من ضباط الأمن ، بينهم الانكليزي
والفرنسي والايطالي والتركي ... وأخذوا يدققون في جوازات المرور
التي يحملها كل واحد من المسافرين تدقيقاً طويلاً ، ويستنطقون اصحابها
استنطاقاً مفصلاً . واستمر ذلك ساعات طويلة قبل ان يأتي دوري أنا .
وقد لاحظت ان الحكم والسيطرة كانتا بيد الضباط الثلاثة : البريطاني
والفرنسي والايطالي . وكان كل منهم يدقق في احد الجوازات ، ويستجوب
صاحبه ، ويسجل اجوبته على ورقة خاصة ، ثم يوقع عليها ، ويعطيها
لزميليه فيوقعانها ، دون أن يدققا فيها مرة ثانية .
أما الضابط التركي ، فكان يسجل في الأخير ما أبرمه الثلاثة بدون
أي اعتراض .

وأخذت اتبع ما يفعله هؤلاء مدة من الزمن ؛ ولاحظت انهم رفضوا
الموافقة على نزول عدة أشخاص لأسباب لم أفهمها ، وصرت لذلك أخاف
على مصير جواز السفر الذي احمه . فقد كنت استحصلته من عبد الملك
الخطيب في بور سعيد ، وكان من جوازات « الحكومة الهاشمية العربية »
المعطاة باسم الملك حسين . وكان ينص على اني من « رعايا الدولة الهاشمية
العربية » ولكنه يذكر باني كنت وزيراً للمعارف في سورية . فلو قدّر لهذا

الجواز أن يقع في يد الضابط الفرنسي لأثار شكوكه ، ولكن من الممكن ان تحمله هذه الشكوك على منعي من النزول الى البر . ولذلك اخذت أمتي من كل قلبي ان لا يقع جوازي في يد الفرنسي . وانتظرت مدة طويلة يتنازعي القلق الشديد ، الى ان حدث ما كنت اتمناه : فوقع جوازي في يد الضابط الايطالي . ولما كان الجواز المذكور يحمل تأشيراً من وزارة الخارجية الايطالية في روما ، ويتضمن السماح لي بالذهاب من ايطاليا الى القسطنطينية مع العودة اليها ، فقد نال موافقة الضابط الايطالي بسهولة غريبة ، ثم مرّ من بين ايدي الباقيين بسرعة ...
وعندئذ تنفست الصعداء ، فانصرفت الى التمتع بجمال المناظر المحيطة بالباخرة ، بانتظار إتمام المعاملات المتعلقة ببقية الركاب .

وبعد النزول الى البر ، تمكنت من الالتقاء بممثل الكهاليين في مساء اليوم نفسه ، لانه كان من الذين توثقت بيني وبينهم او اصر الصداقة منذ زمن طويل . وأطلعني فوراً على بعض الحقائق التي لم أحسب لها حساباً : فالارتباط بين الاستانة والأناضول كان قد انقطع انقطاعاً كلياً ، بسبب احتلال الاستانة من قبل جيوش الحلفاء وإقدام الخليفة وحيد الدين على محاربة الكهاليين ، واصبح رجالهم لا يستطيعون ان يجابروا انقرة إلا بواسطة ايطاليا عن طريق ميناء انطاليا . والمحاربة على هذه الطريقة تستغرق وقتاً طويلاً بطبيعة الحال ، فكان عليّ إذا اردت الاستعجال ان اذهب الى ايطاليا لاتصل برجالهم هناك .
فقررت بعد الاطلاع على هذه الاحوال أن أعود الى ايطاليا ، بأول باخرة تغلق من الميناء ، مزوداً بالمعلومات والوسائل التي تضمن اتصالي بالكهاليين في روما .

غير اني علمت ، بعد البحث ، أن أول باخرة ستسافر الى ايطاليا بعد

مدة تزيد على أسبوعين . فاضطرت الى البقاء في الأستانة حتى اليوم
الثامن عشر من أيلول .

وفي خلال هذه المدة : وسعت دائرة اتصالي بالكهاليين ، واطلعت منهم
على تفاصيل قضاياهم ، وأطلعتهم على تفاصيل قضاياها ، وسعيت لتصحيح
بعض الافكار الخاطئة التي كانت تكوّن لديهم عنّا .

ولاحظت أن سياستهم كانت متجهة اتجاهاً يبتدئاً نحو التفاهم مع الفرنسيين .
بغية مقاومة الانكليز . فقد ركّزوا غيظهم ونقمتهم على الانكليز ، اذ
اعتبروهم العدو الألد الذي لا مجال للتفاهم معه . وأما الفرنسيون فكانوا
قد تفاهموا معهم على الكثير من القضايا ، كما كانوا يأملون التفاهم معهم على
ما بقي منها في وقت قصير ، لأنهم كانوا يساعدونهم على الانكليز مساعدة
فعالة ، تارة بصورة علنية ، وطوراً بصورة سرية .

غادرت ميناء استانبول في ١٨ ايلول ، فوصلت الى البندقية في ٢٥ منه .
وصلت البندقية ، وأنا لأعرف شيئاً عن المحل الذي استقر فيه الملك
فيصل . لقد كنت أعلم أنه كان مصحّباً على السفر الى جنيف ، وقرأت في
البرقيات أخباراً عن وصوله الى روما ، ثم أخباراً أخرى عن وصوله الى
ميلانو ؛ على أني لم أربقية ما تتعلق بوصوله الى جنيف . فهل حدث ما
استوجب عدوله عن قراره السابق ؟ ولقد تعدّر عليّ أن أتحمق من ذلك في
البندقية ، فرأيت ان أوصل السفر حتى ميلانو ، لاجت من حقيقة
الامر هناك .

ولكن عندما وصلت الى ميلانو ، لم أجد في فنادقها محلاً فارغاً ؛ لان
يوم وصولي صادف موعد اجتماع المؤتمر الأممي الذي اخذ على عاتقه مهمة
التعريف بعصبة الامم والدعاية لها . فغصّت جميع فنادق المدينة من اكبرها
الى اصغرها ، ومن اضخمها الى احقرها - رجال السياسة والصحافة الذين

أموها من جميع أقطار العالم ، وبآلاف المتفرجين الذين جاؤا من جميع
الجهات ، ليمتعوا أبصارهم بمباهج المهرجانات التي ستقام في ميلانو بمناسبة
هذا الاجتماع التاريخي ...

وبعد البحث الطويل اضطررت أن أتوجه الى ضواحي المدينة .
فذهبت الى « وارهزه » حيث كان في فندقها الضخم - الذي اشتهر منذ
عهد « فردي » الموسيقى - أماكن كثيرة فارغة .

وفي صباح اليوم التالي ، علمت صدفة من البواب أن فيصل قد تغدى في
حديقة ذلك الاوتيل قبل يومين ، ثم توجه الى « تشرنوبيو » على بحيرة « كومو »
وأنه ربما كان ما يزال هناك ، في الاوتيل المعروف باسم « فيلاديهسته » فخابرت
الاوتيل المذكور ، فعلمت أن فيصل نازل فيه ، فاتصلت به وأخبرته بوجودي
في « وارهزه » ، ثم سافرت الى كومو ولاقيته هناك .

وكذلك لاقيت ، في اليوم نفسه ، للمرة الاولى ، رستم حيدر الذي
كان أتى من باريس منذ مدة .

فأطلعتُ عندئذ على تفاصيل ما حدث للملك فيصل ، منذ افتراقنا :
فقد ذهب اولاً الى روما ، ثم انتقل الى ميلانو ، وأخيراً استقل القطار
متوجهاً نحو سويسرة . لكن حداد باشا استقبله في الطريق ، قبل وصوله
الى الحدود السويسرية ، وأبلغه تحيات لويد جورج مع الرسالة الشفهية
التالية :

« ان رئيس وزراء بريطانيا العظمى مشغول الآن في سويسرة
باجتماعات ومذكرات هامة ، وإن وصول الملك فيصل الى هناك في
هذه الآونة ، يربك هذه الاجتماعات والمذاكرات ، ويحدث مشاكل
كثيرة ، ليس من مصلحة احد اثارها في الاحوال الحاضرة . ولهذا السبب
يرجو لويد جورج من الملك فيصل أن يعدل عن السفر الى سويسرة
وأن يبقى في ايطاليا الشمالية . »

فاضطر الملك ، الى البقاء في إيطاليا ، واختار فيلاده مسته مقاماً
له ولجماعته .

وعندما اطلع الملك فيصل على نتائج أبحاثي في الاستانة حبّدت سفري
الى روما ، للاقامة فيها ، بغية الاتصال برجال الكهاليين . كما أنه رأى
ان يحلّمني مهمة أخرى : فقد سبق لهم أن اتصلوا في روما بالبروفسور
يونفانتي - استاذ حقوق الدول في الجامعة - ، وطلبوا منه ان يضع تقريراً
قانونياً عن القضية السورية ، وعن الخلاف القائم بينها وبين الحكومة
الفرنسية ؛ ووعدوه بتزويده بالوثائق والمعلومات التي يحتاج اليها ، واتفقوا
على أن يأتي هو ، الى كومو أحياناً ، وأن يذهب رسم حيدر أحياناً أخرى
الى روما . فرأى الملك أن إقامتي في روما ستسهل إنجاز هذه المهمة ، ولا
تترك لزوماً لانتقال الاول من روما الى كومو ، ولا لانتقال الثاني من
كومو الى روما .

ولهذا السبب ، تزوّدت بالوثائق والاوراق اللازمة ، وسافرت الى
روما لانجاز المهمتين في وقت واحد : الاتصال بالكهاليين من جهة ،
ومساعدة البروفسور يونفانتي في وضع التقرير من ناحية أخرى .

وقد اتصلت برجال الكهاليين في روما فور وصولي ، بسهولة كبيرة ،
بفضل المعلومات والوسائل التي كنت تزوّدت بها من الاستانة . وكان
بينهم من كنت اعرفهم معرفة شخصية منذ مدة طويلة . فحصلت منهم على
المعلومات التي احتاج اليها بسرعة كبيرة . كما أنني أخذت منهم عدداً
غير قليل من الجرائد التي تصدر في أنقرة وشرعت في مطالعتها بامعان ،
لأستطيع أن أكوّن فكرة واضحة عن حالة الكهاليين في الافاضول ، وعن
نزعاتهم الاساسية .

ورأيت بعد ذلك ، أن افتح باب المخابرة بكتاب أوجهه الى أحد

رجال الدولة مباشرة : فاستعرضت هذه الغاية اسماء الوكلاء الذين يدبرون دفة الامور الادارية والسياسية في انقره ، وقررت ان أوجه الكتاب الى فريد بك الذي كان وكيلا للمالية إذ ذاك .

و كنت أعرفه معرفة جيدة ، مذ كان مدرّساً للتاريخ السياسي في المدرسة الملكية ، ورئيساً لهيئة التحرير في جريدة « افهام » التركية . وكان ممن يتصفون بنزعة علمية ، ولا يتخلون عن هذه النزعة حتى في تفكيراتهم السياسية . وكان قد نشر ، عندما كان يدرس في باريس ، قبل انقلاب الدستور العثماني (أي قبل اعلان المشروطية ، حسب التعبير التركي) رسالة صغيرة عنوانها بعنوان : « ثلاث سياسات » . وازن فيها السياسات الثلاث الاساسية التي ستنزع السيطرة على أعمال الدولة العثمانية ؛ وهي : السياسة العثمانية ، والسياسة الاسلامية ، والسياسة التركية (أي السياسة الطورانية) .

ولقد كان طورانياً ؛ ولكن طورانيته هذه كانت مقرونة بنظرة واقعية صريحة . انه كان ممن يقولون ان منافع الاتراك الحقيقية تتطلب منهم أن يجوّلوا انظارهم من الجنوب الى الشرق . واذكر جيداً بأنه كان شرح رأيه هذا ، مرة ، بصراحة وجرأة قائلاً : ليس في استطاعة الاتراك ان يستمثلوا العرب ، ولا من مصلحتهم ان يضعفوا قواهم في سبيل محاولة ذلك . ولذلك ينبغي ان يتفاهموا مع العرب بأي شكل كان ، وان يدعوهم وشأنهم ؛ ثم ينصرفوا الى الاهتمام بالعنصر التركي نفسه ، ويركزوا جمل جهودهم في معالجة القضايا التي تتصل بمستقبل الاتراك مباشرة .

أما أهم القضايا التي تم مستقبل الاتراك ، في نظره ، فكانت : قضية

(١) اعتاد الكياليون ان يسموا الوزراء بهذا الاسم ، لانهم اعتبروهم وكلاء عن الامة ، يستمدون سلطتهم من وکالتهم هذه .

الولايات الشرقية : « لأن هناك عنصران غربيان يعيشان في وسط العالم
التركي ، ويحولان دون ارتباط الاتراك الساكنين في الأناضول بالاتراك
القاطنين ما وراء الأناضول . وهذان العنصران هما الأكراد والأرمن .
فالأكراد يسهل تمثيلهم ، لأنهم مسلمون مثل الاتراك ، ولأنهم محرومون من
ثقافة خاصة وأدب مدوّن ، فيجب إذن اتخاذ التدابير اللازمة لتمثيلهم
بسرعة . وأما الأرمن فلا يمكن تمثيلهم ، لأنهم يدينون بدين يختلف عن
دين الاتراك ، ولأنهم أصحاب ثقافة خاصة وأدب مدوّن ؛ فيجب البحث
عن الوسائل التي تضمن تبيعيدهم عن طريق اتصال الاتراك ... »

عندما علمت بأن فريد بك هذا ، كان بين الوكلاء الذين يسكوت
زمام الأمور في انقره ، تذكرت حالاً هذه الآراء التي كان يجاهر بها
قبل نشوب الحرب العالمية وقيام الثورة العربية بمدة غير قصيرة ، وحزمت
بأنه خير من يستطيع ان ينظر الى قضيتنا نظرات خالية من شعور الحقد
والرغبة في الثأر . فكتبته اليه كتاباً وسلمته الى رجال البريد الخاص
الذين يذهبون من روما الى انقره بجرأ عن طريق أضاليا . وقلت في هذا
الكتاب ما ترجمته :

« عزيزي فريد بك

اكتب اليكم هذا الكتاب استناداً الى صداقتنا القديمة واعتماداً على
صراحتكم التي اقدرها كل التقدير .

انني كنت في سورية منذ سنة ونصف سنة ، وقد سهمت في حياتها
السياسية خلال هذه المدة مساهمة فعّالة . غير اني اضطررت الى مغادرتها
إثر احتلال الافرنسيين لها . وانا الآن مقيم في روما ، ومستمر ، مع هذا ،
في الكفاح في سبيلها . وإن لنا إخواناً وزملاء وجمعيات ، يعملون في
هذا السبيل ، داخل البلاد وخارجها . ولدينا مشروعات عديدة لتنظيم
أعمال هذه الجمعية ، ولذلك رأيت ان استعلم منكم بعض الأمور لاتمام

هذه المشروعات :

١ - ما هو نظر الحكومة الاناضولية الى الحكومة الحجازية ،
وموقفها منها ؟

٢ - ما هو موقفها من سورية ، ومن العراق ؟

٣ - وهل تستطيع حكومتكم ان تساعد سورية في جهادها ضد
الاحتلال ، وبالاخص : هل تستطيع ان تزود القوى الوطنية التي قد
تتألف في جهات الشمال بالاسلحة والعتاد ؟

٤ - واذا اقتضى إيفاد بعض الاشخاص لأجل تنظيم اعمال الكفاح
أو قيادتها ، وتعذر وصول هؤلاء الى ميادين العمل من الجنوب ، فهل
يمكن ان يضمن لهم السفر والانتقال عن طريق الاناضول ؟
ارجو ان تجيبوني عن هذه الاسئلة ، وأن تقدموا احتراماتي الى من
اعرفهم من الاخوان .

- ٢٩ تشرين الاول سنة ١٩٢٠ -

وقد ارفقت ، بهذا الكتاب ، كتاباً ثانياً مفصلاً ، وجهته الى يونس
نادي - صاحب جريدة « بني كون » ، اي « اليوم الجديد » - ورجوت
فريد بك ، تسليمه إياه ، بعد قراءته ، للاطلاع على ما جاء فيه .
وأما سبب كتابة هذا الكتاب فكان : ما قرأته في احد اعداد
جريدة بني كون ، عن القضية العربية وعن الملك حسين .

وتفصيل الامر : ان الملك فيصل عندما وصل الى نابولي ، خلطت
وكالات الاخبار بينه وبين الملك حسين - اي بين ملك الحجاز ، وبين ابن
ملك الحجاز - وابتقت تعلن وصول ملك الحجاز الى نابولي وتوجهه منها
الى روما . فاتخذت الجريدة المذكورة هذا الخبر وسيلة للتهجم على الملك
حسين والتنديد بالثورة العربية ، بأسلوب عنيف ، ولهجة لاذعة ، ونشرت

مقالاً تحت عنوان « ملك الحجاز يذهب الى اوروبا » قالت فيه ، بعد نقل الخبر المذكور ، « إن الحجاز بلاد إسلامية مقدّسة ، فكيف يجوز لمن ينصب نفسه ملكاً عليها ان يذهب الى اوروبا » ثم تساءلت « ماذا سيفعل في اوروبا ؟ ماذا سيحدث فيها ، بعد ان طرد الفرنسيون ابنه من سورية شر طردة ؟ » وقد لقيت الجريدة - خلال هذه الكتابات - الملك حسين بلقب الخائن ، واتهمته بأشد التهم .

وقد كنت أعرف صاحب الجريدة معرفة شخصية منذ مدة طويلة ، ومعرفتي به كانت قد توطدت فبلغت درجة الصداقة المتينة بوجه خاص خلال إقامتي على تأسيس « المدرسة الحديثة » من ناحية ، واشتغالي « بجمعية الصحافة العثمانية » وتروسي مؤتمرها من ناحية اخرى . وكان من الذي يغلب عليهم التطرف في الآراء والكتابات . ولم تكن مقالاته لتدل على تفكير عميق ، ولكنها كانت دائماً ملائمة بالحجاسة الشديدة ، وكانت ذات اسلوب مثير .

فرايت ان اكتب اليه كتاباً مفصلاً - يقوم مقام مقالة - انتقد فيه ماذهب اليه في هذا المضمار ، وأشرح ماأراه في القضية العربية بنظرة علمية بجمحة . فكتبت اليه ما ترجمته ، بعد المقدمات :

« ... حينما كنا في دمشق ، كنا نعتقد بوحدة مصالح العرب والاتراك فكنا نسمح بتزويد القوى التركية التي تعمل في شمال حلب بالذخائر التي تحتاج اليها ، ونحول دون استفادة الفرنسيين من السكك الحديدية السورية في حركاتهم ضد القوى المذكورة . حتى ان الجنرال غورو ، كان قد توهم ، بتأثير هذه الوقائع ، بأننا كنا متفقين معكم اتفاقاً رسمياً .

ولهذا كله ، لم استطع ان امنع عن نفسي الحيرة والانفعال ، عندما قرأت الفقرات المنشورة في احد اعداد جريدتكم « اليوم الجديد » التي وقعت بين يدي مصادفة هذه الايام .

« إنكم تحتمون غيظاً وغضباً من الخبر المغلوط الذي نشرته إحدى وكالات الاخبار عن سفر ملك الحجاز الى اوروبا ، ثم تقولون : لم تبق نكبة من النكبات إلا حلت بالعرب والأتراك على حد سواء مذكراً على حكومة استامبول ؛ وليس العرب او الأتراك وحدهم ، بل ان جميع المسلمين ، أصبحوا يداسون تحت اقدام الفرنسيين والانكليز المنتصرين . »
« أما انا فأرى ان الوقت لم يحن بعد للحكم في مسؤوليات الوقائع الاخيرة . لان الحكم في أمثال هذه القضايا حكماً صحيحاً يقتضي التبعاد عن الوقائع اكثر مما بعدنا عنها حتى اليوم ، للاطلاع على جميع ما يتعلق بها من الوثائق والحقائق المتنوعة ، ولتقليب القضايا على وجوهها المختلفة ، تقليباً يظهر « الوجوه والاقفية » في وقت واحد . ومع هذا ، فاني أرى ان ما ظهر من النتائج الى الآن ، يخولنا حق البت والحكم في بعض القضايا . ولهذا أريد ان أناقش الدعاوى المسطورة في مقال اليوم الجديد الآنف الذكر :

« هل يستطيع أحد ان يقول : لولا ثورة الحجاز لما انتصر الفرنسيون والانكليز على الالمان ، ولما استطاعوا أن يستولوا على العالم الاسلامي ؟
أبداً لا امك انه لا يمكن ان يدعي ذلك أحد عن طريق الجد .
« لقد قال جمال باشا في إحدى خطبه : « إننا كدنا نستولي على مصر ، غير ان خيانة الشريف حسين منعتنا عن ذلك » ولكن هذه الخطبة كانت من الخطب السياسية التي تستهدف خداع الرأي العام اثناء الحرب ، ولا أظن ان أحداً يستطيع ان يحمل ما جاء فيها من المدعيات على محمل الجد .
« ان ظروف الحرب ، كانت قد ربطت مقدرات الدولة العثمانية - ومقدرات البلاد الاسلامية التي تسير من ورائها - بمقدرات المانيا ؛ فكيف كان يمكن ان تؤثر حركة الملك حسين ، والحالة هذه ، في النتيجة النهائية ، بين هذه القوى الهائلة التي كانت تصطدم في ميادين هذه الحرب

العالمية ؟ هل كان يمكن أن يتغير اتجاه الحرب من جراء نشوب الثورة في الحجاز أو عدم نشوبها ؟ وهل كان يمكن أن يكون لهذه الثورة من القوة والتأثير ما يؤدي الى انتصار المانيا او انكسارها ؟

« أعتقد ان الثورة العربية ما كان يمكن أن تؤثر تأثيراً يستطیع أن يغير مجرى الحرب ، فينزح النصر من أحد الطرفين ليأخذه الآخر .

« ان انكسار الالمات واستسلامهم كان من الامور المحتمة ، نظراً الى سير الوقائع العالمية ، سواء أقامت الثورة في الحجاز أم لم تقم . كما ان استسلام الدولة العثمانية ايضاً كان من النتائج التي لا بد من ان تلي انهيار القوى الالمانية ، سواء أثار عليها الشريف حسين أم بقي موالياً لها . « إنني لاعتقد أن هذه الامور من الحقائق التي ليس لانكارها من سبيل . « وانه ليجدر بنا ، بعد تقرير هذه الحقيقة ، على هذه الصورة ، أن نتساءل :

هل كان من الممكن ان تبقى سورية مصونة عن الاحتلال ، بعد انتصار الدول المتحالفة ، واستسلام الدولة العثمانية والجيوش الالمانية في جميع الجهات ؟ « إن الاحتلال العسكري الذي نكبت به مدن وبلاد كثيرة ، مثل ادنة و بروسه وإزمير ، بالرغم من بعدها عن ساحات القتال ، لا يترك مجالاً لأي شك كان في الجواب عن هذا السؤال : كلا ، إن سورية ما كان يمكن ان تبقى مصونة عن الاحتلال بعد انتصار الحلفاء ، حتى ، ولو لم تقم أية ثورة في الحجاز . »

وأن بما يؤيد حكمي هذا ، ان انور باشا كان قد خطب مرة في المجلس النيابي ، على اثر القلق الذي اظهره بعض النواب من تقدم الانكليز في العراق ، وقال ما معناه : أيها السادة : ، يجب ان نواجه الحقائق وجهاً لوجه . إننا ربطنا مقدراتنا بمقدرات الالمان . فاذا انتصر الالمان خرجنا من الحرب سالمين ، حتى ولو كنا أضعنا بعض اقسام بلادنا خلال الحرب ؛ لان المانيا ، عندما تنتصر تُعيد الينا جميع تلك البلاد . أما اذا خرجت

المانيا من الحرب مغلوبة على امرها ، معاذ الله ، فاننا سنخسر كل شيء ،
حتى ولو بقيت بلادنا مصونة من كل احتلال . »

« إن ما قاله انور باشا آتشد عن جميع البلاد العثمانية ، يصح بوجه
خاص ان يُقال في شأن سورية : إن مقدرات سورية كانت ارتبطت
بمقدرات الحرب العالمية ؛ فما كان يمكن أن تبقى سورية مصونة من
الاحتلال ، بعد انكسار الالمان واستسلام الدول العثمانية .

« ولكنني ارى ان اخطو بضع خطوات اخرى في سبيل الفرضيات ،
فأسأل : ماذا كان يحل بسورية لو لم تقم الثورة العربية ، ولو لم تدخلها
جيوش تلك الثورة ؟

« لا شك في أن عدم قيام الثورة ما كان يؤثر في اتجاه الحرب ونتائجها
النهائية تأثيراً يذكر ؛ ولكنه كان يؤثر - حتماً - في أحوال البلاد
السورية تأثيراً كبيراً . فان الجيوش الاجنبية التي تقدم على احتلال
سورية بعد انتهاء الحرب ، كانت لا تجد أمامها المقاومة التي وجدتها حتى
الآن ؛ ولما جابهت الحكومة الوطنية التي تولدت من الثورة ، ولما
اصطدمت بفكرة الحرية والاستقلال التي تغلغت في نفوس الشعب بفضل
هذه الثورة ؛ ولا استطاعت ، لذلك ، ان تحتل البلاد وتحكمها بسرعة
وبسهولة . ولما وجدت نفسها مضطرة الى بذل الجهود لاستئصال البذور
التي زرعتها الثورة العربية ، ولإزالة الآثار التي تركها الاستقلال الموقت
في نفوس الشعب .

« وإذن لكانت أحوال سورية وسائر البلاد العربية أسوأ بكثير مما
هي عليها الآن .

« إن الامر ، كان لا يتوقف عند هذا الحد أيضاً ، ولكان تجاوز سورية
الى البلاد المجاورة لها : فالو لم تقم الثورة العربية ، ولم تتألف الحكومة
التي نشأت عن الثورة المذكورة ، لاستغنى الفرنسيون عن القوى العسكرية

التي اضطروا الى حشدها في السواحل السورية منذ سنة ونصف سنة ،
وعن الحملة التي جرّدها على الحكومة العربية في الاشهر الاخيرة ؛
ولاستطاعوا أن يوجهوا تلك القوى جمعاء الى كليزيا لتثبيت حكمهم
فيها ، ونشر سلطانهم عليها ؛ وبتعبير آخر : لو لم تقم الثورة العربية
- ولم تقم الحكومة السورية - لاستطاع الفرنسيون أن يضيفوا الى
القوة العسكرية التي تحتل كليزيا جميع القوى التي استخدموها لاحتلال
سورية الداخلية وطرد الملك فيصل منها - حسب تعبير «اليوم الجديد» -
ولأدى ذلك الى تبديل مجرى الحرب في تلك الربوع تبديلاً كبيراً .

« فهدى حقائق ثابتة لا يمكن انكارها بوجه من الوجوه . »

وبعد سرد هذه الملاحظات والدلائل المتسلسلة قلت : « ومع هذا ،
ما الفائدة من مناقشة الماضي في الحالة الحاضرة ؟ نحن الان لا نزال ،
جميعاً ، في مرحلة صنع التاريخ لا كتابته ، - حسب تعبير الشاعر
العبقري عبد الحق حامد - ، فيجب علينا أن نوجه انظارنا الى الآتي لا الى
الماضي ، وأن نكيّف اعمالنا وفق ما تقتضيه المنافع الآتية ، لا وفق ما
تتطلبه الانفعالات الماضية ؛ وهل من شيء ، في السياسة ، أشدّ ضرراً من
العمل بالعواطف والانفعالات ؟ انظروا ، كيف أن الروس الذين كانوا
يعتبرون « خصوم الاتراك من الازل » قد اصبحوا الان « الأمل الوحيد »
الذي يأمل به الاتراك لمساعدتهم ضد أعدائهم الجدد . فكيف يجوز لكم
والحالة هذه ، أن تستمروا في النظر الى اعمال الشريف حسين وأنجاله
بالنظرات التي كانت قد تكونت لديكم قبل مدة تزيد على أربع سنوات ؟ »
ثم ختمت كتابي بالملاحظات التالية :

« تعلمون ولا شك بأنني كنت أقول بضرورة عقد اتفاق بين الحجاز
وبين تركيا ، حتى قبل انتقالني الى سورية . وكنتم تشاطرونني الرأي في
هذا الشأن ؛ ولهذا السبب ، عجبت من المقالة التي قرأتها في اليوم الجديد

كل العجب . ولي وطيد الأمل بانكم ، بعد تأمل الملاحظات التي أوردتها
 آنفاً، تعمقون وتتوسعون في بحث القضية، وتعدّلون ما تنشرونه في «اليوم
 الجديد» وفقاً للحقائق التي تتوصلون اليها من هذا البحث الجديد .
 وهكذا شرحت في هذا الكتاب، على هذا المنوال « الرأي الخاص »
 الذي كنتُ كوّنتُهُ منذ مدة غير قصيرة عن « الدور الذي لعبته الثورة
 العربية في تاريخ الشرق الأدنى بوجه عام وتاريخ الشرق العربي بوجه
 خاص » ، وذلك بعد استعراض الوقائع وتقليب القضايا وتكرار التأمل
 في الأمور على طريقة التساؤل بـ « لو و لولا » ...
 وحينما كتبتُ ذلك ، لم اكن اقصد ، في الحقيقة ، الرد على الفقرات
 المنشورة في تلك الجريدة التركية وحدها، بل كنت اقصد، بوجه خاص،
 تنوير رأي كاتب كان يلعب دوراً هاماً في توجيه الرأي العام التركي ،
 بصفته صاحب جريدة قديمة انتقلت من الاستانة الى انقره من ناحية ،
 وبصفته نائباً ذا نفوذ في المجلس الوطني الكبير وعضواً فعالاً في لجنة
 الشؤون الخارجية ، ، من ناحية أخرى . كما انني وددتُ أن اطلع فريد
 بك نفسه على رأيي هذا ، ولذلك لم ارسل الكتاب الى يونس نادي رأساً،
 بل وضعته في المغلف الخاص بفريد بك ، ورجوته أن يسلمه الى يونس
 نادي بعد قراءته .

ومن غرائب الامور أن تضطربني الظروف - فيما بعد - الى بسط
 رأيي هذا وشرح نظريتي هذه في عدة محافل عربية ايضاً ، وان تحمّنتني
 على مناقشة هذه القضايا أمام عدد غير قليل من المفكرين الوطنيين، الذين
 كانوا يلجأون الى التنديد بالثورة العربية والتعريض بها ، كلما شاهدوا
 العقبات التي كانت تقوم في سبيل تقدّم القضية العربية، دون ان يفكروا
 تفكيراً دقيقاً في الاوضاع التي كانت تنتهي اليها شؤون البلاد العربية

لو لم تقم الثورة المذكورة .

لم يصلني جواب فريد بك إلا بعد مرور مدة تناهز الشهرين؛ وقد جاء في هذا الجواب ما ترجمته :

« ... إن الحكومة الوطنية التركية ، تريد ، بالطبع ، أن تتحرر جميع الممالك الاسلامية من الاحتلال الاجنبي ، وهي لا تتأخر عن بذل التضحيات الممكنة في هذا السبيل .

« نحن لانعلم ما هي العواطف التي تكنها نحننا اليوم المهمة الحاكمة في الحجاز . غير اننا نظن ان هذه الحكومة خاضعة للتأثير الانكليزي في الحالة الحاضرة . ونحن نرغب ان يكون المسلمون سعداء مرفحين في جميع الجهات . ونحن نتمنى بوجه خاص أن تكون سورية والعراق طليقتين ؛ من كل قيد اجنبي أو حماية اجنبية ، لكي تستطيعا التقدم والازدهار بحرية . ونحن مستعدون لتوحيد المساعي مع كل جمعية اسلامية تتخذ ذلك غاية لها وديناً . وعلى وجه اخص نحن نرى ان منافعنا الحالية تحتم علينا مساعدة سورية على قدر الامكان .

« فالاشخاص الذين سيذهبون الى هناك - بقصد تنظيم التشكيلات وقيادة الحركات - يستطيعون ان يروا من الاناضول على شرط أن يستصحبوا معهم الوثائق اللازمة لذلك ... »

وخلال المدة التي انقضت بين إرسال الكتاب وورود الجواب ، حدثت تطورات هامة في قضاياها :

فالدول الاوروبية ، لم تعترف قبلاً باستقلال الدولة السورية ولا بملكية فيصل عليها . ولهذا السبب ، استقبل فيصل في اوروبه بصفته ابناً لملك الحجاز وممثاله في مؤتمر الصلح . فلم تقتصر اعماله هناك على

القضية السورية وحدها ، بل تناولت مختلف القضايا العربية بأجمعها . وكان هناك بعض القضايا المتعلقة بالحجاز تتطلب الاتصال برجال وزارة الخارجية في روما ، فعهد إليّ الملك فيصل ، القيام بهذه المهمة ايضاً .

لم يتسنّ لي ، بعد الانتقال الى روما ، السفر الى ملاقاته الملك فيصل والتحدث إليه : لأنني ابتليت بروماتيزما شديدة في كتفي الايمن نشأت ، على ما يظهر ، من ابتلاي بالامطار الغزيرة ، يوم وصولي الى ميلانو ، خلال بحني عن مكان في فنادق المدينة . وقد أجمع الاطباء ، بعد الدرس والتجربة عدة ايام ، على ضرورة تثبيت الكتف ، ومنعها من الحركة منعاً باتاً مدة من الزمن . ولذلك ربطوا يدي اليمنى فوق صدري بلفافات تحيط بالذراع وتشبه القماط . ثم أحاطوا الكتف واليد مع الذراع بقالب من الجبس ، حول هذا القسم من البدن الى شيء يشبه درع السلحفاة . ولم يدعوا شيئاً خارج هذا القماط العلب سوى كفي اليمنى ويدي اليسرى ؛ فصرت ، لذلك ، محتاجاً الى رفيقتي ، في الكتابة ، وخلال الاكل ، وعند الاستلقاء على الفراش أو النهوض منه .

و كنتُ اسير في الشوارع ، واجلس على موائد الطعام ، وأنا مدثوث بلبون فضفاض ، يجعلني شبيهاً ببعض معلولي الحرب .

لبثت على هذه الحال مدة ثلاثة اسابيع ، ثم رفع الجراح القالب الجبسي وترك يدي حرّة . ولكنها كانت قد فقدت خلال مدة التثبيت قابليّة الحركة ، فأحاولوني الى « دلاك فني » يعالج يدي كل يوم بالدلك ، لاعادة المرونة الى مفاصلها والحركة الى عضلاتها .

لم تمنعني هذه الاحوال من التنقل في المدينة ، والسفر الى الضواحي القريبة ، غير أنها حالت دون سفري الى شمال ايطاليا مدة طويلة . ومع هذا ، فقد واصلت اعمالي واتصالي خلال هذه المدة بنشاط .

و كنتُ أملي كتاباتي على رفيقي - أم خلدون - كلما احتجت الى كتابة شيء ، واطلب من ضفاف كومو من يأتي الى روما ، كلما احتجت الى ارسال اوراق هامة .

وعندما أنجز البروفسور بونفاتي تقريره ، بعد الجلسات الطويلة التي عقدها معي ، جاء رستم حيدر الى روما ، للسؤال عن صحي باسم الملك من ناحية ، وتسليم التقرير من ناحية اخرى . واخبرني ، خلال اقامته في روما ، بكل ما جرى من الاجتاث والمفاوضات منذ افتراقني عن الملك فيصل ✍

ان اتجاهات السياسة العالمية جعلت عوده الملك فيصل الى سورية مستحيلة تماماً . وقد دللت الخطب التي ألقيت في المجالس النيابية الفرنسية والانكليزية ، دلالة قاطعة ، على أن الفرنسيين كانوا قد اتفقوا مع الانكليز على تركهم احراراً في سورية ، بعد أن تقرّر انتدابهم عليها بصورة رسمية ، وبعد ان سوّيت مسألة الموصل ونفط الموصل بين الدولتين بصورة نهائية .

كان يزعم معظم رجال السياسة في سورية بان الانكليز لن يسمحوا للفرنسيين بالاستيلاء على سورية الداخلية . وكان هذا الزعم قد وصل عند البعض إلى منزلة « العقيدة الراسخة » ، كما انه كان انتشر بين الناس انتشاراً كبيراً ، وظل مسيطراً على أذهان الكثيرين حتى يوم ميلون . غير ان الحقائق التي ظهرت بعد ذلك برهنت على ان فرنسا لم تقدم على عملها الاخير إلاّ بعد ان اتفقت مع انكلترة على القضية السورية اتفاقاً تاماً .

فقد أعلن ذلك بصراحه ، « ميلران » - الذي كان رئيساً للوزارة ووزيراً للخارجية ، من على منبر مجلس الشيوخ الفرنسي ، خلال مناقشة الميزانية المتعلقة بسورية وكيليكيا : كان قد أظهر الشيخ « فيكتور

بيوار» - خلال هذه المناقشة - تخوفه من سوء عواقب السياسة التي تسيّر عليها فرنسا في سورية ، قائلاً : انها قد تؤدي الى ضياع صداقة بريطانيا ، فقد تعود لذلك بحسارة عظيمة جـداً إلى مستقبل فرنسا . فانبرى ميلران إلى الرد عليه ، قائلاً : « لقد صرّح لنا حلفاؤنا باخلاص واستقامة بان عمل فرنسا في سورية لن يشوبه أقل تعرض منهم » * .

كما ان جريدة الديلي تلغراف الانكليزية نشرت مقالة عن القضية السورية - بعد الانذار الفرنسي وقبل واقعة ميلسون - قالت فيها ما يلي ، بعد ان أشارت إلى قرار سان ريمو في شأن الانتدابات : « لا يسعنا والحالة هذه ان نتعرض للمسألة ، ولا أن نسيطر على الاجراءات العسكرية التي تقوم بها فرنسا في سورية ، ولا البحث فيها ... كما انه لا يسع فرنسا أن تتعرض لما نتخذ من التدابير في العراق لقمع حركة العرب فيها . فالجنرال غورو يفعل في سورية ما يراه صواباً ... » . فكان من الطبيعي ان لا يغير الانكليز موقفهم هذا تجاه القضية السورية ، بعد يوم ميلسون .

وفعلاً ، قد قالوا بأنهم لا يستطيعون أن يساعدوا الحركات الوطنية في سورية ، وأخذوا يسعون لتحويل أنظار الملك من سورية الى العراق . وقد صارحوه بذلك ، ووعدوه بتأييد ترشيحه لعرش العراق . أما الملك فيصل ، فقد بقي حائراً ومترددأ ، تجاه هذه التصريحات والوعود ، في بادئ الامر ، ثم قال لهم بأنه لا يستطيع أن يتولى زمام الامور في العراق إلا تحت شرطين أساسيين :

١ - إنه لا يعترف بالانتداب ، ولكنه يعقد معهم معاهدة تضمن لهم مصالحهم الأساسية ، دون ان تمس سيادة البلاد وكرامتها .

٢ - إنه لا يذهب الى العراق إلا اذا طلبه العراقيون ، ولا يتولى عرش العراق إلا اذا جرى تصويت عام يُظهر اتفاق رأي الشعب على ملكيته .

وما زالت المفاوضات جارية بينه وبين الانكليز . وإذا تمّ الاتفاق
على المباديء الأساسية ، فسيذهب الملك فيصل الى لندن لبحث الامور
مع ساسة الانكليز مباشرة .

عندما اطلعت على تفاصيل هذه القضية ، تذكرت ، حالا ، مقدماتها
البعيدة ، إذ يبدو ان الانكليز بدأوا يفكرون في « انتقال الملك فيصل
الى العراق » غداة يوم ميسلون . وكان نوري السعيد قد ذكر هذا الاحتمال
حينما التحق بنا في درعا . وكانت جريدة التايمس الانكليزية قد نشرت
مقالة اقترحت فيها ذلك على الحكومة ، قبل ان تضي عشرة ايام على واقعة
ميسلون . وكانت جريدة الطان الفرنسية قد اشارت الى هذه المقالة
وعلقت عليها خلال الاسبوع الاول من شهر آب . حتى ان جريدة المقطم
نفسها نشرت هذه الاخبار ، قبل ان تغادر نحن حيفا فندخل الاراضي
المصرية .

وأما بواعث هذه السياسة البريطانية ، فكانت عديدة ومتنوعة :
أولاً : ان الانكليز كانوا أصبحوا في موقف معنوي حرج جدياً ،
بين الفرنسيين وبين السوريين بوجه عام ، وبين الجنرال غورو وبين الملك
فيصل بوجه خاص .

فقد كان لويد جورج أثنى على الملك فيصل ثناءً عاطراً ، في مجلس
العموم البريطاني ، قائلاً « لا يمكن لأحد ان يجد رجلاً أكثر استقامة
واخلاقاً ، واشد رغبة في التعاون مع الحلفاء ، في وقت السلم كما في وقت
الحرب ... » وذلك في ٢٩ نيسان ١٩٢٠ - اي قبل الانذار الفرنسي
بشهرين ونصف شهر فقط - .

كما ان رجال الجيش البريطاني الذين تعاونوا مع العرب في الحجاز
وفي فلسطين ، كانوا يذكرون - في كل مناسبة - الخدمات العظيمة التي

أدتها الثورة العربية الى قضية الحلفاء ، وكانوا يشيدون بوجه خاص بذكر روح الاقدام والبسالة التي أظهرها فيصل في أمر تنظيم الثورة وقيادة الجيوش خلال الحرب .

فالموقف الذي وقفه البريطانيون تجاه أحداث سورية الاخيرة ، كان منافياً - ليس للعهود المقطوعة خلال الحرب العالمية وحدها - ، بل للتصريحات الصادرة من رجالهم خلال الاشهر الاخيرة ايضاً . فكان من الطبيعي ان يبحثوا عن خطة تعالج حرجة هذا الموقف ، على قدر الامكان ...
ثانياً : ان مفكري الانكليز كانوا يقدرون القوة الكامنة في الفكرة العربية ، وكانوا يشعرون بوجود مراعاتها . حتى ان جريدة الديلي تلغراف كانت كتبت ما يلي ، - في ٢١ تموز ١٩٢٠ - :

« مع اننا لانحوض هذه الحرب مباشرة ، فان لنا علاقة بها . لان قبائل العرب لا تميز بين أمة وأمة من الافرنج . وقد تحاول الأخذ بثأر مواطنيها في سورية ، بمهاجمة مواقعنا العسكرية في العراق ، كما هو واقع الآن » .

وبعد ان ذكرت الجريدة ان الانتداب « يقضي باحترام استقلال سورية ، ويعني حكمها بواسطة موظفين سوريين يستمدون سلطتهم من مشيئة الشعب » ، وبعد ان أشارت الى ان « فرنسا قبلت الانتداب بهذا الروح » ، قالت ما يلي :

« وقد يحتمل ان تتمكن فرنسا من اقناع العرب الوطنيين بان حركاتها العسكرية انما يراد بها تهديد الطريق لتسكين البلاد ، لأن ذلك شرط جوهرى اولي للحكم الذاتي .

« ولكن الوطنية نبت سريع النمو ، كما علمنا الاختبار في هذه السنوات الاخيرة . فقبائل العرب التي كانت منقسمة ومتعادية قبل الحرب ، أخذت تشعر بتضامنها الجنسي ووحدها . وصارت تنفر من ان يتولى امورها

ضباط اوروبيون - خلافاً لما كان ينتظر - ، وأصبحت تأبى ان تصبر
الى أن تصير اهلاً لادارة شؤونها السياسية كما تقول الدول العظمى
التي تعنى بأمرها .

ان هذه الاسطر كانت تعبر عن رأي الكثيرين من ساسة الانكليز
المهتمين بشؤون الشرق . فكان من الطبيعي أن يفكر هؤلاء في سياسة
جديدة ، تضمن استرضاء العرب بشكل من الاشكال ...
وفي الأخير ، قد انضم الي هذين العاملين عامل آخر ، هو « الاتجاه
الجديد » الذي تكوّن عند الرأي العام البريطاني حيال « قضية العراق »
قبل يوم ميلسون بمدة قصيرة :

فالحكم العسكري في العراق جابه مشكلات عديدة ، اضطرت الانكليز
الى حشد قوى كبيرة وتكبّد نفقات طائلة .

والهجوم على القوى الانكليزية ، الذي بدأ لأول مرة بالاستيلاء على دير
الزور في ١١ كانون الاول سنة ١٩١٩ ، أخذ يتكرّر من حين الى حين
في مواقع متعدّدة ، لا سيما بعد إعلان الاستقلال في ٨ آذار سنة ١٩٢٠ .
فقد حدث الهجوم على تل عفر في ٣ حزيران ، وعلى الرميثة في اول تموز ؛
حتى ان تشرشل اعلن في ١٩ تموز ، - اي خلال أزمة الانذار الفرنسي في
سورية - ان الثورة قد اتسعت في الفرات وان خسارة البريطانيين بلغت
اربعمائة قتيل . وقد وقع هجوم عنيف على الجيوش البريطانية في ٢٤
تموز - اي يوم واقعة ميلسون - واتسع نطاق الثورة بعد ذلك ، خلال
شهر آب ، بسرعة كبيرة ، في جميع انحاء العراق .

وكان عدد غير قليل من اساطين السياسة ورجال الصحافة في انكلترة ،
ينتقدون ، خلال ذلك ، سياسة الحكومة البريطانية في العراق انتقاداً
مراً . حتى ان جريدة التايمس الشهيرة كانت نشرت مقالة انتقادية شديدة ،
عندما صرّح لويد جورج - في ٢٥ آذار - بان الحكومة البريطانية

ستطلب الانتداب على العراق ، أتت فيها رأي « آسكويث » القائل
بوجوب حصر مسؤوليات الانكليز بمنطقة البصرة ، وترك أقسام العراق
الداخلية تحت حكم الاهلين انفسهم .

وقد تكلم احد النواب في مجلس العموم البريطاني في ٢٩ نيسان عن
مشروع يقضي بتكوين « دولة تشمل العراق وسورية وفلسطين » تحت
إدارة الامير فيصل ومراقبة الانكليز والفرنسيين المشتركة .

وكانت جريدتا الديلي نيوز والديلي اكسبرس قد حدثا حدو التامس
في هذا المضمار ، ودعنا ايضاً الى ترك إدارة العراق الى العراقيين انفسهم .
وكانت موقعة ميسلون قد حدثت إبان اهتمام الرأي العام البريطاني
بالقضية العراقية ، وأثناء اشتغال ساسة الانكليز برسم خطط جديدة لحل
تلك القضية .

ولما كان اسم فيصل قد أخذ يدور في هذه الأبحاث قبل يوم ميسلون
فكان من الطبيعي أن يشغل في أبحاث المحافل السياسية البريطانية
وأحاديثها ، عقب يوم ميسلون ، شأناً أعظم مما كان عليه .

إن فكرة ترشيح فيصل لعرش العراق-، التي انعكست على الصحف
الانكليزية ، قبل أن يمضي اسبوع على خروجه من سورية - ، إنما كانت
وليدة هذا التخمر السابق تحت تأثير هذه العوامل العديدة .

والجرائد الانكليزية التي روّجت هذه الفكرة ، ذكرت لها فوائد
عديدة ، من بينها : « استرضاء العرب ، وتخليص بريطانيا من أعباء إدارة
العراق » وإرضاء الملك حسين وابنه فيصل ، اللذين كانا قدما للقضية
الحلفاء مساعدات ثمينة خلال الحرب العالمية . وقد صرحت الجرائد
المذكورة « ان الملك فيصل بوجه خاص يستحق رعاية بريطانيا العظمى
لما أبدى من المعاونة وصدق الولاء في الحرب مع تركيا . »

إن الملك فيصل لم يُعر هذه القضية اهتماماً يذكر في بادئ الامر ؛ وظل يفكر في القضية السورية قبل كل شيء ، وأكثر من كل شيء ، مدة من الزمن ...

حتى ان احدى الجرائد الفرنسية كتبت انه رفض الفكرة المذكورة وظل متمسكاً بعرش سورية ، ومهتماً بالقضية السورية . ولكنه ، عندما أحاط علماً ، بعد ذلك بخفايا السياسة الدولية ، من سفوح جبال الألب ومن ضفاف البحيرات الايطالية . وحينما اضطر الى معالجة القضية العربية بمعناها الشامل بسبب توليه تمثيل الحكومة الحجازية في مؤتمر الصلح - للمرة الثانية - ... أخذ يفكر في « ملكية العراق » بصورة جدية . وصار يضع الخطط اللازمة لتحقيقها بصورة تضمن للعراق الاستقلال والتقدم ضماناً أكيداً .

وقد قدر لي ، أن أقوم بدور هام في تمهيد السبل لذلك ، خلال اقامتي في روما :

وقد علمت ، خلال اتصالي ببعض رجال وزارة الخارجية الايطالية ، ان الحكومة البريطانية أعدت مشروعاً يتضمن حك الانتداب على العراق ، ومشروعاً آخر يتضمن حك الانتداب على فلسطين ؛ وقد أرسلت بصورة سرية نسخة من كلا المشروعين الى الحكومة الايطالية لتبدي رأياً فيها قبل عرضها على عصبة الامم .

وفكرت ، عندما علمت ذلك ، ان الاطلاع على تفاصيل المشروعين قد يفيد الملك فيصل ، خلال مذاكراته مع الانكليز ، فائدة كبرى . لان هذا الاطلاع يسهل عليه فهم المقاصد الاصلية التي قد تخفي وراء نصوص الاقتراحات ، ويساعده على اتقاء أفحاح السياسة التي برع في نصبها

الاوربيون براءة فائقة؛ فأخذت أتوسل بوسائل شتى للحصول على معلومات تفصيلية عن هذين المشروعين ، لا سيما عن مشروع صك الانتداب على العراق .

وحصلت في بادئ الامر على بعض المعلومات الشفهية من أحد موظفي وزارة الخارجية . وهذه المعلومات الشفهية زادتني قناعة بضرورة الحصول على النصوص الاصلية ، فرجوت الرجل أن يعمل على تزويدي بنسخة من المشروعين ؛ غير أنه قال لي : إن ذلك متعذر جداً ، إذ لا يوجد في وزارة الخارجية غير نسخة واحدة ، واستنساخها أمر صعب ، ومع هذا ، فقد وعدني أن يأتيني بالنسخة المذكورة ليلا على ان أعيدها اليه صباحاً .

وفعلاً ، أتاني بها ليلاً ، بعد العشاء ، ووعدته بإعادتها اليه صباحاً .

و كنت عندئذ لا ازال موثق اليد والجذع ، ولا ازال احتاج الى مساعدة أم خلدون في كل شيء ، فرجوتها ان تضحي بنومها تلك الليلة ، لتنسخ المشروعين من أولهما الى آخرهما ، وفعلاً سهرنا معاً طول الليل الى ان اتمنا النسخ .

وفي الصباح أعدنا النسخة الاصلية الى الرجل ، وأسرعنا في ايبال صورتها المستنسخة الى الملك فيصل .

وسرّ الملك بها سروراً عظيماً ، وشكرنا عليها شكراً حاراً . وقد علمت فيما بعد ، أنه استفاد منها ، خلال مفاوضاته في لندن ، فائدة كبيرة جداً .

وكانت هذه ، فاتحة الخدمات التي قدّمتها الى العراق والى القضية العراقية ، بصورة مباشرة .

تمت المفاوضات التمهيدية القائمة بين الملك فيصل وبين الانكليز في شهر تشرين الثاني ، ولذلك تقرر سفره الى لندره عن طريق المانيا وبلجيكا .

واما أنا فلم أر فائدة من مرافقته خلال هذه السفرة ، ورأيت ان العودة الى مصر والاتصال بالاخوان المتجمعين هناك أوفق للمصلحة من جميع الوجوه . فودعت الملك فيصل ، قبيل سفره الى انكلترة ، وغادرت ايطاليا في ٥ كانون الاول ، فبلغت القاهرة في ٩ منه .

واطلعت في القاهرة على تفصيلات حركات الجهاد .

فقد كان الاخوان المجاهدون قد انقسموا الى ثلاثة اقسام : القسم الاول اختفى في داخل البلاد السورية ، والقسم الثاني ذهب الى عمان ، والقسم الثالث لجأ الى مصر .

وكان القسم الاول يسعى لتقوية روح المقاومة في الداخل لتنظيم ثورة داخلية .

وكان القسم الثاني يأمل بجعل عمان مركز احتشاد للقوى الوطنية .

وأما القسم الثالث فكان يهتم بالدعاية ، وكان يرى من الضروري تأليف وفد يتولى الدفاع عن حقوق سورية في البلاد الأوروبية .

وكان مجاهدو عمان يستدعونني للاتحاق بهم ، ومجاهدو القاهرة يقترحون عليّ الانضمام اليهم . أما أنا ، فكنت أرى أن هذين الاتجاهين يؤديان بي الى الغوص في بحر السياسة ، ويبعداني عن ميادين اختصاصي الأصلية ، فكنت أرجح عليها ، الذهاب الى العراق مع الملك فيصل ، لتنظيم وتأسيس المعارف هناك ، وفقاً للرغبة التي كانت أبدائها لي عدة مرات .

فاعتذرت من الاخوان الذين كانوا يستدعونني الى عمان ، ومن الذين كانوا يدفعونني الى الذهاب الى اوروبا ، وانتظرت في القاهرة .

ان مفاوضات الملك فيصل مع الانكليز لم تنته بسرعة ؛ لان اختلاف
الانكليز انفسهم في السياسة التي يجب اتباعها في العراق من ناحية ،
واحتجاج الفرنسيين على مشروع ذهاب الملك فيصل الى العراق من ناحية
ثانية ، وصعوبة التوفيق بين مطامع الانكليز الاستغلالية وأمني فيصل
الوطنية من ناحية ثالثة .. كل ذلك كان يستوجب تطويل أمد المفاوضات
بطبيعة الحال .

ومع هذا كله ، فقد انتهت المفاوضات في شهر آذار ، وغادر الملك
فيصل انكلترة في اليوم الاخير من الشهر المذكور ، فوصل الى القاهرة
في الرابع عشر من نيسان ، ثم غادرها الى الحجاز لملاقاة والده . وبعد
ذلك سافر من هناك الى العراق عن طريق البصرة . فبلغ البصرة في
٢١ حزيران ١٩٢١ .

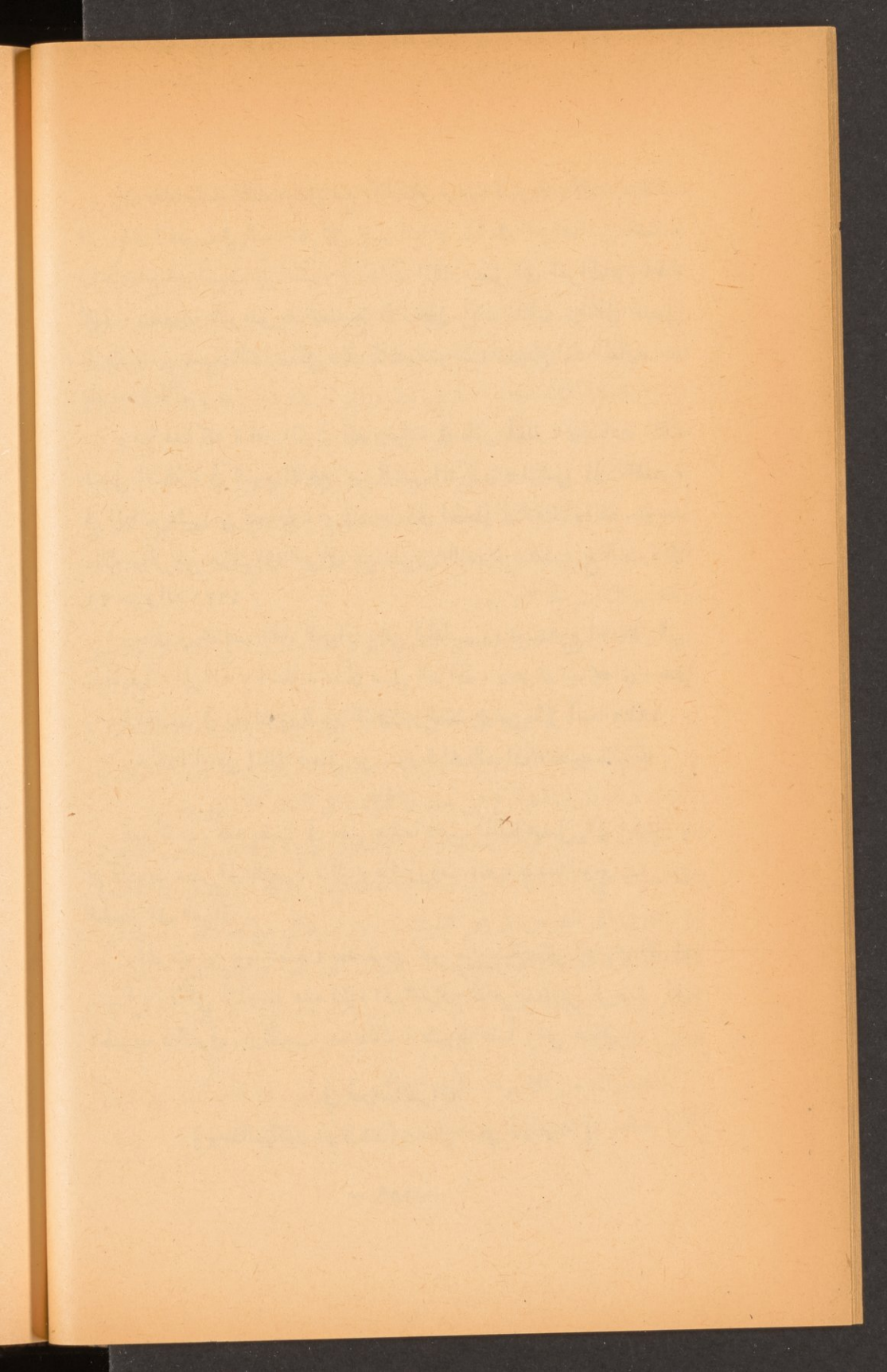
وجال في مختلف انحاء العراق يلقي الخطب ، ويذيع الخطط التي
سيطبقها ، الى ان تم انتخابه ملكا على العراق ، وجرى تنويجه في حفلة
رسمية أقيمت في بغداد في اليوم الثالث والعشرين من شهر آب ١٩٢١ .
وهكذا انتقل الملك فيصل من سورية الى العراق ، بصورة نهائية .

أما أنا .. فقد بقيت في مصر عندما ذهب الملك فيصل الى الحجاز ؛
ثم غادرت مصر الى البصرة ، اثر برفية وردت منه ، عندما توجه من
الحجاز الى العراق .

وأبحرت من بور سعيد ، بعد مرور نحو من سنة على إبحاري الاول
منها ؛ ولكنني لم أتوجه هذه المرة الى الشمال فالغرب ، بل توجهت الى
الجنوب فالشرق . وقضيت بعد ذلك ، عشرين عاماً ، من حياتي :

في خدمة العراق

[وهذا سيكون عنوان المذكرات التي تتعلق بالعراق]



ذِكْرٌ

وَمَثَلٌ وَمَعْرُوفَاتٌ

انني لم أقصد بتأليف ونشر هذا الكتاب وضع
تاريخ تام عن الدولة العربية التي تأسست في سورية عقب
الحرب العالمية . انما قصدت تثبيت صفحة من صفحات
ذلك التاريخ ، هي الصفحة الاخيرة من أيام تلك الدولة .
ومع هذا رأيت من المفيد أن أذيل هذا الكتاب بمجموعة
وثائق تكفل فهم الشروط والظروف التي احاطت
بالدولة المذكورة - منذ بداية تكوينها - فهماً صحيحاً .
ان قسماً من هذه الوثائق مستنسخ من الاوراق المحفوظة
لدي ، وقسماً آخر منها مستخرج من الجريدة الرسمية
« العاصمة » التي كانت تصدر تلك الايام . وهناك قسم
ثالث مترجم من ضبوط جلسات المجلس النيابي الافرنسي
وملخص من مذكرات الجنرال غوايه .

فَيْصَلُ الْأَوَّلِ

دخل الأمير فيصل مدينة دمشق ، و أعلن تشكيل الحكومة العربية في سورية ،
بصفته قائداً للجيش الثمالية ، وممثلاً لوالده الملك حسين .

ثم ذهب الى مؤتمر الصلح في باريس - للدفاع عن حقوق العرب بوجه عام وحقوق
السوريين بوجه خاص - بالصفة نفسها .

ولقد كان باتصال دائم مع الجمعيات الثورية التي تألفت في سورية قبل نشوب الحرب
العالمية ، فكان يعتبر ممثلاً للسوريين أيضاً من هذه الناحية .

غير ان الفرنسيين ، وأذئاب الفرنسيين ، أنكروا عليه حق التكلم باسم سورية
والسوريين ، لذلك رؤي من الضروري تزويده بتوكيلات صادرة عن الشعب
مباشرة .

ان هذه التوكيلات بدأت بالقرار الذي اتخذته المجلس البلدي بدمشق . ثم تأيدت
بالاجتماعات التي حضرها - في مختلف المدن السورية - الاشراف ورؤساء الطوائف
وممثلي الحرف ، وفي الاخير توجت بالقرار الذي اتخذته المؤتمر السوري العام عند مجيء
لجنة الاستفتاء الاميركية ، في ٢ تموز سنة ١٩١٩ .

وقد صرح المؤتمر المذكور في القرار الذي قدمه الى اللجنة الاميركية : « انه يضع
تمام الثقة » بشخص الامير فيصل « ويجاهر بالاعتماد التام على سموه » ، كما انه اظهر
رغبته الشديدة في المناداة به ملكاً على البلاد السورية بأجمعها .

ولقد أعلن المؤتمر السوري العام ملكية فيصل فعلا على « سورية المتحدة المستقلة » .
بعد مرور ثمانية أشهر على القرار المذكور ، وذلك في ٨ آذار سنة ١٩٢٠ .

١
البلاغ الرسمي الذي أصدره الامير فيصل

في ٥ تشرين الاول ١٩١٨

الى اهالي سوريا المحترمين .

اشكر جميع السوريين على ما أبدوه من العطف والمحبة وحسن القبول
لجيوشنا المنصورة ، والمسارة للبيعة باسم مولانا السلطان امير المؤمنين
الشريف حسين نصره الله . ثم ابلغهم المواد الآتية :

١ - تشكلت في سورية حكومة دستورية عربية مستقلة استقلالاً
مطلقاً لا شائبة فيه ، باسم مولانا السلطان حسين ، شاملة جميع البلاد السورية .

٢ - قد عهدت الى السيد رضا باشا الركابي بالقيادة العامة للحكومة
المذكورة ، نظراً لثقتي باقتداره ولياقته .

٣ - تتألف ادارة عرقية لرؤية المواد التي يحيلها القائد اليها .

بناء عليه ارجو من الاهالي الكرام المحافظة على الهدوء والسكون
والطاعة للحكومة الجديدة والانقياد لأوامرها ، والاصفاء لتبليغاتها .
وابلغكم بأني سأكون تجاه جميع الأفراد المنضوين تحت لواء الحكومة
العربية كأب شفوق . كما اني سأكون شديد العقاب على من يجراً على
مخالفة أوامرها والعبث بقوانينها ، وايقاع العراقيين في سبيل رقيها
وسيرها . ولذلك فاني آمل من اهالي سورية - الذي برهنوا على محبتهم لنا
بترحيبهم بنا - ان يكونوا مثالا حسنا للطاعة والسكون ، حتى يثبتوا للعالم
أجمع انهم امة لائقة بالاستقلال قادرة على ادارة شؤونها بنفسها .

وليعلم جميع الناس أن حكومتنا العربية قد تأسست على قاعدة العدالة
والمساواة : فهي تنظر الى جميع الناطقين بالضاد على اختلاف مذاهبهم
وأديانهم نظراً واحداً ، لا تفرق في الحقوق بين المسلم والمسيحي والموسوي ،
فهي تسعى بكل ما لديها من الوسائل لتحكيم دعائم هذه الدولة التي قامت

باسم للعرب ، وتستهدف اعلاء شأنهم وتأسيس مركز سياسي لهم بين
الامم الراقية .
والله نسأل ان يوفقنا جميعاً الى ما فيه خير العرب واعلاء كلمتهم
والسلام .

الشريف فيصل

٢

الخطاب الذي ألقاه الامير فيصل في حلب

- في ١١ تشرين الثاني ١٩١٨ -

لا نشك انكم أيها السادة ترومون منا اعمالا مهمة . وبما أن حلب هي
في اقاصي بلاد العرب ، لم يتصل بأهلها ما وقع بيننا وبين الاتراك ، وما
سبب قيامنا ضدكم . لان الاتراك كانوا يشيعون للملاء اجمع أن الاشراف
اتفقوا مع الغربيين على بيع البلاد لقاء درهيمات ؛ وسعوا لاجراج فتاوى
ضدنا نشرها للعامة . وقد يوجد بين بسطاء العقل من غش بزعم الاتراك
وضلاتهم .

نشأ الدين الاسلامي بقدرة الله تعالى ونشر بواسطة محمد « صلعم » النبي
العظيم الذي تنتسب اليه اسرتنا ؛ فلا يتصور أن اناساً منسوبين لمحمد
النبي الكريم يبيعون او يخونون ما وضعه جدهم ، لان مصلحة الأمم
الاسلامية لها علاقة كبيرة بهذا الشأن .

نحن لم نقم الا لنصرة الحق واغاثة المظلوم . ساد الترك ٦٠٠ سنة
هدموا في خلالها صرح مجد اقامه اجدادنا . ومن ذلك الحين اطلقت نار
العرب . ولكن لم تطفأ ، لان العرب عاشوا قروناً واعواماً لم يتسن البقاء
خلالها لأمة من الأمم غير العرب . وانما كانت تنتهز الفرص وتظهر عندما
ترى الوقت المناسب .

نمنا ٦٠٠ سنة ، ولكننا لم نمت ؛ بل انتظرنا الطرف المساعد على النهوض ،
والخروج الى ساحة العمل لتمكين وتشديد مجدنا .
وعندما اعلن الاتراك النفي العام ، اتوا بأعمال تتبرأ منها الانسانية
ولا لزوم لتعدادها .

وكانت العرب تنادي وتطالب الأتراك بحقوقها . وهذه اغتصمت
الفرصة التي مكنتها من الانتقام من العرب .

رأى والذي أن حكومة الترك ليست بدولة تعمل لاجياء دين او عمل
عام ينفع البلاد ؛ ولكنها اعلنت جهادها بالاتفاق مع المانيا لمجرد الانتقام
من العناصر الخاضعة لها ومنها العرب ، وتبين له ان مبادئها غير مبادئ
الحق ، فاتفق مع الحلفاء بعد الاتكال على قوة الله ، لعلمه انهم ينصرون
الضعيف ويساعدون على اعادة حقوق الأمم المحكومة ؛ وتساعد واياهم على
ازاحة الأتراك واستخلاص ما اغتصبوه منا نحن العرب .

باسم العرب حالف والذي الحكومات الغربية ، وقام معهم ضد
المانيا وتركيا كتنفاً لكتف ، لا كما زعم الأتراك من أن قيامنا كان نتيجة
مطامع شخصية .

فانا باسم كافة العرب اخبر اخواني اهل الشبهاء ان للحكومات الغربية
وخصوصاً انكلترا وفرنسا اليد البيضاء في مساعدتنا وشد أزرننا ، ولا تنسى
العرب - ما دامت موجودة على وجه البسيطة - فضل معاوتتهم .

نحن اليوم ندعي الحرية والاستقلال . فهذه اقوال . اذ لم نعمل شيئاً
حتى الآن سوى طرد الاتراك من بلادنا . وهذا يحتم عليهم . لان القدرة
الالهية تأتي أن تتركهم بدون مجازاة لما أتوه من فظائع الاعمال .

بقيت علينا وظائف مهمة جداً : وهي تأسيس ملك وحكومة نفتخر
بها امام العالم اجمع . ان الامم قد ساعدتنا وستساعدنا ايضاً . واني لأتلو
عليكم برقية وردت لي منذ ثلاثة أيام تبين لكم احساسات الدول الغربية

نحوها ، ليفهم جميع المواطنين اننا لم نبع البلاد ولن نبيعها ابداً وهي :

تصريح ٨ نوفمبر - تشرين الثاني - سنة ١٩١٨

« ان السبب الذي من اجله حاربت فرنسا وانكلترا في الشرق تلك الحرب التي اهاجتها مطامع الالمان ، انما هو لتحرير الشعوب التي رزحت اجيالاً طوالاً تحت نظام الترك تحريراً تاماً نهائياً ، واقامة حكومات وادارات وطنية تستمد سلطتها من اختيار الاهالي الوطنيين لها اختياراً حراً . ولقد أجمعت فرنسا وانكلترا على ان تؤيد ذلك بان تشجعا وتعينا على اقامة هذه الحكومات والادارات الوطنية في سوريا والعراق - المنطقتين اللتين أم الحلفاء تحريرهما - وفي الاراضي التي مازالوا يجاهدون في تحريرها . وان تساعدا هذه الهيئات وتعترف بها عندما تؤسس فعلا - وليس من غرض لفرنسا او انكلترا ان تنزلا اهالي هذه المناطق على الحكم الذي تريدها ، ولكن مهمها الوحيد ان يتحقق بمعوتتها ومساعدتها المفيدة عمل هذه الحكومات والادارات التي يختارها الاهلوت من ذات انفسهم ، وان تضمننا لهم عدلا منزهاً يساوي بين الجميع ، ويسهل عليهم ترقية الامور الاقتصادية في البلاد ، باحياء مواهب الاهالي الوطنيين وتشجيعهم على نشر العلم ، ووضع حد للخلاف القديم الذي قضت به السياسة التركية . تلك هي الاغراض التي ترمي اليها الحكومتان المتحالفتان في هذه الاقطار المحررة »

لا شك بان هذه البرقية من المستندات التاريخية العظيمة ؛ وانها تنبئ عن شعور عال وحسب انسانية لا يقوم العرب باداء واجب الشكر عليها ، الا بتحقيق أماني هذه الدول ، وهي تشكيل وتنظيم حكومة عادلة قوية تحفظ حقوق جميع أهل البلاد .

اننا اليوم في موقف حرج : الأمم المتمدنة وحلفاؤنا ينظرون الينا بنظر الاعجاب والتقدير ، واعدائنا يرموننا بعين النقد. خرج الاتراك من بلادنا ، ونحن الان كالطفل الصغير ، لا حكومة ولا جند ولا معارف ؛ والسواد الاعظم من الشعب لا يفقه معنى الوطنية والحرية ، ولا ما هو الاستقلال ، حتى ولا ذرة من كل هذه الأمور ، ذلك نتيجة ضغط الاتراك

على عقول وأفكار الأمة . لذا يجب ان نفهم هؤلاء الناس قدر نعمة
الاستقلال ، ونسعى ان كنا ابناء اجدادنا لنشر لواء العلم ، لأن الأمم
لاتعيش الا بالعلم والنظام والمساواة ، وبذلك نحقق آمال حلفائنا .

انا عربي ، وليس لي فضل على عربي ولو بمقال ذرة . انني أوفيت
واجبي الحربي ، كما اوفى والدي واجبه السياسي ؛ فإنه تحالف وتعاهد مع
أهم متمدنة ، أوفت بعهودها ولا تزال تساعدنا على تشكيل حكومة
منتظمة . فعلينا ابراز هذه الأمانة الى حيز الوجود بكمال الحزم والعزم ،
لأن البلاد لايمكنها أن تعيش بحالة فوضى أي بلا حكومة . وهذا واجب
ذمة الأمة وأهل البلاد . ونبرأ الى الله بما يحصل لهذه البلاد بعد اليوم .
انا ومن معي سيف مسلول بيد العرب يضربون به من يريدون .

احض اخواني العرب على اختلاف مذاهبهم بالتمسك بأهداب الوحدة
والاتفاق ، ونشر العلوم ، وتشكيل حكومة نبیض بها وجوهنا . لأننا
اذا فعلنا كما فعل الأتراك نخرج من البلاد كما خرجوا لاسمح الله ؛ وان
فعلنا ما يقضي به الواجب يسجل التاريخ اعمالنا بمداد الفخر . انني اقل
قدراً ، وادناهم علماً ، لا مزية لي الا الاخلاص .

إنني أكرر ما قلته في جميع موافقي : بأن العرب هم عرب قبل عيسى
وموسى ومحمد ؛ وان الديانات تأمر في الارض باتباع الحق والاخوة ، وعليه
فمن يعى لايقع الشقاق بين المسلم والمسيحي والموسوي فما هو بعربي .
انا عربي قبل كل شيء . وأنا اقسم لكم بشرفي ، وشرف عائلتي ،
وبكل مقدس ومحترم عندي ، بأنه لا تأخذني في الحق لومة لائم ولا أحجم
عن مجازاة من يتجرأ على ذلك . فلا اعتبر الرجل رجلاً الا اذا كان خادماً
لهذه التربة .

عندنا والحمد لله رجال اكفاء كثيرون ، ولكنهم مقيمون خارج الديار
وفي بلاد الأتراك . وسيأتون قريباً ان شاء الله ، فيصلحون الحلل الموجود

هنا . ولا يجدر أن نتعاس عن العمل ريثما أتون . فما لا يدرك كله لا يترك
كله . ويلزم علينا ان نبتدىء بدون ان ننظر للمرء من حيث شرف عائلته
وخصوصيته ، بل ننظر الى الرجل الكفء شريفاً كان أو وضعياً ، اذ لا
شرف الا بالعلم .

الانسان يخطىء ، فاذا اخطأت ساحونى ، وبينوا لي مواطن اخطائي .
بما أن اكثر الافراد يجولون قدر نعمة الاستقلال كما بينت لكم ، فلا
يبعد ان يحصل في بعض المحلات ما يخجل بالأمن . فالحكومة مجبورة على
تطبيق معاملاتها على القانون العسكري العرفي في مدة الحرب ، ريثما يتم
تشكيل حكومة منتظمة .

ارجو اخواني اهل البلاد أن ينظروا الى الحكومة نظر الولد البار
للوالد الشفوق ، ويساعدها جهد طاقتهم ، ويعلموا ان الحكومة مشرفة
على اعمال الافراد والموظفين .

ان الحكومة في طورها الجديد بحاجة لايجاد قوة تحفظ كيانها . فكل
من يعبت بأوامرها ويخجل بمقرراتها يستهدف ليدها القوية . ولأجل حفظ
الاستقلال ليس لي الا ان أدعو اهل البلاد للاهتمام الزائد بتكوين حكومة
ثابتة الاركان متينة الجانب .

الدرك والشرطة هما قوام البلاد . وبدونها لا تنتظم احوال
الحكومات . لذلك اطلب من الجميع وخصوصاً الشبان ، ان ينتظموا بها ،
وان لا يتأخر أحدهم عن خدمة وطنه وبلاده ، بدون نظر لموقعه العائلي .
فان الشرطة وظيفه شريفة عالية . وان الانسان يتولى كل عمل في
داخلية وبيته ، حتى تجد رب البيت يكس داره بيده ولا يرى بها استخفافاً .
وستكون القوانين السابقة مرعية الاجراء ، الى ان يتم سن القوانين
من قبل المجلس الأعلى أي مجلس الأمة .

الحكومة الحاضرة تحفظ الأمن والنظام ، ريثما تتعين هيئات الحكومة

الجديدة

العرب امم وشعوب مختلفة باختلاف الاقليم . فالخليبي ليس كالحجازي والشامي ليس كالبياني - ولذا قد قرر والدي ان يجعل البلاد مناطق يطبق عليها قوانين خاصة ، بنسبة اطوار واحوال اهلها . فالبلاد الداخلية يكون لها قوانين ملائمة لموقعها ، والبلاد الساحلية ايضاً يكون لها قوانين طبق رغائب اهلها .

كان من الواجب علينا ان نتبدي اولاً بجمع الهيئة التي تسن هذه القوانين . ولكن العرب الذين هم في البلاد الخارجية هم أعلم منا بالقوانين الاكثر ملائمة للبلاد . ولذلك نرجي ، هذا الامر الى وقت اجتماع هؤلاء ، وفي اقرب وقت يصلون ان شاء الله . ان الذين استدعيتهم من الخارج رجال قديرون على وضع قوانين صالحة ملائمة لروح البلاد وطبائع اهلها ، وسيكون اجتماعهم في دمشق أو غيرها من البلاد العربية لعقد مؤتمرهم . وسأنظر بأعجل وقت بشؤون الأوقاف والكنائس ورد حقوقها المغصوبة من قبل الاتراك ، واعطي كل ذي حق حقه .

واطلب من اخواني ان يعتبروني كخادم للبلاد . انكم قد اعطيتموني البيعة بمنتهى الاخلاص والرضاء ، فاقابلها بالقسم العظيم اني لا أفتقر عن نصرته الحق ورد الظلم ، وعن عمل كل ما يرفع شأن العرب . وأرغب الى الاهالي ان يؤازروني بالعمل في خدمة الجامعة ، الى أن يلتئم مجلس الامة ، فأقول حينئذ هذه بضاعتكم ردت اليكم .

ان حلب خالية من المدارس فأتمنى لها مستقبلاً علمياً باهراً كما كانت عليه بالتاريخ .

وأرجو اخيراً صرف الهمة والنشاط لأمرين مهمين : (١) - حفظ النظام العام . (٢) - ترقية المعارف ، فوالله لا يمتاز احد عندي الا بفضله وعرفانه .

عند مروري من حماه استنهضت همه الأهالي بكلمات وجيزة بالعلم
وافتح المدارس . ويجلسة واحدة ، تبرع بضعة أشخاص بأربعة آلاف
جنيه ، ووعد الآخرون بإبلاغها حتى ١٢ الف جنيه . وسأستدعي حضرات
الأهالي بمحفلة خاصة للعناية بهذا المشروع الهام ، مشروع العلم روح البلاد .
نسأل الله ان يوفقنا لخدمة البلاد ونفع العباد ، ويمتدح الأمة بالحياة
الريغيدة والسلام .

٣

البيان الذي اذاعه فور عودته من مؤتمر السلام

- في أول أيار ١٩١٩ -

يا ابناء سورية العزيزة :

ها قد عدت الى الوطن بعد ان فارقت خمسة أشهر ، وقد ابلفت العالم
المتمدن ما انتدبتموني اليه من بيان مطالبكم . فتقرر مبدئياً استقلال
بلادكم ، وصحت النية على ارسال لجنة تحقيق دولية تحقق ما نقلت الى
الغربيين من رغائبكم . وستصل اللجنة في هذين الاسبوعين . وبهذا ترون
ان قد تم القسم الاعظم من المهمة الخارجية التي نعمل لأجلها ، ذلك بحسن
نيات الحكومات الاربع المعظمة وصدقهم في اقوالهم وتمسكهم بالمبادئ
السامية التي جعلوها دستوراً لأعمالهم وطبقاً لأمانى الامة .

بقيت هنالك المهمة الداخلية التي هي من خصائص هذه الامة بأجمعها ،
وهي المسؤولية عنها ونجاحها موكول اليها . فعلى الشعب ان يقوم بما يقرره
المؤتمر السوري العام الموقت الذي يتعقد عما قريب .

الامم تود لكم النجاح . وانا اريد منكم ان تبهنوا لهذه البعثة المحترمة
- التي ستشهد بالحق لكم او عليكم - بانكم تستحقون الاستقلال ، وانكم
قادرون على ادارة شؤونكم بأنفسكم . سجلوا امام العالم والتاريخ انكم

أمة تفدي كل عزيز في سبيل اشرف غاية، وهي الاستقلال الذي اعاونكم
عليه وانا احد افرادكم .

انا لاشك في انكم يد واحدة على المطالبة بحكم الصريح والسعي
للوصول اليه بكل ما في نفوسكم من قوة . تعملون وغايتكم متحدة .
والصدق رائدكم في اقوالكم واعمالكم جريئاً على ما تقتضيه منكم محبتكم
لهذه التربة الطاهرة ، متمسكين بأهداب الحزم ، متخذين اسباب السكينة
والتؤدة والغيرة على هذا الوطن .

واني لآمل ان تثبتوا للعالم انكم احفاد اولئك الاجداد الذين كانوا
سدنة الحرية ودعاة العدل . والتاريخ شاهد لا يمارى في صحة القول .
وان ما قامت به الجاليات السورية المنتشرة في اقطار العالم من جلائل
الاعمال ليدخل السرور الى فؤاد كل من يحب هذه البلاد .

فقد اسمعت انها لا ترى السعادة كل السعادة الا في الاستقلال التام
بدون قيد ولا شرط . فاذا كانوا على تفرقهم لا يرضيهم إلا هذا ، فأنتم
باجتماعكم اكثر استمساكاً بحقوق بلادكم . تستقلون في بلادكم استقلالكم
في بيوتكم . فينظر كل صقع من اصقاعكم في شؤونه بنفسه ، مع احترام
تقاليد وعاداته ، اما المعاونة التي نحتاج اليها فنبتاعها بأثمانها .
هذا ما احب ان يجعلوه - يا بني وطني - نصب اعينكم ، وان تكونوا
المثال الحي وقدوة الابناء والاحفاد .

فيصل

٤

الخطاب الذي ألقاه في بهو دار الحكومة بدمشق

- في ٥ أيار ١٩١٩ -

اشرف بان القبي بعض كلمات على مسامعكم الكريمة . وهذه الكلمات

ستكون تاريخية بالنسبة لحياة الامة العربية الجديدة في ماضيها واستقبالها .
وارجو العفو والعتذار اذا سمعتم بعض اغلاط تقع مني في اثناء الحديث ،
لكوني لست من رجال هذا الموقف . وارجوكم ان تنظروا اليّ بعين
العتذر وقد دفعني الى الكلام :

اولاً - ان اكثر هؤلاء الكرام الذين اتشرف بمخاطبتهم مجتمعون
هنا من كافة انحاء سورية . وقد اتوا الى بيروت لملاقاتي واداء التحية باسم
جميع المواطنين الذين ينتدبون عنهم . ومضوا الى هنا لسمعوا مني ما
حصل في الغرب في مؤتمر السلام ، بخصوص بلاد العرب عامة ، وسورية
خاصة . ولا شك في انني مكره على القاء هذه الكلمات لاطمن اهل البلاد
على بلادهم وعلى استقلالهم . مع اني بعض الاحيان لا يمكنني ان اصرح
بكل شيء ، لبعض الموانع السياسية التي تجبرني على السكوت عنها للوفد
القادم . ولما كان اكثر الذوات لا يعرفون ما هي الحركة الثورية التي
قامت في الحجاز وما هو السبب الدافع اليها ، ولربما انهم قبل يومنا هذا
كانت افكار بعضهم ممن لا يعلم السياسة العمومية داعية الى اتهام هذه
الثورة بتهم لا محل لذكرها ويقولون ان من قام بهذه الحركة أتى بجحاسة
للوطن أو للامة أو للجامعة العثمانية التي كنا نحن من افرادها .

ولكن على اثر انكسار الاتحاديين وتشتت شمل الاتحاد الجرمانى ،
علم المجموع ان من قام بالثورة هو رجل او رجال عالمون بسير الحركة
السياسية والعسكرية في العالم . وان من قام بهذه ما قام الا لحفظ قسم
من جسم البلاد العثمانية وانقاذه مما سيقع به بعد الحرب . ولا شك أن
المسؤول في الحركة ، اي الحركة الثورية العربية اولاً : والذي ، ثم
الحجازيون مادة ، الذين قاموا فعلاً . اما السوريون فانهم مسؤولون عنها
معنى ، لأنهم قد شوقوا الحجازيين لهذه الحركة . فنرى والله الحمد ان الفخر
وان كان اولاً للحجازيين ، فهو فخر للجميع . لأن هذه الثورة هي ثورة

قومية ، لا يمكن ان نسندھا الا الى الامة جمعاء . نعم ان والدي قام
بالثورة في اثناء النزاع العظيم الدنيوي ، بعدما رأى ان الاتراك انتقادوا
الى التيار الالماني ، وأوردوا الامة العثمانية موارد الهلاك ، ورأى ان
دوام العرب في الحرب مع الاتراك المتحدین مع الالمان سيوقع البلاد
التركية في ذات الموقع . ورأى ان الامة العربية التي طالما تمت الخروج
من نير الاستعباد والنهوض الى ما كانت عليه في سابق التاريخ ، طامحة
بانظارها الى الافلات من اشراك اعدائها . لهذا قام بالحركة ، بعد ان
ايتت الى سورية وقابلت بعض الرجال ، - الذين منهم كثيرون في مجلسنا
هذا ، - سواء من البدو او من الحضرة ، عقب مجيئي الى هنا ولا شك في
انهم يذكرون ذلك .

ولما وصلت إلى دمشق ، ورأيت ما رأيت من رجال الثورة ، رجعت
الى الحجاز ، واخبرت والدي كيف انهم قاموا بواجبهم ، وعليه قام .
ولكن تقدير الباري جعل السوريين في موقف لا يمكنهم في موازنة
الحجاز بما قام به ، لاسباب تعلمونها ، وهو ضغط الاتراك عليهم وما اتوه
من الافعال التي سيسطرها التاريخ ويخلد ذكر من قتل ومن استشهد في
تلك الاثناء من السوريين باحرف ذهبية . قام والدي ولم يفكر فيما يقع
على الحجاز والحجازيين من القيام ضد الاتراك ، ولم يتيقن من النتيجة .
الا ان الباري سبحانه وتعالى يسر هذه الأمور ، فجلا الاتراك عن
سورية كافة .

لاشك أنه قبل ذلك اتى ببعض مذاكرات أو معاهدات ، بينه وبين
الامم المحالفة ، امم الحلفاء . واتكالا على الباري سبحانه وتعالى ، ثم على
العهود التي اخذها ، قام بالواجب ، إلى ان انتهى الحرب وبدأ الصلح .
ذهبت عن والدي إلى باريس عقب جلاء الاتراك . ولتنفيذ الخطط
العسكرية في البلاد المحتلة ، جعلت البلاد السورية مقسمة على ثلاث مناطق ،

وهذا لتنفيذ الخطط العسكرية ليس الا . وأسست الحكومة العربية العسكرية في داخلية سورية - وهي ليست حكومة دائمة - ولذلك ذهبت إلى المؤتمر الذي انعقد في باريس ، لاخذ كل مستحق حقه . وصلت باريس ودخلت المؤتمر وجمعية الامم ، لبث رغائب الشعب على قدر اجتهادي ، وتمكنت من قول ما أريد . وعند ذهابي رأيت امم الغرب في حالة جهل عميق عن احوال العرب . كانوا لا يعرفون عن العرب الا ما كانوا يعرفونه عنهم في حكايات الف ليلة وليلة ليس الا . كانوا يظنون العرب عبارة عن الامم السالفة العربية ، ولا يفكرون بوجود الامم العربية الحاضرة ، ولا يعرفون شيئاً عن الافكار السياسية والنهضة التي حصلت فيها . يفكرون العرب هم عبارة عن عرب البادية ، الذين يسكنون الصحراء . واما باقي سكان البلاد المعمورة فهم يعدونهم غير عرب . ولا شك ان جهلهم هذا جعلني أصرف وقتاً طويلاً لافهم هذه الامم الحقيقية ، واثبت أن العرب امة واحدة تقطن في البلاد التي تحدّها البحار من الشرق والجنوب والغرب وتحدها جبال طوروس من الشمال .

قلت هذا للمؤتمر واخبرتهم بمقاصد العرب ونواياهم . وبما انهم قاموا لانصاف المظلوم ، فبعد ان فهموا المقاصد والمطالب ، وما فعله العرب من المعاونة للحلفاء في هذا الحرب ، اعترفوا باستقلال العرب مبدئياً . ولكونهم ليسوا عالمين الدرجة التي جازتها الامم العربية اليوم من الرقي الأدبي والسياسي ، ولتأمين السلم في البلاد بأجمعها ، رأوا أن ينتدبوا هيئة دولية لتتولى الحقيقة بإبصارها ، وها هي قادمة اليكم .

كانت مدافعتي عن بلاد العرب على قسمين :

القسم الأول - البلاد العربية لا يمكن تجزئتها .

القسم الثاني - بما ان البلاد العربية بين سكانها اختلافات في طبقات العلم والتعليم ليس الا ، فالظروف ليست كافية لتجعلهم امة واحدة

وحكومة واحدة . لذلك رأيت الدفاع كما يلي :

ان سورية والحجاز والعراق قطعات عربية . وكل قطعة فيها يطلب
اهلها الاستقلال . وقلت ان نجداً والبلاد المساوية للحجاز من الاقطار
العربية ، هي تابعة للحجاز ليس الا . وهذه يرأسها والدي . اما سورية
فيجب ان تكون مستقلة . وكذلك العراق يريد استقلاله ، ولا يريد
تعاونة أو حماية . نحن لانرضى في سورية ان نبيع استقلالنا بما يحتاج اليه
من المعاونات في ابتداء تشكلنا . بل ان الامة السورية هي امة تريد ان
تستقل وتأخذ ما تحتاجه من المعاونة بشئنه ، أي بدراهم معدودات .

دافعت هذا الدفاع . ولا حاجة إلى تفصيل غير ذلك . لان مجلسي
هذا هو خاص لسورية ، فاني اقول عن سورية :

دافعت عن سورية بحدودها الطبيعية ، وقلت ان السوريين يطلبون

استقلال بلادهم الطبيعية ، ولا يريدون ان يشار بهم فيها شريك .

وقد توقفنا والحمد لله . العراق مستقلة ، بلا علاقة بسورية ، كما أن

سورية لا علاقة لها بسائر البلاد العربية . على ان العرب امة واحدة .

وكلنا يعلم ان المقاطعات العربية بالنسبة للتاريخ والجغرافية والصلات

القومية هي بلاد واحدة . وان هذه المقاطعات تكون جواركها ومصالحها

الاقتصادية موحدة ، لا حاجز يحجز المناسبات الودية والاقتصادية بينها .

كانت مدافعاتي عن البلاد بهذه الصورة . وكانت الامم تنظر إلى

طلباتي بنظر الارتياح والقبول . وما حصل من الجدل ما هو الا من عدم

معرفة تلك الامم مقاصد العرب وطواياها ، خوفاً من وقوع ما لا تحمد

عقباه ، بما بذره الاتراك . ولكون الامم الغربية تنظر إلى المجموع

التركي العثماني كمجموع واحد ، وما يحصل من الاتراك يظنونهم من العرب .

فبعد ان وقفوا على حقيقة الأمر وعرفوا ما هي مقاصد السوريين اذعنوا

لهم واعطوهم كل ما يطلبونه . وها أنا بين أيديكم ، قد قدمت اليكم من مؤتمري

السلم ، ابلغكم ذلك . وستصل اليكم الهيئة الدولية وتجبركم بما اخبرتمكم به .
ويتطلب منكم ان تعربوا لها عن ضمائرکم بأية صورة كانت ، لأن الامم
لا تريد اليوم ان تحكم امة أخرى الا برضاها .

وقد جعلت جمعية الامم مانعاً للحرب ، ووكلت بحل الاختلافات
والنظر فيها . وسيكون للعرب مندوب في جمعية الامم . وهذه التي
تنظر إلى ما هو حاصل أو ما يحصل بين الامم من الاختلافات بعد رجوع
هذه الهيئة إلى باريس . وستبدي رأي كل شعب من الشعوب التي كانت
تحت يد الترك ، وتعلن مطالب العرب وغيرهم ، أما استعباداً أو حكماً
ذاتياً استقلالياً ، على قدر علم وعرفان واقتدار الامم التي انسلخت عن
الاتراك .

فالموقف اليوم هو بيدكم . ان التسويات الخارجية قدمت بفضل
الباري سبحانه وتعالى ، وبحسن نية من حالفنا من الدول العظام الذين
لا يمكنني ان افرق بين الواحدة والأخرى في حسن النية ؛ وهم بكل
ارتياح قد قبلوا ما نثرت بين ايديهم من الاقوال .

انا الآن سأبتدي في قولي عما يجب علينا عمله . ولكن قبل كل شيء
يلزمني ان ارجع ثانياً إلى الماضي فأقول :

إن الثوار قاموا ولم يستشيروا الأمة ، لعدم مساعدة الوقت ،
فتحملوا المسؤولية وعملوا ما عملوه حتى اليوم .

والآن ذكرت ما حصل في السابق إلى تاريخنا هذا ، وأريد من حضر
من ممثلي الأمة - الذين في حالتهم الحاضرة ليسوا ممثلها بالصورة الحقيقية ،
ولكنهم بموقعهم الادبي يمثلون الأمة معنوياً - اطلب منهم أن يصرحوا
لي بأفكارهم وان يقولوا لي هل ما قمنا به في السابق هو حسن أم لا ؟
(فأجيب الأمير على سؤاله : « حسن حسن » واعقب بالتصفيق والتهنئة)
وهل هو موافق لرغائب الامم ام لا ؟ (فاجابه الحضور : موافق موافق ، مع
التهنئة الشديد) .

وهل اعمالنا مقرونة برضى الامة ام لا ؟ (فاجاب الجميع : نعم ، نعم وكل الرضى وفوق الرضى . . . تصديق وهتاف) .

هذه اعمالنا في السابق ، ولكن بعد اليوم يجب على رجال الثورة او رجال الحكومة الحاضرة (قولوا ما شئتم) ان يظلوا سائرين باعمالهم ، لاننا الى الان ما تمكنا من تأسيس حكومة اساسية .

ولكن بما ان الوقت قد ساعد ، واجتمعت هذه الوفود ، فلا يمكنني ان ارجعهم قبل الاطلاع على افكارهم الخصوصية .

هل يريدون ان نداوم على عملنا ام لا ؟ (الجواب : نداوم نداوم نداوم ، مع الهتاف)

هل الامة معتمدة على من هو قائم بامرنا ام لا ؟ (فاجابوه : معتمدة معتمدة معتمدة) .

ارجوكم الاصغاء لبعض كلمات تجول في خاطري :

هل تسمح الامة بان ادير الحركة السياسية الخارجية والداخلية بعد اليوم ام لا ؟ (نعم نعم نعم) تصفيق شديد وهنا قوطع بالهتاف الشديد وقال الجمع (فليحي اميرنا فيصل) تكراراً وتكلم بعض الحضور باختصار ثم عاد الى الكلام فقال :

اشكر هذه الهيئة واشكر هؤلاء الذوات على ما هم ناظرون الي به من الارتياح والطمأنينة ، ولكنني ايضاً اجلب نظرهم الى مشكلة وهي :

لا شك ان الوكيل او الشخص الذي يدافع في الحقوق لا يمكنه المدافعة عن حقوق موكله الا اذا كان بيده وثائق تخوله ذلك . كذلك السياسيون ، لا يمكنهم الدفاع عن الأمة الا اذا كانوا حائزين على الشروط التي تمكنهم من العمل . فلهيئة الحاضرة تسأل الامة هذا السؤال ، وتريد الاجابة عليه وهو :

هل الامة تؤيد كل اعمالنا في الداخل والخارج ، قولا وفعلًا ؟ وهل تساعدني باعطاء جميع ما اطلب منها بدون شرط ولا قيد ام لا ؟

(فأجيب : نعم لك الامر . . .)

هذا الذي اريد . لا شك ان هذه هي النقطة الاساسية التي تكون مستندا للشخص او للذوات او للهيئة التي سيعملون لتدبير الشؤون بعد اليوم ، الى حين انعقاد المؤتمر السوري الذي سينعقد في هذه الايام .

ولكن لكي اعمل الى ذلك الوقت يلزمني الاعتماد وقد طلبته منكم ، واعطيتوني اياه وسأعمل .

ارجو الباري سبحانه ان يوفقنا الي ما فيه الخير . واني اريد من الامة ان تنظر الي بالنظر السابق ، وانتظر من الامة ان لا تعتر وتقول : الامة اعطتنا استقلالنا . فان اعتراف تلك الامة ما هو الا اعتراف معنوي ، فلا نعطي شيئاً الا ما نأخذه بايدينا . فالامر بيد الامة وعليها القيام . وان لم تقم ، واتبعنا الاهواء ، وقلنا نحن مستقلون ، وكل منا تقاعد عن واجبه الوطني ، فلا استقلال لنا .

أقول هذا لاني رأيت الامة عند قدومي قابلتي بكل تحريم . واريده ان الامة تؤيد اقوالها بافعالها . هذا هو طلي وهو مختصر جداً . ولعدم علمي بما سأطلبه لا يمكن ان أقول شيئاً . ولكن بعد ان احزرت ثققتكم ونلت اعتمادكم ، فعلى قدر ما اراه من الحاجة سأطلب من الامة ان تؤازرنى معاً .

فقام احد موفدي حوران (سعد الدين افندي الحليل) وقال ان حوران تقدم لسموه ما يطلب . وقام موفد آخر وتكلم بحماسة شديدة . ثم قام احد موفدي فلسطين وقال : ان دماء الفلسطينيين واموالهم للامير . وقال احد موفدي العامريين (انا قد لبسنا للحرب عدتها . نحن وجميع العرب ، من لم يقتل فليمت) فقال له الامير : ارجوك التوقف . لان ما قيل ليس بلسان العموم . اريد ان ينتدب احد منكم للكلام . فقام خضرة نوري باشا الشعلان شيخ مشايخ الرولة فقال : نحن العرب ، عيالهم وبيوتهم الشعرية فداك وطوع يدك ، ومن لا يفعل ذلك يخرج عن دين الاسلام .

نسيب بك الاطرش : نحن جميع عشائر سوريا العربان والدروز نضحي حياتنا تجاه خدمتك وخدمة الامة العربية . والحائد عن ذلك يكون خائن الناموس والشرف والعرب .

الشيخ عبد الحسين صادق « جبل عامل » : انني باسم اهل جبل عامل ابايعك على « الموت » .

الامير : لم يحن زمن المبايعه . نحن اليوم في دمشق . وكلامي موجه للدمشقيين وللسوريين واريده ان اسأل اهل دمشق ثم اهل المقاطعات .

محمد فوزي باشا العظم ومحمد ابو الخير افندي عابدين والشيخ اسعد الصاحب وغيرهم : « نحن رهينو امرك نفديك ونعمدك »

غبطة بطريك الروم الكاثوليك : « كما تأمرن سمومكم فروا بما تشاؤون » .

ثم سأل سموه غبطة بطريرك الروم الارثوذكس فأجاب غبطته : بيننا وبين سموكم اتفاق في هذه القاعة على شرائط معدودة، لا تبرح من ذاكرتكم الشفافة، فنحن عليه راسخون .

ثم استأنف غبطة بطريرك الروم الكاثوليك وقال : « اني اعتمد نفس الاعتماد الذي اعتمده غبطة بطريرك الروم الارثوذكس .

مطران السريان الكاثوليك : انني اعتمد سموكم بنفس الاعتماد الذي اعتمده غبطة بطريرك الروم الارثوذكس .

سيادة مطران السريان القديم : اقول بلسان السريان في سوريا انها طوع امرك تبايعك بقلوبها وتعتمد عليك .

سعيد باشا سلجان (بعلبك) : عموم اهل قضاء بعلبك تحت امرك ، مئات والوف رهن اشارتك .

عمر بك الاتامي (حمص) : قدمت من حمص ، وما ودعت الحمصيين الا بعد ان اعتمدوني وهم يسامونك دماءهم وأرواحهم .

ابراهيم افندي الخطيب (جنوب لبنان) : فوضناك ان تكون سلطاناً (سمو الامير باسماً ابق ذلك الان) جبل لبنان جزء متمم لسورية ، لا ينفك عنها .

عبد القادر افندي الكيلاني (حماه) : نعاهدك على انفسنا واموالنا . ونعطيك كل اعتماد .

الشيخ رضا الرفاعي (حلب) : اهالي ولاية حلب ، حاضرتها وباديتها ، لا يقبلون عن سائر البلاد وهم يعتمدون على سموكم .

شوكت افندي الحراكي (المعرة) : ستون الفاً من قضاء المعرة تعتمد سموكم . الشيخ عبد الحميد افندي المغربي (طرابلس) : تفديك الأمة باموالها وانفسها وأرواحها .

رضا بك الصلح (بيروت) : ان الامة العربية تعتمد سموك .

رياض بك الصلح (صيدا) : ان آمال الأمة معلقة على سموك ، وهي تفديك بارواحها ودمائها . وانني اتطوع منذ الآن بصفة جندي بسيط .

شاب شركسي (عمان) : اموالنا واولادنا فداء للدولة العربية .

منح افندي هارون (اللاذقية) : اوفدني اللاذقيون ، وقد منحوني مضابط

تحولني حق التكلم باسمهم . فانا ورفيق آخر موكلون لتفويض سموكم بكل صالح لهم
والاعتماد عليكم .

اديب افندي وهبه (السلط) : ان اهالي السلط عبيد بين يدي سموكم ، ويفدونكم
بارواحهم ، ويذلون دماءهم لأجلكم .

الأمير اسعد الأيوبي (عن مسلمي لبنان) : نفوض سموكم التفويض التام
للاستقلال التام .

مصطفى بك العماد (عن دروز لبنان) نوكلك وكالة مطلقة فكل ما تراه حسن
فهو حسن .

عبد الرزاق افندي الدندشي (حصن الاكراد) : ان اهالي حصن الاكراد
الذين يبلغون نحو خمس سكان لواء طرابلس ، يوكلون سموكم ، ويذلون دماءهم
فداء عنكم .

رئيس الحاخامين (دمشق) : ان اموالنا ونفوسنا بين يديك .

الامير : لقد حصل المطلوب .

مطران الارمن المهاجرين : تكلم باللغة التركية فشكر ما لقيه مهاجرو الأرمن من
عطف العرب و انسانيتهم خلال سني الحرب الرابع . وقال : ان تاريخنا سيكتب اسم
العرب بمداد من ذهب . فانا ابارك لكم واشكركم .

واستأنف الامير الكلام فقال :

لا شك انني بعد ما أخذت هذا الاعتماد من هذه الهيئة سأداوم على
أعمالي كما سبق ، حين انعقاد المؤتمر العام الذي اخبرتكم عن انعقاده في
هذه الايام ، والذي سيسن القوانين التي توضع لادارة شؤون سورية كافة .
ولا شك ان فكري في ادارة سورية هو انني أرى مطالب الاقلية
من الشعب تكون مرجحة على آراء ورغائب الاكثرية . وهذا أولاً
بالنسبة لما بذل الاتراك من الشقاق والنفاق بين العناصر . فالبلاد ستقسم
الى مناطق بموجب الحالة الجغرافية والسياسية التي اكتسبها السكان بالنسبة
الى اختلاف مناطقهم . وأنني أعلم يقيناً ان القسم الجنوبي من البلاد
السورية لا يدار كما يدار الساحل ، ولا يدار الساحل كما يدار داخل

سورية مثلاً ، وحوران وجبل الدروز والمنطقة الجنوبية . وقولي هذا
قول شخصي ، لانني فرد ، ولكني أوثر على المجموع بما له من الاعتماد
عليّ . وان شاء الله أرى منهم اعتماداً دائماً وبأخذون أقوالي ويعملون بها
لأن النتيجة حسنة ان شاء الله (تصفيق وسكوت برهة)

واني أطلب من الجميع كبيراً كان أو صغيراً ان يعتمدوا على الباري
سبحانه ، ثم على من هو منهم ، أي شخصي الحقير . لاني سأدافع عنهم
وسأنظر اليهم على اختلاف أديانهم نظرة واحدة .

لا فرق عندي بينهم ، بل أرى الصالح والمتعلم مقدمين في نظري .
اقسم على هذا بشرف آبي وأجدادي . كما اني اطلب من الامة أن
لا تنظر الى شخصياتها في المعاملات العامة . وليس لاحد منا ان يقول
كنت كذا ، ناظراً لشأنه العائلي . بل لينظر كل منا إلى النفع العام في
جميع الامور التي يجب ان تقدم على المصالح الخاصة . ولا شك ان
الشخص بذاته محترم عند الجميع . ولكن العمل يجب ان يكون بالعلم .
فقد يكون الرجل وجيهاً في البلاد ، وهو غير قادر على ادارة وظيفة .
فليعلم كل انسان انني لا انحزب لشخص ، لانه من عائلة أو اسرة ذات شأن
وقوة ، بل انظر الى اقتداره الشخصي ، لالمقامه الاجتماعي في الامة .
فاستخدمه في العمل الذي يليق به لأن الحرمة الشخصية معنوية ، والعمل
عائد للامة جميعها . فلا يمكن ادخال الشخصيات في العموميات .

وارجو ان تعتمد الامة على الامم التي حالقتها وناصرتها ، والتي لولاها
لم نستطع الاجتماع الآن . ولكننا واثقون ان حلفاءنا لا يريدون لنا إلا
الفلاح ، ولا طمع لهم بغير نجاحنا . فعلينا ان نثبت لهم انا أمة تريد ان
تستقل ، ولتحافظ على كبيرنا وصغيرنا وجارنا ومستجيرنا ، وتحترم كل
من يأتيها من الأمم العربية لخدمتنا في بلادنا .
هذا وارجوكم رجاء خاصاً أدعوكم به الى الاتحاد وجمع الكلمة .

فهذه وظيفة الامة ، كما هي وظيفتي الخاصة ، إذا انا فرد منكم . ولا استقلال
لكم الا اذا لزمتم السكون وعلمتم بما يقوله من أنتم معتمدوه .
هذه اقوالي وربما أطلت او اخطأت . ولو خطب في هذا الموقف غيري
لتكلم الساعات الطوال . ولكن عجزني يجعلني اقول : السلام عليكم .

٥

الخطاب الذي القاه في النادي العربي بحلب

- في حزيران ١٩١٩ -

ايها السادة

لقد كلفني عند وصولي امس بعض الاخوان ان اتكلم كلمتين تتعلق
بصير الشعب ومستقبله الذي ينبغي معرفته . ولكن ضيق الزمان والمكان
امس حال دون الكلام فأرجأته الى هذا اليوم . وكنا نود ان يكون
الكلام في غير هذا النادي الذي لم يعد للعلم والادب والخطابة
الاجتماعية . الا انني اضطررت الى الكلام فيه ، إذ لم يتيسر أفسح منه .
واني اتشرف بالمشول بين ايدي قواد الجيش البريطاني وامام كافة مندوبي
الحلفاء ووجهاء هذه البلدة التي تمثل قسماً كبيراً من القطر السوري .

اخواني ! لا شك ان كلماتي هذه قد سمع مراراً من فمي أمثالها . وتكثير
الكلام وتريد القول قد ازعجاني فاستميتكم العفو عن كل ما يصدر عني
من الخطأ في القول او اجتناب التصريح بكل ما في ضميري .

اول ما اخاطبكم به - ايها السادة - اني اعلمكم بانكم اليوم في موقف
ربما يعود لكم بالخير وربما يعود عليكم بغيره لا سمح الله . وهذا الامر هو
الذي حدا بي الى الوقوف في هذا المقام .

ولا بد انكم سمعتم خطابي في دمشق ذلك الخطاب الذي افصحته فيه
عن كل ما يجتليج بنفسي وجميع ما قمتا به من الاعمال الى ذلك التاريخ .

وطلبت الاعتماد من الحضور كافة . فقبلوا جميع ما كلفتهم اياه ، ومنحوني
الاعتماد التام لاتولى سياسة امورهم الداخلية والخارجية . وعلى ذلك
الاعتماد انا متابر في اعمالي .

ولقد كانت اعمالنا الى هذا التاريخ مقرونة بكل نجاح . وهذا نتيجة
آداب الامة وحسن سلوكها . واني لأرجو ان تثابر على هذا السير الذي
يسمو بها الى المنزلة الرفيعة .

ان الامم واخص منها التي حاربت لنصرة الحرية والمبادئ السامية ،
هي التي منحتكم حق الحرية والاستقلال منجماً باتاً لا مشاحة فيه . وقد
وصلت اليوم الى يافا اللجنة المرسله من قبل الامم التي حاربت واياكم .
انت هذه اللجنة لتبحث عن رغائبكم ومطالبكم، وستكون شاهداً فاما لكم
واما عليكم . وإذا لم تحكم بما نبتغيه فالامة هي الجانية . ان الامم المتمدنة
تريد ان ترى الامة العربية عامة والسورية خاصة في مستوى الامم الراقية ،
وقد خولتكم هذا الحق على شرط ان تكونوا حائزين الصفات اللازمة .
وليس على هذه الامة ادنى اكرام على قبول اى امر كان . وقد صرحت
بذلك الدول العظمى التي انتهت اليها مقاليد العالم . يجب علينا ان نعلم ان
لانجاح لنا الا إذا تمسكنا باهداب الاخاء والاخلاص والتؤدة والسكون
واتحاد الكلمة وغير ذلك ، مما يثبت للعالم اننا امة يجدر بها ان تدخل المجتمع
البشري بيضاء الوجه . ويجب على كل فرد منا أن يتكلم أمام هذه اللجنة
بله الحرية ، من غير ان يؤثر فيه مؤثر ، ويعرب عما في قلبه ويبين كل ما
في فؤاده ، رامياً الى درك مصالح امته بدون خوف ولا حذر (هتاف .
تصفيق .)

لا تحسبوا ان أحداً يريدكم على قبول ما لا تريدون . . فان مستقبلكم
بين ايديكم ، على ان تبرزوا لهذه اللجنة القادمة كل تصرف مجيد .
نعم - انه يوجد من يقول اننا نحن العرب أو السوريين لا نتمكن

من ادارة شؤوننا بانفسنا . ربما يكون هذا حقاً وربما يكون باطلاً .
فيلزم أن نفهم من يقدم علينا اننا إذا تركنا وشأننا نتولى امورنا بانفسنا ،
ستمكن من اثبات كفاءتنا وجدارتنا . فاذا أثبتنا ذلك فدعونا نسير في
سبيل الامم المتمدنة .

وبما ان الحالة الحاضرة هي ميزان المستقبل ، وبما أن الامة محتاجة
إلى توحيد الكلمة ، فوحدوا كلمتكم ، واجمعوا على طلب الغاية التي
تريدونها لأنفسكم وبلادكم . ولو كنت في غير مقامي هذا لجئت بتصميم
أفصح وأوضح . ولست بمكلفكم تكليفاً ما ، وليس لاحد ذلك ، فأتم
المتحارون . هذه اقوالي ، وسندي للعالم ما نحن محتاجون اليه (اصوات :
فلنعتمد الامير ، هتاف عال) .

أنتم أحرار في بلادكم وستقولون ما تريدون ، وسيعمل بما تريدون .
وهذه النتيجة المتحصرة المفيدة اخبركم بها . واني سأقوم بواجبي فيما ينفع
الامة وفيما يوطد دعائم استقلالها في الحاضر وفي المستقبل ، اعتماداً على ما
خولتني اياه من الثقة .

نعلم ان فينا من هو في الاقلية ومن هو في الاكثورية ، بالنظر الى
المذاهب . وهو الامر الذي ربما يقال او يتصور انه موضع اختلاف .
وقد يمكن ان يجعل ذلك بعض من يجهل حالة العرب اليوم سبباً للقول في
امر العرب ومستقبلهم . اما أنا فأقول لا اكثرية ولا اقلية لدينا ، ولا شيء
يفرق بيننا . انما نحن جسم واحد (تصفيق وهتاف) ولا شك ان أعمال
الحكومة الموقفة تدل على ان لا اديان ولا مذاهب ، فنحن عرب قبل موسى
ومحمد وعيسى وابراهيم . نحن عرب تجمعنا الحياة ويفرقنا الموت . لا تفريق
بيننا الا إذا قبرنا (هتاف) ولا بد ان الحكومة التي ستؤسس بمساعدة
من اخذ بناصرنا من الأمم المتمدنة العظيمة ، ستعمل بجميع ما هو واجب
لتأييد حقوق الاقلية . وسنقطع على ذلك العهد المكتوبة بالصحائف .

وأنا واثق ان هذه الصحائف التي تكتب لحفظ حقوق الاقلية، ستأتي الاقلية
فتمزقها بيدها، لأنها ستري أن الاكثرية عاملة بما سطرته وفوق ما سطرته .
وأؤمل ان كل سوري يكون عربياً قبل كل شيء . وأؤمل ان كل
من يتكلم بالعربية يشعر بمثل هذه العواطف التي أشعر بها (تصفيق) .
لا يحترمننا العالم المتمدن الا إذا احترمنا أنفسنا واحترم بعضنا بعضاً .
وإذا انقسمنا الى احزاب وشيع، فانه يستخف بنا ، وهو ينظر إلى الاديان
كافة نظراً واحداً ، ولا يميز بين امة وامة . واريده ان ينظر المجتمع العربي
بعضه إلى بعض بهذا النظر .

يجب عليّ أيضاً أن اكرر القول ان أول عمل ينبغي علينا القيام به
بعد ذهاب اللجنة، - وما هو بعيد الأمد-، ان تكون مجتمعاتنا علمية وأدبية
لا سياسية . وأني أنشط جميع مواطني الذين يسعون في إنشاء جمعيات
علمية ، وأكون سعيداً إذا رأيت اسمي مقيداً بين اسمائهم .
تريدون أن أتكلّم عن السياسة أكثر من ذلك ، فحسبي ما جئت به .
ولكنني أتكلّم الآن عن العلم واني أتمنى أن يكون هذا النادي الذي
أتشرف اليوم بالوقوف فيه خادماً للعلم ومصدراً للادب كافة . وأطلب
من الأمة أن تنظر إلى مستقبلها بعين الارتياح .

ينبغي أن نكون اخواناً ، ولا نتفرق ولا يكون حزباً ، حتى
لا يوثر شيء في مصيرنا . ومن أصابه أدنى ظلم من أي شخص كان ، فليصبر
على ما يصيبه ، وليأت إلى المرجع المسؤول فيخبره بما أصابه ، وربما يوجد
مضلون يجبون أن تتنازعوا - كما وقع قبل مدة - حتى يقولوا اننا لسنا
بمستحقين للحكم الذاتي، وتسوء سمعتنا أمام العالم بمثل ذلك ؛ فاني احذركم
عواقب هذه الامور التي لن تسمع ولن ترى أن شاء الله . واني لا توقع
أن اسمع واري كل ما يسرني من الهدوء وجمع الكلمة ، على ما هو بغية
كل عربي من الاستقلال الذي ستنالونه . اربطوا الجأش واعتصموا

بجبل واحد .

من البديهي ان الامن من ضروريات البلاد والامن لا يقوم إلا بالرجال
وهم الدرك والجند . نعم ان الامة قد خرجت من الحرب ناصبة من الجندية
ولكن الوطن يحتاج الى من يصون الأمن فيه ، فأتمني كثيراً ان تسرع
الامة الى الانتظام في هذا السلك . أريد ان ارى الشهباء عند عودتي في
المرّة الثانية قد اكملت أهبتها . ان اخوانكم الدمشقيين قاموا بواجباتهم
في هذا السبيل أحسن قيام . وأؤمل أن اراكم غير متأخرين عن اخوانكم
أولئك . بل الذي أوّمله ان تسبقوهم . واني اختتم الآن الكلام فأقول :
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

٦

البيان الذي اذاعه عند سفرته الثانية الى مؤتمر السلم

ايلول ١٩١٩

إلى ابناء الوطن العزيز !

بناء على النبا الذي تلقينته في جوف هذا الليل بأن المسألة السورية
ستوضع على بساط البحث في أقرب مدة ، فقد عقدت النية على السفر في
صباح ليلتي ، لحضور هذه الجلسات الخطيرة التي تعقد بشأن الوطن . واني
متوكل على الله ، ومعتمد على القوة المحولة لي من أمي الكريمة في هذا
الموقف الحرج الذي سيكون فيه فصل الخطاب .

واني لو اتق انكم تشدون أزري ، وتمكنوني من القيام بالمهمة التي
عهدتم بها إلي بكل ما لديكم من قوة وتأيد . فاستودعكم الله ، وادعوكم الى
ما انتم بصدده من التفاني في خدمة البلاد والاجماع على الذود عنها والتشبث
باهداب الصبر والسكينة ومن الله التوفيق .

فبصل

٧

الخطاب الذي ألقاه في النادي العربي بدمشق

بعد عودته من مؤتمر السلام

- ٢٢ كانون الثاني ١٩٢٠ -

أتيت من الغرب ، لأقف على رغائب الأمة بعد انسحاب الأميركان من المعترك السياسي ؛ و كنت أود أن افاتح ارباب التفكير في مستقبل البلاد بالنظر للحالة في الغرب . لأنني جئت لأمكث بضعة أيام ثم ارجع الى ما يجب عليّ الاهتمام به هناك .

ولا أزال ذلك الرجل الذي تتصورونه ، سواء كان تصوركم حسناً أم سيئاً . لا يهمني ذلك بقدر ما يهمني العمل ومستقبل الامة . ولا يهمني أيضاً ما يقال عني مدحاً أو هجاء ، أو غير ذلك . فالامة كالافراد أحرار فيما يقولون . ولهذا لا انظر فيما قيل ، ولا الى ما يقال ، ولا الى الافكار المتباينة التي تصدر عن افئدة مملوءة بالحماسة ، سواء كانت من أفراد او من جماعات . فالامة باجمعها ترغب في ان تكون مستقلة ، وأنا أسر اذا رأيت شبان الامة يطلبون الاستقلال ، ويتحسسون بمثل هذا الشعور العالى الذي يضمن لنا المستقبل ، والذي ما أسست النادي إلا لانتظر مثله .

وانني وان كنت لا أحيط علماً بكل ما يجول في الافكار المختلفة ، فأنتني أفخر بشيء واحد ، وهو انني أحببت وطني وسعيت لوطني ، ولي غاية واحدة ، وهي أن ارى بلادي مستقلة . ولا تنحصر هذه البلاد في بلدة واحدة فكل بلاد العرب بلادي .

انا والله لا تخيفني قوة الحكومة ، ولا قوة الجمعيات ؛ وانما اخاف التاريخ والمستقبل . وأخاف ان يقال ان فلاناً عمل عملاً لا يليق بأبائه وأجداده الذين كانوا يسعون وراء الاستقلال . وأرجو الامة ان تعلم

بأنني في الغرب مثل ما أنا هنا ، لا ابدل كلامي سواء كنت امام
السياسيين أو في أخرج المواقف . ومبدئي ان تكون بلادي مستقلة ،
وانا عامل بما هداني الله اليه لاستقلال بلادي ، وارجاع مجدها الغابر .
والله يشهد بأنني أسعى لذلك . ولا أظن انه يوجد في البلاد رجل واحد
يرضى بالاستعباد الاجنبي ، بل أعتقد ان الرفيع والوضع ، والشيخ
والشاب ، والعالم والجاهل ، يشعرون بشعور واحد ، وهو طلب
الاستقلال للبلاد .

شكر أحد اخواني الخطباء لمحمود الفاعور حميته : كان محمود معتزلاً
في البداية صابراً صامتاً ، فلما اعتدي عليه قام وفعل بدون قول ، الامر
الذي ارجب ان تكون الامة عليه .

لنا سنة ونصف ونحن نقول ... كفانا خطباً كفانا قولاً ، نحن في
ايام العمل لا في ايام القول . ان الاقوال لا تأتي بفائدة ، ولكن الافعال
تفيد كثيراً . غبت عن هذه البلاد اربعة اشهر ، ولا شك ان التاريخ
سيحفظ ما فعلته في الغرب ، سواء كان جيداً او رديئاً ، قليلاً او كثيراً ،
ولا أنزه نفسي عن الخطأ ، فقد كنت اقول ما يلهمني ضميري .

ولما عدت رأيت الامة بأشد مظاهر الحماسة ، ولكنها حماسة لا تتعدى
القول ، وهذا لو اقترنت بالعمل . انا ادعو الامة الى ذلك . إذ لا حياة
لها الا اذا فعلت كما اقول . نحن بحاجة الى التعاون ، الى التعاضد ، الى
التكاتف ، الى التعارف ، الى العمل ، الى الود .

انني روح الحركة . والامة باعتمادها على الحكومة تعتمد علي ، الى ان
تسمح لنا الفرص ويتسع لنا المجال ، فنؤلف المجالس التي تعتمد عليها
الامة ؛ ولذلك فانا لا اسمح في ساعتنا هذه لشخص او جماعة ان يقول ان
الحكومة كذا وكذا ، او يطلب ابدال حاكم بحاكم ، لانني انا المسؤول
حتى انعقاد مجلس الامة . وعندئذ اتنصل من المسؤولية وأضعها على الامة .

ان الحكومة اليوم هي حكومة عسكرية ، حكومة مؤقتة غير منتخبة
من طرف الشعب ، ولبعض اسباب لا اقدر ان اشرحها او اشرح التشكيلات
الى ان اقدم الامة هدية الاستقلال . ان رجائي عظيم وكبير ، واقتخر اذا
رأيت شبان الامة يعاضدونني في طلب الاستقلال التام وفي طلب الحرية .
نحن في موقف حرج ، يجب ان لا نحتقر فيه الامم . لاننا باحتقارنا
لاحداها ، نكون احتقرنا انفسنا امام دول كبار وأمم عظام . يجب
علينا ان نحترم كل أمة وكل حكومة ، متى احتوت بلادنا واستقلالنا
ومنافعنا ، لا نحب ان نعادي ولا ان نتجاوز على حقوق غيرنا ، كما اننا
لا نريد ان يتجاوز احد على حقوقنا .

أطلب من الامة والشبان ان يتكاتفوا ويؤيدوا حكومتي التي ستقودهم
الى الخير ، وان يفعلوا كالفاعور في سكوته ، وان لا يكثروا من الاقوال ،
ولا يعادوا احد لا بالسنتهم ولا بصحفهم ، وان يعتمدوا على الحكومة .
هذه هي وصيتي اليكم . والحكومة تنتظر منكم ان تؤازروها . وانا
سأعمل وأؤلف حكومة اعتمد عليها ، فاذا اعتمدت عليها ، يجب على
الامة أن تعتمد عليها ايضاً . وأرغب ان الاخوان جميعهم يعاضدون
حكومتي التي ارجو ان اسمع من اخبارها في الغرب ما يسرني ، لا يمكن
من المطالبة بالاستقلال حتى آخر نقطة من دمي .

٨

الخطاب الذي افتتح به اجتماع المؤتمر السوري العام

قبيل اعلان الاستقلال

- القي في ٦ آذار ١٩٢٠ -

ايها السادة :

في الوقت الذي قرب فيه حل المسألة التركية حللاً نهائياً في مؤتمر

الصلح ، رأيت ان ادعوك مرة اخرى لتقرير مصير البلاد حسب رغائب
الاهالي الذين رأوا فيكم الكفاءة للنيابة عنهم في مثل هذا الوقت العصيب
فقد وعد مؤتمر الصلح ان ينظر في رغبة الشعوب ، بل حتم على نفسه ان
يقرر مستقبل كل امه حسب ارادتها ورغائبها ، تحقيقاً للمبادئ السامية
التي خاض لاجلها الحلفاء نهار الحرب الكبرى .

الرئيس ويلسن ذكر في خطابه في « مورن فرنون » يوم ٢٤ يوليو
١٩١٨ المادة الآتية : « كل مسألة - ارضية كانت ام سياسية ام اقتصادية
ام دولية - يجب ان تحسم على الاساسات المستندة الى حرية قبول
الشعب ذي العلاقة رأساً بتلك المسألة ، لاعلى القواعد النفعية المادية ،
او المصالح التي يتطلبها شعب أو أمة اخرى لاجل تأمين نفوذها الخارجي
او سياستها . »

وقد ذكر جميع رؤساء الحكومات المتحالفة اقوالا لا تقل في معاني
استقلال الشعوب عن اقوال الرئيس ويلسن في هذا الصدد . وقد نشرت
جليفانا انكارا وفرنسا منشوراً في ٨ نوفمبر ١٩١٨ اكدتا فيه استقلال
بلاد العرب المنشود .

ايها السادة : لما كانت هذه الحرب حرب حرية واستقلال ، حرباً
جاهدت فيها الامم ذباً عن كياناتها السياسي ، دخل فيها صاحب الجلالة
والذي المعظم في صفوف الحلفاء ، بعد ان استوثق من العرب في الجزيرة
وفي سورية والعراق ، فقاتلوا قتالاً شهد لهم فيه اعظم رجال اوربا
السياسيين والعسكريين ، واثنوا على شجاعتهم وبسالتهم غاية الثناء .
ولا بد ان يحفظ التاريخ اعمالهم الجليلة في إبان الحرب التي استمرت فيها
الحجازي والسوري والعراقي ، واني لو اتيق بان الامة العربية ستنال من
المغنم ما ناله غيرها من حلفائنا الذين نالوا الظفر على الاعداء .
ان هذا الظن لم يكن عسكرياً فقط بل هو سياسي قبل كل شيء .

لانه انتصار الحق على القوة ، والحرية على الاستبداد . فقد انتشرت
اليوم فكرة الاستقلال بين الشعوب ، وانتقلت على افئدتها ، فلن تزل
بعد الآن .

استحق العرب حريتهم واستقلالهم بفضل الدم الطاهر الذي
سفكوه ، وبفضل ما قاسوه من انواع العذاب والقهر . فالأمة العربية
لانتقبل بعد اليوم ان تستعبد . كما اني اعتقد انه ليس هنالك أمة تريد
استعبادنا . فرحلاتي الرسمية العديدة إلى أوروبا والاحاديث والكتابات
التي جرت بيني وبين ساستها ، لم تبق في نفسي مجالاً للشبهة والتروء في
نيات حكوماتها الحسنة .

ايها السادة ! اننا لانطلب من أوروبا ان تمنحنا ما ليس لنا به
حق . بل نطلب منها أن تصدق على حقنا الصريح الذي اعترفت لنا به ،
كأمة حية تريد حياة حرة واستقلالاً تاماً ، وتود أن تعيش مع سائر
الأمم المحترمة على غاية من الولاء والمحبة الخالصة . فسياستنا في المستقبل
ستكون سياسة صالح وسلم مبنية على الثقة المتقابلة والمنافع المتبادلة ؛
وبكلمة واحدة : سياسة تتفق مع مصالح الأمة ومنفعة السلم العام .
فالعرب لا يستنكفون عن تبادل المنافع بينهم وبين الأمم المتمدنة . ولا
يرفضون صداقة من يريد صداقتهم ، على شريطة ان لايس ذلك بكرامتهم
ولا يخل باستقلالهم السياسي التام .

ايها السادة ! ان وظيفتكم اليوم خطيرة ، ومهمتكم كبيرة . فأوروبا
تنظر الينا عن كئيب . وستحكم لنا أو علينا بالنسبة للخطة السياسية التي
سنسير عليها ، والأعمال التي سنقوم بها في المستقبل . فدولتنا الجديدة التي
قام أساسها على وطنية ابنائها الكرام ، هي في حاجة اليوم الى تقرير
شكلها اولاً ، ووضع دستور لها يعين لكل من أمرنا وأمورنا حقوقه
وظائفه في حياتنا المستقبلية ، التي أرجو أن يكون ملؤها الجهد والعمل

والاقدام .

وقبل أن اختم كلامي في هذه الجلسة الخالدة ، أريد أن اذكركم
باخوانكم العراقيين الذين جاهدوا معكم وأبلاوا بلاء حسناً في سبيل
الوطن ، وبالواجب الذي يتحتم علينا في أمر التضامن والتعاقد لتعيش
حياة سعيدة قوية . واقربكم السلام العربي الخالص ، متمنياً لكم التوفيق
والنجاح في مساعيكم الوطنية ، والسلام .

٩

الخطاب الذي القاه في الوليمة الكبرى التي اقيمت بدمشق

- في ٢٧ أيار ١٩٢٠ -

أريد بهذه المناسبة أن أقول بعض كلمات ، أعلم انها تهم الامة كثيراً .
نعم ، ان هذه الكلمات منتظرة من الحكومة ، لا مني ، لا مني غير مسؤول ،
ولكنني استسمح رئيس الوزارة بذلك وأقول :
ان الامة اليوم في شوق عظيم الى معرفة حالها ومصيرها . فقد بلغنا
القرار الذي وضع في مؤتمر سان ريمو بشأن مستقبل بلادنا بصورة مجمل .
فيئس البعض من جراء ذلك « وظن انه قضى على مستقبلنا ، وان كل
سعي نبذله لا يأتي بفائدة . وقال القسم الأعظم من سكان البلاد : لقد
قضى علينا ، ونحن لا نريد أن نستعبد ، فلنمت شرفاء .
هاتان هما الفكرتان السائدتان اليوم . وكتاهما غير مطابقتين للحقيقة .
لانه لم يقض علينا بالفناء لنيأس ؛ ولا قضى علينا بالاستعمار لكي نقول
يجب أن نموت شرفاء .

ماذا قضى علينا ؟ من المعلوم انه اتخذ قرار يعترف باستقلال سوريا
على ما يقال ، ويجعلها تحت انتداب . ولكن ما هو هذا الانتداب ؟
وما هي كفيته ؟ وهل هو يقضى علينا أم لا ؟ فهذا ما يزال مجهولاً .

لقد اتخذت الأمة قراراً من قبل اعلنت فيه استقلالها ، وقالت يجب على الأمم ان تعترف به . فكما اننا اتخذنا قراراً يوافق مصلحتها ، فقد اتخذوا هم أيضاً قراراً لأنفسهم بلاثم مصالحهم . وكل من الفريقين يدعي الحق لنفسه . ولكن ما بينهما من الود ، لا يجعل أحدهما أن يعتدي على حقوق الآخر ، وان كان كل منهما ينظر الى مصلحته قبل مصلحة سواه .

الأمة السورية أعلنت استقلالها وفقاً لمصالحها ، أما الدول فمع اعترافها بهذا الاستقلال ، فقد اشترطت له شروطاً تلائم مصالحها أيضاً . وعندما أعلننا استقلالنا قلنا باحترام مصالح الجميع ، لنكون في تآلف مع الشعوب التي حاربنا معها . ثم ان الدول وضعت شروطها ، وقالوا : تعالوا لنؤلف بين مصالحنا ومصالحكم .

فيظهر من هذا ان لاضيم علينا حتى الآن ، وان ابواب المذاكرات ما زالت مفتوحة لكلا الفريقين . ويجب أن نعلم انه ينظر الينا اليوم كأمة مستقلة .

ان كلمة الانتداب لا حد لها ولا معنى صريح . وقد رفضتها الأمة رفضاً باتاً ، ولا يقبلها أحد يريد الحياة . فهي كلمة مطاطة ، تفسر أحياناً بأشد انواع الاستعمار ، وتارة بأخف ضروب المعاونة الودية التي لا تمس الاستقلال . ومع ذلك فقبولها عار على كل امة تريد الحياة .

أرجو من الأمة أن تعلم ، ان رئيسها أو حاكمها أو ملكها الذي انتخبته هو على هذا المبدأ : لا يرضى ان يقال ان المملكة التي هو رئيسها تحت قيود مملكة أخرى . فالأمة التي عاشت قروناً عديدة ومدنت العالم لا يمكن أن تتقيد بهذه القيود .

وأريد أن لا يكون رفض الامة للانتداب مقتصرأ على القول فقط . تدكرون جميعكم انني كنت دائماً أقول ، ولا سيما بعد رجوعي من اوروبا ، ان الاستقلال يؤخذ ولا يعطى ، انتم تطلبون مني الاستقلال

وأنا اطلب منكم الوسائط .

تذكرون اننا لما كنا تحت سلطة الاحتلال وكانت الحكومة بدون قوة اجرائية ، والأمة محتاجة الى القوة أي الى الجند ، اردت ان أظهر للامة ضرورة لحفظ النظام أولا ، والمدافعة عند الحاجة ثانياً ، فوضعت قانون التجنيد . ورأينا الفرق بين الجند قبلاً عندما كان متطوعاً ، وبقي اكثر من سنة دون أن تتمكن من تنظيم قطعة للعرض فضلا عن الدفاع ؛ على أنه لم يمر شهر ان على وضع القانون حتى رأينا ان لنا جيشاً ولو قليلاً ، ونظاماً ولو في حالة الطفولة . ولكن الحكومة ترى ان هذا الجيش لا يكفي حاجة البلاد داخلاً وخارجاً ، ولا سيما وان ذلك القانون كان قد استثنى قسماً عظيماً من الخدمة ..

ان الامم تنظر البنا من وجهتين : الاولى نظرة صديق يريد منا أن نظهر بمظهر منظم عظيم ، ويخشى وقوع حادث يعكر علينا ، ويفسح مجالاً لظهارنا بمظهر الممجيبة . والثانية نظرة فريق ربما يطمع فينا . فالحكومة مجبورة على ايجاد القوة التي تفرح صديقها وتدافع عن كيانها وتحافظ على نظامها ، لا سيما وان المناطق السورية المحتلة هي في حالة فوضى ، أخشى ان تسري البنا وتسيء الى سمعتنا في الخارج .

فيجب ان تسهر الحكومة على حفظ النظام في الداخل ، وعلى ايجاد قوة تجعلنا محترمين من اصدقائنا وأعدائنا ، ولا أعرف ان لنا عدواً . ان الامة تريد الاستقلال ، وترى ان كل وزارة او حكومة لا تعلن انها دفاعية ، لا تصالح لها . فالامة التي تطلب هذا يجب ان تقدم الوسائل اللازمة له من المال والرجال .

يجب ان لا يتسرب اليأس الى نفس أحد منا . وعلى المفكرين والعقلاء وارباب الصحف أن يحولوا دون ذلك . فنحن سنعيش ؛ ولن نعيش استقلالنا بسوء .

ولا شك بان هذه الامة التي بذلت عشرات الالوف من الضحايا في
غاليسيا والقوقاس والعجم والروم على خدمة لمصالح غيرها لا تتأخر عن
بذل أضعاف ذلك دفاعاً عن كيانها وحرريتها ، ولو كانت خارجة عن
حرب طويلة منهكة .

على انه لا يمكن ايجاد الجند بدون مال . ولذلك أصدرت الحكومة
قرضاً مضموناً يمكنها من ايجاد قوة تضمن حياتها المقبلة . فأرجو من
الامة أن تقبل عليه وتثبت للعالم المتمدن انها لا تحتاج من الخارج حتى
ولا للمال ، فليها كل شيء عند اللزوم .

لقد اعتادت الحكومات أن تصدر قروضاً عند وقوع الأزمات .
وعندئذ يكون اقبال الامم على القروض مقياساً لحياتها . فأريد أن
يصادف هذا القرض اقبالاً عظيماً ، ولا سيما وانه مضمون برهائن تعود
بفائدة عظيمة على حاملي أسناده . فاستنصص المهم إلى الاقبال على القرض
والجندية . ولا شك في انه لا يتأخر عن ذلك الا من كان عدواً للوطن .
ان جميع الحاضرين هنا هم أعين هذه الامة التي ترى صالحها ونجاحها .
فعلينهم ان يسعوا لارشادها الى هاتين الغايتين الشريفتين ، المال والجندية .
فيكونون بذلك خير ساعد لحكومتهم وامتهم .

هذا ما أرجوه من الامة . واوصيها بالانصراف الى الجد والرزانة في
جميع حركاتها وسكناتها . أما الذين يقولون بالاستماتة في سبيل الحياة
الحررة والموت الشريف ، فاني اقدس فكرتهم واعد نفسي فرداً من افرادهم .
واذا دانت التهلكة أكون أول من يموت . ولكنني أطمئنهم انه لم يحكم
علينا بالاعدام . فهذا الحكم لم يصدر ولن يصدر . وعلينا ان نستعد ونتروى ؛
وان لا تكون حركاتنا تابعة للخيلات ، بل للماديات والمحسوسات .

ان مسألة سورية من اعظم مشاكل العالم التي يصعب حلها . فلا يحكم
فيها حكماً نهائياً بمجرد قول جريدة أو خطبة شخص مسؤول أو غير

مسؤول . فالحكومة التي رئيسها أمامي ، أسأله أنا والامة عن نتيجة اعماله .
وهي تنظر اليوم الى نتائج الامور . فاريد من الامة أن تثبت الى النهاية
وان تنتظر النتيجة برباطة جأش . وتمد حكومتها بالجنود والمال . فلنبدل
جهدنا . والتوفيق منه تعالى . وأرجو أن نكون في العام القادم حول
هذه المائدة وقد نسينا هذه الايام العصيبة .

الحكومة السورية

ان الحكومة العربية التي تأسست في سوريا عقب دخول جيوش الثورة ، اجتازت ثلاثة أدوار اساسية :

(أ) - الدور الاول : كان دور الحكومة العسكرية البحتة ، وبدأ في ٥ تشرين الاول ١٩١٨ بعد دخول جيوش الثورة ، وانتهى في ٤ آب ١٩١٩ بتأليف مجلس المديرين . كان زمام الحكم والسياسة في هذا الدور مودوعاً الي ايدي الحاكم العسكري العام الذي كان يعمل تحت اشراف الامير ، وقيادة القائد العام . اما المدراء العامون فكانوا - في هذا الدور - يتولون امر تصريف امور الدوائر ، دون ان يشتركوا في مسؤولية الحكم العام ، ودون ان يتدخلوا في السياسة العامة .

(ب) - الدور الثاني : كان دور مجلس المديرين . وبدأ في ٤ آب ١٩١٩ - بتأليف مجلس المديرين - وانتهى في ١٨ آذار سنة ١٩٢٠ باعلان الاستقلال . وكان المدراء العامون في هذا الدور يقومون مقام الوزراء ويشتركون في مسؤولية الحكم ، ويقررون سياسة البلاد . واما الحاكم العسكري العام ، فأصبح في هذا الدور اولاً « نائب رئيس » لمجلس المديرين ، وذلك حتى ٢٦ كانون الثاني ١٩٢٠ ، ثم مديراً عاماً للامور الحربية وحدها ، وذلك بعد التاريخ المذكور .

(ج) - الدور الثالث : كان دور الاستقلال الرسمي ، وحكم مجلس الوزراء وبدأ في ٨ آذار ١٩٢٠ باعلان الاستقلال ، وانتهى في ٢٥ تموز ١٩٢٠ بالاحتلال الفرنسي . وكانت مسؤولية الحكم في هذا الدور مودوعة الى « حكومة دستورية » مسؤولة امام المؤتمر السوري العام . وكانت هذه الحكومة تتألف من سبعة وزراء

تجتمعون تحت رئاسة « رئيس وزراء » يعينه الملك ، وفقاً للمبادئ الدستورية المرعية في البلاد العربية .

كانت الحكومة تسمى في الدور الاول باسم « الحكومة العسكرية العربية في سورية » ثم باسم « الحكومة العسكرية العامة في سورية » ، ولكنها صارت تسمى بعد ذلك باسم « الحكومة العربية السورية » و « الحكومة العربية » و « المملكة السورية » .

(تلاحظ هذه الأسماء والعبارات ، على الاوراق الرسمية الصادرة من رئاسة الحكومة ، وعلى الطوابع البريدية التي صدرت في ادوار مختلفة ، وعلى الدينار السوري الذي صك في اواخر أيام العهد الاستقلالي) .

ان ساحة عمل الدولة العربية في سورية ، كانت تنحصر في بادئ الامر ، في حدود الولايتين المعروفتين في العهد العثماني باسم ولاية حلب وولاية سورية . وقد دخلت في حدود الدولة مؤخراً - بعد الثورة التي قامت تحت قيادة رمضان الشلاش - متصرفية دير الزور - التي كانت تعتبر في العهد العثماني متصرفية مستقلة ترتبط بوزارة الداخلية ارتباطاً مباشراً .

ان معظم رؤساء الدوائر في الولايتين المذكورتين لم يكونوا في العهد العثماني من اولاد العرب ، فغادروا البلاد مع الجيش . فكان على رجال الثورة ، ان يعينوا محل هؤلاء اصحاب الكفاءة من اولاد العرب .

وكانت الادارات المختلفة تتلقى أوامرها - في العهد العثماني - من الوزارات المختصة القائمة في الاستانة . فكان من الضروري احداث مديريات عامة ، تقوم مقام الوزارات المذكورة في تنظيم امور الدوائر المختلفة .

وكانت لوائح التمييز ترفع - مثلاً - الى المحكمة المؤسسة في فروع ، فكان من الواجب احداث محكمة تمييز بدمشق ، تقوم مقام المحكمة المذكورة ، وتم درجات المحاكم ونهت المعاملات القضائية .

وكانت الدوائر الرسمية ترجع في كثير من الامور الى مجلس (شورى الدولة)

الموجود في الاستانة . فرؤي من الضروري احداث مجلس مماثل لذلك بدمشق يقوم مقامه ويؤدي واجباته .

ان جميع هذه التعيينات والتشكيلات تمت في مدة وجيزة ، فاصحت دمشق — بذلك — «عاصمة» للدولة الجديدة ، بكل معنى الكلمة .

هذا وكانت اللغة الرسمية في البلاد السورية — في العهد العثماني — اللغة التركية . فكانت تكتب جميع الدوائر والدواوين جميع سجلاتها ، وقراراتها ومراسلاتها باللغة التركية وحدها . فكان على الحكومة السورية ان تغير هذه الحالة ، وتحول اللغة الرسمية من التركية الى العربية في جميع الدوائر والمدارس والدواوين . وقد تم ذلك ايضاً بسرعة فائقة : وقد استحدثت الحكومة دروساً خاصة بالموظفين ، تستهدف تعليمهم الانشاء العربي . واخذ عدد غير قليل من الادباء والموظفين يراجعون الكتب العربية القديمة من جهة ، ونشرات الحكومة المصرية من جهة اخرى ، بغية ايجاد أحسن المصطلحات ، وتقرير افصح الأساليب التي تليق بحكومة عربية حديثة . وتألفت لهذا الغرض لجان عديدة ، سعت وراء تنسيق هذه الجهود وتسريع ثمراتها .

واصبحت بذلك الدولة السورية الجديدة تستحق اسم «الدولة العربية» بصورة فعلية .

ومما يجدر بالذكر ، ان الحكومة السورية قطعت في هذا المضمار شوطاً كبيراً جداً ، اوصلها في مدة وجيزة ، الى حد ابعد مما وصلت اليه الحكومة المصرية في عدة عقود من السنين . لأنها عربت الاصطلاحات العسكرية ايضاً ، في الوقت الذي كانت اسماء الرتب العسكرية والابازات العسكرية لا تزال تركية في مصر ، وجعلت لغة التعليم عربية في المعاهد العالية ، في الوقت الذي كانت لا تزال تجري التدريسات في المعاهد العالية المصرية بلغات اجنبية .

فلا تغالي اذا قلنا ان الدولة السورية التي تألفت عقب الحرب العالمية الاولى ، كانت «دولة عربية» بكل معنى الكلمة .

كان الحاكم العسكري العام - في الدور الاول من الادوار الثلاثة التي ذكرناها
آزناً - الفريق السيد علي رضا الركابي . وقد بقي الموما اليه في المنصب المذكور في القسم
الاول من الدور الثاني ايضاً . ثم عين لهذه الحأكمية العامة الزعيم مصطفى نعمة - عن
طريق الوكالة - ، وظل الموما اليه يشغل هذه الوظيفة حتى الغائها نهائياً .

وأما رئاسة « مجلس المديرين » التي احدثت بعد الغاء « الحأكمية العسكرية العامة »
فقد اودعت الى عهدة الامير زيد ، وظلت في عهده من ٢٦ كانون الثاني حتى ٨ آذار .
وأما المدراء العامون الذين تولوا الادارات العامة قبل اعلان الاستقلال فكانوا :
مدير العدلية العام : اسكندر عمون - مدير الداخلية العام : رشيد طليح - مدير
المعارف العام : ساطع الحصري - مدير المالية العام : اولا سعيد شقير ، ثم احمد
حنمي - مدير الحرية العام (وكان يسمى في بادئ الأمر باسم رئيس الشورى
العسكري) : اولا ياسين الهاشمي ، ثم يوسف العظمة ، وفي الاخير رضا الركابي -
مدير الامن العام : حداد .

وقد تألفت في دور الاستقلال وزارتين : الاولى تحت رئاسة رضا الركابي ، والثانية
تحت رئاسة هاشم الاتاسي .
وظلت الوزارة الاولى في الحكم من ٩ آذار حتى ٣ أيار ، وتولت الوزارة الثانية
الحكم من التاريخ الاخير حتى يوم ميلون .
واما اسماء الوزراء الذين تولوا الحكم في هاتين الوزارتين ، فمستورة في الوثائق
المدرجة فيما يلي :

١ تأليف مجلس المديرين

الى حضرة مدير العام المحترم

املاً بتأسيس ادارة منتظمة في البلاد ، يتيسر معها حسن ادارة
الامور والمعاملات بانتظام وضبط ، فقد أمر سمو الأمير المعظم بفتح
مجلس امديرين رسمياً ، تحت رئاسة سموه أو رئاستنا عند تخلفه ، في الساعة
التاسعة ونصف قبل الظهر من كل يوم اربعاء للمذاكرة في المواد التي

نبعث بصورتها الى حضرتكم طي كتابنا . فترجو من جنابكم الدوام على
الحضور في الوقت المذكور في مقامنا ودمتم محترمين .

في ٤ آب ١٩١٩ حاكم سورية العسكري العام
علي رضا الركابي

قانون تأليف مجلس المديرين

مادة ١ - تدار البلاد من قبل حاكم عام ومديرين . يخص كل واحد
من هؤلاء المديرين بقسم من امور الحكومة . ويتألف منهم ومن الحاكم العام
مجلس ، تحت رئاستنا أو رئاسة الحاكم العام بالوكالة عنا ، يسمى « مجلس
المديرين » ويكون مرجعاً للامور المهمة والعامه .

مادة ٢ - المديرين المار ذكرهم في المادة الاولى هم الآن كل من مدير
الداخلية ، ورئيس ديوان الشورى الحربى لسينا يعين ناظر حربية ، ومدير
المالية ومدير المعارف ورئيس مجلس الشورى ومدير الأمن عند الاقتضاء .

مادة ٣ - كل من المديرين ينفذ توفيقاً للاصول من الامور
المختصة بدائرته ، ما كان داخلاً تحت ماذونيته حسب القوانين والنظامات
المرعية . واما ما لم يكن منها تحت ماذونيته فينتهي به الى الحاكم العام .
والمشار يجوز لمجلس المديرين . وبعد المداكرة في المجلس المذكور يعرض للمصادقة .

مادة ٤ - ان هيئة المديرين هي مسؤولة بالاشتراك عن سياسة الحكومة
الداخلية وكل مدير مسؤول بمفرده عن المعاملات المختصة بدائرة عمله .

مادة ٥ - المواد التي يجب ان تجري المداكرة بها في مجلس المديرين هي :

- ١ - المسائل المتعلقة بالسياسة الداخلية .
- ٢ - المصالح التي تستوجب مسؤولية هيئة المديرين بالاشتراك .
- ٣ - الخصومات المحتاجة حسب القوانين المرعية الى قرار مجلس المديرين .
- ٤ - المصالح التي يؤمر بها من قبلنا .

- ٥ - عقد القروض .
- ٦ - اجراء الحركات الحربية العسكرية .
- ٧ - اعلان الادارة العرفية .
- ٨ - اجراء صرفيات خارجة عن الميزانية عند الضرورة المبرمة المستعجلة .
- ٩ - اعطاء امتيازات وعقد مقاولات .
- ١٠ - سن نظامات لأجل الدوائر واتخاذ مقررات يكون حكمها حكم القانون لبيئما يجتمع المجلس التشريعي .
- ١١ - في الامور المهمة السياسية والادارية .
- ١٢ - بالمصالح التي تنسب الهيئة مذاكرتها لأهميتها .
- مادة ٦ - ان قرارات مجلس المديرين جميعها تعرض علينا لأجل التصديق . ولنا الخيار بالتصديق عليها أو عدمه .
- مادة ٧ يمكن للمديرين أن يحرروا لائحة بالمواد العائدة لاختصاصهم وللمتني تفتقر حسب القوانين والنظامات الى المصادقة بدون احتياج الى قرار مجلس المديرين لعرضها علينا بعد موافقة الحاكم العسكري وامضاته عليها . وبعد التصديق من قبلنا يعمل بها وتوضع في موضع الاجراء .
- مادة ٨ ان للحاكم العسكري العام والمديرين الحق بانتخاب المأمورين لدوائهم . فالمديرون ينهون بهم الى الحاكم العام والمشار اليه يرسل أسماء من يجب المصادقة على مأموريته من قبلنا بمضبطة للمصادقة عليهم . اما المأمورون الذين يجب المصادقة عليهم والمنتخبون رأساً من قبل الحاكم لدائرته ترسل أسماءهم من قبله . وبعد المصادقة عليهم يباشروا بوظائفهم .
- مادة ٩ - تصديق العفو وعدمه عن الجرائم والعقوبات هو عائد لنا متى تنسب من الحاكم العسكري العام .
- مادة ١٠ - ان المواد المحررة أعلاه معمول بها من تاريخ المباشرة .

وربما تضم عليها مواد أو تحذف منها مواد حسبما تقتضيه الظروف .

فيصل

٢

تأليف الوزارة الاولى

وزير السيد رضا الركابي .

نظراً لما عرفناه عن اخلاصكم واهليتكم فقد عهدنا اليكم بمنصب رئاسة الوزارة لتؤلفوا هيئتها توصلها للغاية المقدسة التي ينتظرها كل وطني بفارغ الصبر من اسعاد الوطن ورقبه سياسياً وعمرانياً والله نسأل ان يتولانا بتوفيقه خير الامة والبلاد والسلام عليكم .

في ١٨ / ١٩ جمادى الثانية سنة ١٣٣٨ وفي ٨ / ٩ آذار سنة ١٩٢٠

« فيصل »

وزير السيد رضا الركابي .

نصادق على ما ارتأيتموه في تذكريتم رقم ١ بتاريخ ١٩ جمادى الثانية سنة ١٣٣٨ و ٩ آذار سنة ١٩٢٠ من تأليف الوزارة على الصورة التالية :

رئيس مجلس الشورى : السيد علاء الدين الدروي

وزير الداخلية : السيد رضا الصلح

وكيل وزير الخارجية : السيد سعيد الحسيني ، على ان يديرها السيد عوني عبـ

الهادي ريثما يأتي

وكيل وزير الحربية : اللواء السيد عبد الحميد على ان يديرها رئيس اركان الحرب

السيد يوسف العظمة

وكيل وزير المالية : السيد فارس الجوري

وكيل وزير الحفانية : السيد جلال الدين

وزير المعارف : السيد ساطع الحصري

وكيل وزارة الجارة والزراعة والنافعة : السيد يوسف الحكيم

فنؤمل ان تصرفوا قسارى الجهد في المحافظة على الحقوق وتوطيد الأمن والراحة في البلاد ، وتوثيق عرى العلاقات الودية بين حكومتنا والحكومات المتحابه واحصها حكومات الحلفاء ، توصلنا لتحقيق اماني الشعب السوري وآماله في وحدته ، وأن تبدلوا غاية الوسع في بث روح الوئام بين جميع طبقات الأمة السورية على اختلاف مذاهبها ونزعاتها . والله نسأل ان يقرن اعمالكم بتوفيقه ويتولاكم بعنايته آمين .

عن البلاط الملكي ١٩ جمادى الثانية سنة ١٣٣٨ و ٩ آذار سنة ١٩٢٠

فيصل

٣

بيان الوزارة في المؤتمر السوري

— القي في ٢٧ آذار ١٩٢٠ —

أيها السادة المحترمون !

هيئة الوزارة سعيدة جداً بكونها اول وزارة وطنية دستورية في تاريخ سورية ، ظهرت امام أول مجلس ممثل للأمة ، تقرأ بيانها وتبسط خطتها . فهي إذن تفتخر بنتيجة هذا المجلس الوطني الجليل الذي سيكون له الذكر الخالد في الأمة جيلاً بعد جيل ، لأنه كان المعرب الصادق عن رغائبها ، والمؤيد الحازم لحقوقها ، والمؤسس لحكومتها الجديدة في تاريخها الجديد . تعلمون أيها السادة ، أنه عند ما نشبت الحرب العامة واقتحمتها دول الأرض الواحدة تلو الأخرى ، قامت الأمة العربية بزعامه رئيسها وأميرها جلالة الملك حسين المعظم ، وانضمت إلى جانب الحلفاء ، تقاتل معهم جنباً إلى جنب ، وترخص الضحايا الغالية في الدفاع عن القضية المشتركة ، املاً بنيل استقلالها والتخلص من الاستعباد الذي افاخ عليها مدة طويلة ضاعت فيها مدينتها القديمة ، وتقوضت دعائم عزها الأثيل . وكان قيامها وانضمامها

للحلفاء في أيامهم الحرجة ، عندما كانت كفة الحرب غير راجحة ، ضربة
شديدة على الآمال الواسعة التي توقعتها المانيا ومتفقوها من التحاق الدولة
العثمانية بهم . وذلك لما للأمة العربية من المقام التاريخي والاجتماعي .
وجنى الحلفاء من جراء ذلك فوائد عظيمة ، اشتد بها ازهرهم وقت في سواعد
خصومهم ، وانتهت الحرب باندحار الألمان ومتفقيهم ، وانتصار الحق على
القوة . وتحررت الأمة العربية بفضل ما قام به جلالة الملك حسين المعظم
والجالة البواسل من الأعمال العظيمة التي قلدوا بها اعناق أمتهم اطواقاً
من الشكر والفخر . فهو إذاً المؤسس الأول لتاريخ العرب الجديد ، الذي
افتتحت به هذه الأمة عصرها الذهبي الثاني . فنحن نرفع لسدته الملكية
فروض التبجيل والشكران ، ونسجل لجلالاته في تاريخنا فصول الاجلال
والامتنان .

كما ان نجله النافع صاحب الجلالة فيصل الأول ، ملك سورية المعظم ،
الذي اقام الدعوى السورية ، وأخذ على نفسه الدفاع عنها الى الدرجة
الأخيرة ، وواصل الجهاد في تحرير هذا القطر ، هو المؤسس الأول
لمملكة السورية ، وصاحب الفضل الأكبر في استخلاصها وانشائها على
قواعد الحرية والتجدد . فاجتمعت عليه قلوب ابنائها ، وانعقدت آمالهم
واتفقت كلمتهم عن أنه ملوك هذا القطر الذي لا يدافع ، وسيدته الذي
لا ينازع . فنرفع لسدته الملكية عهد الطاعة ، ونهنيء عرش سورية
بالوطني الباسل ، والملك العادل .

ولا ننسى أن نذكر بلسان الشكر والتبجيل دول الحلفاء المعظمة ،
التي اثبتت اقدامها الراسخة في مآزق الروع ، فأيدت مبادئ الحق
ودكت صروح الباطل ، ونادت بعهد جديد وعصر مجيد ، هو عهد حرمة
الحقوق وحرية الشعوب ، وانكار سياسة الفتح والاستعمار ، وابطال
المعاهدات المكتومة المجحفة بحقوق الأمم ، واعطاء الشعوب المحررة حق

تقرير مصيرها ، وقد نالنا من فضل معونتهم ما لا تنسأه هذه الأمة .
على هذه المبادئ النبيلة والأساسات الراسخة ، انتخبت الأمة السورية
اعضاء مجلسكم الموقر ، لأجل تعيين مصيرها على شكل يوافق أمانها ،
ويؤيد حقوقها التي منحها إياها الطبيعة ، ودعمتها مفاداتها وضحاياها
الجسيمة في الحرب العامة ، واقربها الحلفاء في عهودهم ووعودهم ، واعترفوا
باشتراكها معهم بالفخر بهذا النصر ، واتفقت كلمتهم على اعلان استقلال
سورية بمحدودها المعروفة ، ضمن المناطق الثلاث التي قضى الاحتلال
العسكري الموقت بقسمتها إليها ، وعلى المساعدة برجل الأمة ونحررها
الامير فيصل بن الحسين ملكاً عليها ، وعلى انشاء حكومة دستورية
مسؤولة امام مجلس الأمة . ونشرت بذلك قراراتكم التاريخية الناطق بالحزم
والحق ، في الثامن عشر من شهر جمادى الثاني والثامن من شهر آذار
الحاضر . فكان ذلك اليوم مبدأ حياتنا الجديدة الحرة . وقد قابلت
الأمة باجمعها عملكم المجيد بالاستحسان والابتهاج ، وأقامت المهرجانات
والأفراح في جميع انحاء البلاد . فجاء عملها هذا دليلاً آخر يثبت بالفعل
اجماع الشعب على تأييد هذه الغاية ، وتفانيه في سبيل تحقيق أمانه القومية
الشريفة . فنحن نظري عملكم هذا ونقدم لكم شكراً وثناء يسجل لكم
في تاريخ الأمة .

استناداً على هذا القرار الذي خرجت به رغائب الأمة السورية من
القول الى الفعل ، وظهر فيه الجزم وصدق العزيمة ، عهد الينا جلالة مولانا
الملك المعظم بادارة المملكة على المبادئ المدنية الدستورية التي اختارها
مجلسكم الموقر . وباشرنا العمل ، واستلمنا ازمة الأمور ، مستعينين بالله ،
ومعتمدين على موازنة الأمة ، وموطنين العزم على ان نبذل اقصى الجهد
في سبيل المحافظة على الاستقلال التام ، ضمن الوحدة السورية ، لنتمكن
امتنا من الوصول الى المقام الذي يليق بها بين الأمم الراقية من المدنية

والعمران على نسبة نجابة ابناؤها وتاريخها المجيد .

ولنا الأمل الوطيد بحسن نيات الحلفاء العظام أن يقابلوا حياتنا الجديدة بالسرور والارتياح ، وبعاضدونا في ازالة جميع العراقيل التي تحول دون رقينا ونجاحنا . خصوصاً الدولتين العظيمتين بريطانيا وفرنسا ، اللتين عرفنا بمحبتها للعرب وشملتهم معونتها الثمينة في حرب جريتهم .

وكانتا اول من وافق على القواعد الصحيحة والغايات النبيلة التي على موجبها جاءت الامة الأميركية الشريفة لنجدهم من عبر الاثلاثيك .

ولدينا من وعدهما ما يضمن لنا استمرار ولائهما ، وبقاء محبتهما المقيمة لنا في أيام السلم كما كانت في أيام الحرب . فلا يكون منهما اليوم الا ما أتلف مع مبادئها الشريفة ، ويسهل لنا طريق الفلاح والعمران .

وفوق ذلك فهما تعلمان علم اليقين اننا لانرغب الا الحياة المطمئنة الهادئة ، في ظل سلم عام . ولا يمكن ان يستقر ذلك في سورية مع تجزئتها وحرمانها من الحكم الذاتي . وثقنا اننا نصون مصالح جميع الامم في بلادنا ، خصوصاً مصالح هاتين الحليفتين العظيمتين ، بحيث نفيد ونستفيد ، وعملنا هذا منطبق على الغاية الشريفة التي خاضوا ، وخضنا معهم ، لاجلها غمار هذه الحرب الضروس ، وشهد لنا بالفضل فيها اعظم رجالهم مرات عديدة ، ومؤيد ومحقق لوعودهم بحق هذه الأمة .

فسياستنا الخارجية اذاً هي سياسة السلم والولاء مع جميع الدول الاجنبية ، وخصوصاً مع دول الحلفاء الذين آزرونا في الحرب ، وسيآزرونا في السلم ايضاً ، وصيانة حقوق رعاياهم والاستفادة بما يحتاج اليه من مدينتهم ، بما يساعد على رقينا ولا يمس باستقلالنا .

اما ادارتنا الداخلية فتبقى على الاساسات الحاضرة ، الى ان يصدر القانون الاساسي الذي يضمن لسكان كل مقاطعة من ابناء الوطن حسن السعي في سبيل عمران بلادهم وتزويد ثروتهم وترفيه حالهم . وسنبذل الجهد

في توطيد الأمن العام واقامة قسطاس العدل بين الناس ، على شكل
يوصل اصحاب الحقوق الى حقوقهم بالسرعة المرغوبة ، وتقوية الجيش
لأجل حفظ الأمن والنظام والدفاع عن الاستقلال التام ، ونحن نرى بملء
السرور ان هذه الخطة منطبقة على رغائب الأمة التي تلي دعوة الجندية
بالحمية والرغبة للقيام بخدمة الوطن المقدسة .

وسنعمى بصورة مخصوصة بنشر المعارف وجعل المدارس في حالة
يمكنها ان تخرج للبلاد رجالا مشبعين بحب الوطن وسلامة الفكر وقوة
البنية ومثانة الأخلاق . وسنهتم باغناء خزائن علومنا بترجمة كتب العلوم
والفنون الحديثة وتأليفها والاستفادة من المعارف الغربية .

وسنعمى لتحسين حالة البلاد الاقتصادية وانماء زراعتها وتجارتها
وصناعتها ، والاستفادة من خزائنها الارضية ، ليكثر الانتاج وتزداد
الثروة العامة ، فتخف عنا بذلك - وبمراعاة قاعد الاقتصاد - وطأة
العلاء الثقيلة ، التي شملت العالم واصبحت شغل كبارها وساستها الشاغل .
ولما كانت هذه الاعمال لاتقوم الا بالمال ، والحكومة لايتمكنها ايفاء هذه
الوظائف بدون ان يكون لديها المقدار الكافي منه ، وكانت الواردات
الحاضرة لاتقابل النفقات المبرمة التي يقتضيها تطورنا الجديد وانفـاذ
خطةنا المذكورة ، فاننا سنعمى لايجاد التوازن بين الواردات والنفقات ،
وسنفرغ قسارى الجهد في سبيل انفاق اموال الخزينة في وجوهها النافعة
بحيث لا يصرّف مال جزافاً وبدون عمل يقابله ، ونحتاج في ذلك الى حمية
الامة واسراعها في تأدية التكاليف ، والى سخاء نحن اليه الآن احوج منا
الى أي شيء كان .

وسيكون عملنا الآن بالقوانين والأنظمة المدنية العثمانية ، وما جرى
تعديله او وضعه منها بعد عهدهم ، الى أن يتيسر لنا تبديلها وتعديلها
بصورة تدريجية ، على شكل يوافق حالة البلاد واخلاقها ورقبها ، وبلائم

المدنية الحاضرة ويصون حقوق الافراد والجماعات ويساعد على رقينا الحقيقي .

والحكومة ترجو من المجلس الموقر ان يسرع بوضع القانون الاساسي وقانون انتخاب نواب الأمة ، لتباشر باجراء الانتخابات وجمع المجلس التشريعي باقرب ما يمكن .

وفي الختام نؤمل من الأمة وممثليها الكرام ان يعاضدونا في مهمتنا الوطنية ونحييكم باحترام .

٤

تأليف الوزارة الثانية
« الكتاب الملكي الى الرئيس الجديد »

عزيزي السيد هاشم الأتاسي !

بالنظر لما احدثته برفيقة الحكومة الفرنسية الواردة أول من أمس من التأثير الذي نتج عنه وقوع أزمة وزارية ، رأينا أن نعهد اليكم ، - لما ثبت لدينا من اخلاصكم ومقدرتكم ، - تأليف وزارة جديدة ، يكون اول مهمها المحافظة على الأمن والراحة في داخل البلاد والدفاع عن حقوق هذا الوطن تجاه كل من يريد به سوءاً أو يحاول الوقوف في سبيل استقلاله المقدس من الخارج .

فاعملوا على انتقاء من اختبرتم فيه الصفات المطلوبة للوصول إلى هذه الغاية النبيلة ، وارفعوا ذلك للمصادقة عليه . والله يتولانا بتوفيقه وعنايته خير هذه الأمة والبلاد ، والسلام عليكم .

١٥ شعبان ١٣٢٨ و ٣ - ٥ - ١٩٢٠

« فيصل »

« جواب رئيس الوزارة »

حضرة رئيس أمناء جلالة الملك المعظم الافخم .
 عملاً بالامر الكريم الصادر الى هذا العاجز اليوم بتأليف وزارة يكون
 اول ههما المحافظة على الامن في الداخل وتحقيق رغبات الاممة بالدفاع
 تجاه من يريد بها سوءاً او يحاول الوقوف في سبيل استقلالها المقدس ،
 جئت اعرض تأليف وزارة جمعت الصفات المطلوبة على الصورة الآتية :

هاشم الاتاسي	للرئاسة ووكالة وزارة الداخلية
السيد رضا الصلح	لرئاسة مجلس الشورى
عبد الرحمن شهنيدر	للخارجية
يوسف العظمة	للحربية
فارس الحوري	للمالية (ابقاء)
جلال الدين	للعديلية (ابقاء)
ساطع الحصري	للمعارف (ابقاء)
جورج رزق الله	للفنافة

فالرجاء عرض ذلك على اعتبار السدة الملكية حتى اذا وافقت جلالته
 على هذا الشكل صدر امره الكريم المطاع بالمصادقة عليه ، لا زال رأيه
 موافقاً ان شاء الله سيدي .

رئيس الوزارة
 هاشم الاتاسي

١٥ شعبان ١٣٣٨ - و ٣ ايار ١٩٢٠

« الارادة الملكية »

وزيرى السيد هاشم الاتاسي

نصادق على ما ارتيأتموه في تذكركم تاريخ ١٥ شعبان سنة ١٣٣٨
 بتأليف الوزارة على الصورة الآتية :

السيد هاشم الاتاسي	للرئاسة ووزارة الداخلية
السيد رضا الصلح	لرئاسة مجلس الشورى

للخارجية	السيد عبد الرحمن شهنندر
للحرية	السيد يوسف العظمه
للمالية (إبقاء)	السيد فارس الخوري
للعديلية (إبقاء)	السيد جلال الدين
للمعارف (إبقاء)	السيد ساطع المحصري
للنافة	السيد جورج رزق الله

فنؤمل ان تبدلوا جل مساعيمكم في تحقيق رغبات الامة بانخاذ أفعال
التدابير للدفاع عن استقلالها المقدس . وحفظ الامن والراحة والعمل
على تمكين لمة التضامن بين طبقات الامة السورية على اختلاف مذاهبها
وتزعاتها ، لتكون كالبنيان المرصوص يشد بعضه بعضاً . وتوثيق عرى
الولاء بين حكومتنا وحكومات الدول المتعاطبة الفخيمة ونخص منها
اللاتي تساعدنا على الوصول الى غايتنا المنشودة - وفقكم الله لما يريد ،
وتولاكم بعنايته وحسن توفيقه . والسلام عليكم .

١٥ شعبان ١٣٣٨ - ٣ ايار ١٩٢٠ « فيصل »

(لقد جرى بعض التعديل في الوزارة في اليوم التالي : حيث ترك رئيس الوزارة
وكالة وزارة الداخلية وعين للوزارة المذكورة علاء الدين الدروني . كما عهد بوزارة
النافة الى يوسف الحكيم عوضاً عن جورج رزق الله) .

٥

بيان الوزارة الثانية في المؤتمر السوري

- القبي في ٣ ايار ١٩٢٠ -

ايها السادة !

بناء على استقالة السيد علي رضا الركابي تألفت الوزارة الحاضرة التي
ترونها في هذا المجلس الموقر لتبين لخصراتكم الحطة التي عزمت على اتباعها
وقد قبلت ان تضع هذه التبعة العظيمة على عاتقها في هذه الايام العصيبة

خدمة للوطن المقدس ، وهي مستندة في اعمالها بعد الاتكال على الله تعالى
على مؤازرتكم ومؤازرة الأمة الكريمة التي أنابتكم عنها .
إن أساس خطتنا هو :

(١) - تأييد استقلالنا التام الناجز المتضمن في جملة ما يتضمنه حق
التمثيل الخارجي .

(٢) - المطالبة بوحدة سورية بحدودها الطبيعية ، مع رد طلب
الصهيونيين في جعل بعض القسم الجنوبي منها - وهو فلسطين و طناً قومياً لليهود
(٣) - رفض كل مداخلة اجنبية تمس سلطاننا القومي .

هذه غايات وزارتنا . وهي في الواقع تحقيق ما قرره مؤتمركم في جلسته
التاريخية المشهورة . ولأجل الحصول على هذه الغايات لنا من المحافظة
على صداقة حلفائنا الكرام الذين يساعدوننا على تحقيق رغائبنا الوطنية
والاستفادة من كل ما لدينا من الماديات والمعنويات كي نتمكن من تنظيم
قوة عامة في البلاد تكفل حياتها وانتظامها . ولا يخفى على حضراتكم ان
تنظيم القوة يحتاج إلى المال والرجال ؛ أما المال فسنسعى جهداً للحصول
عليه بطريقة لا تضر بحالة البلاد الاقتصادية . الأمة التي تجود بروحها في
سبيل استقلال الوطن لا تبخل بما لها لتحقيق هذه الغاية أيضاً . وستتم
الوزارة في خطتها الداخلية اهتماماً خاصاً بزيادة التشديد في حفظ الأمن
والنظام حرصاً على راحة الأهلين وتأميناً لسير اعمالهم ونمو ثروتهم . ولما
كان الاخلال بالأمن موجباً لعرقلة مساعينا الوطنية المقدسة في الداخل
وسوء سمعتنا في الخارج ، فقد عزمنا على استعمال الشدة والصرامة في وجه
كل من يعكر صفو الأمن ويعبث بالراحة ويسيء سمعة البلاد .

بلغكم ايها السادة ان المؤتمر في سان ريمو اتخذ بعض قرارات ابتدائية
تتعلق بنا ؛ وهذه القرارات قد تضمنت الاعتراف مبدئياً باعتبار سورية
مستقلة . فنحن نسجل عليه هذا الاعتراف مع السرور ، ونتخذة أساساً

للحقوق الاخرى التي سنطالب بها .

ونسجل على حليقتنا بريطانيا العظمى تصريحها باستعدادها بالاعتراف
بجلالة ملكتنا المعظم رأس دولة سورية مستقلة .
إلا أن هذه القرارات ترمي إلى الانتداب ؛ فنحن لقاء ذلك سنسعى
جهدا لرفع هذا القيد .

لا شك بأن المؤتمر الذي سيعقد في أواخر هذا الشهر في باريس سيعيد
نظرة في مقرراته السابقة ، ولنا الأمل ان يعود فينصفنا ولا يهمل وعود
حلفائنا لنا ؛ على اننا ان لم ننصف فلنا بقوة شعبنا وعزمه الثابت اكبر
ضامن لتأييد حقنا .

ونتخذ في الحتام هذه الفرصة لنعلن اننا قوم لا نطلب الا حقاً ، ولا
نريد التعدي على غيرنا ، بل نريد ان نعيش احراراً في عقردارنا ، مسلمين من
يسلمنا ، ومحترمين منافع من يحترم منافعنا . وبالله التوفيق .

المؤتمر السوري

كان المؤتمر السوري العام بمثابة « مجلس نيابي » و « مجلس تأسيسي » ؛ وقد تألف من نواب يمثلون جميع الاقطار السورية — بمناطقها الثلاث : الشرقية والغربية والجنوبية ؛ وبتعبير آخر : سورية الداخلية والساحلية وفلسطين — .
وكان الغرض الاساسي من تأليف هذا المؤتمر التمثيلي ، اولا ، اظهار رغبة الشعب السوري أمام لجنة الاستفتاء الاميركية ، وثانياً تعيين شكل الحكومة وتقرير قانونها الاساسي .

وقد جرى انتخاب اعضاء المؤتمر : في المنطقة الشرقية وفقاً لاحكام قانون الانتخاب العثماني . وأما في المنطقتين الغربية والجنوبية ، فقد جرى الانتخاب عن طريق تنظيم « مضابط توكيل » ، وذلك لأن سلطات الاحتلال الاجنبية ، المسيطرة على المنطقتين المذكورتين ، لم تسمح للاهلين بعقد اجتماعات واجراء انتخابات علنية .
وقد عقد المؤتمر اولى جلساته في ٣ حزيران ١٩١٩ وآخر اجتماعاته في ١٩ تموز سنة ١٩٢٠ .

وعقد خلال هذه المدة ثلاث دورات : الاولى عند مجيء اللجنة الاميركية ، والثانية عند حدوث أزمة استبدال الجيوش الانكليزية ، والثالثة قبيل اعلان الاستقلال .

وقد بقي المؤتمر منعقداً ، طول المدة التي اعقبت اعلان الاستقلال الرسمي .
وقد وضع المؤتمر في دورته الاخيرة ، قانوناً أساسياً مؤلفاً من ١٤٨ مادة ، وأتم قراءته الاولى . ثم باشر قراءته الثانية ، وأتم مناقشة المواد السبع الاولى منها ؛ ولكنه لم يتمكن من انجاز هذه القراءة ، لحدوث أزمة الانهار التي انتهت بيوم ميلون .

١ قرار المؤتمر السوري

- الموجه الى لجنة الاستفتاء الاميركية -

اننا نحن الموقعين ادناه بامضاء آتنا واسمائنا أعضاء المؤتمر السوري العام المنعقد في دمشق والمؤلف من مندوبي جميع المناطق الثلاث الجنوبية ، والشرقية ، والغربية ، الحائزين على اعتمادات سكان مقاطعاتنا وتفويضاتهم من مسلمين ومسيحيين وموسويين ، قد قررنا في جلستنا المنعقدة في نهار الاربعاء المصادف لتاريخ ٢ يوليو سنة ١٩١٩ وضع هذه اللائحة الميمنة لرغبات سكان البلاد الذين انتدبونا . ورفعها الى الوفد الاميركي المحترم من اللجنة الدولية :

اولاً : - اننا نطلب الاستقلال السياسي التام الناجز للبلاد السورية ، التي تحدها شمالاً جبال طوروس وجنوباً (رفح) فالخط المار من جنوب (الجوف) الى جنوب (العقبة الشامية) و (العقبة الحجازية) وشرقاً نهر الفرات فالخابور والخط الممتد شرقي (ابي كمال) الى شرقي (الجوف) وغرباً البحر المتوسط - وبدون حماية ولا وصاية .

ثانياً : - اننا نطلب أن تكون حكومة هذه البلاد السورية ملكية ، مدنية ، نيابية ، تدار مقاطعاتها على طريقة اللامر كزية الواسعة ، وتحفظ فيها حقوق الاقليات ، على ان يكون ملك هذه البلاد الامير فيصل الذي جاهد في سبيل تحرير هذه الأمة جهاداً استحق به أن نضع تمام الثقة بشخصه وان نجاهر بالاعتماد التام على سموه .

ثالثاً : - حيث ان الشعب العربي الساكن في البلاد السورية شعب لا يقل رقياً من حيث الفطرة عن سائر الشعوب الراقية ، وليس هو في حالة احط من حالات شعوب البلغار والصرب واليونان ورومانيا في مبدأ استقلالها ، فاننا نحتج على المادة ٢٢ الواردة في عهد جمعية الامم

والقاضية بإدخال بلادنا في عداد الأمم المتوسطة التي تحتاج الى دولة منتدبة .
رابعاً : - اذا لم يقبل مؤتمر الصلح هذا الاحتجاج العادل لاعتبارات
لا نعلم كتبها ، فاننا بعدما اعلن الرئيس ويلسن ان القصد من دخوله
في الحرب هو القضاء على فكرة الفتح والاستعمار ، نعتبر مسألة الانتداب
الواردة في عهد جمعية الامم عبارة عن مساعدة فنية واقتصادية لا تمس
باستقلالنا السياسي التام . وحيث اننا لا نريد أن تقع بلادنا في اخطار
الاستعمار ، وحيث اننا نعتقد ان الشعب الاميركي هو ابعد الشعوب عن
فكرة الاستعمار ، وأنه ليس له مطامع سياسية في بلادنا ؛ فاننا نطلب
هذه المساعدة الفنية والاقتصادية من الولايات المتحدة الاميركية ، على
أن لا تمس هذه المساعدة استقلال البلاد السياسي التام ووحدتها ، وعلى
ان لا يزيد امد هذه المساعدة عن عشرين عاماً .

خامساً : - اذا لم تتمكن الولايات المتحدة من قبول طلبنا هذه
المساعدة منها ، فاننا نطلب أن تكون هذه المساعدة من دولة بريطانية
العظمى ، على ان لا تمس استقلال بلادنا السياسي التام ووحدتها ، وعلى
ان لا يزيد امدها عن المدة المذكورة في المادة الرابعة .

سادساً : - اننا لا نعترف بأي حق تدعيه الدولة الفرنسية في اي
بقعة كانت من بلادنا السورية ، ونرفض ان يكون لها مساعدة ويد في
بلادنا بأي حال من الاحوال .

سابعاً : - اننا نرفض مطالب الصهيونيين ، يجعل القسم الجنوبي من
البلاد السورية أي فلسطين وطناً قومياً للاسرائيليين ، ونرفض هجرتهم الى
أي قسم من بلادنا . لانه ليس لهم فيها أدنى حق ، ولاهم خطر شديد
جداً على شعبنا ، من حيث الاقتصاديات والقومية والكيان السياسي . أما
سكان البلاد الاصيليون من اخواننا الموسويين فلهم ما لنا وعليهم ما علينا .
ثامناً : - اننا نطلب عدم فصل القسم الجنوبي من سورية المعروف بفلسطين ،

والمنطقة الغربية الساحلية التي من جملتها لبنان ، عن القطر السوري ،
ونطلب أن تكون وحدة البلاد مضمونة لا تقبل التجزئة بأي حال كان .
تاسعاً : - اننا نطلب الاستقلال التام للقطر العراقي المحرر ، ونطلب
عدم ايجاد حواجز اقتصادية بين القطرين .

عاشراً : - ان القاعدة الاساسية من قواعد الرئيس ولسن التي
تقضي بالغاء المعاهدات السرية تجعلنا نحتج على كل معاهدة تقضي بتجزئة
بلادنا السورية ، أو كل وعد خصوصي يرمي الى تمكين الصهيونيين في القسم
الجنوبي من بلادنا . ونطلب ان تلغى تلك المعاهدات والوعود بأي
حال كان .

هذا وان المبادئ الشريفة التي صرح بها الرئيس ولسن لتجعلنا
واثقين كل الثقة في أن رغائبنا هذه الصادرة من اعماق القلوب ستكون
هي الحكم القطعي في تقرير مصيرنا . وان الرئيس ولسن والشعب
الاميركي الحر سيكونون لنا عوناً على تحقيقها ، فيثبتون للملأ صدق مبادئهم
السامية ، وغايتهم الشريفة ، نحو البشرية بنوع عام ونحو شعبنا العربي
بنوع خاص وان لنا الثقة الكبرى في ان مؤتمر السلام يلاحظ اننا لم
نثر على الدولة التركية التي كنا واناها شركاء في جميع الحقوق التمثيلية
والمدينة والسياسية ، الا لانها تحاملت على حقوقنا القومية ، فيحقق لنا
رغائبنا بتامها ، فلا تكون حقوقنا قبل الحرب اقل منها بعد الحرب ، بعد
ان أرقنا من الدماء ما أرقناه في سبيل الحرية والاستقلال . ونطلب
السمح لنا بارسال وفد يمثلنا في مؤتمر السلام للدفاع عن حقوقنا الثابتة
تحقيقاً لرغباتنا هذه والسلام .

باسم سمو الامير المعظم احيي مؤتمركم الوطني الموقر ايها السادة .
تعلمون ان العرب وجمالة الملك المهاب لم يخوضوا غمار هذه الحرب
في جانب الحلفاء إلا لانقاذ الامة العربية من نير الظلم والاستعباد ،
والحصول على الاستقلال التام ، استناداً على عهود الحلفاء ووعودهم . وقد
دخل الجيش العربي سورية فاتحاً ، واعلن الحكم العسكري الموقت في
البلاد ريثما يتقرر مصيرها النهائي في مؤتمر الصلح . وكانت سورية التي فتحها
الجيش العربي بمعرفة الحلفاء والشعب ، قد قسمت الى مناطق احتلالية
بتدبير القيادة العامة للجيش المتحالفة لتدار من قبل السلطات العسكرية
الموقته . وقد ذهب سمو الامير فيصل المعظم الى اوربا ممثلاً البلاد في مؤتمر
الصلح العام للمناضلة عن حقها السياسي بتفويض الشعب ، ولا يزال يواصل
جهاده المقدس . والضجة السياسية لا تزال قائمة في اوربا حول المسألة
السورية ، ولم تنته بعد . غير ان الحلفاء نظراً للارتباكات المالية ، وتأخر
اميركا باعطاء قرارها النهائي كما يدعون ، قد اضطروا للقيام بتدبير عسكري
موقت يقضي بانسحاب الجيش البريطاني ، على ان لا يحل محله جيش آخر إلا
في بعض النقاط من منطقتنا الشرقية وهي بعلبك ورياق وشتورا . واما
الجيش البريطاني فسبحا فظ وظيفته الاصلية في حوران والكرك ولا
ينسحب منها ، وتبقى السلطة الادارية في هذه الاماكن الاخيرة كما
كانت سابقاً . ولقد كان هذا التدبير العسكري الموقت دون استشارة
العرب الذين هم حلفاء ايضاً ، ويجب ان يكون لهم الرأي الاول في مثل
هذا الشأن ، الامر الذي امتعضت له الامة ، وكان الواجب على الحلفاء ان

يأخذوا رأي العرب فيه قبل كل شيء . ولقد تعددت بمقتضى هذا التدبير القيادة العسكرية في سورية بعد ان كانت موحدة .

نعم ان تصريحات المسيو بيشون ناظر خارجية فرنسا بمناسبة تعيين الجنرال غورو والتدبير الاخير - وهي قوله : « ان قرار المؤتمر لم يترك شيئاً يحتمل الالتباس والابهام ، ولا يمكن ان يأول او يرمي الى تجزئة سوريا وتقسيمها ، لا بل هو قرار بشأن اتفاق حربي موقت لا يؤثر على مسألة الوصاية والحدود اللتين يكون فصل الخطاب فيها الى مؤتمر الصلح ، الذي اعتبر ان قضية سوريا لا يمكن فصلها عن المسألة الشرقية وسوف تسوى في آن واحد مع مسائل تركيا عند عقد معاهدة الصلح مع تلك الدولة » . ثم قوله : « لقد عهد الى الجنرال غورو ان يطلع الحكومة الجمهورية على حقيقة امانى الاهالي وحاجاتهم ويحافظ على الثقة الموجودة بين العرب وحلفائهم كما كانت في زمن الحرب ، ويواصل عمل تحرير الشعوب الضعيفة كما هو مبدأ الحلفاء » .

نعم ان تصريحات كهذه لا تكفي لقبولنا مسؤولية التدبير الموقت الاخير ، الذي هو تطبيق معاهدة سايكس بيكو السرية المجحفة بحقوق البلاد والمنافية لمبدأ الحلفاء وتصريحاتهم الرسمية ووعدهم من حيث منح الشعوب المحررة حق حياتها واستقلالها وفقاً لرغائبها وتصويتها . وهذا ما دعانا الى رفع استقالتنا لسمو الامير المعظم احتجاجاً على التبليغات التي بلغناها . وقد عهد لنا سموه بالعودة لاستلام السلطة العسكرية الموقته على ان يرفع احتجاجاً للمقامات المسؤولة . وقد دعى سموه مؤتمر الموقر لاطلاعه على الموقف الحاضر بصفتم زعماء البلاد ويمثلي ارادة الأمة ، لتبينوا رأيكم في هذا الاتفاق الموقت الاخير ، واتواصلوا جهادكم المقدس في ادارة الحركة الوطنية بصورة جدية اكثر من ذي قبل . فتكون تشبثاتكم الشعبية في داخل البلاد عوناً لسمو الامير فيصل المعظم المفوض من قبل الامة

تفويضاً تاماً للدفاع عن حقها السياسي المطلق، وذلك بتوحيد الخطط المالية والظهور بمظهر التضامن والحزم والقوة الحقيقية وبذل الاموال والانفس وتكوين الرأي العام وفقاً للغاية المشتركة التي هي الاستقلال التام والاستعداد لكل طارئ .

أما السلطة العسكرية فستكون غايتها الوحيدة في هذا المازق الاحتفاظ بالامن العام أشد من قبل ، ومساعدة الشعب في الحصول على أمانيه المشروعة ضمن رغائبه المقدسة . والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

٣

جواب المؤتمر السوري على الخطاب الآنف الذكر

وافق المؤتمر السوري باتفاق الآراء في جلسته السرية المعقودة مساء السبت - ٢٢٢ ٢ ١٩١٩ - على رفع الجواب الآتي لمقام سمو الامير المعظم :
« إن المؤتمر السوري بصفته ممثلاً للأمة السورية العربية قانونياً وسياسياً ، قد تشرف بسماع بيان سموكم الذي ناب بتلاوته عنكم الحاكم العسكري العام ، وعلم منه حرج الموقف ، وكيف ان حلفاء العرب ابان شدتهم يوم كان طالع الحرب غير باسم لهم قد نكثوا عهودهم مع العرب اليوم فعلاً ، واخلوا بالقواعد والاساسات التي اعلنوها للملاّ اجمع من انهم يقاتلون القوة لينصروا الحق ويؤيدون حقوق الامم بتعيين مصيرها حسب رغائبها وامانيها . وقد قضاوا على عهد جمعية الامم الذي ايد هذا البيان والذي خطته ايديهم ، بأفعالهم واعمالهم ، قبل ان يحف مداد ذلك العهد . وبدأوا بتقسيم الشعوب وتهمئة اسباب استعمارها حسباً تقتضيه مصالحهم الاستعمارية معتمدين على قوة السيف والمدفع وحق الفتح ، ومعترفين عملياً بان العهود والمواثيق ما هي الا قصاصة ورق ، ورغماً عما كانوا يؤاخذون الالمان به ويشيرون نائرة الشعوب عليهم من أجله .

وان الاتفاق العسكري الموقت الذي تم بين لويد جورج وكلمنصو بشأن البلاد السورية خلصة عن العرب الذين هم اصحاب البلاد منذ وجد التاريخ، واصحاب الحق الأول في تعيين امر البلاد بصفتهم حلفاء أولاً، وبكونهم اصحاب البلاد وأهاليها قد ابدوا رغائبهم وأمانيتهم للجنة الدولية الاميركية ثانياً، لا كبر شاهد على سوء القصد بشأن مصير سورية التي انتخبنا من لدن اهاليها بوجه قانوني لتمثل امانيتهم ونكون موجوديتهم ونثبت لهم من القوانين ما يتفق مع عاداتهم وتقاليدهم واحتياجاتهم، ونبرهن للعالم الاوروبي على اننا امة ديموقراطية بحجة والحال كية الملية فيها هي الاساس الوحيد.

فالمؤتمر السوري - بهذه الصفة القانونية التي يمثلها ولاعتماده على صوت الامة التي انابته عنها - فهو يقدم لسوكم عظيم منته وشكره على ما بذلتموه وتبذلونه مع شقيقكم سمو الامير فيصل المعظم لانائه حقوقه السياسية والاقتصادية والاجتماعية باستقلاله التام الحالي عن شوائب الوصاية واخمائة حسب قراره التاريخي المعلوم.

والمؤتمر تجاه هذا الاتفاق الموقت يرى ان واجب الامة التي يمثلها في آمالها ورغائبها يقضي عليها بالدفاع عن وحدتها واستقلالها إلى آخر نسمة فيها، تأييداً لرغائبها التي ابدتها، وتأميناً لوحدة بلادها المعروضة للتقسيم واستقلالها المعرض للضياع.

ويرى من بواعث الوطنية أن يعرض على مسامعكم بعض أمانيه وتصوراته التي لا يرى بدأ من وجوب تطبيقها لأجل توحيد الحركة في البلاد للوصول إلى الغاية المنشودة: وهي إعلان الاستقلال التام للقطر السوري بحدوده التي عينها المؤتمر السوري بقراره الذي قدمه للجنة الدولية الاميركية، وانه غير قابل التجزئة ولا الانقسام بوجه من الوجود، مع تعيين شكل الحكومة بأنها ملكية شورية مدنية يرى أن يستلقت نظر

سموكم الى الاوضاع والتعامل المتخذين في الممالك التي سبقتنا بتطبيق
 الحاكمية المليية من أن الحكومات يجب أن تكون وطنية وللمجلس الأمة
 حق المراقبة عليها ضمن حدود القانون الاساسي . والمؤتمر يعتبر نفسه على
 وفاق تام مع سموكم بازوم اتخاذ التدابير العاجلة لتطبيق هذه الاوضاع
 والاحوال، وتشكيل حكومة مسؤولة أمام الأمة حتى يثق من وضعيتها
 ويمنح الحكومة - التي تود الاشتراك معها باتخاذ وسائل الدفاع عن وطنه
 المهتد بالاستعمار - اعتماده المطلق وثقته التامة . والله يديم سموكم وسمو
 شقيقكم الامير فيصل المعظم لهذا الوطن والامة ذخراً وسنداً .

رئيس اللجنة	محرر المضبطة	عضو	عضو	عضو
هاشم الاتاسي	سعيد حيدر	عبد القادر الخطيب	فوزي البكري	وصفي الاتاسي
عضو	عضو	عضو	عضو	عضو
ابراهيم هنانو	علي العابد	دعاس جرجي	رياض الصلح	سعد الله الجابري
			عضو	
			صلاح الدين الحاج يوسف	

٤

البيان الذي اصدره المؤتمر

بما ان حياة البلاد لا تقوم الا بوحدها التامة واستقلالها التام ، وبما
 أن بعض الاستعماريين يتهدون تلك الوحدة ويعيثون بهذا الاستقلال ،
 فقد رأى المؤتمر السوري الذي يمثلكم وينطق بلسانكم ويعبر عن رغائبكم
 في جلسة يوم ٢٤ نوفمبر ان يوجب على الأمة الدفاع بدنأ وملا ضد كل
 من يحاول الاخلال بوحدة البلاد واستعمارها والعبث باستقلالها . والمؤتمر
 على ثقة تامة من أن الامة العربية الكريمة ذات المجد الأثيل والشرف
 الأصيل ستقدر الواجب حق قدره فتسرع الى تلبية نداء الوطن بكل ما

لديها من قوة وحياة . وأنه يأمل كل الأمل أن الأمة العربية ، ستجد في
اوروبا وأميركا كثيراً من المخلصين المنصفين ممن يساعدونها على نيل حقوقها
وأمانها ويدافع عن قضيتها والله ولي التوفيق .

٥

بلاغ الأمير زيد الى المؤتمر السوري

- في أول كانون الاول ١٩١٩ -

حضرات أعضاء المؤتمر السوري المحترمين !

نحن نائب سمو الامير فيصل نشكر لمؤتمركم الموقر ما أبداه من دلائل
الوطنية الصادقة وما قام به من الأعمال النافعة التي برهنت على حمية
تذكر وهمة عالية انتصاراً لهذا الوطن المبارك ودفاعاً عن حق البلاد
واستقلالها السياسي التام الذي حاربنا من أجله أربع سنوات متواليات
في جانب الحلفاء ، مستندين على معونة الباري عز وجل وعلى شعور الأمة
الشريف وانصاف العالم المتمدن الذي اعترف رسمياً بحق العرب في الحياة
الحرّة ، وأعجب ببسالتهم في الدفاع عن قضيتهم والقضاء على مبادئ
الاستعمار عملاً بمبدأ الحق وحرية الشعوب المظلومة .

وقد سرنا ما تمنيتموه من اعلان الحكومة الوطنية على قاعدة الحكم
الدستوري النيابي ، وهو الذي سيكون أساس حكومتنا في المستقبل . غير
اننا نرى ان بقاء التشكيلات الادارية الحاضرة المعلومة لديكم مع بعض
التعديل في الفروع ادعى الاقتصاد وأحفظ للنظام وتوطيد دعائم الامن في
مثل هذه الأوقات ، الى أن يتقرر مصير البلاد النهائي في مؤتمر الصلح .

ولان شك في أن مؤتمركم هذا الوطني الذي ضم اليه نخبة المخلصين
والمفكرين سيكون بأعضائه المحترمين في أنحاء هذا القطر مثلاً لكل
حركة شعبية يراد بها خير البلاد واسعاد أهلها وعاملاً كبيراً في توحيد

خطط الامة وجمع قواها وتوجيه الرأي العام نحو الغاية المقصودة التي هي
الاستقلال التام . والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

٦

جواب المؤتمر السوري

على خطاب الامير فيصل المدرج في الصفحة

- ٦ آذار ١٩٢٠ -

يا سمو الأمير :

بكل فخر وابتهاج سمع المؤتمر العام الممثل للامة السورية خطاب
سموكم الملكي الذي شرحت فيه الغاية النبيلة من دخول العرب في صفوف
الحلفاء دفاعاً عن قضيتهم ، وطلباً لاستقلالهم وحررتهم ، وأبنتم موقف
البلاد الحاضر تجاه الأزمات السياسية ، وأعربتم عن حسن نيات الحلفاء
الكرام وأقطاب السياسة الاوروبية بشأن استقلال البلاد العربية عامة
وبلادنا السورية خاصة ، واستناداً على عهودهم ووعودهم .

ان الأمة العربية في الوطن والمهاجر ، يا سمو الأمير المعظم ، لم تقم
جمعياتها وأحزابها السياسية في زمن الترك بمواصلة الجهاد السياسي ولم توقد
دم شهدائها الأحرار وتتر على الحكومة التركية ، الا طلباً للاستقلال التام
والحياة الحرة ، بصفتها أمة ذات كيان مستقل ومدنية خالدة وقومية
خاصة ، لها الحق في أن تحكم نفسها بنفسها .

وقد دخلت الحرب العامة في جانب الحلفاء استناداً على عهودهم
المقطوعة لجلالة والدكم المعظم ، والوعود الرسمية السياسية التي جهر بها
أقطاب ساستهم ، واقتناعاً بتحقيق مبادئ الرئيس ويلسن السامية
المقررة لحرية الشعوب واستقلالها وحفظ مصالحها واعطائها الحق في تقرير
مصيرها ، كما تفضلتم في خطاب سموكم العالي .

وان ما قام به جلاله والدم المعظم وما قتم به سموكم من الأعمال
الجليلة كان أعظم عامل في الظفر وانتصار القضية العربية ، مما أوجب
ابتهاج العرب عامة ، والسوريين منهم خاصة ، الذين جاهدوا معكم حق
الجهاد في سبيل الوصول الى هذه الغاية المقدسة ، غاية الحرية والاستقلال
التام .

لذلك فان الواجب الأول المحتم على هذا المؤتمر الذي يتكلم بلسان
الامة ، ويتوجم عن عواطفها وآمالها ، ترتيب آيات الشكر والثناء على
جهاد جلاله والدم المحمود ، وجهاد سموكم ، وتكرار الدعاء الخيري
بتوفيق جلالته وسموكم وسمو إخوتكم وآل بيتكم الكريم ، الذين اشتروا
معكم في سبيل استقلال البلاد ونحريرها ، وكانوا معكم أكبر عون لهذه
الامة في تحقيق آمالها ورغباتها . على أن وقوفكم وقفة الابطال في ميادين
الحرب لم يكن أعظم من وقوفكم موقف الدفاع عن قضيتنا الحقة في
ميادين السياسة الخارجية الذي خلد لكم في بطون التاريخ أعظم أثر .

ان تنويه سموكم بالظفر الذي تم للعالم ، وانه «لم يكن عسكرياً فقط بل
هو سياسي قبل كل شيء ، لأنه ظفر الحق على القوة والحرية على الاستعباد»
قد أثلج صدور أعضاء المؤتمر الذين اجتمعوا في هذه العاصمة بصفقتهم ممثلي
الامة السورية ليقطفوا من حدائق الحرية ثمرة جهادها المقدس . وقد زاد
اطمئناننا تصريح سموكم عن رحلاتكم بأن اختباراتكم ومحاوراتكم مع
الساسة لم تبق مجالاً للشك في حسن نية الحلفاء نحو بلادنا المحبوبة .

ان الامة ، يا سمو الامير تعتمد في قضيتها السياسية على حقها الصريح
في الحياة ، واثقة بأن الحق يؤخذ ولا يعطى ، كما صرحتم بذلك مراراً .
على اننا كأمة حرة مدنية تريد حرية واستقلالاً تاماً وتود في الوقت نفسه
أن تسعى لأن تكون سياستها في المستقبل سياسة صلح ووثام مبنية على
الثقة المتبادلة والمنافع المتقابلة التي لا تمس باستقلالنا التام .

ان المؤتمر السوري يقدر يا سمو الامير مهمته الخطيرة حق قدرها ، وهو يرى ان موقف البلاد السورية من الوجة الاحتلالية الموقفة ، التي قضت بها الظروف الحربية ، قد آن أن تنتهي وفقاً لأمانى البلاد ، وانقاذاً لها من مشاكلها الحاضرة . فقد مضى عام ونصف والبلاد لا تزال رازحة تحت أثقال الاحتلال ، والتقسيم العسكري الذي ألحق بها أضراراً جمة وأوقف سير أعمالها الاقتصادية والادارية ، وأوقع الريبة في نفوس أبناءها من مصيرهم ، فاندفع الشعب في كثير من أنحاء البلاد وقام بشورات أهلية في المناطق المحتلة ، مطالباً باستقلال بلاده ووحدتها . لذلك ولما نشاهده يوماً من عزم الامة الاكيد على المطالبة بحقها ووحدتها والعمل على الوصول الى ذلك بكل الوسائل ، واستناداً على حقنا الطبيعي والشرعي في الحياة الحرة وحق تقرير المصير ، وعلى دماء شهدائنا المراقاة وجهدنا الطويل في هذا السبيل الشريف ، وعلى العهود والوعود والمبادئ السامية التي صرح بها الحلفاء الكرام ، قد اجتمعنا بصفتنا ممثلي الامة السورية في جمع أنحاء القطر السوري وقررنا باجماع الرأي :

استقلال بلادنا السورية التي منها فلسطين بمحدودها الطبيعية ، استقلالاً تاماً لا شائبة فيه ، مبنياً على الأساس المدني النيابي ، وحفظ حق الاقلية ، ورفض مزاعم الصهيونيين في جعل فلسطين وطناً قومياً لليهود او محل هجرة لهم .

وقد اخترنا باجماع الرأي سموكم ملكاً دستورياً على البلاد السورية ، نظراً لما امتزمت به من الحكمة وسداد الرأي وجليل الصفات ، ولما قمتم به في ميادين الحرب والسياسة من الاعمال الخالدة في مصلحة الامة ، ولما عرفتم به من حزم للحرية والدستور واخلاصكم للبلاد والامة .

وقد ضربنا موعداً لمبايعة سموكم رسمياً نهار الاثنين في ١٧ جمادى الثانية ١٣٣٨ و ٨ آذار سنة ١٩٢٠ الساعة الثالثة بعد الظهر ، وأعلنا

انحلال الحكومات الاحتلالية في المناطق الثلاث ، على أن تقوم مقامها حكومة ملكية مدنية مسؤولة تجاه مجلس لامة ، وعلى أن تدار مقاطعاتها على طريقة اللامركزية الادارية ، وعلى ان تراعي آماني اللبنانيين في ادارة مقاطعتهم لبنان ضمن حدوده المعروفة قبل الحرب ، بشرط أن يكون بمعزل عن كل تأثير أجنبي .

هذا واننا نحتفظ باسم الامة بصداقة الحلفاء ، محترمين مصالحهم ومصالح سائر الاجانب كل الاحترام . وان لنا الثقة التامة في أن يتلقى الحلفاء عملنا هذا المستند على الحق الطبيعي والشرعي بما نتحققه فيهم من نبالة القصد وشرف الغاية ، فيوافقون على استقلالنا التام ، واجلاء جنودهم عن المنطقتين الغربية والجنوبية ، أي الساحل وفلسطين ، فيقوم بحفظ وادارة الشؤون فيها الجندا الوطني والادارة الوطنية ، مع الاحتفاظ بالصداقة المتبادلة ، لتمكن الامة السورية من الوصول إلى غاية الرقي وتكون عضواً عاملاً في المجتمع الدولي .

ولما كانت الحكومة التي قررنا تأليفها هي حكومة مسؤولة تجاه الامة . فقد قررنا بقاء مجلسنا هذا ، لسن القانون الاساسي الذي تبين فيه أساسات الحكم في البلاد من جهة وتكون الحكومة مسؤولة تجاهه في كل ما يتعلق باساس استقلال البلاد التام من جهة أخرى ، إلى ان تتمكن الحكومة من جمع النواب وفقاً للقانون الذي سيوضع في هذا الشأن .

وقبل أن نختم عريضتنا ، لانرى بدأً من ان ذكر بلاء الفخر الخدم الجليلة التي قام بها اخواننا العراقيون في سبيل النهضة العربية في سني الحرب . واننا لانزال نؤيد طلبنا السابق باعطاء العراق حقه من الحرية والاستقلال التام . واننا نعصد اخواننا العراقيين في جميع مطالبهم الاستقلالية ، ورفع الحواجز الاقتصادية بين القطرين الشقيقين ، عارضين أخلص شعائر الطاعة والاخلاص .

والله يؤيد مولانا المعظم ويلاحظ هذه الامة بعين عنايته الصمدانية آمين

٧

القرار الأخير

الذي اتخذته واذاعه المؤتمر السوري عند اشتداد أزمة الانذار

- في ١٩ تموز ١٩٢٠ -

بما ان المؤتمر السوري قد اطلع على الشروط التي طلب الجنرال غورو من الحكومة السورية قبولها والموافقة عليها ، وهي احتلال الحط الحديدي مع مدينة حلب ، وقبول الانتداب الفرنسي بدون قيد ولا شرط ، واعتبار الورق السوري عملة وطنية ، والغاء التجنيد الاجباري إلى آخر مما جاء في هذا الطلب ؛ ولما كانت الحكومة الحاضرة قد طلبت اعتماداً من المؤتمر في ٨ أيار حينما أتت إليه على أثر صدور قرار سان ريمو القائل بانتداب فرنسا لسورية وتجزئتها ، واصلت في بيانها الرسمي انها رفضت هذا القرار واحتجت عليه وأنها ستدافع عن كيان البلاد اذا غصب حقها وأرغمت على الاستعباد ، فالمؤتمر الذي قرر استقلال البلاد التام ووحدتها ووضع المملكة السورية على هذا الأساس وأعتد الوزارة بعدما قبلت به وأخذت على نفسها القيام بتنفيذه وقد استدعاها بعد ورود الانذار المذكور ليقف منها على خطتها اذاءه بصورة رسمية ، فلم تلب الطاب فهو يعلن الآن للملأ أنه لا يحق لأية حكومة كانت أن تقبل باسم الامة السورية أي شرط من الشروط التي تخالف قرار المؤتمر التاريخي . فالحكومة الحاضرة إذا خالفت بيانها الرسمي ، ولم تقم بواجبها تجاه البلاد ، وازادت ان توقع على صك يخالف قرار المؤتمر ؛ فالمؤتمر يعتبرها بتوقيعها غير شرعية والصك غير صحيح ؛ ويحمل اشخاص الوزارة كل تبعه ومسؤولية تجاه الوطن ، ويعتبر ان البلاد مستقلة استقلالاً تاماً كما جاء في قراره التاريخي

واستندت فيه على حقها الطبيعي والشرعي وجهاها المديد ، وان كل مداخلة
أجنبية في البلاد هي غير مشروعة سواء وقعت بالقوة أو بموافقة أشخاص
لا نيابة لهم عن الأمة تخولهم هذا الحق . ويحق للامة السورية أن ترفضها
في كل وقت .

وهو يشهد العالم المتمدن على بيانها هذا ويذيعه للامة ويرفعه لمعتمدي
الدول .

إعلان الاستقلال

لقد قرىء البيان الذي تضمن اعلان استقلال سورية من شرفة بناية البلدية بدمشق ، باحتفال كبير ، في اليوم الثامن من شهر آذار سنة ١٩٢٠ ، وابلغ الدول المتحالفة بصورة رسمية . انه قوبل باهتمام عظيم في جميع انحاء البلاد السورية وفي جميع الاقطار العربية ، غير انه أوجد غيظاً شديداً في المحافل الاوروية . وهذا الغيظ بلغ اشده في انكلترا . وذلك لان القرار كان يشمل فلسطين . كما انه كان يطالب باستقلال العراق . زد على ذلك فانه كان اقترن باعلان القرار الذي اتخذته المؤتمر العراقي المجتمع في دمشق عن استقلال العراق فارسل اللورد كورزون - وزير خارجية بريطانيا عندئذ - برقية احتجاج شديدة الهمجة ، تكلم فيها باسم الحكومتين البريطانية والفرنسية ، وزعم ان المؤتمر السوري لم يكن هيئة شرعية ، وان اعلان القرار المذكور يعرقل مهمة مؤتمر الصلح في حل القضية التركية . فاضطر الملك فيصل ان يرد على هذه المزاعم ، مذكراً بأن المؤتمر السوري الذي اتخذ القرار المذكور هو نفس المؤتمر الذي عقد اجتماعات عديدة منذ مدة طويلة ، من غير ان يكون هدفاً لاعتراض ما من الحكومة البريطانية .

١

نص القرار

الذي اتخذته المؤتمر السوري العام عن استقلال سورية

ان المؤتمر السوري العام الذي يمثل الامة السورية العربية في مناطقها الثلاث الداخلية والساحلية والجنوبية « فلسطين » تمثيلاً تاماً ، يضع في

جلسته العامة المنعقدة نهار الاحد الموافق لتاريخ ١٦ جمادى الثانية سنة
١٣٣٨ وليلة الاثنين التالي له الموافق لتاريخ ٧ اذار سنة ١٩٢٠
القرار الآتي :

ان الامة العربية ذات المجد القديم والمدنية الزاهرة لم تقم جمعياتها
واحزابها السياسية في زمن الترك بواصلة الجهاد السياسي ولم ترق دم
شهادتها الاحرار وتثر على حكومة الاتراك إلا طلباً للاستقلال التام
والحياة الحرة ، بصفتها ذات وجود مستقل وقومية خاصة لها الحق في أن
تحكم نفسها بنفسها ، أسوة بالشعوب الاخرى التي لا تريد عنها مدينة ورقياً
وقد اشتركت في الحرب العامة مع الحلفاء ، استناداً على ما جهروا
به من الوعود الخاصة والعامة في مجالسهم الرسمية وعلى لسان ساستهم
ورؤساء حكوماتهم ، وما قطعوه خاصة من العهود مع جلالة الملك حسين
بشأن استقلال البلاد العربية ، وما جهر به الرئيس ويلسن من المبادئ
السامية القائلة بحرية الشعوب الكبيرة والصغيرة واستقلالها على مبدأ
المساواة في الحقوق ، وانهاء سياسة الفتح والاستعمار ، والغاء المعاهدات
السرية المجحفة بحقوق الامم ، واعطاء الشعوب المحررة حق تعيين مصيرها
بما وافق عليه الحلفاء رسمياً ، كما جاء في تصريحات المسيو بريان رئيس
وزراء فرنسا بتاريخ ٣ نوفمبر سنة ١٩١٥ امام مجلس النواب واللورد
غراي وزير خارجية بريطانيا العظمى في ٢٣ اكتوبر سنة ١٩١٦ امام لجنة
الشؤون الخارجية ، وتصريح الحلفاء في جوابهم على مذكرة الدول الوسطى
التي رفعها المسيو بريان بواسطة السفير الاميركي في باريس ، وجواب
الحلفاء على مذكرة الرئيس ويلسن بتاريخ ١٠ كانون الثاني ١٩١٧ وبينان
مجلس النواب الفرنسي ليلة ٤-٥ حزيران ١٩١٧ وبينان مجلس الشيوخ
في ٦ منه ايضاً وما جاء في الخطاب الذي القاه المستر لويد جورج في
غلاسكو بتاريخ ٢٩ منه سنة ١٩١٧ .

وقد كان ما قام به جلالة الملك حسين المعظم من الاعمال العظيمة في جانب الحلفاء ، هو الباعث الاكبر لتحرير الامة العربية ، وانقاذها من ربة الحكم التركي ، فخلد جلالته في التاريخ العربي أجمل الآثار وأفضلها . وقد أبلى انجاله الكرام مع الامة العربية في جانب الحلفاء البلاء الحسن مدة ثلاث سنوات ، حاربوا خلالها الحرب النظامية التي شهدهم بها أقطاب السياسة وقواد الجند من الحلفاء أنفسهم وسائر العالم المدني ؛ وضى العدد الكبير من أبناء الامة الذين التحقوا بالحركة العربية من أنحاء سورية والحجاز والعراق ، فضلاً عما قام به السوريون خاصة في بلادهم من الاعمال التي سهلت انتصار الحلفاء والعرب ، مع ما أصابهم من الاضطهاد والتعذيب والقتل والتفريب ، تلك الاعمال التي كان لها الاثر الاكبر في انكسار الترك وجلاتهم عن سورية وانتصار قضية الحلفاء انتصاراً باهراً ، حقق آمال العرب بوجه عام ، والسوريين منهم بوجه خاص . فرفعوا الاعلام العربية وأسسوا الحكومات الوطنية في أنحاء البلاد ، قبل أن يدخل الحلفاء هذه الديار .

ولما قضت التدابير العسكرية بجعل البلاد السورية ثلاث مناطق ، أعلن الحلفاء رسمياً أن لا مطمح لهم في البلاد السورية ، وانهم لم يقصدوا من مواصلتهم تلك الحرب في الشرق سوى تحرير الشعوب من سلطة الترك تحريراً نهائياً ، وأكدوا أن تقسيم المناطق لم يكن إلا تدبيراً عسكرياً مؤقتاً لا تأثير له في مصير البلاد واستقلالها ووحديتها . ثم أنهم قرروا ذلك رسمياً في الفقرة الاولى من المادة الثانية والعشرين من معاهدة الصلح مع المانيا ، فاعترفوا فيها باستقلالنا ، تأييداً لما وعدوا به من إعطاء الشعوب حق تقرير مصيرها . ثم أرسلوا اللجنة الاميركية للوقوف على رغائب الشعب ، فتجلت لها هذه الرغائب في طلب الاستقلال التام والوحدة السورية التامة .

وقد مضى نحو نصف عام ، والبلاذ لا تزال رازحة تحت الاحتلال
والتقسيم العسكري الذي ألحق بها اضراراً عظيمة ، وأوقف سير أعمالها
ومصالحها الاقتصادية والادارية ، وأوقع الريبة في نفوس أبناءها من أمر
مصيورها ؛ فاندفع الشعب في كثير من أنحاء البلاذ وقام بثورات أهلية
منتفضاً على الحكم العسكري الغريب ، ومطالباً باستقلال بلاذه ووحدتها .
فنحن أعضاء هذا المؤتمر رأينا بصفتنا ممثلين للامة السورية في جميع
أنحاء القطر السوري تمثيلاً صحيحاً ، نتكلم بلسانها ونجهر بارادتنا ، وجوب
الخروج من هذا الموقف الحرج ، استناداً على حقنا الطبيعي والشرعي في
الحياة الحرة ، وعلى دماء شهدائنا المراقبة وجهادنا المديد في هذا السبيل
المقدس ، وعلى العهود والوعود والمبادئ السامية السالفة الذكر ، وعلى
ما شاهدناه ونشاهده كل يوم من عزم الامة الثابت على المطالبة بحقوقها
ووحدتها والوصول الى ذلك بكل الوسائل ، فاعلنا باجماع الرأي استقلال
بلاذنا السورية بحدودها الطبيعية ، ومنها فلسطين ، استقلالا تاماً لا شائبة
فيه ، على الاساس المدني النيابي وحفظ حقوق الاقلية ورفض مزاعم
الصهيونيين في جعل فلسطين وطناً قومياً لليهود أو محل هجرة لهم .

وقد اخترنا سمو الامير فيصل ابن جلالة الملك حسين . الذي واصل
جهاده في سبيل تحرير البلاذ وجعل الامة ترى فيه رجلها العظيم ، ملكاً
دستورياً على سورية ، بلقب صاحب جلالة الملك فيصل الاول ؛ واعلنا
انتهاء الحكومات الاحتلالية العسكرية الحاضرة في المناطق الثلاث على
أن تقوم مقامها حكومة ملكية نيابية ، مسؤولة تجاه هذا المجلس في كل
ما يتعلق بأساس استقلال البلاذ التام ، إلى أن تتمكن الحكومة من جمع
مجلسها النيابي وعلى أن تدار مقاطعات هذه البلاذ على طريقة اللامر كزية
الادارية ، وعلى أن تراعى أماني اللبنانيين الوطنية في كيفية ادارة
مقاطعتهم لبنان ضمن حدوده المعروفة قبل الحرب العامة بشرط أن

يكون بمزول عن كل تأثير أجنبي .

ولما كانت الثورة العربية قد قامت لتحرير الشعب العربي من حكم
الترك ، وكانت الاسباب التي يستند اليها في استقلال القطر السوري هي
ذات الاسباب التي يستند اليها في استقلال القطر العراقي ، وبما ان بين
القطرين صلات وروابط لغوية وتاريخية واقتصادية وطبيعية وجنسية ،
تجعل أحد القطرين لا يستغني عن الآخر ، فنحن نطلب اسنق لال القطر
العراقي استقلالاً تاماً ، على أن يكون بين القطرين الشقيقين اتحاد سياسي
اقتصادي .

هذا واننا باسم الامة السورية العربية التي انابتنا عنها تحتفظ بصداقة
الحلفاء الكرام محترمين مصالحهم ومصالح جميع الدول كل الاحترام ؛ وان
لنا الثقة التامة بان يتلقى الحلفاء الكرام وسائر الدول المدنية عملنا هذا
المستند الى الحق الشرعي والطبيعي في الحياة بما تتحققه فيهم من نبالة
القصد وشرف الغاية ، فيعترفوا بهذا الاستقلال ، ويجلي الحلفاء جنودهم
عن المنطقتين الغربية والجنوبية فيقوم الجند الوطني والادارة الوطنية
بمحافظة النظام والادارة فيها ، مع المحافظة على الصداقة المتبادلة ، حتى
تتمكن الامة السورية العربية من الوصول الى غاية الرقي وتكون عضواً
عاملاً في العالم المدني .

وعلى الحكومة السورية ، - التي تتألف استناداً على هذا الأساس - ،
تنفيذ هذا القرار .

٢

مذكرة الوزارة السورية الى الحلفاء

أشرف بأن أحيطكم علماً بما يأتي :

لقد أقدم الشعب العربي على الانضمام الى الحلفاء واثقاً بما صرحوا به

عن مقاصدهم من الحرب ، واحتمل في جهاده معهم جسم الضحايا بالرجال
والمال . فاعترف قواد الحلفاء رسمياً غير مرة بكفاءة مساعدة العرب .
ولم ينقطع رجال حكومات الحلفاء خلال ذلك عن الوعد للعرب
بتحقيق أمنيتهم الطبيعية واسترجاع حقوقهم التي اهتمها الترك ، فزادت
هذه الوعود في بسالة العرب ، وجعلت اخلاصهم لقضية الحلفاء فائقة الحد .
ثم ان مؤتمر الصلح جاءهم في عهد عصبة الامم بوعود جديدة بالاستقلال
والحكم الذاتي .

على أنه قد انقضت شهور عديدة ولم تخرج هذه الوعود الى حيز الفعل ،
ولم ينل العرب ما يطلبونه من الحقوق التي غالوا في دفع ثمنها بالرجال
والمال . وأصبحت سوريا مقسمة الى ثلاث مناطق ، سادت في مقاطعاتها
ادارة عسكرية ، في ظروف لاشي . فيها من النظام الاقتصادي أو الاداري ،
بما جعل حالة البلاد المؤسفة في أشد حاجة لتنظيم مواردها درءاً للاضرار
التي انتجتها الحرب .

ورأى الشعب بتأجيل تحقيق أمنيه الموعود بها مراراً عوامل خوف
على وحدته الوطنية ، وكيانه المقبل ، فاصبح مساقاً بما وقع فيه من
الحلل الاقتصادي والاداري الى أعمال اليأس والقنوط ، وبدأت الفتنة
السياسية في نقاط عديدة واتخذت شكلاً يرمز الى امتدادها امتداداً مريعاً .
رأى القسم المستنير من الشعب في هذه الحالة أن الواجب يقضي عليه
بتلافي الموقف قبل حروجه ، فاجتمع مؤتمر سوري لهذه الغاية مؤلف من
مندوبين عن كل اقطار سورية ، منتخبتين انتخاباً نظامياً ، وبعد درس
الموقف والتعمق في البحث ، اصدر قراراً في ٨ آذار سنة ١٩٢٠ ، أعلن
فيه استقلال سورية التام بمناطقها الثلاث ، ورفع صاحب السمو الملكي
الأمير فيصل الى عرش سورية .

وقد احدث هذا القرار اعظم ابتهاج في كل مكان . ورأى فيه

العموم وسيلة تقضي على الأزمة التي يشكون منها ، وتضمن لهم التمتع بحق الاستقلال التام والحكم الذاتي المشروع ، الذي منحهم اياه الطبيعة وأيده الحلفاء مراراً .

وعلى أثر هذا الحادث تعطف جلالة مولاي الأعظم الملك فيصل وعهد اليّ بتأليف وزارة تحكم البلاد طبقاً للمبادئ الدستورية . وتتضمن خطة هذه الوزارة التي وافق عليها جلالتها ما يأتي :

(١) - صيانة وتأييد الاستقلال التام الذي اعلن .
(٢) - صيانة وتوطيد الأمن العام في كل القطر السوري ، وتوزيع العدالة بدون تفریق بين العناصر والمذاهب ، وصيانة حقوق الأقلية ، وحماية مصالح الدول الموالية ورعاياها .

(٣) - انشاء خير الصلات بين سورية والدول الاجنبية .
(٤) - السعي لتنظيم البلاد تنظيمياً يضمن رقي مواردها الطبيعية وتقدمها الأدبي .

(٥) - معاونة الحلفاء معاونة نزيهة في صيانة السلم العام في الشرق .
وها أني ارسل اليكم ترجمة مطابقة للأصل عن قرار المؤتمر السوري ، واثقاً ان حكومتكم تقدر العوامل التي انتجت تصرف المؤتمر ، وتعترف أنه خضع لضرورة لا مرد لها ، وأنه لم يقم الا بتأييد حق مقدس .

وترون أن الخطة التي أشرف بارسالها اليكم ، لا تتروك مجالاً للارتباب بعزمنا الوطيد على انشاء صلات ودية تضمن بها المصالح المتبادلة بيننا وبين الحلفاء وعلى الاخص مع بلادكم الكريمة ، التي كانت لنا عوناً ثميناً في تحقيق امانينا الوطنية .

فهذا الشعور آمل ان ننال من حكومتكم على الدوام ثقتها ومساعدتها الثمينتين ، كما في الماضي ، لتسهيل مهمتنا . وتأكدوا يا صاحب السعادة أننا لن نهمل وسيلة ما لتوطيد حسن النألف الموجود بين بلادنا .

وتفضلوا يا صاحب السعادة بقبول فائق احترامي الأكيـدة .

علي رضا الركابي

رئيس الوزارة السورية

٣

رسالة الملك فيصل

الى الرئيس ويلسن

يا فخامة الرئيس !

ان البلاد العربية المحررة من النير التركي (سورية وضمها فلسطين -
والحجاز والعراق) قد رزحت عدة قرون تحت الضغط وسوء الادارة ؛
وحال التوازن الدولي في اوربا دون نجاح مساعي العرب التي كانت
ولا تزال ترمي الى اعادة كياناتهم القومي ، والتمتع برغيد العدل . وعندما
نشبت الحرب الكبرى واخذت الامم تخوض غمارها الواحدة تلو الأخرى ،
هب العرب وانحازوا الى الحلفاء ، بعد ان اعلنوا الحرب على الترك ،
وشقوا عصا الطاعة لـخليفة المسلمين ، الأمر الذي نجم عنه عدم انتشار دعوة
الخليفة وجعلها هباء منثوراً . ولم تقف المسألة عند هذا الحد بل نشط
المسلمون ، بعدما رأوا منا ما رأوه من صدق العزيمة ، وانضموا الى الحلفاء
بعد ان ناضلوا بجماسة واخلاص وساعدوهم على احراز الظفر الباهر .

وكان العرب يتوخون من قيامهم ان يصلوا الى تحقيق أمنيتهم التي
اعترف بصوابها جميع الحلفاء ، وأخص بالذكر منهم دولة بريطانيا العظمى ؛
وقد قبل الحلفاء بارتياح مبادئكم السامية التي وضعتوها وبينتم فيها ان
القصـد من هذه الحرب هو تحرير الشعوب لا السعي وراء الظفر ؛ وذكـرتم
ان لكل امة الحق في اختيار مصيرها ونوع الحكومة التي تتوسم بها الخير
لبلادها ، سيما سورية ، فانه سيكون لها الحق في اختيار الشكل الذي

تريده . وبعد ان استوثق العرب من هذه المواعيد ، خاضوا غمار الحرب ،
وقلوبهم مלאى ثقة واطمئناناً بأن حلفاءهم لا بد ان ينجزوا مواعيدهم
للأمة العربية ، عندها تلقي الحرب اوزارها .

وقد انقسمت سورية عقب الهدنة إلى اربع مناطق ادارية ، وذلك
وفقاً لمعاهدة سرية لا نعلم من حقيقتها شيئاً . فحنق الشعب عندما رأى
ما آلت اليه حالة بلاده ، ولم يسكن جأشه إلا بعد التأكيدات العديدة
بان هذه التقسيمات وقتية لا بد أن تضحل مع الحكم العسكري . ولم
يطل هذا الأمر حتى ذاع خبر اتفاق عقد بين بريطانيا العظمى وفرنسا
يؤول الى فرط عقد البلاد وتقسيمها . فكان لهذا النبأ وقع سيء في
النفوس ، حتى ان الشعب عيل صبراً ، ورجع بعضه الى امتشاق الحسام للذود
عن وحدة سورية التي اصبح امرها مبهماً . وبما ان القسم الشمالي من سورية
يتأخهم بلاداً لا تزال تتأجج فيها نيران الثورات ، أوجسنا خيفة من ان
يتسرب ذلك الاضطراب الى سورية باجمعها .

ولم يُرد دواء لتلافي الأمر انجح من جمع المؤتمر السوري المنتخب من
الشعب ، واعلان استقلال سورية ، والمناداة بي ملكاً عليها ، بما ادى إلى
ارجاع الأمن إلى نصابه في البلاد - وكل هذا يتفق مع مواعيد الحلفاء
وتصريحاتهم . وبما اننا لا نطلب الا حقاً منحتنا اياه الطبيعة ، وزكته
دماؤنا في الحرب ، وأيده تاريخنا ، فاننا نتوقع ان يتلقى الحلفاء حكومتنا
الجديدة بارتياح ، ويمهدوا ما يعترضنا من العقبات في سبيل التقدم .
واننا لا نرغب سوى أن نعيش بكل طمأنينة وسلام ، تحت راية السلم
العام ، ونحترم منافع الحلفاء في بلادنا ، ونحافظ على حقوق الغرباء كافة .
ان تقسيم سوريا الحاضر هو حجر عثرة في سبيل رقيها الاقتصادي
والسياسي ، ولا يمكن أن نجيم السلام فوق ربوعها الا بعد أن تؤمن
وحدتها ويضمن استقلالها .

ولي وطيد الامل بأن فخامتكم تستفيدون بما لكم من السلطة والنفوذ
للذود عن قضيتنا هذه ، وفقاً لمنطوق مبادئكم الحق .

واقبلوا فائق احتراماتي الخاصة .

المخلص لكم

فيصل

٤

رسالة رئيس ديوان الملك

الى اللورد كرزن - بواسطة الكولونيل ايسون

يا حضرة الكولونيل !

أتشرف بان ارجوكم ان تتكرموا بارسال البرقية الآتية الى فخامة
اللورد كرزن ، وهي البرقية التي أمرني جلالة مولاي الملك فيصل الأول
المعظم بارسالها اليكم :

« جواباً على برفيتكم المؤرخة في ٩ آذار سنة ١٩٢٠ ، أتشرف بان
الفت نظر فخامتكم إلى أن المؤتمر السوري الذي اجتمع في السابع من
هذا الشهر ، هو نفس المؤتمر الذي عقد اجتماعات عديدة على مرأى ومسمع
من السلطة البريطانية التي كانت في يدها قيادة سورية في ذلك الحين .

« وقد اجتمع هذا المؤتمر لابداء آرائه للجنة الأميريكية التي جاءت
لأخذ آراء الاهالي ، وفقاً لقرار مؤتمر الصلح ، وطال اجتماعه بعد ذلك
ثلاثة أشهر . وفي نهاية السنة الماضية عقد اجتماعاً آخر ، وبمحت في مسائل
داخلية متنوعة ، ولم تقابل اجتماعاته الاخيرة بادنى احتجاج من السلطات
البريطانية أو الفرنسية . وهو مؤلف من هيئة نظامية ، أعضاؤها
مندوبون منتخبون انتخاباً قانونياً ، فبعقده اجتماعه الاخير الذي اعان
فيه استقلال البلاد والمناداة بي ملكاً عليها ، لا يمكن أن يعتبر انه تصرف
خلفاً لآراء الحكومتين الانكليزية والفرنسية ما دام بيانه مؤسساً

على ما لهاتين الحكومتين وسواهما من الحلفاء من التصريحات والوعود .
يضاف الى ذلك أن المؤتمر قد وضع أمامه - بالوسيلة التي اتخذها -
تسكين الشعب والمحافظة على البلاد من الأفكار المريبة ، التي بدأت
بالانتشار في الشرق . وأعلن بأوضح أسلوب اخلاصه لدول الحلفاء
وعلى الأخص للحكومتين (انكلترا وفرنسا) فالشعب وانا في اوله قد
أظهر لبلادكم تعلقه المخلص يوم كان للرب مجال ، وحارب في صفوفكم .
وكان له السرور انه في الظفر الذي تم في الشرق لا يمكن أن يتصرف
اليوم خلافاً لمصالح بريطانيا العظمى وحلفائها . بل بعكس ذلك يدافع
دفاع المتحمس عن هذه المصالح ، ويكون مستعداً على الدوام لوضع
كل موارده في خدمة الحلفاء . وقد اظهرت الحرب الأخيرة برهاناً
ساطعاً على نياتنا . ولكن يجب ان لا يذهب عن البال انه اثر الوعود
التي قطعت لنا ، أخذت على عاتقي إدخال الشعب العربي في الحرب
العالمية ، وتعرضت لمسؤولية عظيمة تجاه الشعب ، فهذا الشعب يطلب مني
الآن انجاز الوعود التي وعدته بها ، مما يضطرني أن ارجوكم ايجاد حالة
تمكنني من انجاز الوعد .

« وان لي مزيد الامل في هذه الظروف انكم تبلغوني - جواباً على
هذه البرقية - الاعتراف مبدئياً باستقلال سورية التام ووحدها ، الامر
الذي يسمح لي بالذهاب الى اوروبا ، لأقدم الشكر لحكومة جلالة ملك
بريطانيا العظمى على ذلك ، ولتنوير المجلس الاعلى على موقف سورية
الحقيقي » .

وتفضلوا يا حضرة الكولونيل بقبول فائق احترامي .

عوفي عبد الهادي

رسالة رئيس ديوان الملك

الى الجنرال غورو - بواسطة الكولونيل كوس

يا حضرة الكولونيل !

أتشرف أن اقدم لكم في ما يأتي ، رسالة من جلالة مولاي الملك ،
وارجوكم أن ترسلوها إلى الجنرال غورو .

« يسرني ان اقدم لكم طيه نسخة من البرقية التي جاءتني من وزير
خارجية بريطانيا العظمى متكلماً فيها باسم الحكومتين الفرنسية والانكليزية ،
وجوابي على تلك البرقية ، واورد لكم الملاحظات الآتية بهذا الشأن :
« ليس في قرار المؤتمر السوري ما يناقض وعود الحكومتين الفرنسية
والانكليزية ومقاصدهما ، وليس من شأن هذا القرار ان يعرقل بوجه من
الوجوه مهمة مؤتمر الصلح في حل المسألة التركية .

« ولم يقيم المؤتمر السوري بعمله هذا إلا بعد ما تأكد من ثبات
الحلفاء الولائية ورغبتهم في مساعدة العرب في حياتهم الجديدة ، كما اكثروا
ذلك مراراً عديدة ، وأيدوه بتصريحات وعود عذبة ، وأخصها تصريحات
الحكومتين الفرنسية والانكليزية في ٧ تشرين الثاني سنة ١٩١٨ .
« إن قرار المؤتمر السوري المتفق تمام الاتفاق مع رغائب الحلفاء ، قد
تناول على الاخص صيانة السلم وتأييد الصلات الودية مع الحلفاء عموماً
وفرنسا وانكلترا خصوصاً .

« إن الشعب السوري والمؤتمر السوري والحكومة السورية يقبلون
بارتياح مشورة حلفائهم الشرفاء ، وهم الجسارة ان يأملوا بالحصول على
مساعدهم الشريفة لترقية البلاد مادياً وأدبياً ، في ما لا يس استغلال
البلاد التام ووحدها الجغرافية والوطنية .

« إن الشعب السوري بدخوله في الحرب بجانب الحلفاء قد اخذ على

عاقته تأييد عرى الصداقة الوثقى ، والتعاون المتبادل الذي يربطه بهم .
« فيسرنى اذاً - تجنباً لكل سوء تفاهم - ان تبلغوا حكومتكم نص
قرار المؤتمر السوري ، وتؤكدوا لها اخلاص مقاصدنا التي ترمي الى
استقلال سورية التام بحدودها الطبيعية .

« وتعتمد سورية على المعاونة والمساعدة من حليفتيها الشريفتين لتسير
في سبيل التقدم والحضارة .

« وانتظر جواباً مناسباً من حكومة الجمهورية يؤيد أماني الشعب
السوري ، وارجوكم ان تقدموا لها الملاحظات المذكورة .

« واقبلوا يا حضرة الجنرال فائق احترامى »

وتفضواوا يا حضرة الكولونيل بقبول فريد اعتبارى .

عوني عبد الهادي

الانتداب

قرر مجلس الحلفاء - في مؤتمر سان ريمو - وضع سوريا تحت انتداب فرنسة ، وذلك في ٢٤ نيسان ١٩٢٠ . ان هذا القرار ابلغ الحكومة السورية بيريقتين : احداها صادرة من الموسيو ميلران على شكل بلاغ ، والثانية من اللورد آللني على شكل رسالة موجهة الى الملك فيصل .

١

برقية الموسيو ميلران

- نشرت في جريدة العاصمة في ٣ أيار ١٩٢٠ -

ان الحكومة الفرنسية مشيرة من جهة الى بلاغاتها السابقة ، ومن أخرى الى المبادئ العمومية لتحرير الشعوب والمعاونة الودية التي اعلنتها مؤتمر الصلح ، تؤكد اعترافها بأن للأهالي المتكلمين باللغة العربية من جميع المذاهب والساكنين في القطر السوري الحق في أن يحكموا أنفسهم بانفسهم بصفة شعوب مستقلة .

وهي ترى من واجباتها أن تقبل المهمة التي عهد بها اليها مؤتمر الصلح لاعطاء هؤلاء الأهالي مشوراتها ومساعدتها لتحقيق أمنهم المشروعة وجعلهم ينظّمون انفسهم . وهذه المساعدة لا بد منها بعد استبعاد طويل وخروج من حرب تركت البلاد خراباً . وستضمن استقلالهم ضد كل اعتداء ضمن الحدود التي يعينها مؤتمر الصلح ، ناظرة بنظر الاعتبار الى

٢

برقية اللورد آلنبي
صادرة من دار الاعتماد بالقاهرة
- في ٢٧ نيسان ١٩٢٠ -

يا صاحب السمو !

أمرتني حكومة جلالته بان اقدم لكم الرسالة التالية :
نتيجة المقررات التي اتخذها الحلفاء اخيراً في سان ريمو ، قد تم
الاعتراف بسورية والعراق دولتين مستقلتين ، على شرط أن تتناولهما
مساعدة دولة منتدبة ، الى أن يحين الزمن الذي تستطيعان فيه الوقوف
وحدهما .

وبناء على هذه المقررات ، قد اودعت مهمة الانتداب على سوريا الى
فرنسا . في حين ان مهمة الانتداب على العراق اودعت إلى انكلترا .
كما ان الدولة الاخيرة قد سميت منتدبة على فلسطين أيضاً .
ان حكومة جلالته تشعر شعوراً قوياً بان الزمن قد حان الآن
للوصول الى ترتيب تأتلف به مطالب الشعب السوري مع هذه المقررات .
وقد ذكرتم سموكم في كتابكم رقم ١٠٣ المؤرخ ٢٨ آذار ١٩٢٠ المرسل
الى وزير الخارجية البريطانية ، رضاهم بالسفر الى أوروبا ، على شرط
الاعتراف باستقلال الشعب السوري .

ان حكومة جلالته مستعدة ببناء على القرارات التي اتخذت أخيراً -
للاعتراف بسموكم مبدئياً رئيس دولة سورية مستقلة . إلا انها تعتقد
اعتقاداً قوياً بان قضية ملكيتكم ، بما ينحصر حق البت فيها بصورة رسمية
بمؤتمر الصلح وحده . ولذلك ، فهي تلح على سموكم بان تأتوا الى أوروبا

بدون إبطاء، وتبسطوا قضيتكم أمام رجالها . سيعقد المؤتمر دورته القادمة
في آخر شهر أيار في باريز . وتأمل أن يجد سموكم السبيل لحضور المؤتمر
خلال اجتماعاته هذه ...

واني بالالاحاح على سموكم باجابة دعوة حكومة جلالته بالسفر الى باريز
من غير تأخير ، أرغب أن أوكد لكم بان الباعث الوحيد لحطة حكومة
جلالته في هذا الصدد ، هو رغبتها في اعطاء آمال سموكم وأمانيه الاعتبار
التام ، مع منحكم الفرصة اللازمة لبسط قضيتكم بكل تفاصيلها .
واني اتخذ هذه الفرصة لاجدد لسموكم التأكيد باعتباري العظيم لكم .

الإنذار الأخير

تنقسم هذه الوثائق الى اربعة أقسام (أ) - المخابرات التي جرت قبل تسلم الإنذار بصورة رسمية (ب) - نص الإنذار (ج) - المخابرات التي جرت بعد وصول الإنذار الرسمي (د) - المخابرات التي جرت بعد زحف الجيش الفرنسي .

(١) - قبل وصول الإنذار الرسمي

١
برقية مرسلة الى قناصل الدول بدمشق لإبلاغها الى حكوماتهم
- في ١١ تموز ١٩٢٠ -

بعد أن حشد الجنرال غورو جيوشه على الحدود الفاصلة بين المنطقتين الشرقية والغربية في سورية ، وأنشأ قواعد عسكرية استعداداً للحرب ، أخذ يزعم أن لديه شروطاً يريد املاءها عليّ . ان هذه الشروط التي لم أطلع حتى الآن الا على جزء منها بطريقة غير رسمية ، تتضمن انتهاكاً صريحاً لسيادتنا الوطنية . وقد صرّح الجنرال ، فيما صرّح به ، أنه سوف يضع العقبات في سبيل سفري الى باريس ، اذا لم تُتجب مطالبه ، وأن الحكومة الفرنسية سوف تمتنع عن محادثتي في القضية السورية ، ان سلكت في سفري سبيلاً غير المنطقة الغربية .

لي الشرف أن الفت نظر دول الحلفاء وجمعية الأمم الى عمله هذا

راجياً ان يتدخلوا ويحولوا دون سقوط الشعب السوري أمام القوة ، فلا يكون فريسة للروح العسكرية التي كان القضاء عليها هو الهدف الرئيسي للحرب العظمى . واني أجا إلى عدالة الحلفاء ليجبوا سفك الدماء ، ويصونوا من الحراب التام هذه البلاد التي ضحت كثيراً في سبيل قضية الحلفاء ؛ وأطلب اليهم تأليف لجنة تحكيم من دول الحلفاء تُعرض عليها مطالب الجنرال غورو ، وأتعهد وشعبي مقدماً بقبول قرارات هذه اللجنة والخضوع لها .

فيصل

٢

رسالة الى عميد الهيئة القنصلية بدمشق

حضرة القنصل العام ،

لي الشرف بأن اقدم لكم فيما يلي مذكرة من جلالة ملكي المظم الى حكومات الحلفاء راجياً منكم ان تفضلوا باطلاعها الى الحكومات ذوات العلاقة وارسال صور عنها الى السادة القناصل الموجودين بدمشق

يا صاحب السعادة !

بصفتي رئيساً للشعب السوري الخليف لبلادكم ، والذي جاهد في سبيل القضية المشتركة ، أسارع الى لفت نظركم الى الحالة الراهنة في سورية ، حيث اصبح السلام محفوفاً بأشد الأخطار . واني أخاطبكم بصفتمكم ممثلاً لإحدى دول الحلفاء الكبرى التي اشتركت في مؤتمر الصلح الذي أخذ على عاتقه توطيد السلام في العالم كله . والتي اعترفت باستقلال بلادي في مؤتمر سان ريمو ، ودعتني إلى القدوم لمخادتها بصفتي رئيس هذا البلد المستقل . فاتشرف باعلامكم بصراحة وجلاء أنني بينما كنت أعهد العدة للسفر إلى اوروبه تلبية للدعوة التي وردت إلي ، تلقيت أنباء

مزعجة عن حركة الجيوش الفرنسية بقيادة الجنرال غورو . إن هذه
الأتباء قد أثارت شكوكي من جهة سلامة نواياه . فان حوادث الايام
الاخيرة وحشد الجيوش الفرنسية على طول الساحل ، وسلوك سلطات
الاحتلال ، أثبتت لي بجلاء أن أفعال الجنرال غورو لا تتفق مع أقواله .
ومن جهة أخرى فقد أبلغت أمراً بصفة شبه رسمية أن الجنرال غورو قد
علّق سفره الى باريس على إجابة بعض الشروط ؛ وقال إن الحكومة
الفرنسية سوف تجهم عن محادثتي في القضية السورية إذا لم احقق مطالب
الجنرال غورو ، وهي :

- ١ - احتلال الجنود الفرنسيين محطات سكة حديد رفاق - حلب .
- ٢ - الاعتراف بالانتداب الفرنسي لسورية دون قيد ولا شرط .
- ٣ - السماح بتداول العملة الورقية الصادرة من البنك السوري في
المنطقة الشرقية .

٤ - الغاء الخدمة العسكرية الاجبارية في المنطقة الشرقية (مع علمه
بان هذه الخدمة لم تقرّر الا لتوطيد الأمن) .

ولقد اقترحت على الجنرال تجاه هذه المطالب التي لا تتفق مطلقاً مع
المبادئ التي اعلنها الحلفاء ، تأليف لجنة مختلطة للفصل في كل خلاف يقع
بيننا ، وذلك طبقاً لاحكام اتفاقات ٢٥ تشرين الثاني المعقودة بين
الحكومة الفرنسية وبينني . ولكن الجنرال أجاب على هذا الاقتراح
بتعزيز وحشد قواه على الحدود ، و باحتلال رفاق . ولقد احتلت القوات
الفرنسية المراقبة في جرابلس ايضاً جسر الشغور الواقعة على طريق حلب ،
مما يستتبع منه انه بدأ ينفّذ عملياً المطالب التي ذكرتها آنفاً ، قبل أن
يرسل اليّ أي اعلام رسمي .

فرغبة مني في اجتناب كل عمل عدائي ، وفي عدم اراقة الدماء في
هذه البلاد الاسلامية التي تمتاز من غيرها بحرصها على العيش بسلام وراحة ،

والواقعة بعدالة القضية التي أدافع عنها ، وبانصاف حلفائها ونزاهة المجلس
الاعلى ، لي الشرف ان اطلع سعادتكم على الحالة ، راجياً أن تستعملوا
نفوذكم لوقاية هذه البلاد من حرب لا تعود عليها بغير الحراب والدمار .
فيصل

٣

برقية عامة

اكرر طلبي من كافة الحلفاء : انكلترا واطاليا وبلجيكا وغيرهم ،
وأمریکا وعصبة الامم ان يسمعوا صراخ سورية ، التي تطلب من البشرية
التوسط لدى الحكومة الفرنسية بان لا تطأها جيوشها الجرارة من غير
سبب موجب ؛ واصرح اننا حاضرون للتفاهم ، بشرط المحافظة على شرفنا
وعلى قرار مؤتمر سان ريمو ، وان يسمح بذهائي إلى اوروبة لاجابة دعوة
المؤتمر وطلب وزارة بريطانيا المتوالي .

٤

بيان الحكومة في المؤتمر السوري

- في ١٣ تموز ١٩٢٠ -

ايها السادة !

نرى من الواجب ان نعرض عليكم خلاصة الاحوال الحاضرة في هذه
الدقيقة الحرجة : تعلمون ان خطة الوزارة تلك الخطة التي كانت ولم تزال
أساس حركتنا ، وتذكرون اننا قلنا في بيان هذه الخطة - التي نالت
الاستحسان في مؤتمر كم الموقر - اننا سنحافظ على صلات الصداقة مع جميع
الحلفاء ولا سيما دولتي فرنسا وانكلترا . وتعلمون ايضاً اننا حافظنا على
هذه الخطة ساعين لتحقيق آمال الأمة التي اعلنت للعالم على لسانكم ، انتم

موكلها في هذا المؤتمر الموقر .

بدأت المفاوضات وسارت على طريق حسن وتلقينا ما تعلمونه من قرارات مؤتمر سان ريمو القائل بالاعتراف بسورية دولة مستقلة ، ومن التبليغات الغير الرسمية من حليفاتنا بريطانيا العظمى التي تشير الى الاعتراف بجلالة ملكنا المعظم ملكاً على سورية ، علاوة على تأييد الاستقلال المذكور . وقد عزمنا في المدة الاخيرة على ارسال وفد الى اوروبالاتم المفاوضات وحل المسألة السورية حلاً نهائياً يحقق آمال الامة وسعادتها . ولنبرهن للعالم وللدول كلها اننا لسنا معادين لاحد ولا معاكسين لقرارات مؤتمر السلم ، ما دام هذا المؤتمر يضمن استقلالنا وشرفنا . وقد عزم جلالة الملك على السفر بالذات حياً بانهاء المفاوضات بسرعة مستفيداً من شخصية جلالته وتأثيرها في اوروباء ، وكنا مطمئنين آمليين بأننا سوف نأخذ البشائر قريباً بتطمين آماننا التي هي آمال الامة معاً .

وبينا كنا مثابرين على خطتنا العملية آمليين خيراً من سفر الوفد تحت رئاسة جلالة الملك ، اذ حصل ما لم يكن بالحسبان ، وحدثت الحالة الحاضرة الخطرة ، التي نريد ان نبينها لكم وهي :

ان الجنرال غورو اراد—وهو مستفيد من تحشيداته العسكرية— ان يعرقل أو يمنع سفر جلالة الملك لاسباب لا نعلمها . وقد اظهر لموفدنا بعض الشروط التي قال له انه يريد أن يطلبها منا ، ولكننا لم نطلع بعد على نصها الرسمي ، ولا يمكننا ان ننظر إلى هذه الشروط بصورة رسمية ، او نعتقد بانها صحيحة ، او نبلغكم اياها ، ما لم نلقها مكتوبة من يد رسمية .

ايها السادة !

اذا نظرنا إلى بعض هذه الشروط نراها ليست مخالفة فقط لمطالب الامة ورغائبها وعزمها القطعي على محافظة استقلالها بل تخالف بالوقت نفسه روح المقررات التي اتخذت بين الدول في مؤتمر سان ريمو ، وتحرق

حرمة هذه القرارات التي وقعت عليها حكومة فرنسا أيضاً . اذ ان
هذه الشروط - إذا كانت صحيحة - تخل في أساس استقلالنا والسيادة
التي اعترفت بها الدول في مؤتمر سان ريمو . وقد حشد الجنرال جيوشاً
على حدود المنطقة الشرقية من الشمال والغرب ، وربما كانت غايته من
ذلك تعزيز الشروط المذكورة التي نكرر بأنه لم يبلغنا اياها بصورة رسمية
حتى هذه الساعة ، وارسل جنوداً لتعزيز القوة الافرنسية في رياق . وصرح
حاكم زحمة الافرنسي العسكري لقائد المحطة العربي في رياق انه احتل
رياق احتلالاً عسكرياً ، واعاد الجنرال القوة الافرنسية التي كانت
احتلت المعلقة في العام الماضي .

وقد تلقينا البارحة من الكولونيل كوس عن لسان الجنرال غورو
ان احتلال رياق والمعلقة هو مقابل تعزيز قوتنا في مجدل عنجر وهي
نقطة عسكرية وضعت لتأمين الأمن الداخلي في ذلك الجوار فقط ، وذلك
منذ ابتداء الاحتلال ، وتعزيزه من قبلنا اخيراً ليس الا تدبيراً اضطرارياً
ان نتخذه بعد أن رأينا تحشيدات الجنرال على حدود منطقتنا .

فحكومتنا بعد ان احتجت على معاملة الجنرال غورو التي لا تلتئم مع
التحالف ، وطلبت احالة القضية الى التحكيم الدولي ، تعلن الى الاممة
والى العالم أجمع من هذا المنبر ما يأتي :

(١) - نحن لا نريد الا السلام والمحافظة على استقلالنا وشرفنا الذي
لا نتحمل ان تشوبه شائبة .

(٢) - نحن نبرأ من كل تهمة نوصم بها ويراد بها الايهاً بأننا نريد
الاخلال بعلاقاتنا مع حليفتنا وحلفائنا .

(٣) - نحن لا نرفض المفاوضات ومستعدون ان ندخل بها ، وها ان
الوفد تحت رئاسة جلالة الملك مستعد للذهاب لمواصلتها . ونحن نقبل
كل حل لا يمس باستقلالنا وشرفنا ويكون مبنياً على اساس الحق

والاستقلال .

(٤) - اننا مستعدون كل الاستعداد ومصممون كل التصميم على الدفاع عن شرفنا وحقوقنا بكل ما اعطانا الله من قوة .
فهذا هو الموقف الحاضر ايها السادة بسطناه لحضراتكم ، والله معنا ،
اذ لا نريد الا حقنا والدفاع عن كماننا .

(ب) - الانذار الاخير

١

كتاب الجنرال غورو

ياذا السمو !

أتشرف بأن أرسل مذكري المؤرخة في ١٤ يوليو . أقدمها الى سموكم الملكي ، وأناشد أخلاقكم السامية ووطنيتكم الصادقة ، وشعوركم الودّي نحو فرنسة أن تقبلوها .

لقد برهنت فرنسة من جهتها على إخلاصها لسورية بقبولها القيام بمهمة إرشاد الدولة الجديدة ، وقيادتها بنزاهة . ولذلك أريد أن اعتقد أن سموكم سيصغي إلى صوت الحكمة في معالجة هذه القضية الخطيرة ، فلا يتضامن مع حكومة لا تمثل سوى الأحزاب المتطرفة من الشعب .

ولا أفكر أنني قادر على أن أعول في تنفيذ الضمانات التي تشرّفت بطلبها من سموكم الملكي ، إذا تولت ذلك الحكومة الحاضرة . فبقاؤها في مناصبها ينطوي على معنى العداء لفرنسة . وقد بذلت جهدها لجرّ بلادكم إلى الحرب والقائم في أنون بلاياها ، ولن يعصمها سوى تصرف سموكم الملكي وحده .

غورو

المذكرة المرسلة بتاريخ ١٤ تموز ١٩٢٠

من الجنرال غورو المفوض السامي للجمهورية الفرنسية في سورية و كيليكييا
والقائد العام لجيش الشرق

إلى صاحب السمو الملكي الأمير فيصل

باسم الحكومة الفرنسية ، لي الشرف بان أعرض على سموكم الملكي
لآخر مرّة موقف هذه الحكومة إزاء السلوك الذي سلكته حكومة
دمشق منذ مطلع هذا العام .

سادت السكينة في سورية إبان الاحتلال الانكليزي ، ولم يتعكّر
صفو الأمن وتبدأ الاضطرابات فيها ، إلا عندما حدثت جنودنا محل الجنود
البريطانية . وقد أخذت هذه الاضطرابات تزداد من ذلك الحين .

ولقد أثّرت هذه الاضطرابات في رقي سورية ونظامها السياسي
والاداري والاقتصادي ، أكثر من تأثيرها في سلامة جنودنا وفي الاحتلال
الفرنسي للمنطقة الغربية . فحكومة دمشق تحمل كل التبعة إزاء أهالي
سورية الذين عهد مؤتمر الصلح الى فرنسا بأن تمتعهم بحسنات ادارة مؤسسة
على الاستقلال والنظام والتساهل والثراء . إن الرغبة في الصداقة والتعاون
التي أظهرتها فرنسا لسموكم بتأييدها « حقوق الأهالي الذين يتكلمون
العربية ، على اختلاف مذاهبهم ، ويقطنون القطر السوري ، بحكم أنفسهم
بأنفسهم كأمم مستقلة » . فقد أوجبتم عليها سموكم معترفين بأن للشعوب
السورية مصلحة كبيرة في طلب المشورة والمساعدة من دولة كبيرة
لتحقيق وحدتهم وتنظيم شؤون الأمة ، نظراً للتضعف الذي أهاب البلاد
من الارهاق التركي والاضرار التي نتجت عن الحرب ، تلك المشورة
والمساعدة التي ستسجلها عصابة الأمم عند ما تتحقق بالفعل . وقد دعا
سموكم الملكي فرنسا للقيام بهذه المهمة باسم الأمة السورية .

وعندما كنتم تفاوضون الحكومة الفرنسية في شهر كانون الثاني الماضي ،
وكانت العصابات الخارجة من دمشق تجتاح المنطقة الغربية ، أرسل إليّ
السيد كامنصو البرقية الآتية :

« عندما بلغني خبر هجوم البدو في جنوب سورية وشمالها ، قلت
للأمير فيصل انني اتفقت معه مؤقتاً على بعض المباديء ، وانني أحافظ
على كلامي . ولكن يجب أن يقابل خطتي هذه بمثل ما فيها من الأخلاص
وان يجعل سلطته محترمة على انصاره . فاذا لم يُنفذ هذان الشرطان
تنفيذاً دقيقاً ، فالحكومة الفرنسية تستأنف العمل بحرية وتستعمل القوة
لفرض ما عهد به اليها المؤتمر في تأييد النظام واحترام الحقوق . »

والبيان الآتي يوضح جلياً كيف أن حكومة دمشق لم تنقطع عن
انتهاج خطة معادية ومخالفة كل المخالفة لسياسة التعاون التي رعى اليها
رئيس الوزراء وتعهدهم بتطبيقها .

١ - عداة جلبي على قواتنا .

إن إصرار حكومة دمشق على رفض السماح للسلطة الفرنسية باستعمال
سكة رباق - حلب الحديدية ، هو عمل عدائي يحد . فالحكومة لا تجهل
ان تلك السكة لا بُدّ منها لاعاشة إحدى فرقنا الفرنسية في الشمال
وتمكينها من القتال . وهذه الفرقة تقاوم قوات معادية تابعة لتركيا التي
انتزع الحلفاء الظافرون سورية من ربتها ، ودفاعاً عن حدود حكومة
سورية الجديدة التي يجب أن تربطنا بها روابط المصلحة وعرقان الجميل .
إن حكومة دمشق هي التي وضعت مبدأ تنظيم العصابات واستخدامها
ضد جنودنا المحتلة . وهذا المبدأ أعلنه قائد الفرقة الثالثة في حلب صراحة
يوم ١٣ نيسان بالقول الآتي :

« لما كنا لا نستطيع أن نعلن الحرب رسمياً على الفرنسيين ، يجب أن
نملا البلاد بالعصابات التي تجهز عليهم تدريجياً . وسيقود ضباطنا هذه

العصابات ، فاذا استشهد أحدهم فستعمل الحكومة عائلته ،
والبيكم الأدلة الآتية على دقة تنفيذ هذه الخطة :

في ١٣ كانون الأول سنة ١٩١٩ هوجم موقعنا في تل كلخ بتحرير
السلطة الشريفة في حمص . وفي أواخر ذلك الشهر ذبح بدو محمود الفاعور
- الذي قلم لي يا صاحب السمو أنه صديقكم الشخصي مسيحي مرجعيون ،
حيث هوجم جنودنا في ٤ كانون الثاني ورفع العلم الشريفي . وفي ٥ منه
سنة ١٩٢٠ تحقق وجود الجنود الشريفيين بين الذين هاجموا جنودنا تحت
قيادة ثريابك في فريق خان ثم في الحمام .

وفي ٢٥ منه هاجم الرئيس فؤاد سليم ومعه فرقة مؤلفة من جنود
نظاميين موقعنا في جسر الليطاني .

وبعد حارم وانطاقية المهاجمين من قبل العصابات العربية هوجمت بابنا
من ١٦ حتى ٢٢ نيسان بلا انقطاع بقيادة الضابط الشريفي حسن بك .

وفي حزيران ثبت وجود أمير لواء ، ورئيس ، وستة ملازمين و ٣١٧
رجلاً من الجيش الشريفي بين العصابات التي كانت تعمل في ساحة
مرجعيون ، وثبت استعمال معدات مأخوذة من الجيش نفسه ، وهي
أربعة رشاشات ثقيلة وثلاثة خفيفة وخمسون صندوقاً من الذخيرة . وظهر
أيضاً اشتراك محرضي المنطقة الشرقية في الاضطرابات التي اشتهرت
بمذابح عين ابل ، وفتنة الشيعة في شهر حزيران .

ثم إن منظمي العصابات يلاقون كل احترام وإكرام في دمشق ،
لاسيما صبحي بك بركات الذي لا يجهل احد إساءته لنا .

وعندما لم تكن العصابات ترسل من المنطقة الشرقية ، كانت الفتنة
تثار في المنطقة الفرنسية نفسها .

وبهذه الأعمال وقعت اعتداءات عديدة على المسيحيين ، لاسيما في جسر
القرعون في ٢٩ كانون أول ، حيث تقع التبعة على الضابطين الشريفيين

وحيد بك وتحسين بك .

وقد ساعد الشيخ صالح ، بطل الفوضى والبغضاء لنا ، مساعدة فعلية ومستمرة في جبال النصيرية .

ومن الممكن تعداد كثير من هذه الامثلة ، وقد عرضناها على سموكم الملكي في حينها .

٢ - سياسة حكومة دمشق العدائية .

رأى سموكم إدخال اشخاص مشهورين بعداثتهم لفرنسة ، في حكومة دمشق . وكان تأثير المحيط شديداً فيكم . حتى أنكم لم تتمكنوا من السفر في الوقت المناسب تلبية لدعوة مؤتمر الصلح . وقد تألفت الوزارة من أناس من تلك الفئة التي لا تقتصر خطتها على إهانة فرنسة ورفض مساعدتها ، بل تتناول المجلس الاعلى الذي منح فرنسة الانتداب على سورية .

إن رفض انتداب فرنسة رفضاً باتاً في ١٨ أيار المنصرم هو خطوة عمياء ، قد تجر نتائجها المصائب على سورية .

٣ - التدابير الادارية الموجهة ضد فرنسة .

ان المقاومة المالية الظاهرة في رفض ورق النقد السوري الجديد الذي أصدره البنك السوري لحساب فرنسة ، ومنع جميع المعاملات التجارية والمالية مع فرع بنك سورية في المنطقة الشرقية ، هو دليل جديد على عداية يضر بمصلحة البلاد أيضاً . ويصح ذلك أيضاً على منع نقل الحبوب إلى المنطقة الفرنسية من حماة أولاً في شهر اذار ، ثم من دمشق وحلب .

ثم إن السلطة الشرعية اجتازت حدود المنطقة الشرقية وتغلغت تدريجياً في المنطقة الغربية لئلا يظهر أنها توسعت توسعاً بقصد اخراجنا . ففي شهر اذار أقيم مخفر شريف في « الحالصة » . وبعد ذلك رفع العلم الشريف في « القدموس » ، وفي نيسان جعلت حكومة حلب « القصير » قضاءً

شريفياً ، وبعد ذلك بقليل نُصبَ قائم مقامٍ شريفياً في جسر الشغور .
٤ - أعمال عدائية مباشرة ضد فرنسا .

إن من كان صديقاً لفرنسة أو موالياً لها في المنطقة الشرقية يكون
مشتبهاً به من السلطة ، ويعامل معاملة سيئة في أغلب الأحيان . ومن
الأدلة الظاهرة على ذلك ان فارس غنطوس ونسيب غبريل اللذين ضمنت
حكومة دمشق رسمياً رجوعهما الى راشيا ، اسلّمت معاملتهما ووضعها حال
وصولهما في السجن .

وفي ٢٢ كانون الثاني هوجم في وادي القرن وفد من دروز حوران ،
كان قد جاء للسلام عليّ اثناء عودته الى مقرّه ، وقتل عدد من رجاله .
ولدينا أمثلة عديدة على ذلك ، ولا سيما في حلب . أما من كان عدواً لنا
فانه يحترق في المنطقة الشرقية ويحرق من كل شيء ، ويجل على الرطب
والسعة في كل مكان . فقد احتفل بالدفادشة احتفالاً كبيراً في دمشق ،
بعد حوادث تل كلخ . ولم يُمسّ بسوء في دمشق أمين محيو الذي نسف
مستودع القنصل الحربي في بيروت . ثم أن سموك الملكي سعى مؤخراً
لرجوع كامل بك الاسعد ، النائب المشهور الى المنطقة الغربية ، وكان قد
تقي منها بسبب فتن بلاد الشيعة التي يقع عليه قسم عظيم من تبعاتها .
وعدد سكان المنطقة الشرقية الذين أكسبهم عداؤهم لنا عطف
الحكومة عظيم جداً .

ان بث الدعوة ضد فرنسا في المنطقة الغربية قد ألبسته حكومة
دمشق أشكالاً خبيثة ، أرادت السلطة الفرنسية أن تغض عينها عنه ،
لأنها قررت اتباع سياسة التساهل حتى النهاية .
وآخر هذه الاعمال وأظهرها ، شراء القسم الأعظم من اعضاء مجلس
ادارة لبنان باثنين وأربعين الف جنيه مصري .
وقد ألت مخافنا القبض على هؤلاء الاعضاء في ١٠ تموز ، بينما كانوا

ذاهبين الى دمشق لبيع بلادهم ، منكرين الأمانى التي أعرب عنها مواطنوهم
بالاجماع تقريباً منذ عهد بعيد .

ان صحافة دمشق التي تفرّط الحكومة في شد أزرها تواصل دائماً
حملتها على كل ما هو فرنسي ، وتقبح السلطة المحتلة في المنطقة الغربية ،
وتود كل مساعدة تعرضها فرنسة على سورية ، وتهينني أقيح اهانة .
٥ - الاعتداء على الحقوق الدولية .

بمقتضى هذه الحقوق يترتب على قائد جيش الحجاز المحتل للقطر
السوري ، الذي لا بد له أن يظل عثمانياً الى ان تقضي معاهدة الصلح
بخلاف ذلك ، أن لا يعمل بغير هذه الصفة ، وان يحافظ على الحالة الراهنة
وهو حارسها . ولكنه تصرف عكس ذلك متخذاً صفة السيادة العليا :
وقد تقرر التجنيد الاجباري ونفذ في كانون الاول سنة ١٩١٩ ، مع ان
البلاد لا تزال بلاداً اجنبية . وهذا العبء الثقيل الذي لا يجدي نفعاً قد
أكره عليه الشعب ، حتى في المناطق التي لها شكل خاص ، كالبقاع ،
ونفذ في أناس مستثنين منه ، كاللبنانيين والمغاربة المقيمين في المنطقة
الشرقية . ولاقى هذا التجنيد الباطل مقاومة تزيه أدت في بعض الاجيان
الى إراقة الدماء .

ثم ان المجلس الملقب بالمؤتمر السوري الذي تألف واجتمع بصورة
غير قانونية ، يسن القوانين ، بل يحكم باسم حكومة ودولة لم يعترف
بوجودها . وفضلاً عن ذلك ، فقد قدّم اللقب الملكي لسموكم بدون حق
ولا وكالة ، بما وضعكم ، كما عبرتم عن ذلك ، في موقف التمرد على
مؤتمر الصلح .

ولم تحترم الامتيازات الاجنبية ؛ فان احد رعايانا ، الامير مختار ،
الذي يمثل أسرة كبيرة اشتهرت منذ القديم باتصالها بفرنسة ، قد اوقف
في حلب .

وليست الاتفاقات السياسية محترمة أيضاً . فإن لواء الجيش الشريفى أرسل الى مجدل عنجر ، رغم الاتفاق الذي تم في كانون أول الماضي مع السيد كلمنصو ، والذي يقضي أن لا تحمل في البقاع قوة شريفية أو افرنسية .

٦ - الاضرار التي أصابت فرنسة وسورية من ذلك .

لم تستطع السلطة الفرنسية حتى الآن أن تنظم البلاد التنظيم الذي تنتظره منها . لأنها اضطرت الى صرف قواها وجهودها لقمع الفتن المتوالية ومواصلة المفاوضات السياسية العقيمة مع حكومة دمشق . فهي والحالة هذه غير مسؤولة عن هذا التأخير ، على أنها تتحمل العبء العسكري والمالي الذي تقضي به الحالة التي أوجدتها حكومة دمشق . ولا بُد للنفقات من أن تؤثر في الميزانية السورية ، سواء عن طريق تناقص الدخل الذي ينشأ عن استمرار الفوضى ، أو من جراء الاشتراك في نفقات السيادة التي ستقع على عاتقها في المستقبل .

ولقد بلغت الفوضى التي أوجدها مثيرو الفتن في البلاد حداً دعا الى استجلاب قوات كبيرة ، أعظم عدداً مما يقتضيه مجرد استبدال الجنود الانكليزية في حالة سكينه وسلام .

إن هذه الاسباب تدل دلالة كافية على أنه لا يمكن بعد الآن أن نعتد على حكومة جاهرت بعداء فرنسة كل المجاهرة ، وأخطأت نحو بلادها خطأ عظيماً بظهورها عاجزة عن تنظيمها وإدارتها .

لذلك ترى فرنسة أنها مضطرة لأخذ الضمانات التي تكفل سلامة جنودها وسلامة السكان الذين نالت من مؤتمر السلم مهمة الانتداب عليهم . فأنشرف بابلاغ سموكم الملكي أن هذه الضمانات هي كما يأتي :

١ - التصرف بسكة رياتق - حلب الحديدية بصورة مطلقة ، لاجراء النقلات التي تأمر بها السلطة الفرنسية . ويضمن هذا التصرف ، بأن

يراقب مفوضون عسكريون افرنسيون جميع ما يُنقل في محطات رباق
وبعلبك وحمص وحمه وحلب ، تعضد قوّة مسلحة مخصّصة بالمحافظة على
المحطة ، وباحتلال مدينة حلب التي هي مركز مواصلات هامة ، لايسعنا
تركها تسقط بيد الجيش التركي .

٢ - الغاء التجنيد الاجباري .

يجب أن يقف التجنيد تاماً ، وأن تُسرح القوّة ، حتى يبلغ
الجيش الشريفى العدد الذي كان عليه بتاريخ ١ كانون أول المنصرم .

٣ - قبول الانتداب الفرنسى .

إن هذا الانتداب يحترم استقلال أهالي سورية ، ولا يُناقض مبدأ
الحكم بسلطة سورية تستمد قوتها من إرادة الشعب . ولا يتضمن سوى
معاونة بشكل مساعدة من الدولة المنتدبة ، دون ان يتخذ مطلقاً شكل
استعمار أو إحقاق أو إدارة مباشرة .

٤ - قبول العملة الورقية السورية .

تصبح هذه العملة عملة وطنية في المنطقة الشرقية . فتلقى جميع
الأحكام المتعلقة بالبنك السوري في المنطقة الشرقية .

٥ - تأديب المجرمين .

الذين كانوا أشدّ عداء لفرنسا .

إن هذه الشروط تقدّم جملة ، وينبغي قبولها جملة أيضاً ، فلا تجزأة ،
خلال أربعة أيام تبتدىء من منتصف ليل ١٥ تموز (أي ١٤ منه الساعة
١٢ ليلاً) . وتنتهي في ١٧ منه الساعة ٢٤ (أي الساعة ١٢ ليلاً) .

فاذا جاءني من سموكم قبل انقضاء هذا الموعد إعلان يُشعر بقبول هذه
الشروط ، فينبغي أن تكون أوامركم قد صدرت في الوقت نفسه الى
السلطات المختصة بعدم معارضة جنودي الزاحفة لاحتلال المواقع المشار
اليها سابقاً . ثم إن قبول الشرط الثاني والثالث والرابع والخامس يجب

أن يؤيد بنصوص رسمية قبل ١٨ منه ، على ان يتم التنفيذ بكامله قبل
٣١ منه منذ الساعة ٢٤ (نصف الليل) .

وإذا لم يشعر سموكم في الوقت المحدد بقبول هذه الشروط ، فأشرف
بأبلاغكم ان الحكومة الفرنسية ستكون مطلقة اليد في العمل . وفي هذه
الحالة لا أستطيع ان أؤكد ان الحكومة الفرنسية ستكتفي بالضمانات
المعتدلة المشار اليها اعلاه .

أما المصائب التي قد تحمل بالبلاد ، فلن تقع على عاتق فرنسة التي
برهنت على تساهلها منذ زمن طويل ولا تزال تبرهن عليه ، فحكومة
دمشق هي التي تتحمل جميع مسؤولية الحلول المتطرفة ، التي لا انظر اليها
إلا أسفاً ، ولكني مستعد لها بعزم لا يتزعزع .

(ج) - بعد وصول الانذار الرسمي

برقية مرسلة الى ممثلي الدول

إسمحوا لي أن اذكر لحضرتكم ان جلالة مولاي الملك تلقى بلاغاً
نهائياً بتاريخ ١٤ تموز وهو يتضمن بصورة مبسطة الشروط التي أشار
اليها عوني بك سكرتير جلالة الملك بكتابه المؤرخ بتاريخ ١٢ تموز وهذه
الشروط هي ما يأتي :

(بعد نقل الشروط الواردة في الانذار الرسمي) .

ومنها يتضح ان غاية الحكومة الفرنسية ان تضع يدها باعذار
مصطنعة على لب البلاد وتجعل الأمة السورية خاضعة لارادتها المطلقة .
ونحن لانستطيع ان نفهم معنى لاستقلالنا الذي اعترف به لنا مؤتمر
سان ريمو ، بعد ما تحمل الجنود الفرنسية في مدينة حلب ، وتحمل محطات
حماء وحصص وعبءك ورياق ، وتطلب حل الجيش السوري الذي يتوقف

عليه حفظ الأمن الداخلي والنظام ؛ وتجعل البانكنوط السوري الذي
اصدرته من غير حق عملة البلاد الرسمية . فالى عدل الحلفاء الذين صرحوا
مراراً وتكراراً للسوريين بانهم سيكونون متمتعين باستقلالهم وحريةهم ،
والى الوجدان الذي في صدور رجال دولتكم الحرة ، نرفع ظلامتنا هذه
وندعو حكومتكم - باسم الانسانية والسلم الذي حافظنا عليه بكل
الوسائط المستطاعة - أن تسعى لحل اختلافنا مع حكومة فرنسا بصورة
التحكيم . وأن تعرض هذا الخلاف على المجلس التنفيذي لعصبة الامم ،
ليرى رأيه ، وذلك منعاً لسفك الدماء في بلاد تتحمل ويلات الحرب
منذ ابتداء الحرب العامة الى اليوم .

٢

برقية الى سمو الأمير فيصل

لي الشرف أن أتسلم كتابكم المرسل بواسطة الكولونيل طولان ،
والمنبىء بقبولكم لشروطي مبدئياً وشخصياً . فاذا كر سموكم الملكي بان
المقصود من مذكرة ١٤ تموز ليس قبولها فحسب ، بل هو تنفيذ أحكامها
باجراءات رسمية تتخذ قبل ١٨ منه ، على أن يتم تنفيذ ما ورد فيها من
الأحكام بكاملها قبل ٣١ منه عند منتصف الليل .

ولما كنت قد مدت المهلة ٢٤ ساعة ، اجابة لطلب سموكم الملكي ،
فقد أكون محقاً اذا لم امددها مرة أخرى ، قبل أن أتلقى نبأ القبول
رسمياً وفعلياً من جانب سموكم بالاجراءات المشار اليها في الفقرة الرابعة
من مذكرة ١٤ تموز .

ولكي أدع لكم وقتاً كافياً لقبول المطالب رسمياً وتنفيذها فعلاً ،
فقد قررت أن لا تحرك جيوشي قبل ٢١ تموز عند منتصف الليل .

غورو

- ١٩ تموز ١٩٢٠ -

٣

من الليونتان كولونيل كوس ضابط الارتباط
الى سمو الأمير فيصل

- ٢٠ تموز ١٩٢٠ -

طلب إليّ الجنرال غورو أن أشعركم باستلامه ردّ سموكم الملكي
المرسل أمس بواسطتي ، وأعرب عن ارتياحه للاعتبارات الحكيمّة التي
أملت هذا الرد .

وينتظر الجنرال الآن وصول تثبيت كتابي مفصّل ، يتضمن جواباً
ملائماً لما ورد في مذكرة ١٤ تموز ، ذا كراً الشروط المدرجة في تلك
المذكرة ، ومعلناً قبولها . وهو يؤيد من جهة أخرى محتويات بروقيته
المرسلة مساء أمس ، مؤكداً أن الجيوش الفرنسيّة لن تتحرك قبل
منتصف ليل ٢١ الجاري لاحتلال حلب ، وستصلها في اليوم الثالث من
تحرّكها . أما شروط وتاريخ احتلال المحطات الأخرى فستبلغ اليكم
عما قريب .

« وينتظر الجنرال أن يتم في هذا اليوم (٢٠ منه) تنفيذ مضمون
الرد عن طريق رسمية ، تضمن اتخاذ التدابير التنفيذيّة الفعّالة طبقاً لما
أشار إليه صراحة في مذكرته المؤرخة في ١٤ تموز . ويضيف الجنرال إلى
ذلك أن سموكم تستطيعون أن تثقوا أن سورية ستلقى كل رعاية وعطف
وعدالة . إن المكاتبات المختلفة التي أرسلت والبلاغات التي أبلغت لسموكم
الملكي حتى الآن عن شروط الانذار وتطبيقها ، - ولا سيما ما يختص منها
بممارسة الانتداب - قد بسّطت نيات الدولة المنتدبة بسطاً جلياً كافياً .
والجنرال يرى أن الاستفادة من هذه الايضاحات لن تكون الا في
مصلحتكم . ونفضلوا ...

كوس

(د) - بعد زحف الجيوش الفرنسية

١

لحضرة الكولونيل ايستون
ضابط الارتباط البريطاني بدمشق
- ٢١ تموز ١٩٢٠ -

سيدي الكولونيل

لي الشرف بأن أقدم اليكم البرقية التالية الصادرة عن جلالة ملكي
المعظم :

« على الرغم من قبولي لجميع النقاط الواردة في إنذار حضرة الجنرال
غورو المؤرخ في ١٤ تموز ١٩٢٠ ، أي باحتلال الجيوش الفرنسية لأراضينا
الواقعة بالقرب من مدينة حلب ، ومحطات حلب وحماه وحمص وبعبك ،
وسحب جيوشنا من الحدود ، وتسريح الباقي منها ، والغاء التجنيد
الاجباري ، وقبول تداول العملة السورية بصورة حرّة ، والاعتراف
بانتداب فرنسة على سورية ، ذلك القبول الذي أعرب الجنرال غورو عن
رضائه به في كتابه المؤرخ في ٢٠ تموز المسلم بواسطة ضابط الارتباط
التابع له بدمشق ، فقد أصدر الجنرال غورو امره الى جنوده بالزحف على
دمشق ، خلافاً للعهد المقطوع وخلافاً لتصوص حقوق الانسان ومباديء
الأخلاق الدولية .

« إن هذا العمل العجيب الذي لم تشهد الانسانية المتمدنة مثيلاً له من
قبل ، سيؤدي حتماً الى إراقة سيل مخيف من الدماء ، في الوقت الذي تم
فيه إعادة الجيوش السورية الى منازلها ، عملاً بمقتضيات الانذار ، تحت
خطر ثورة من شعبي الذي كان يُطالب برفض هذا الانذار بصورة قطعية .

« إنني ألفت نظر حكومتكم ، ونظر العالم المتمدن الى هذه الحيانسة
الفضيعة التي لا يمكن أن تقع مسؤوليتها إلا على من خرق العهد المقطوع
وأقدس الصكوك الدولية على هذا الوجه . »
وتفضلوا يا سيدي الكولونيل بقبول فائق احترامي .
أمين السر الخاص لجلالة الملك

٢

برقية الى حضرة الجنرال غورو

- ٢١ تموز ١٩٢٠ -

« بعد قبولي بكافة الشروط المنصوص عنها في مذكرتكم المؤرخة في
١٤ الجاري - الأمر الذي لم يمنع الجيوش الفرنسية من متابعة زحفها الى
دمشق - ورغبة مني في الحيولة ، حتى آخر لحظة ، دون إراقة الدماء بلا
طائل - أطلب اليكم عقد هدنة بين الجيشين المتحاربين تسمح لنا بالمحادثة
وفقاً لما أشرتم اليه في بروفيتكم المرسلة هذا اليوم . وقد أوفد اليكم ممثل عن
حكومتني للتفاوض معكم باسمها . »
فيصل

٣

احتجاج من معتمد الحكومة السورية العربية في القاهرة

- نشر في الجرائد المصرية -

أخبرتني حكومتني السورية بقبولها لشروط الجنرال غورو التي اشترطها
على جلالة الملك فيصل في الاسبوع الماضي . ومنها سحب الجنود العربية
المخيمة في حدود المنطقة الشرقية وتسريح باقي الجيش الموجود في دمشق
وغير ذلك من الشروط التي نشرتها الجرائد من قبل . وقبلها جلالة الملك
حياً بمحقن الدماء ، ومحافظة على السلام ، واعتماداً على وفاء الجنرال غورو

بالعهود ، وعدم زحف جيشه الى المنطقة الشرقية . ولكن جنابه بعد ان رأى انسحاب الجنود العربية من الحدود ، ورغماً من الاتفاق الذي تم بينه وبين الحكومة السورية اغتم انسحاب الجنود العربية الى الداخل ، فأمر بزحف الجنود الفرنسية على دمشق .

وبما ان هذا العمل الذي هو خرق للعهد تأباه العدالة والقوانين الدولية ويترتب عليه من النتائج ما لا يتفق مع حب السلام ، فاني باسم الحكومة السورية العربية احتج على هذا العمل ، واستصرخ العالم المتمدن جميعه ، ملقثاً نظره الى ذلك . والحكومة تتنصل من كل تبعه تنشأ عن مخالفة جناب الجنرال غورو للوعود الرسمية التي الزم بها نفسه والسلام .

٤

بلاغ من نائب وكيل خارجية الحكومة الهاشمية العربية

الى نظارات خارجيات بريطانيا العظمى والجمهورية المفخمة الفرنسية ، والحكومة المفخمة الابطالية ، والجمهورية العظمى للولايات المتحدة ، وحكومة اليابان المفخمة ، والحكومة المفخمة البلجيكية .

أرفع لفخامتكم البرقية الواردة لصاحب الجلالة الهاشمية من نجله فيصل المعظم بتاريخ ٢١ تموز سنة ١٩٢٠ وهي تبدى :
« ورغماً عن قبولنا الشروط التي وضعها الجنرال غورو ، ورغماً عن ارجاع جنودنا وتسريح الباقي منهم بالعاصمة ، ورغماً عن حفظ الشدة على الأمر الذي سبب القيام ضد الحكومة هنا - فقد أتى الجنرال غورو الآن يتجاوز على حدودنا . ومشى فعلاً على دمشق خلاف العهد والمقاولات وذمة الشرف . وهذه المعاملة التي لم يسبق لها مثيل في الأرض ، تؤدي الى قتل الأبرياء وسفك الدماء من غير سبب موجب وفي الساعة التي

اطمأنت فيها امة كاملة الى وعد رسمي مقصود . فاستصرخ العالم المتمدن
وأستلفت أنظاره الى هذه الجناية وأجعل كل تبعة على عاتق الذي خان
دولته ومقاولات شخصه وأطلب العدل والانتصاف والامداد السريع
العاجل يا مولاي « انتهت » .

احتج لدى حكومتكم الفخيمة على هذا التجاوز العدائي الذي لم
يكن له أي وجه يبيحه أمام الانسانية والقوانين الدولية المرعية . فان
قبل ان هذه الاجراءات هي تنفيذاً لقرارات مؤتمر الصلح ، فنقول :
ان المؤتمر العالي المذكور هو الحضم والحكم . الثاني : ان وظائف
أمثاله من المؤتمرات منذ نشأة العالم هي للحكم على المغلوب للغالب ولصيانة
السلام العمومي ، لا على الحلفاء المتحايين المتفقين على حرب عدو لهم
مشترك وسفكوا دماءهم معاً لقهره وعدوانه . فلم يسمع ان مؤتمراً دولياً
حكم على أحد المتحالفين الغالبين بمثل ما وقع الآن لفرنسا على سوريا .
الثالث : ان أول من دخل سوريا وطرد العدو المشترك هو الجيش
العربي وأبناؤها .

الرابع : ان حقوق الجمهورية المفخمة الفرنسية التي تطالب بها في
سوريا وصرحت بها غير مرة بانها تقاليد تاريخية ، فاعتبارها والقضاء بها
يكن من مقتضاه ان كل شخص أنشأ داراً وجعلها على الطراز الفرنسي
تكن تلك الدار ملكاً لفرنسا . وهذا بما لا حاجة للبحث فيه . لذا -
بصرف النظر عن احتجاجنا هذا المحق - نخشى من ان الاحوال تلجىء
الشعب العربي بالقيام لحفظ كرامته وسلامه وطنه أمام هذه الحركة
الشائنة ، مؤملين ان شعار وحسيات حكومتكم المفخمة وشعبها النجيب
يحل احتجاجنا هذا محل الاعتبار وتلتصر لخدمة واجبات البشرية .

(من جريدة القبلة - العدد ٤٠٣ الصادر في ١٦ يوليو سنة ١٩٢٠)

على الرغم من ان المذكرة المسلمة الى وزير المعارف كانت تتطلب جواباً في نهار ٢٣ ، فقد انتظرت ، رغبة مني في الجيلولة دون إراقة الدماء حتى الساعة الثالثة من صباح يوم ٢٤ الجواب الذي سلمني اياه الكولونيل طولاً . ومن دواعي أسفي ان هذا الجواب يؤلف رفضاً .

وقد أعلمتكم من جهة ثانية ان فرقة مؤلفة من ٤٥٠ جندياً نظامياً من الجنود الشريفة مجهزة بمدفعين ورشاشات هاجمت الجيوش الفرنسية بعد ظهر يوم ٢٢ شرقي تل كلخ . وقد غلبت هذه الفرقة على امرها تماماً في صباح ٢٣ ، وأسرتنا نحو ٥٠ منهم بينهم ضابطان ، وغنمنا مدفعاً وستة رشاشات .

وهكذا ، في غداة اليوم الذي أعلن فيه جيشكم الملكي حالة السلم ، وفي نفس اليوم الذي كان يكتب إليّ فيه « إننا لا نريد الحرب » ، كان أفراد ذلك الجيش يأخذون موقف الهجوم ويهاجمون جيوشي في المنطقة الغربية . ففي هذه الاحوال التي تقيم الدليل مرة اخرى على عجز سموكم الملكي عن فرض الطاعة على جيشكم ، يحق لي ان لا اكتفي بالوعود وان أحصل على ضمانات لتنفيذ المذكرة المؤرخة في ١٤ تموز .

إن مذكرة ٢٢ تموز قد نصّت على انه في حال الرفض أو في حالة محاربة الجيوش الفرنسية كما جرى أمس في تل كلخ تعود لهذه الجيوش حريتها في العمل . وذلك ما فعلته هذا الصباح .

ولكنّ هذا لا يجعلني أقل استعداداً لوقف إراقة الدماء بأسرع ما يمكن ، والتفاوض مع حكومة تودّ أخيراً ان تتعاون باخلاص مع فرنسا غورو

حضرة الجنرال غورو

المفوض السامي للجمهورية الفرنسية في سوريا

- ٢٧ تموز ١٩٢٠ -

أبلغني الكولونيل طولابكتاب مؤرخ في ٢٧ الجاري قراراً للحكومة الفرنسية تدعوني فيه الى مغادرة دمشق بقطار خاص في الساعة الخامسة من صباح غد . فلي الشرف ان أعلمكم أنني لا اعترف للحكومة الفرنسية بحق نزع الاختصاص الذي منحني إياه مؤتمر الصلح رسمياً لادارة المنطقة الشرقية حين احتلال سوريا وتقسيمها الى ثلاث مناطق ، ذلك الاختصاص الذي تأيد بتاريخ ١٥ كانون اول ١٩١٩ بالمذكرة التي قدمها المستر لويدي جورج الى السيد كليمنصو وإلي .

وما أنا بمعترف للحكومة الفرنسية بأي صفة في نزع اللقب الذي لقبني به الشعب السوري . والقوة وحدها هي التي تستطيع نزعه . ولكنكم تعلمون أنه لم يبق للقوة عمل في القانون الدولي .

وغني عن البيان أن دخول جيوشكم الى دمشق بعد معركة قصيرة مع الشعب ، واحتلال دور المصالح العامة عسكرياً ، هو خرق لمقررات مؤتمر السلام ، وبالأخص لمبادئ جمعية الامم التي الفت الحرب ووضعت قواعد لحل الخلافات بطريق التحكيم الدولي .

وكذلك فان احتلالكم لعاصمة البلاد هو عمل خطير الشأن وغير عادل ، لأنه وقع بعد تسريح الجيوش السورية عملاً بانذاركم المؤرخ في ١٤ الجاري وقد قبلته بكامله ، ذلك القبول الذي اعربتم عن ارتياحكم اليه بكتابتكم المؤرخ في ٢٠ الجاري ، وأعربتم فيه عن عطفكم على الشعب السوري .

نعم انكم طلبتم في الفقرة الثانية من ذلك الكتاب تأكيداً مفصلاً

تقبل شروطكم ، لا جواباً بالقبول ، لأن هذا كان في يديكم . على أن
تأخر وصول هذا التأكيد المفصل ، وقد سلمته الى معتمدكم الكولونيل
كروس قبل انقضاء الموعد بست ساعات ، لايسوّغ لكم سوق جيوشكم الى
دمشق ، خصوصاً وقد أبلغتم قبل انقضاء الموعد المضروب للانذار بانتي
عشرة ساعة انني بدأت بتنفيذ شروطكم بجد ، وفي مقدمتها تسريح
الجيش السوري .

وقد استخرجتم من هذه الحالة - وهي تثبت مقدار اهتمامي ونعجيلي
تقبل شروطكم ، والسهر على تنفيذها - حجة للزحف على بلادني ، فاستقبل
عدد قليل من الجند أقيم لحفظ الأمن والنظام جيشكم كحليف ، فلم يحل
هذا دون اعتقال ضباطكم لهؤلاء كأسرى حرب ، مع أن حالة الحرب
غير موجودة .

وأذكركم أيضاً بالكتاب الذي أرسلتموه إليّ مع وزير المعارف
مندوبي لديكم وبما انطوى عليه . فقد اعترفتم فيه بأنني غير مسؤول عن
تأخير وصول البرقية المفصّلة المشار اليها اعلاه ؛ ولكن في نفس الوقت
الذي كنتم تعترفون فيه هذا الاعتراف ، فرضتم علينا شروطاً قاسية جداً
يستحيل عليّ حمل شعبي على قبولها . فوضعتموني بذلك بين الأمرين
التاليين : إما قبول شروطكم الجديدة ، وفي ذلك الثورة على جيشي
وحكومتني بما ستخذونه ذريعة للتدخل واحتلال دمشق ؛ وإما الرفض ،
وفي هذه الحالة ترحف الألوف المؤلفة من جيوشكم المسلحة بجميع أدوات
التمهيد الحديثة لتقهّر شعباً .

وفي الحالتين ينتهي الأمر الى احتلال دمشق ؛ وقد رأينا في النتيجة
أن الأمر الثاني هو الذي حصل .

ولو كانت الشعوب تعيش اليوم كما كانت تعيش في القرون الوسطى ،
يوم كانت القوة تخلق الحقوق ، وكان السيف هو الحكم في الاختلافات ،

لكان تصرفكم منطبقاً على القوانين القائمة . ولكن إذا كانت الحرب العظمى ، وقد خضنا غمارها في جانب الحلفاء لنفوز باستقلالنا ، قد بلغت غايتها حقاً باقرار مبدأ الحق وسحق الروح العسكرية ، وإذا لم تكن مباديء مؤتمر الصلح التي أعلنت حرية الشعوب وحقها في أن تحكم نفسها بنفسها - ليست لغواً من القول ، وإذا ظل ميثاق جمعية الامم - الذي وقع عليه الحلفاء والأعداء والذي يلغي الحرب بين الشعوب واستعباد الامم - باقياً ومحترماً ، فان احتلال القوى الفرنسية للمنطقة الشرقية ، وقد عهد إلي بادارتها ، لا يمكن إلا أن يُعدّ أداة للارهاق ويجب أن يُعامل كذلك .

وختاماً فإن تصرفاتكم تخالف اتفاق سايكس بيكو الذي وقعت عليه الحكومتان الفرنسية والانكليزية سنة ١٩١٦ ، والاتفاقات المعقودة في أواخر عام ١٩١٥ بين الحكومة الانكليزية من جهة وجمالة والذي ملك الحجاز من جهة أخرى ، والمادة ٢٢ من عهد جمعية الامم ، وقرارات مؤتمر سان ريمو ، والتعهدات التي تعهدت إليها الحكومة الانكليزية ، ونص معاهدة الصلح المعروضة على تركيا ، والاتفاقات المعقودة بين السيد كلمنصو رئيس الوزارة الفرنسية السابق وبينني ، وتخالف في النهاية القوانين العامة ، ومباديء الأخلاق الدولية .

فيصل

الاحتلال

بعد واقعة ميسلون لم يبق أمام الجيش الفرنسي ما يحول دون احتلال دمشق في اليوم نفسه غير ان قائد الحملة «الجنرال غوابه» أراد أن يحيط «دخول الجيش الفرنسي الى العاصمة السورية» بأبهة وجلال ، فأجل الامر الى اليوم التالي . فدخل دمشق في ٢٥ تموز ١٩٢٠ على رأس جيش أعد له « طواف استعراضى » في أهم شوارع المدينة ، ثم استقبل في اليوم التالي وزراء علاء الدين الدروبي ، وأعلن أمامهم انتهاء الحكم الفيصلي .

١
« صورة التصريح الذي ألقاه الجنرال غوابه على هيئة الوزارة »

- نشر في جريدة العاصمة في ٢٩ تموز ١٩٢٠ -

أيها السادة !

انني همنا انوب عن الجنرال غورو المندوب السامي للجمهورية الفرنسية وانطق باسمه . ان الامير فيصل قد اشرف ببلاده على قيد اصبعين من الهلاك ؛ وان مسؤوليته في الاضطرابات الدموية التي وقعت في سورية منذ شهرين اعظم واوضح من ان تسوغ له المثابرة على الحكم . ان الحكومة الجديدة التي تمثلونها والتي قبلت المشاركة في العمل تحت الانتداب الفرنسي لتنظيم البلاد السورية ستنال ثقتنا وستجد فينا المعونة القوية مع احترام ما للشعوب السورية من حرية .

ان حكومتكم الجديدة بقبولها مسؤولية الساعة الحاضرة لا تقدر ان تنفض يدها من تبعه اصلاح ماض يتمثل فيه الحراب الجسيم والدم الغزير المسفوك . ولذلك عليها قبل كل شيء ان تقوم باعباء التعويض وعليكم بأن تشاركوا في ذلك بمبلغ مائتي الف دينار من الذهب ترصد للتعويض على العائلات السورية المنكوبة بالحراب والقتل . وعلينا كذلك معاينة اولئك المجرمين الذين يعدون في طليعة غيرهم من رؤساء العصابات التي خربت البلاد تخريباً منظماً بحجة الوطنية وبجازاة الذين أعانواهم بنفوذهم ونقودهم . وسنبعث البكم بقائمة أسماءهم . فينبغي أن يوقفوا ويحاكموا طبقاً للقوانين ، وأن يسقطوا في حالة فرارهم من الحقوق المدنية وتصادر أملاكهم .

أما حكومتكم الجديدة ، فتناير على العمل بأوضاعها المحلية كالسابق ، وجميع المسائل التي تتعلق بالاهلين أو التي يكون لها مساس بمستقبل البلاد تدرس عندهم بمشاركة الكولونيل طولا رئيس البعثة الافرنسية ، ثم يعرض ذلك علينا . وينبغي أن يخفض الجيش الشريفى الى وظيفة قوة ضابطة ، تخصص لصيانة السكينة في البلاد ، ويجب أن تجمع جميع الادوات الحربية وتسلم للسلطة العسكرية .

إن المسائل التي تنجم عن هذا الوضع الجديد يناط أمرها بالكولونيل «بتلا» رئيس أركان الحرب بجيش الشرق ، وهو يحملها بالاتفاق مع وزير حربيتكم . وإنه يمكنكم ويتحتم عليكم أن تثبتوا الطمأنينة في نفوس أبناء دمشق ، وهم الذين تتألف أكثريتهم من مجموعة عاملة حكيمة ، في استطاعتكم الاعتماد عليها . وإن الاهلين لا يمسهم سوء . وستعطى الاوامر الشديدة لمنع حنودنا عن أي حادث . ويجب في مقابلة ذلك أن لا تقع أية مظاهرة أو أي تحريض محل بالأمن العام ، وسيتم كل عمل عدائي باقصى الشدة . وأما البلدة فمشتركة في المسؤولية لذلك يجب أن تنتخبوا من كل محلة

أعياناً ذوي نفوذ يعتبرون بمثابة المسؤولين ، وسيجري نزع السلاح من
الاهلين بالتدريج و مباشر فيه باقرب مدة . ولقد رأيتم من استعراض
قسم من جنودنا اننا نملك عند الحاجة الوسائل المؤدية لتوطيد الأمن الذي
تفتقر اليه هذه البلاد اسواً افتقار .

٢

شكر وثناء

- نشر في جريدة العاصمة في ٢ آب ١٩٢٠ -

جاءنا من مديرية المطبوعات نص العريضة التي رفعها الرؤساء الروحيون
الى صاحب المعالي رئيس الوزراء الافخم ننشرها بما يلي :

يا حضرة الوزير المعظم !

اعلاناً للحقيقة واعترافاً بالفضل لذويه نرفع نحن المسيحيين والموسويين
المستقرين في دمشق وضواحيها على تعدد مللنا وطبقاتنا القومية تشكراً اننا
القلبية ، مرجية الى العلماء والاعيان والوجهاء والعامه من اخواننا المسلمين
في دمشق وضواحيها ، لما صدر منهم في الايام الاخيرة الخوفاً من السهر
الدائم على الراحة العامة واقامة جنود وطنية للمحافظة على الأمن والسكينة
ومنع الاضطرابات المقلقة ، مما يسطر لهم الذكر الجميل في صحف التاريخ
ويوجب لهم لدى معالبيكم يا دولة الوزير ان يفوزوا بتكريمه وتقدير ،
وليحفظ الله مجد دولتكم العلية والدولة المنتدبة .

بطريك الروم الكاثوليك : تقلاوس . متروبوليت بصرى وهوران : ميخائيل
بخاش . مطران السريان بدمشق مرخص أرمن بدمشق : استودس . كيسهان . النائب
الاسقفي الماروني بدمشق : الخوري ابراهيم مساكي . فارس الخوري . ناصيف
أبو زيد . أسعد أبو شعر . قسطاكي الحمصي . ابراهيم طويل . ميخائيل والياس
صحاوي . ميشيل أوديس . شفيق قدي . انطوان أبو حمد . خليل عنجوري .
اسبر الخوري . موسى سعد شامية .

- نشر في جريدة العاصمة في ٩ آب ١٩٢٠ -

ليس من يجهل ان مؤتمر الصلح الذي قرر الاعتراف باستقلال البلاد السورية ووجود دولة مستقلة فيها ، قرر في الوقت نفسه انتداب دولة فرنسا لهذه البلاد ، على ان تعين شروط الانتداب على حدة حسب عهد جمعية الامم . على نسبة أهلية الشعب ورفيه العلمي والاجتماعي ؛ ولما كان الشعب السوري في مقدمة الشعوب المعروفة بالنباهة والرقى العلمي وكال القابلية للحكم الذاتي ، فان امر الانتداب لا يمكن ان يكون شديد الوطئة عليه بل هو لا يتجاوز حد المعاونة التي من شأنها ان لا تمس بامر الاستقلال الذي أقر عليه جميع الدول .

غير ان عدم انتهاء المخابرات الجارية بين الحكومة السابقة في دمشق وبين حكومة المنطقة الساحلية بشأن تسهيل مناقلات السكة الحديدية بين بيروت وحلب الى نتيجة صريحة ، وحصول سوء تفاهم في بعض مسائل أخرى ، حدا بالمندوب السامي للدولة المنتدبة حضرة الجنرال غورو الذي رأى نفسه بحاجة شديدة الى سوق الجنود والعتاد الى الجهة الشمالية للوقوف في وجه من هم عدو للحلفاء جميعهم - الى ان يستعلم شفاهاً ثم خطياً عن اسباب وضع العراقيين في سبيل تلك السوقيات مع كونها مصلحة مشتركة بين الطرفين ، فأرسل ذلك البلاغ الذي اذاعته الصحف في حينه وهو يشتمل على المواد الآتية :

- ١ - التصرف بسكة حديد رياق ابتغاء تسهيل النقلات .
- ٢ - احتلال مدينة حلب احتلالاً عسكرياً كي لا تسقط بيد العدو .
- ٣ - التصريح بقبول الانتداب الفرنسي باعتباره امراً واقعاً .
- ٤ - قبول تداول الورق السوري .

٥ - تأديب المجرمين الذين اضروا بحركاتهم واعمالهم اهالي المنطقين .
ولما لم تر الحكومة في ذلك ما يرمي الى العبث في استقلال البلاد
او يشير الى الخط من كرامة الأمة او الهضم من حقوقها ، عادت فاخترت
جانب المسالمة مع الحزم ، وقررت اجابة تلك المطالب بعد تحوير يوافق
مصلحة البلاد .

بيد ان عدم وصول برقية الموافقة في حينها وتأخرها عدة ساعات
كان سبباً قاضياً لتقدم عساكر الدولة المنتدبة وحصول ما كان من
الأمر ؛ فدخلت هذه العساكر للعاصمة بكل هدوء وسكينة ، حيث وجدت
من الحكومة والأهالي منتهى الاعتدال والرزانة . فأكد رجال الدولة
المنتدبة اعترافهم بمشروعية الحكومة الوطنية واستقلالها ووجوب احترام
قوانينها ومعاملاتها وعمالوا على الأخذ بناصرها لا سيما في توطيد دعائم
الراحة والسكينة والضرب على أيدي المتمردين والعابثين في الأمن داخل
البلاد .

وعليه فان الحكومة اولاً تطلب من جميع الأهالي :

- (١) - ان يخلدوا الى السكينة التامة متجنبيين دواعي عدم النظام
التي تذهب بسمعهم وسمعة بلادهم .
- (٢) - ان لا يتأخروا عن تأدية ما عليهم من الاموال الاميرية
بوجه من الوجوه .
- (٣) - ان يحترموا القانون وحقوق مأموري الحكومة ويلبوا
اوامر الحكومة .
- (٤) - ان لا يكتسبوا امر كل من أتى ويأتي بعمل مغاير للقانون
ورضى الحكومة في وقت من الأوقات وهي عازمة على انزال العقاب
الصارم بكل من يخالف منهم ذلك .

ثانياً : تحتم على جميع المأمورين والموظفين الموكول اليهم تقرير الأمن
والسكينة :

(١) - أن يسارعوا الى الضرب على ايدي كل من يتصدى الى العبث
بالأمن والاقلاق بالراحة بيد من حديد .

(٢) - ان يعلموا ان كافة القوات الوطنية والمنتدبة متحدة ومتضافرة
على مظاهرتهم في هذه الغاية النبيلة .

(٣) - ان لا يغرب عن بالهم ان القوات التي يطلبونها لقمع الفتن
واستئصال دابر الفساد والشقاوة عند الحاجة ، انما هي لمجرد الضرب
والتنكيل لا الانذار والتهديد . فيجب عليهم قبل استمدادها ان يبينوا
اسباب وقوع ذلك التنكيل بمستحقه ، فيعينوا لها الهدف تعييناً صحيحاً ،
بحصرم اسباب وعوامل الفتن في الأشخاص المسببة والمتعمدة لها ، واذالم
يمكن فبالقرية او العشيرة اذا اشترك بها اهلها . وان وقوع الأمور الخلة
من البعض وسكوت البعض الآخر دليل ارتياح ، يستوجب التنكيل
بالجميع ، ولكن على كل حال ان الوجوه والمشايخ مسؤولون شخصياً
بالدرجة الأولى .

اما اذا اكتفوا بذكر الوقائع من غير اسنادها الى فاعليها ومتجاسريها
الحقيقيين ، فيعد ذلك دليلاً كافياً على عجزهم وينحون عن وظائفهم .
هذا وليعلم الموظفون والأهلون انهم اذا راعوا ما ذكرناه وقاموا
بواجباتهم المتقابلة بصدق واستقامة يكونوا قد مشوا خطوة بعيدة نحو
غايتهم الشريفة من استقلالهم المشهود . والا فاللوم على انفسهم ولات
حين مندم .
رئيس الوزارة

علاء الدين

في ٥ آب سنة ١٩٢٠

خطاب رئيس الوزراء علاء الدين الدروبي
في الوليمة التي أولمتها الحكومة السورية للجنرال غورو
- نشر في جريدة العاصمة في ١٢ آب ١٩٢٠ -

يا صاحب الفخامة !

أرحب بفخامتكم باسم الحكومة السورية وأهنئكم بسلامة الوصول
وأتمنى لكم وللحكومة التي تمثلونها كل غبطة وحبور . وانني عملاً بما يوحيه
إليّ الشعور الوطني الذي يحتلج في جوانح أبناء سوريا أشكر لكم كل
شكري على تصريحكم الأخير بان الحكومة الافرنسية التي عهد اليها مؤتمر
السلم بمهمة الانتداب في سورية لا ترمي من ورائه إلا الى رعاية مصلحة
البلاد وفلاحها ، وان استقلال السوريين الذي سبق الاعتراف به بصورة
علنية غير مههد بخاطر . وبما يزيكي هذا التصريح الرسمي الذي يبث الطمأنينة
في النفوس ، أن تقاليد فرنسا الباهرة وماضيها المجيد وما صرح به زعمائها
منذ خاضت غمار الحرب ذوداً عن حوزة العدل ونصرة للحق على القوة ،
لا يتروك مجالاً للشك بأن حكومتكم المبجلة لا ترغب كما ذكرتم في استعمار
سورية ولا تحاول استعبادها ، وإنما تريد ان تعمل بمبادئ القومية الماثورة
عن أبطال ثورتها الكبرى الذين كتبوا حقوق الانسان بدمائهم في تاريخ
العالم . وان مؤتمر السلم الذي اختاركم للانتداب في هذه البلاد السورية انما
زاد في ضمانه تأييد حقوق الشعب السوري وصيانة حريته واحترام
استقلاله ، ولذلك فانتداب حكومتكم المعظمة لبلادنا ليس فيه ما نخشاه
لأن كرامتنا أصبحت مضمونة بصورة علنية ، ونؤمل أن ننال منكم ما
نالته أمريكا وايطاليا والبلجيك واليونان ، وغيرها من الشعوب المهضومة
الحق من قبل . ولقد كان رجال البلاد المتنورون على ثقة وطيدة بما
لفرنسا من سلامة القصد ، إلا أن أقلية صغيرة - أكثرها غريب الدار - كانت

توسوس في صدر الجمهور كما لا يخفى عليكم بأن فرنسا دولة مستعمرة وانها
تعمل على بسطة ملكها من نفقة غيرها، على أن الذين نخذعوا بزخرف
القول لا يلبثون أن يعرفوا الحقيقة التي ما خفيت علينا البتة . وايضاحاً
للحقيقة التي ما زالت مكتنفة بالغموض أريد أن أصرح لفخامتكم بأن
الشريف فيصلاً كان يشاطرنا هذا الرأي وكان في مذاكراته الخصوصية
يجهر باخلاص واستقامة الافرنسيين، إلا أن ذوي الريب المحيطين به أثاروا
الحوادث الأخيرة المؤلة وان البحث العميق في هذه القضية سيظهر صدق
هذا البيان. وإنما يرجع الى عدل فرنسا تقدير هذه الأحوال وأن تحكم فيها
بما تراه موافقاً للعدل .

ان شعورنا لا يمكن أن يرتاب فيه . لأننا قاتلنا في صفوفكم وفي سبيل
تلك القضية العادلة وإنما كنا نؤلف جزءاً لا ينفصل عن جموعكم وقد كان
مصيرنا مرتبطاً بمصيركم ولذلك يحق لنا بعد الذي أظهرناه من الاخلاص
والولاء أن نتوقع تحقيق أمانينا القومية كافة في الساعة التي تقرر فيها
النصر العام ، واني لعلي ثقة أن كلماتي هذه ستمحو كل أثر لسوء التفاهم
ولا سيما ونحن لا نخشى خطراً يهدد استقلال سورية بل يزيدنا اطمئناناً عليه
مبادؤكم النبيلة وتصريحات أكبر رجالكم الرسمية والاتفاقات المبرمة
بين فخامة رئيس وزاراتكم المسيو كليمنصو ومندوب سورية في مؤتمر
السلم، وهي الاتفاقات التي تثبت ان فرنسا لا تأتي لسورية إلا كصديق لا
كستعمر . ولقد تفضلتم أنتم فخامتكم ووعدمت بأنكم تحترمون استقلال
الشعب السوري وحرية وتتكلمون على المودة والصدق المتبادلين ولقد
مثلتم فكرة فرنسا السامية نصيرة الحرية والمدنية .

ذلك ما جرأنا يا صاحب الفخامة على قبول مسؤولية الساعة الحاضرة
واننا اعتماداً على معاونتكم لم نتردد في القيام بالمهمة التي يكون من
نتيجتها حرية وطننا المحبوب واستقلاله ، وان الحكومة الوطنية التي

استحقت ثقتكم والتفانكم السامي كما أثبت ذلك منشور الجنرال غوابه في ٢٦ تموز وقد بادرت بكل اخلاص الى اجابة ما طلب منها وقبلت الاشتراك في العمل والسعي مع رجالكم الفنيين الذين يعملون لمصلحة سورية . واني مقتنع بأن المحبة التي يضرها السوريون تجاه فرنسا - وهي المحبة التي جبلت بالدماء في ساحتي الجهاد الأدبي والمادي اللذين أدبا الى نيل الحرية - لا تتزعزع ، وان عزم السوريين ونشاطهم المعروفين في كل بلدة نزولها ومودة فرنسا الماثورة لأكبر ضمانات لفوز قضيتنا الوطنية التي ينتظرها السوريون بفارغ الصبر .

ولذلك أحبيكم يا صاحب الفخامة بصفتمكم الصديق الرسمي والشخصي لسورية وأتمنى لكم طيب الإقامة في هذه البلدة العظيمة التاريخية ولجيشكم الذي أظهر في خطته انه موجود في بلاد صديقة .
فلتحي سورية حرة ومستقلة ولتحي فرنسا الفخيمة الكريمة .

٥

تعزية الجنرال غورو

— نشرت في جريدة العاصمة في ٣٠ آب ١٩٢٠ —

برقية من فخامة الجنرال غورو المندوب السامي للجمهورية الافرنسية في سورية وكيليكيا وقائد جيش الشرق العام :
الى اعضاء حكومة دمشق وأسر علاء الدين بك الدروبي وعبد الرحمن باشا اليوسف .

لقد ساءني اني فوجئت بمصرع علاء الدين بك الدروبي رئيس مجلس الوزراء ، وعبد الرحمن بك اليوسف رئيس مجلس الشورى ، واني اعرب لأعضاء حكومة دمشق ولأسرتيهما الكريمتين عن عواطف التعزية الخالصة .
لقي علاء الدين بك الدروبي وعبد الرحمن باشا اليوسف حتفهما إبان

قيامهما بمهمة التوفيق الشريفة التي باشر بها . واني اواسي جميع الذين
كانوا يحبونهما ويجلون قدرهما من الاهلين والخلان ، وشارك في الأسف
سائر من يعلمون قدر الخدمات التي قاما بها للبلاد .

عاليه - في ٢١ آب ١٩٢٠ الجنرال غورو

٦

إنذار الحوارنة

- نشر في جريدة العاصمة في ٢ ايلول ١٩٢٠ -

ان غدر الحورانيين الفظيع لوزراء الحكومة في خربة الغزالة
واعتداءهم بالسلاح على الجنود الفرنسيين والسوريين الذين ذهبوا للانتقام
من السفاكين ، قد دعى الى التدمير والعقاب الذين بدأت حوران تسهر
بوطأتها .

وسيثابر جنودنا على هذه الأعمال بلا رحمة ، حتى ينال المجرمون جزاء
اعمالهم ، وبوطد الأمن في البلاد وبقية القرى المسؤولة . وقد منح سائر
زعماء ووجوه الحوارنة مهلة ثمانية ايام ليقدموها في خلالها الطاعة النهائية الى
الحكومة ، ولا تجازى القرى الا بقدر ما يثبت عليها الاشتراك مع
اعدائنا . وترداد الشروط التي تفرض عليها صرامة ، كل ما تأخروا عن
الحضور . وتعد القرى التي تؤوي كبار المجرمين مشاركة لهم . وابتداء من هذا
الحين اذا وقع اعتداء ما على مخافرنا او قلعت الخطوط الحديدية ، فان
القرية الأقرب الى محل الحادثة تعد مسؤولة وتدمر في الحال وتضاد
مواشيها . وستثابر الطيارات على القاء القنابل على القرى المتمردة حتى
تقدم الطاعة . قائد الفرقة الثالثة لجيوش الشرق

الجنرال غوابه

عن رئيس الوزراء

محمد جميل

٧

الرجوع الى الراية العربية مؤقتاً

- نشر في جريدة العاصمة في ١٩ آب ١٩٢٠ -

اذاع دولة رئيس الوزارة البلاغ الآتي .

لدى المذاكرة في قضية الراية ذات النجمة البيضاء التي وضعها المؤتمر

السوري ، تبين :

١ - ان مؤتمر الصلح قرر الاعتراف بوجود دولة مستقلة في سورية

فأصبح الاستقلال امراً متفقاً عليه بموجب هذا القرار الدولي .

٢ - ان المؤتمر السوري لم تعترف به الدول ، لأن اجتماعه كان قبل

اعتراف الدول بوجوده دولة سورية . فكان تأليفه ووضع الراية ذات

النجمة البيضاء سابقاً لأوانه .

ولذلك تقرر عدم رفع الراية المذكورة والحالة هذه واستعمال الراية

العربية - التي هي راية دولة حليفة - مؤقتاً ، والرجوع الى رأي الأمة

بذلك بعد ان يجتمع مجلس نوابها وفقاً للقانون الذي بوضع في هذا الشأن

ويقرر شكلاً خاصاً للراية .

رئيس الوزارة

علاء الدين

في ٤ أغسطس سنة ١٩٢٠

٨

العلم السوري

- نشر في جريدة العاصمة في ٢٨ تشرين الاول ١٩٢٠ -

في الساعة التاسعة والنصف من صباح ٢٤ تشرين الاول سنة ١٩٢٠

رفع العلم السوري الموقت على دار الحكومة الكبرى في دمشق ، وقد

تلا دولة رئيس الوزراء جميل بك الاشفي الخطاب الآتي :

ايها السادة . ايها الشعب !

نحتفل الآن بوضع علم حكومة دمشق الجديدة . وقد وقع الاختيار عليه مؤقتاً ريثما يجتمع مجلس من الأمة السورية ويقرر لنفسه علماً خاصاً لبلاذ سورية المتحدة عامة . ولقد جعل في رأس علمنا مصغر العلم الافرنسي ، دليلاً على اجتماع مصلحة البلاد مع المصلحة الافرنسية ، وأن حكومة الجمهورية المعظمة هي المنتدبة على سورية .

وان كل وطني سوري يرجو من صميم فؤاده أن يكون هذا اليوم فاتحة خير لسورية المحبوبة كلها ، وداعياً للحكومة المنتدبة أن تسعى سعيها المشكور وتم ما اخذته على نفسها من ترقية قطرنا في اقتصادياته ومعارفه ومنافعه ، حتى تصل الأمة الى المستوى المطلوب من الرقي الاجتماعي والمدني ، وتمشي مع الأمم الحاضرة كنفاً الى كنف ، لا ينقصها شيء من مشخصات الأمم وموجبات بقائها .

واني باسم حكومة سورية ، أحبي رايتنا المحبوبة وأدعوكم الى تحيتها معي ، تحية الاكرام والتعظيم . وعسى أن تكون هذه الكرة المدورة التي في وسطها ، رمز الى ان سورية تجمع حسنات العالم المدني بأسره ، وان شعبنا الكريم يبلغ عما قريب درجته المقدرة له من السعادة الحقيقية التي تسعى اليها حكومتنا الوطنية مع حكومة الجمهورية الفخيمة .

فلتعش سورية المتحدة .

ولتحبي فرنسا العظيمة .

مزاعم الفرنسيين

لقد صور الفرنسيون حوادث ميسلون بصور يبعدها عن الحقائق بعدما كبيرا ، لأنهم أرادوا - قبل كل شيء - أن يستروا فظاعة العمل الذي أقدم عليه الجنرال غورو باحتلال المواقع العسكرية التي أخلاها الجيش السوري - عملا بأحكام الانذار النهائي - ولذلك لم يذكروا في بلاغاتهم وبياناتهم ، لا الهدنة التي عقدت في مقر الجديدة والشروط التي فرضت لهذه الهدنة ، ولا الطلبات الجديدة التي قدمت في عاليه ، ولا البرقية التي أرسلت الى دمشق طالبة السماح لنقل مقر قيادة الجيش من الجديدة الى خان ميسلون ، حتى قبل انتهاء مدة الهدنة . وأرادوا بعد ذلك أن يبالغوا في مقدار الجيش السوري المحتشد في جبهة ميسلون - وفي تجهيزاته العسكرية - مبالغة غريبة ، ليتخذوا ذلك وسيلة للتفاخر بما أسموه « اعظم نصر في سورية » . فقد كتبت مجلة آسيا الفرنسية : « ان الجيش الذي احتشد تحت قيادة يوسف العظمة في ميسلون كان مؤلفا من ٢٥٠٠٠ جندي مدرب أحسن تدريب ، ومزود بأحدث الاسلحة والعتاد » كما كتبت جريدة الطان انه « كان في الجيش السوري الذي حارب في خان ميسلون ضباط من البروسيين والامان ! » وان « عدد القتلى في المعركة جاوز ال ٥٠٠٠ » .

فقد رأينا من الضروري أن ننقل فيما يلي بعض البيانات والبلاغات الفرنسية لاعطاء فكرة واضحة عن هذه المزاعم :

بيانات وبلافات رسمية

١

المنشور الذي القته الطيارات الفرنسية - على مختلف المدن

- قبل يوم ميلان -

اننا لم نعثر على النص العربي لهذا المنشور فاضطررنا الى ترجمته من النص الفرنسي المنشور في مجلة « آسيا الفرنسية » .

أيها السوريون !

في اللحظة التي فيها تجرّم حكومتكم الى الحرب ، وتجلب على بلادكم الويلات ، أتوجه اليكم لأقول لكم : لماذا ستحاربون .

قيل لكم : ان فرنسا تريد أن تستعمركم وتستعبدكم .

وهذا كذب صريح !

انما فرنسا قد قبلت من مؤتمر الصلح الانتداب على بلادكم .

ان أداء هذه المهمة ، هو من رغائب فرنسا وواجباتها . ولكم

تتمسك بماضيها الكريم ، وتراعي في تنفيذ الانتداب منفعة البلاد ورفاهيتها

تحت ضمانات استقلال الشعوب السورية ، المعترف به رسمياً .

انها تود أن تقدم مساعدة خبراءها الفنيين ، لتنظيم المصالح العامة على

احسن وجه ، كما تقدم رؤوس أموالها لاستثمار ثروات البلاد أحسن استثمار .

انها تحترم جميع الحريات ، ولا سيما حرية الوجدان - حرية الأديان -

وستضمن فرنسا هذه الحرية الى الجميع بدون استثناء ، ولكنها لن تسمح

لمذهب من المذاهب أن يتعدى على حقوق غيرها .

وهي مصممة على ترك السلطات المحلية تمارس صلاحياتها ، على شرط أن

لا تأتي بعمل معاد لفرنسة ، مخالفة بذلك التعهدات المعقودة .

وانتم لا تجهلون ، أيها السوريون ، ان حكومة دمشق - مدفوعة بأقلية

متطرفة - تسترسل منذ ستة أشهر الى أقصى حدود الاسترسال في اتباع

سياسة معادية للفرنسيين كل المعادة .

انها رفضت سكة حديد رباق حلب على القطعات الفرنسية ، التي تحارب الاتراك منذ أشهر ، دفاعاً عن سورية .

وانها أغرقت المنطقة الفرنسية بالعصابات التي جهزتها بالضباط وزودتها بالاسلحة والعتاد ، لقتل أهل القرى المحرومين من وسائل الدفاع .

انها جرت عليكم أعظم الأضرار ، بمنع النقد السوري الجديد ، وتحریم التصدير ، وباحداث حاجز اقتصادي بين دمشق وبين الساحل .

وفي الاخير ، لكي تتمكن من إدامة هذه السياسة الحرقاء ، أثقلت كواهلكم بالضرائب الباهظة ، وفرضت عليكم الخدمة العسكرية

الاجبارية ... وذلك ليس بغية الدفاع عن استقلالكم وحریاتكم - لأن ذلك الاستقلال وتلك الحريات لم تكن مهددة قط - ولكن خدمة لمصالح

رجال السياسة ، الذين لا ينتمي الكثيرون منهم الى بلادكم . وكانت فرنسا صابرة ، طول هذه المدة ، لأنها كانت قوية . ولكن

لكل صبر حدود .

ولقد أبلغت حكومة دمشق - باسم حكومتي - طلبات معتدلة وحكيمة ، يتوقف ادامة السلم على قبولها .

ان احدى هذه الطلبات هي الغاء الخدمة العسكرية الاجبارية .

واذا رفضت حكومة دمشق ، اليد التي مدتها اليها فرنسا فقررت الحرب - مستسلمة بذلك الى تأثير الخنقاء - فانها ستتحمل مسؤولية عملها .

ولكني لا ازال آمل ان لدى السوريين من شيم الذكاء والتنور ما يمنعهم عن الموافقة على الهرولة نحو الخراب والفناء ، للدفاع عن الأقلية

المجرمة التي بسطت سلطانها عليهم .

انكم لن تعرضوا اولادكم الى فتك الآلات الحربية الحديثة المدهشة

- من بوية وجوية - لخدمة غاية واحدة ، تتلخص في : ادامة الخدمة

العسكرية الاجبارية ، والضرائب الباهظة ، وسائر الاعباء التي تنوءون
تحت ثقلها ...

انني لا اتوي استعمال الطيارات ضد الاهالي المحرومين من السلاح
متبعاً في ذلك مقتضيات الشعور الانساني الذي يشترك فيه جميع الفرنسيين
ولكن خطتي هذه مشروطة بشرط واحد: هو ألا يقتل أحد من الفرنسيين
أو المسيحيين . وأما اذا حدث شيء من ذلك فستقابل تلك الأعمال بمثلها ،
بمنتهى القساوة وبطريق الجو .

وأنا لا أستك في أن كل من يشعر بوطنية حارة خالصة ، وكل من يريد
لبلاده الثروة والطمأنينة ، سيرفض الحرب ، وسينضم الى جانبنا . اني
أوجه خطابي الى هؤلاء ، باسم فرنسا وسورية .

فليقم وليتحد جميع هؤلاء ، ضد الفئة المتسلطة عليهم ، مستندين في
ذلك الى قوة حقهم . لأن قوة الفئة المذكورة مكونة من ضعفهم ليس
إلا . فليشقوا بروح الحرية والايثار ، التي تتصف بها فرنسا الكريمة
والنشيطة والمتمدنة .

فليأتوا الى أصدقائهم الفرنسيين بكل اطمئنان ، كما فعل ذلك قبلهم
اللبنانيون الشجعان وغيرهم - باندفاع جميل - .
فلتعش سورية حرة ومرفهة ، فلتعش فرنسا .

الجنرال غورو

٢

بلاغ رسمي

صدر من السلطة العسكرية ببيروت

- ظهر اليوم ٢١ تموز -

ان الأمير فيصلاً كان قد أبلغ القائد العام الجنرال غورو بتاريخ ٢٠

تموز ان حكومة الشام قبلت جميع الشروط المطلوبة من الحكومة الفرنسية . ولكن بموجب الشروط المذكورة المسلمة بتاريخ ١٤ تموز ان الاقرار بقبولها لم يكن كافياً ان لم تتبعه أعمال رسمية . ولكون الجنرال غورو لم يستلم في الوقت المعين اشعاراً باقران القبول بالعمل ، قد زحفت الجيوش الفرنسية على الشام في غرة نهار ٢١ تموز حسب التبليغ الذي كان ارسل الى الأمير فيصل .

اما الجيوش الشريفة ، فقد رفضت القتال وانسحبت أمام جيوشنا المتقدمة في الجبال الى هذه الساعة ، (أي الساعة الحادية عشرة من نهار ٢١ تموز) . وقد تحتل الشام اذا أوجبت الظروف ذلك .

ويستفاد من خبر ورد على القيادة العامة في عاليه من الشام الساعة الحادية عشرة ، ان الأمير فيصلاً ابرق الى الجنرال غورو مساء ٢٠ تموز تثبتاً لقبول شروطه . وهذه البرقية لم تصل لان المتمردين العصاة كانوا قد قطعوا السلك التلغرافي في جهات الزبداني . وذلك مما يبرهن على سوء ادارة حكومة الشام ، باختلاقها وتقويتها هذه العصابات التي جاءت ويلاً عليها اليوم . لانه لو وردت البرقية المشار اليها في الوقت المعين ، لكانت الجيوش الفرنسية قد تأخرت عن الزحف ، سيما اذا كان الجنرال غورو وجد حقيقة مباشرة الاجراءات المطلوبة .

٣

بلاغ رسمي

- صدر في بيروت صباح ٢٣ تموز ١٩٢٠ -

بلغ الامير فيصل رسماً الجنرال غورو بتاريخ ٢١ تموز انه رضي بالشروط التي أوجبت عليه قبولها الحكومة الفرنسية ، وانه قد بوشر بتنفيذها . وعليه صدرت الأوامر للجيوش الفرنسية بالتوقف ، فتوقفت

عن التقدم مساء ٢١ تموز .

ان الجيوش التي وفقت في مراكزها سحابة ٢٢ تموز لا تزال حتى الآن (صباح ٢٣ منه) محتلة الهضاب التي يستند اليها الآتي لبيات في جهات الجديدة . وهي لا تتابع سيرها الى الأمام الا اذا قضت عليها بذلك أعمال عدائية .

اما فيما يتعلق بالحط الحديدي الممتد بين رياق وحلب ، فقد بوشر باتخاذ التدابير العسكرية المتعلقة به .

اما الجيوش الفرنسية التي كانت تتقدم الى دمشق ، فانها ستسحب تبعاً كلما نفذ قسم من الشروط التي ورد ذكرها في الابتداء .
والظاهر ان اضطراباً شديداً جداً سائد في دمشق .

٤

بلاغ رسمي

- صدر في ٢٣ تموز ١٩٢٠ -

لقد أصبح من اللازم أن يسرد بكل وضوح ما جرى من الحوادث من ١٤ الى ٢٣ تموز . وكتب هذا البلاغ حاوياً ما دار من المحادثات بين الجنرال غورو والأمير فيصل ، لينشر في جرائد دمشق ، ويزيل ما علق بالأذهان من الشك . والغاية من كتابته بيان الأسباب التي دعت للجيوش الفرنسية للزحف على الشام والدواعي التي أوجبت توقيفها :
أبلغ الجنرال غورو في ١٤ تموز الأمير فيصل الشروط المتوجب قبولها وضرب له موعداً أربعة أيام ليصير تنفيذها لغاية ١٨ تموز .

وحيث طلب الأمير فيصل بالحاح تمديد المهلة ، فمدها الجنرال غورو الى ١٩ تموز . وتلى ذلك طلب الأمير أيضاً بواسطة الكولونيل طولاهدنة ثلاثة فتأجل ميعاد تنفيذ الشروط المقتضي العمل بموجبها في ١٨ تموز الى

٢١ منه . وبلغ الأمير في الوقت ذاته انه بعد انقضاء الاجل المعين ان لم يتحقق الجنرال بأنه بوشر بتنفيذ الشروط ، تبتدىء القوات الافرنسية بالزحف الى الامام .

فانقضت الساعة الرابعة والعشرون من ٢١ تموز ولم يرد جواب الأمير فبدأت القوات الافرنسية بالتقدم ، ومع ذلك فقد ابرق الجنرال غورو الى الامير فيصل يفيد به بأنه رغمًا عن مباشرة الجنود الافرنسية بالزحف ، فان قائدها مقوض بمخابرة حكومة الشام ، اذا كان هناك حكومة تريد التفاهم مع فرنسا .

فتلقى الجنرال غورو في صباح ٢١ تموز جواب الامير فيصل الرسمي بقبول الشروط الافرنسية والقيام بالأوامر المعطاة منه . انما هذا الجواب وصل متأخرًا ، بداعي حوادث الزبداني التي تقع مسؤوليتها على الذين سببوها . ومن جراء هذا التأخير كانت الفرق الافرنسية قد تقدمت بالزحف الى أعالي الجبال وبطون الوديان ، بنوع لم يعد باستطاعة الجنرال غورو ايقافها في محلات لا يمكن اتصال المياه اليها ولا الذخيرة في السكة الحديدية .

وفي ٢١ تموز سأل الامير الجنرال غورو أن يأمر بوقف زحف الجنود ، الامر الغير ممكن في ذلك الوقت للسبب المذكور ، فأجابه الجنرال انه لا يفكر بالدخول الى دمشق اذا كان بالامكان المحافظة على السلام .

وأخيراً تبلغ الجنرال غورو في ٢٢ تموز بواسطة الكولونيل طولوا عن التحولات التي اتخذها الامير وعن طلبه توقيف الجنود . فأصدر الجنرال امره عملاً بما وعد به أن تقف الجنود عن الزحف في الوقت الذي اصبح ميسوراً . وبقيت الجيوش في مراكزها حتى تنفذ الشروط التي وضعتها فرنسا بتمامها .

- صدر صباح يوم ٢٤ تموز ١٩٢٠ -

على أثر الايضاحات والمخابرات الرسمية التي ارسلها الامير فيصل الى
فخامة الجنرال غورو بتاريخ ٢١ تموز ، اوقفت الجيوش الافرنسية سيرها
بعد ان اجتازت سهل البقاع في لبنان الشرقي .

وفي نهار ٢٢ يوليو اصدر فخامة الجنرال امره بتوقيف جيوشه في
المراكز المحتلة، منعاً لهرق الدماء ، وهو بانتظار ايضاحات حكومة دمشق
السلمية التي من شأنها ازالة سوء التفاهم في تنفيذ شروط الانذار .

ولكي يبرهن الجنرال عن روحه السلمية أعطى الامير فيصلاً مهلة
جديدة انقضت في ٢٣ يوليو في الساعة ٢٤ . وقد أئذره أيضاً ان الجيوش
تتابع حركتها وتعود له حرية العمل فيما اذا ظهر عمل عدائي ضد الجيوش
الافرنسية .

وبعد ظهر ٢٢ الجاري في الوقت الذي اظهر فيه الجنرال ميله للسلم
ولحقن الدماء اعتدت فصيلة شريفية مؤلفة من ٤٠٠ عسكري شريفي ،
ومسلحة بمدفعين وبضعة مدافع رشاشة في جهات تل كلخ على كتيبة من
الفرقة الفرنساوية التي تقوم بوظيفة البوليس في المنطقة الغربية .

وفي صباح ٢٣ الجاري شنت الفرنسيون هذا العدو بعد معركة شديدة ،
واستولوا على السكة الحديدية وعين التين ، وتراجع العدو بذعر شديد
بعد ان ترك عدداً من القتلى والجرحى في ساحة القتال ، وترك ايضاً
معدات كثيرة . وقد أسرنا ٥٠ شخصاً من الجنود الشريفية بينهم ضابطان .
وأخذنا ايضاً مدفعاً من عيار ٧٧ وستة مدافع رشاشة كاملة .

ولقد برهن هذا الحادث مرة أخرى : من جهة عن روح اهالي المنطقة
الشرقية العدائي نحو الجنود الفرنساوية ، ومن جهة ثانية عن عجز حكومة

الامير فيصل عن اجبار جنودها على الطاعة ، فيما اذا كانت تريد أن تظهر ميلها الخالص بالفعل للصلح والتفاهم .

ونهار ٢٣ تسلط الحزب المتطرف في دمشق على الموقف السياسي ولم يرضخ للمخبرات السلمية التي صرفها فخامة الجنرال .

فبسبب هذه الحوادث ، ونظراً للأعمال العدائية التي حصلت في تل كلخ فالجنرال غورو الذي بالرغم عن انتهاء الهدنة المعطاة للامير في ٢٣ تموز الساعة ٢٤ ، لم يقيم بعمل ما ، لث ينتظر جواباً سلمياً حتى الساعة الثالثة من نهار ٢٤ تموز . ومنذ تلك الساعة ، أصبح الجنرال حراً في العمل .

فاستأنفت الجنود المرابطة في نواحي عين جديدة مسيرها الى الامام ، وافتتحت الحياطة المعركة في وادي التكية .

٦

بلاغ رسمي

— صدر مساء اليوم ٢٤ تموز ١٩٢٠ —

على أثر حوادث العدا التي وقعت في تل كلخ ، وبناء على عدم ظهور استعدادات سلمية من حكومة دمشق ، أطلق الجنرال غورو لنفسه حرية العمل ، وأصدر أوامره لجيوشه بمواصلة الزحف الى الامام يوم ٢٤ تموز ابتداء من الساعة الثالثة . فاصطدمت الجيوش الفرنسية بقوات شريفة كبيرة العدد كانت متحصنة في المضائق الفاصلة بين وادي التكية وخان ميسلون الذي هو معسكر عام ومركز تجمع للقوى الشريفة . وهذه الجيوش كانت مؤلفة من كل فصائل فرقة دمشق يدعمها عصابات من البدو ومدافع رشاشات .

واما الجيوش الفرنسية التي كانت تتألف من فصائل آلاي البيادة

٤١٥ وآلاي الرماة الجزائريين الثاني والفرقة السنغالية وآلاي الرماة الافريقيين وطابور السباهية المراكشيين والمدفعية السهلية والجبلية والمدافع عيار ١٥٥ وكلها تحت قيادة الجنرال غوابه . فانها فتحت قتالا شديداً دام ٨ ساعات بغية الاستيلاء على المضيق الذي يبلغ طوله ٨ كيلو مترات يشرف على طريق دمشق .

اما ساحة القتال فانها كانت غاية في الوعورة ، وكانت تعرقل أعمال مدفيعتنا ؛ فقامت اذ ذاك الدبابات والطائرات بالضرب على صورة باهرة كما يقع في أعظم معارك الحرب الكبرى .

وفي الساعة ١٣ ونصف كانت المعركة قد انتهت وجميع مراكز العدو قد استولي عليها . فكان من وراء ذلك اندحار الشريفيين وأعظم انتصار للجيش الفرنسي في سورية .

اما الجيوش الشريفية فقد اضمحلت وولت الادبار ، متضعة من تأثير الحسائر العظيمة التي تكبدتها . وقد تركت في ساحة القتال ٩ مدافع و٢٥ رشاشاً وكمية كبيرة من الذخائر وعجلات وعتاداً حربية وافرة .

ولقد لقي حتفه يوسف بك العظمة وزير الحربية الشريفي . على اثر هذا الانتصار الباهر ، واصلت الجيوش الفرنسية مسيرها الى الامام ومن المنتظر أن تصل مدينة دمشق في ٢٥ الجاري .

٧

خطاب القاه الجنرال غورو في دمشق ، رداً على خطاب الدروبي

— نشر في جريدة « العاصمة » في ٩ آب ١٩٢٠ —

اشكركم يا حضرة رئيس الوزراء على الكلمات التي وجهتموها الي . فآمالكم سوف لا يكون نصيبها الحفوق . فان فرنسا ما جاءت الى هذه

البلاد كاستعمرة ، وسترونها راغبة بكل اخلاص في ان تضمن استقلالكم
في ظل عهد الانتداب الحر ، ولكن بشرط ان لا يغدو الاستقلال
ضاراً بها .

ثم ذكر الجترال المذاكرات التي جرت بين الامير فيصل وبين كليمانسو .
واشار الى « العصابات » التي هاجمت المنطقة الفرنسية . ثم قال :

وقد كانت هذه الهجمات تتوالى تارة من الشمال وتارة من الجنوب على
طول الحدود ، اي من تخوم فلسطين الى لواء الاسكندرونة .

وبما هو جدير بالذكر أن العصابات التي كانت تهاجمنا لم تكن متشكلة من
الاشقياء فقط ، بل كان يقوم على رأسها ضباط الجيش النظامي ، وهذه
العصابات ممدودة بالاسلحة والاعتاد والمال . ومع ان فتكها لم يكن شديداً
في جنودنا فان اضرارها كانت عظيمة على الأهلين المسالمين ، اذ هدمت
بيوتها ودمرتها تدميراً ، واحرقت القرى والساكن ونهبت الاموال
والمواشي .

وقد كانت اعمال الحكومة الشريفة الرسمية لا تقبل بازاء فرنسا عداء
عن اعمال عصاباتنا . فهل يجب ان اعيد امامكم ذكرى رفض العملة
السورية ، ومنع تصدير الحبوب الى المنطقة الغربية ، ورفض الانتداب
لسوريا الذي نيط بفرنسا من قبل مؤتمر السلم ؛ ثم القرار القاضي بالخدمة
الاجبارية ، وهو تكليف ثقيل ، تزح تحت اعبائه الشعوب ، وفوق ذلك
فان هذه الخدمة الاجبارية تعد عملاً عدائياً موجهاً ضد فرنسا .

ومن ثم فان الامير وحكومته قد رفضا ان يتوكلا لنا حرية استعمال
الخطوط الحديدية الفرنسية من رباق الى حلب ، مع ان هذه الخطوط كانت
ضرورية لنا لمتابعة اعمالنا الحربية ضد الأتراك ، وكل ذلك في سبيل سلامة
سورية . وهذه الأعمال هي التي حملت رجلا تحترمونوه وهو الكولونيل
طولا وكثيراً ما سعى هذا الرجل مثل سعبي - على تنبيه الامير الى

مهواة الحظر التي ينحدر اليها ، وقد كان يقول لسموه ان اياه كم علينا
خط حلب هو طعنة خنجر تصوب إلى ظهور جنودنا .
وأنا بنفسى أظهرت للامير الحظر الذي تنقاد اليه البلاد بواسطة أعماله
وأعمال المحدثين به .

لقد صبرت فرنسا صبراً طويلاً . ولكن صبرها صار الى النقاد . وجاء
اليوم الذي لا ينفع فيه صبر ، ولا تؤدة . فأمرتني الحكومة الفرنسية ان
أرسل الى الامير الانذار الذي تعرفون أمره . وتعرفون أيضاً أن
البرقية التي كان من شأنها أن تمنع جنودنا عن الزحف الى الامام لم تصلنا
في مساء ٢٠ تموز ، لأن الاسلاك البرقية كانت قد أجهزت عليها احدى
عصابات اللصوص التي تشجعها الحكومة والامير ، فنالوا هكذا جزاء
أعمالهم .

وفي اليوم الحادي والعشرين من تموز لما علمت بأمر البرقية أصدرت
الأوامر بايقاف سير الحملة بكل صدق ، مع ما في توقيفها من المحاذير فيما
لو استؤنفت الحركات . لأن هذا التوقيف يسمح للجيش الشريفي أن
يعزز مواقعه التي كان يتبجح بصدنا فيها ويقوي مراكزه فيقوم بحركات
ضدنا ، ولكنني حرصاً على شرف وتقاليد البلاد التي أنتسب اليها ، وشرفي
أيضاً ، لم أتردد برهة في اصدار الأمر بتوقيف الحركات .

ثم تكلم الجنرال غورو عن واقعة ميسلون ، وعن نوايا فرنسا الحسنة
نحو سورية ، وبعد ذلك أنهى خطابه بالكلمات التالية :

ان صبري الطويل حيال الحكومة القديمة ، واعتدالي في المفاوضات ،
ثم تلك المعارك التي تدل دلالة أكيدة على ابي مع تصميمي ومقدرتي على
صيانة حرمة وطني ، فاني لم آت إلى سوريا ظامناً الى المجد العسكري ،
فحسبي ورفقائي ما نلناه من مفاخر الحرب الكبرى .
آمالي هي أن أستغل خير سوريا برمتها وستكون مجهوداتي مبدولة

بصورة خاصة في سبيل اسعاد هذه المدينة التي هي لؤلؤة الاسلام المرصعة
بزمرد فراديسها الغناء .

انكم يا معشر السوريين في أشد الحاجة إلى معونة فرنسا ، وانا في
حاجة الى مشاركتكم ؛ فلا تتعدوا عنا ، واقبلوا يدي الممدودة إلى
مصافحتكم باسم فرنسا .

٨

بلاغ من مدير المطبوعات الافرنسية

— نشر في جرائد دمشق في ٩ آب ١٩٢٠ —

ان الشوائع التي تتكاثر في دمشق عن قيام انكلترة أو إحدى الدول
بمساعدة الأمير فيصل على الرجوع الى سوريا ، لا أصل لها البتة .

فان المسألة السورية تخص فرنسا لوحدها ، ولا علاقة لغيرها .

وما قيل أيضاً عن سفر الامير فيصل للقيام بالمفاوضات مع الحكومة
الفرنسية نكذبه أيضاً .

ومن هذه الاشاعات أيضاً ان الفرنسيين سيخرجون من دمشق .

وكما ان فرنسا لا تتسامح في ارجاع الامير فيصل الى بلاد هو غريب

عنها ، فانها لن تخرج من دمشق البتة .

القضية السورية

في البرلمان الافرنسي

لقد صارت القضية السورية موضوع بحث ومناقشة في البرلمان الافرنسي قبل يوم
ميسلون بمدة شهر واحد، بمناسبة الاعتمادات التي كانت الحكومة طلبتها تنفيذاً لسياستها
في بلاد المشرق . ان الخطب التي القيت خلال هذه المناقشة أظهرت مختلف التيارات

الفكرية التي كانت تسود فرنسا ازاء القضية السورية اذ ذاك بكل وضوح وجلاء .
فهي جديرة بالدرس والانتباه بهذا الاعتبار .
فرايت من المفيد أن أنقل فيما يلي أهم أقسام الخطبة التي القاها عندئذ ، « دالاديه »
لانها تعبر عن وجهة نظر المعارضين سياسة الحكومة ازاء القضية السورية ، وأهم
البيانات التي ادلى بها « بريان » لانها توضح الظروف التي احاطت باتفاقية سايكس بيكو
منذ عقدها الى حين تنفيذها — بعد تعديلها — .

١

خطاب دالاديه

— التي في جلسة ٢٥ حزيران ١٩٢٠ —

(تكلم دالاديه عن مسألتين : سمي احدها باسم « المسألة الاسلامية » والثانية
باسم « المسألة السلافية » وقال فيما قاله حول المسألة الاسلامية :)
... لقد طلبت اليكم الحكومة — فيما يتعلق بالمسألة الاسلامية ، رصد
اعتمادات خاصة ، تبلغ نحو ٥٢٥ مليوناً في ميزانية وزارة الحربية ،
و ١٨٧ مليوناً في ميزانية وزارة الخارجية . هذا مع العلم بان مقرراً قد
نهبنا إلى أن هذه الاقتراحات قد تبلغ مبلغاً يتراوح بين ٥٠٠ و ٦٠٠
مليوناً . فهل يسوغ لنا ، في الوقت الذي لا تزال فرنسا تحمل في
جنباتها آثار الجروح البليغة التي أصابتها ، ان تتورط في سياسة النفوذ
والاياه التي قد تؤدي ببلادنا إلى الهلاك ؟ (أصوات حسن جداً ! حسن
جداً في اليسار المتطرف ، وفي مقاعد مختلفة من اليسار) .

لقد بحثت ، من جهتي ، عن المصالح التي قد تبرر — مثل هذه السياسة —
يقولون لنا — فيما يتعلق بكيليكيا بوجه خاص — اننا عازمون على
إخلائها ، واننا عدلنا عن سياسة المغامرة والحرب . في حين ان المعارك
لا تزال مستمرة ، وان الهدنة قد خرقت ، واننا ما زلنا نتكبد في
كيليكيا — كما في سورية — خسائر تزداد يوماً عن يوم ، من جراء
رصاصة الاتراك والعرب من جهة ، وبتأثيرات الحمى المرزغية والتيفوس

من جهة اخرى . أننا نجعل عدد موتانا بالضبط ، ولكننا لنعلم ان حساتنا
- خلال شهر كانون الثاني وحده - قد تجاوزت ٦٠٠ رجلاً . .

ويقال لنا ايضاً : « أننا لا نريد ان نبسط حمايتنا على تلك البلاد .
واننا لا نرغب في تأسيس ادارة على طراز ادارة مراکش » . ولكن
أراني مضطراً للقول بانكم ارسلتم الى تلك البلاد عدداً كبيراً من الموظفين
الاداريين ..

(وبعد ان توسع في انتقاد اعمال الحكومة في كيليكيا ، قال : .)
إن حملة كيليكيا العسكرية ، لا تبررها أية حجة صحيحة . ومهما
حاولتم تنويع وجهات النظر ، فانكم لن تستطيعوا أن تبرروا بأية حجة
اقتصادية ، التضحيات التي يواد فرضها على البلاد .
انني سأقول الشيء نفسه بصدد المسألة السورية : انني لا انكر جلال
العامل الذي تم في سوريا ، سواء على يد المبشرين المسيحيين او على يد
الرجال العلمانيين ..

انني لست ممن ينكرون قيمة الحجج الادبية التي يمكن سردها لتبرير
عمل سامي هناك (حسن جداً . حسن جداً) ان المبشرين الافرنسيين
والعلمانيين الافرنسيين ، لم يحتاجوا الى حملة عسكرية ، ليكسبوا تقدير
جميع سكان سوريا ، على اختلاف اديانهم . ويتضح لي من دراسة اعمال
المؤتمر الافرنسي بسوريا - التي لا تخفى عليكم اهميتها - ان هؤلاء لا
يطلبون اليكم تجهيز حملات عسكرية ، وانما يقولون لكم بالعكس ...
أريستيد بريان - ان هؤلاء هم الذين يناشدوننا ان لا نتخلى عنهم ،
(أصوات : حسن جداً ! حسن جداً) .

دالاديه - هذا صحيح . ولكنهم يرجوننا بعدم الانسياق الى حملة
عسكرية .

بيلاه - هل ينبغي اذن ان نتركهم يقتلون !

مقرر اللجنة - إنهم يتوسلون إلينا ان نعهد الى السلام ، عندما يكون في وسعنا تجنب القتال .

شارل روبلان - ان الحرب هي احدى الوسائل المؤدية الى السلم .
(مقاطعة من اليساريين المتطرفين) : نعم ، ايها السادة ، بكل تأكيد :
ان الحرب هي وسيلة من وسائل السلم .

كيشار - اننا لا نريد حرباً مهما كان شأنها .

شارل روبلان - اني لا أرغب في الحرب ، وقد خضتها ، لأن
الضرورة كانت تقضي بذلك . ولكن الحرب وسيلة من وسائل السلم ،
وهذا بما لا ريب فيه .

دالاديه - مهما كانت الاعتراضات التي يمكن ان تثار حول هذا
الموضوع ، فما لا شك فيه اننا قد حصلنا في سورية - قبل الازمة الحالية
وقبل العمليات العسكرية الحالية بمدة طويلة - على مركز أدبي ومادي
من الطراز الاول ، دونما حرب ، وبجهودنا السامية وحدها (تصفيق) .
جورج لبيك - هذا صحيح جداً .

دالاديه - ولذلك ، فاني اتساءل : لماذا يبدو لنا الآن ، ان هذا
المركز آخذ بالضعف ؟

المقرر - لأن القتال قد وقع !

دالاديه - ولكن ، لم القتال الآن ؟ يجب ان نتفق على كل حال .
(مقاطعة في الوسط) .

الرئيس - ايها السادة ، انكم ستأتون الى منصة الخطابة بالترتيب . كل
بدوره . فارجو أن لا تقاطعوا المتكلم بعد الآن .

دالاديه - اني بمن يرون ان النضال في سورية ، انما هو نتيجة اخطاء
سياسية لا ريب فيها . وأعتقد باننا لم نأخذ بعين الاعتبار الهياج العميق
الذي يسود العالم الاسلامي منذ الحرب العظمى . وأعتقد كذلك باننا

أخطأنا تماماً في تشبيه فيصل تارة بشخصية « بلشفي تائه في الصحراء »
وتارة بشخصية « ويلسون ذات عمامة » وتارة أخرى بشخصية فارس من
فوارس اسطورة « سان جورج » .. (ضحك) .

انني لست أبداً ممن يدينون بهذا الرأي ، وانا انظر الى هذه المسألة
بصورة اكثر جدية من ذلك ، واعتقد ان فيصل - بعكس ما يظن -
رجل معتدل ، معرض الى تجاوز المتطرفين ، وانه يعمل بكل قواه لوقف
هذا التيار الخطر .

هذا هو رأيي بكل صراحة . وأرى نفسي مضطراً الى القول بان
جميع الحجج التي يعارضونني بها لا تبدو لي مقنعة تماماً .

ولا يسوغ لنا - في الواقع - ان ننسى أن في سورية ٣ ملايين مسلماً
و ٣٠٠٠٠٠ مسيحياً . واننا هناك امام شعب لا يشبه القبائل المراكشية
بوجه من الوجوه . وهو شعب يتحلى بحضارة قديمة جداً ، وقد اثبت قبل
الحرب العظمى بكثير - ومنذ سنة ١٨٩٣ بوجه خاص - بتطوره المستمر
انه يرغب في بلوغ الحرية والاستقلال وتأليف وتأسيس دولة حقيقية .

إذ كيف يمكنكم - على ما تتصفون به من الاحاطة بالقضايا الشرقية
ان تنسوا مناهج بيروت الشهير الذي يرجع الى سنة ١٩١٣ ، وتلك الحركة
القومية العظيمة التي ساهم فيها جميع السكان ، من مسلمين ومسيحيين ، -
بصورة لم يعهد لها الشرق مثيلاً؟ تلك الحركة القومية التي اتفق خلالها
المسلمون والمسيحيون ضد الاتراك لتأسيس دولة قائمة على السلام والنظام؟
وبوسعي أن أورد لكم عدداً كبيراً من الحوادث التي تؤيد ذلك .
ولا يخفى عليكم ان الاتراك أنفسهم ، قد بلغ بهم تهيبهم لهذه الحركة
القومية مبلغاً دفعهم الى التفكير في ايجاد اتحاد « تركي-عربي » على غرار
الاتحاد النمساوي المجرى .

هذه من الحقائق الناصعة التي تؤيد ما قلت ! ثم أفلا يحق لي أن

أقول : بأن الحرب لم تفعل شيئاً في هذا الشأن ، غير تقوية هذا التطور
وهذا الاتجاه .

فكيف ، وقد استنجدتم بالعرب خلال خمس سنوات لمحاربة الاتراك
وناديتهم - مع حلفائكم خلال هذه المدة - من على المنصات الفرنسية
والانكليزية والاميركية والايطالية في كل مكان وزمان ، أن لا غاية
نكم إلا الذود عن حرية الشعوب ... فكيف تتجراون ، واستحووا لي
ان أقول : بأية وقاحة تحاولون - اليوم ان تملكوا بلاداً ليست لكم ،
بلاداً لها الحق في ان تستقل ؟ (تصفيق من أقصى اليسار ومن عدة مقاعد
في اليسار . ومقاطعة في الوسط) .

المقرر - ان الانتداب ليس احتلالاً . بل الامر عكس ذلك تماماً .
دالديه - ان حضرة السيد نوبلوميير ، قد أبدى لي ملاحظة صائبة
جداً . إذ يقول بانه ليس في الامر احتلال واستيلاء ، إنما هناك ممارسة
الانتداب .

اني أعرف ذلك . وقد قرأت بعناية زائدة التقرير الذي وضعه . فماذا
يقول فيه ؟ انه ضد الفتوحات وضد المغامرات . ولكنه يعتمد على
أساليب أشد ليونة . وهو يعتمد قبل كل شيء على تأثير قرار سان ريمو .
إذ يقول : « لقد كان حقنا في سورية أمراً متنازعاً فيه ، حتى صدور قرار
سان ريمو . ولكننا منذ صدور هذا القرار ، أصبحنا نملك حقاً دولياً متيناً .
وقد حصلنا على موافقة انكلترة واطاليا والميكادو ، واننا نستطيع ان
نقول - بتأثير هذه السلطات الواسعة - أن الامير فيصل وجميع
المعارضين بلا استثناء - كما ذكر السيد نوبلوميير في تقريره - سيسارعون
الى الخضوع ...

قد ذكر السيد نوبلوميير في تقريره كذلك ، أن ما يجب عمله الآن
هو تزويد بعض كبار الموظفين من ذوي النوايا الحسنة بمبالغ تتراوح

بين ٥٠٠ و ٦٠٠ مليوناً ، لا لتجهيز حملة عسكرية - لأن الجنود سيكونون للزينة فحسب - ، وإنما للقيام بمباحثات ومفاوضات . فبالمال الذي سنضعه بين أيدي كمال وفيصل - وكل من التف حولهما - سنتوصل إلى حل المسألة السورية .

على اني أعتقد من جهتي ، - واقول ذلك بكل صراحة ، دون أن أقصد ايلام أحد - ، انه من الخطأ البين أن تقولوا لهؤلاء الشعوب - المتحمسين والمصممين على التحرر والانعقاد - انكم تحاولون الاستيلاء على بلادكم وتسعون إلى حكمها ..

المقرر - هذا غير صحيح ..

دالاديه - ... فرض الانتداب عليها ، لأن الكلمات لا تبديل حقيقة الأمر كثيراً .

كنتم تتكلمون في الماضي عن تغلغل سلمي ، وهاكم الآن تتكلمون عن انتداب . وفي الحقيقة ، انكم تتقدمون اليهم بانتداب على رؤوس الحراب .

المقرر - ان الأمر يقتصر على تأمين النظام الافرنسي في بلاد تسودها فوضى هائلة . وذلك لأن النظام الوطني - النظام المحلي - هو عاجز عن فرض نفسه بنفسه . واذا كنا نرغب في خرق هذا النظام ، انما نعمل ذلك لنجني ثمرات جهودنا وأتعبنا في أقرب وقت ممكن ، ولنرى الموارد المحلية تفي بالحاجات المحلية كلها ، وتسمح للأهليين بأن يعيشوا في عقر دارهم احراراً ومستقلين . (أصوات حسن جداً ! حسن جداً ! في عدة مقاعد في الوسط واليمين) .

ليون بلوم - وما هي الوسيلة لذلك ؟

المقرر - الوسيلة ، هي النظام الذي يعجزون عن فرضه بدوننا .

ليون بلوم - وكيف ستؤسسون أنتم هذا النظام ؟

المقرر - طبعاً بمعونة الدرك (مقاطعة في أقصى اليسار) . هذا امر
بديهي . فكيف تريدوننا أن نؤمن نظاماً بدون درك ؟ فهذه الطريقة
هي أساس كل حياة اجتماعية أو قربية من الاجتماعية ، عند البلاشفة كما هي
عند سوامم ، بل أكثر بما عند سوامم . (أصوات حسن جداً ! حسن
جداً ! في الوسط واليمين) .

لوناي - وسيكون الأمر كذلك حتى في عصبة الامم !
والاديبه - انني لا آسف على اشتراكي في هذه المناقشة ، حتى ولو لم
أكن قد توصلت من ذلك الى نتيجة سوى حمل السيد نوبلوميير على
الافصاح عن فكرته افصاحاً تاماً .
المقرر - هذا ما كنت كتبته قبلاً ..

والاديبه - الأمر اذن هو ارسال درك وتغلغل سلمي . ولكن ذلك
سينتهي بحملة عسكرية ، ومعارك دامية ...

... انكم اذا واصلتم هذه السياسة الحقاء ، ستعرضون أنفسكم إلى
خطر قد ينتهي بكارثة حقيقية . فيحق لي أن أساءل : أما كان الأفضل
لكم ان تسعوا إلى عدم توليد اضطرابات كبيرة في هذه البلاد ، وإلى عدم
إحياء الصداقة التي يضرها العالم الإسلامي نحونا .. عوضاً أن تلجأوا إلى
إيفاد ١٠٠،٠٠٠ جندي ، وأن تسوقوا للموت في سورية وكيلاً
جنوداً فرنسيين ، من أجل حركات عسكرية قد تعود بالحسارة على
فرنسة ؟ (أصوات حسن جداً ! حسن جداً ! من أقصى اليسار ، ومن
بعض مقاعد اليسار) .

وهل من حاجة الى القول بأننا - مهما كانت آراؤنا السياسية - لا
ننكر انه يتوجب على فرنسة أن تقوم بعمل عظيم في الشرق ؟ ومن
الضروري أن يتم عمل فرنسة في سورية وفي العالم أجمع ، ولكن بصورة
سلمية ، وعلى أساس الحكمة والعدالة .

المقرر - ان الغاية تبرر الوساطة .
دالاديه - هذا هو الأمر الذي لانرضاه . والأمر الذي نقاوم من
أجله كل عمل عسكري في سبيل هذه السياسة التي قد لا تدركون أهميتها
المقرر - بلي ، اننا ندرك ذلك .
دالاديه - نحن نقول انه من الخطأ أن نلجأ الى سياسة كثيرة الحسائر
ومشؤومة العواقب ، في الوقت الذي يسود فيه الاضطراب اوروباكلها ،
وعلى الاخص في الوقت الذي تتلبد فيه سماء الشرق بسحب مهددة .
على كل واحد منا أن يقدر العاقبة ويتحمل المسؤولية . وأما أنا . فلن
أصوت على رصد اعتمادات تبلغ مئات الملايين ، في الوقت الذي رزي ،
فيه شعبنا بـ ١٦٥٠٠٠٠٠٠ من ابنائه ، وفي الوقت الذي يتوتب علينا
جميعاً أن نركز قوانا لتعمير نواحينا المحرقة ، وتأمين حراسة نهر الرين
(حسن جداً ! حسن جداً) . أنا لن أصوت على رصد اعتمادات لتجهيز
حملة خطيرة ومشؤومة على سورية (تصفيق من أقصى اليسار ، ومن بعض
مقاعد اليسار) وأرجو أن تعذروني اذا ما رأيتموني متأثراً بعض التأثير ،
لدى تكلمي من على هذه المنصة .

٢

خطاب بريان

- ألقى في جلسة ٢٥ حزيران

لقد ذكر بعض النواب خلال مناقشة الميزانية - الاتفاقيات التي
عقدت بين الحلفاء سنة ١٩١٦ ، وانتقد بعضهم الحكومة على عدم
تمسكها باحكام تلك الاتفاقيات تمسكاً تاماً ؛ وعلى تنازلها عن الموصل
التي كانت ممنوحة لفرنسة بموجب تلك الاتفاقيات . وانتقد بعضهم
الاتفاقية نفسها على تجاوزها حدود الامكانيات الفعلية بايصال

المنطقة الفرنسية حتى ايران ، ماراً بديار بكر ؛ عندئذ طلب الكلام « آريستيد برييان » وانبرى للدفاع عن الاتفاقية التي كانت عقدت في عهده . ونحن ننقل فيما يلي أهم إقسام هذا الخطاب :

... نظراً لوجودي في الحكم ، يوم جرت المناقشات والمفاوضات ووقعت الاتفاقات المتعلقة ببلاد المشرق - سنة ١٩١٦ - يتوجب عليّ أن أدلي لكم ببعض المعلومات عن طبيعة هذه الاتفاقات وحقيقتها ، وعن مداها وعن الغاية التي كانت ترمي اليها .

إذا عدتم بالذاكرة الى الايام التي كانت تمها فيها تلك الاتفاقات ، لألقيتم بان ذلك التاريخ يتوافق مع محنة « فردون » ، وضعف الجبهة البلقانية ، ويسبق التاريخ الذي أعلنت فيه ايطاليا الحرب على المانيا ، ويسبق بكثير التاريخ الذي حظيت فيه أنا باستقبال سفير الولايات المتحدة الاميركية الذي أتى ليصرح لي بان هذه الدولة العظيمة قد عزمت على التزام جانب فرنسا في الدفاع عن الحرية .

إن الاتفاق لم يكن واضحاً تماماً في تلك الأيام ، وربما قلتم لي انه كان من المجازفة - بل من الطيش - أن تمد الحكومة - عندئذ - أنظارها الى تلك الاقطار البعيدة عن ميادين الحركات العسكرية الرئيسية ، وأعني بذلك عن الساحات عن الاوروبية .

غير أن زملائي أعضاء الحكومة ، وأنا شخصياً ، قد رأينا انه من الواجب علينا - على الرغم من حرجة الموقف - أن لانهمل أمر الدفاع عن حقوق فرنسا ومصالحها في أي مكان كان ، بل كان من المحتم علينا أن ندعم ونؤيد تلك الحقوق والمصالح في كل مكان . وذلك ما حدا بنا الى أن نسحب من جبهتنا الداخلية المهدة مقداراً كافياً من الفرق العسكرية ، وأن نرسلها إلى سلاويك ، لكي نسد الطريق المؤدية الى القسطنطينية في وجه التوسع الالمانى ، مسهلين بذلك حركات الروس في

أرمينيا ، وعمليات الانسكيز في آسيا الصغرى . وقد فكرنا بأن لفرنسة في هذه المناطق مصالح وحقوق قديمة جداً ، فكان من الواجب علينا ان ندود عن تلك المصالح والحقوق . (تصفيق)

واسمحو لي هنا ، أيها السادة ، أن أقول : ما أظلم أن يشار إلى سياسة التوسع والاستعمار ، عند الكلام عن هذه المناطق وعن بلادنا . فرنسة المسكينة !.. بعد الجهود التي بذلتها في هذه الحرب ، بالاقتال في عقر دارها وفي كل مكان ، وبارسال جنودها إلى البلقان ، وبالاشتراك في عمليات آسيا الصغرى على قدر الامكان ... بعد هذا كله ، ... عندما تصبح منهوكة القوى من هذه الجهود المضنية ... ان كل ما يمكن توجيهه إليها من اللوم ، هو القول - بعكس ذلك - بأنها كانت مفرطة في التنزه عن الاغراض والمنافع الخاصة (تصفيق) .

فالقول بأن بلادنا ذات مطامع استعمارية ، هو في الحقيقة تهمة لا نستحقها ابداً (حسن جداً . حسن جداً .) .

ليسمح لي السيد « لافون » أن أقول له - حين مناقشته؟ اتفاقات عام ١٩١٦ التي تنطبق على بلاد المشرق وآسيا الصغرى - باننا لسنا هناك في بلاد تعتبر فرنسة مجهولة فيها . فاننا هناك في بلاد يشع فيها مجد فرنسا اشعاعاً تاماً (أصوات حسن جداً ! حسن جداً !) .

هؤلاء الشعوب - الذين يعني بأمرهم زملاؤنا اليساريون المتطرفون لدواع عديدة محقة - ، هم مدينون لفرنسا ، التي بذلت جهودها ودماءها في سبيل توجيههم شطر الحضارة ، وتجييبهم الحرية (تصفيق) .

زميلي العزيز ، السيد أرنست لافون ! لقد كنت أنت يافعاً جداً حينئذ . ولكني أنا لا أزال أحتفظ ببعض الذكريات عن تقاليد الحزب الاشتراكي . ولا زلت أذكر العهد الذي كان فيه صوت « جوريس » البليغ ، وكلام « بروسانس » المقنع ، يستلفتان انتباه الرأي العام إلى

آلام السوريين والأرمن. وكان الناس وقتئذ يشتركون في الاجتماعات العظيمة التي كانا ينظماها ، ويضمون استيائهم الى استيائها ، من الفظاعات التي كان يعانيها هذان الشعبان . فماذا كانا يقولان وقتئذ ؟ لقد كانا يقولان : « انقذوا هؤلاء الشعوب من نير الأتراك الدامي ، حرروهم ! » (تصفيق) فقد استقبلت في ال « كي دورسه » بصفتي رئيساً للوزارة - سنة ١٩١٦ - وفوداً من الأرمن والسوريين والايروانيين . وكلهم كانوا يقولون لي : « ان فرنسا ، هي نحن ! اننا لا نغيز بينها وبيننا . وما دامت تركيا محكومة بالزوال ، فنحن نسترحم من فرنسا أن تقبل البنا » . وفي الواقع ، كان يتوقع عندئذ زوال تركيا ؛ وكان ذلك أحد اهداف الحلفاء في الحرب .

فكيف كانت تستطيع فرنسا ، ايها السادة ، أمام زوال تركيا وتشتتها ، أن تبقى مكتوفة الايدي ، فلا تبالي بمصير هذه الشعوب ؟ (تصفيق) . انها لو فعلت ذلك ؛ لكانت تناست تقاليدنا ، لاصبحت فلسطين لا شيء بالنسبة اليها ، وكذلك العراق وسوريا !
حقاً ، ايها السادة ، لو ان رئيساً للوزارة ، حصر اهتمامه - في مثل تلك الساعة - بما يقتضيه الدفاع الوطني المباشر وحده ، وقصر بصره على جبهتي فرنسا وأوروبا ، وحدها ، فأهمل المصالح المذكورة كلها ... بماذا كنتم تقابلونه اليوم ؟ (تصفيق حاد) .

زملائي الاعزاء ، ان فرنسا ليست في فرنسا وحدها . بل ان فرنسا في كل مكان امتدت اليه جذورها (هتافات جديدة) في كل مكان قام فيه جيشها بأعمال مجيدة ، ورفرف فيه علمها (تصفيق) .
ولقد كان طبيعياً أن تفعل فرنسا ما فعلته ، تلبية لنداء الشعوب نفسها . وهي لم تخرج بعملها هذا - في الحقيقة - على مبادئ السلم والحرية التي تجبذونها . ولم يكن هناك ، ففكرة توسع واستعمار ، ولا

سياسة عنف تجاه هؤلاء الشعوب التي أنت تتضرع اليها أن نطالب بها ،
قائلة : « اننا نفضل نفوذكم على نفوذ أية دولة أخرى » .
هذه هي الروح التي عقدت تحت تأثيرها الاتفاقات المذكورة ! لا شك
في انها واسعة الشمول . ولكن أيها السادة ، متى سيقدر الفرنسيون
عدم النظر الى شؤون فرنسة الخارجية من خلال الاعتبارات العاطفية
وحدها ! .

(بعد ذلك نقل بريان البحث الى الانكليز واخلاق الانكليز ، وتكلم عن سياسة
المساومة ، وأشار الى طريقة « الاخذ والاعطاء » في السياسة ثم قال :)

ولقد كان لدى - ولدى الأكتورية الساحقة من الفرنسيين - حتى في
اسوأ الساعات التي عشناها - ، إيمان قوي في النصر الاخير . وكنت
أقول لنفسي : لا ينبغي لنا - عند تسوية الحساب - أن نأتي إلى مائدة
الصلح ونحن فارغو الايدي .

عندما تدعى فرنسة الى تسوية أمور كهذه ، عليها أن تتساءل عما
يفعله فلاحونا الطيبون ، عندما يذهبون الى السوق ، لعقد صفقات بالأخذ
والعطاء : انهم يحرصون دائماً على عدم الاعطاء قبل الاخذ (ضحك) انهم
يناقشون . ومع العلم بأنهم مستعدون للعطاء ، انهم يحرصون دائماً على أن
يكون من المعالوم انهم أيضاً يجب ان يأخذوا شيئاً (ضحك جديد وتصفيق)
إن هذه الفكرة - التي أعتذر عن عرضها عليكم بعبارة سوقية نوعاً
ما - هي التي كانت تسيطر على سياستنا عام ١٩١٦ . إذ كنا نقول
لأنفسنا : ان امكانيات هذه الاتفاقيات ، ربما تتعدى امكانيات فرنسة
العسكرية ، ولكننا سنحتفظ منها على الاقل بما لا يمكن لفرنسة ان تتخلى
عنه ، نظراً لماضيها المجيد وتقاليدها القديمة ، أما الباقي ، أما ما يزيد على
ذلك ، فسيبقى مجال للتناقش فيه ...

إن إلقاء نظرة على الحارطة كاف لإثارة الدهشة في سعة المناطق التي

تتناولها الاتفاقات . انها كانت تشمل - كمنطقة افرنسية و كمنطقة ادارة عربية - مرسين وآضنه وسيواس وديار بكر ، وآرمينيا والموصل ، مع نتوء في كردستان .

(ملتفتاً نحو أرنست لافون) ان كردستان هذه شوشتمكم كثيراً ، يا زميلي العزيز ؛ فقد نبهت فيكم ذكريات طالب ، كان يجد صعوبة في حفظ هذا الاسم ، وينتهي به الامر في بعض الاحيان الى أن يتساءل عما اذا كانت هذه البلاد موجودة حقاً (ابتسامات) .

اني سأقول لكم لماذا اهتمينا بهذا الممر الذي يبعد عن منطقتنا هذا البعد : هذا امر بسيط للغاية . فقد قابلني عدد من أعيان الايرانيين وأشرفهم ، وقالوا لي بلغة افرنسية فصحي - لانهم كانوا يعرفون فرنسا وكانوا قد تعلموا وهم صغار ان فرنسا موجودة في بقعة ما ، وكان البعض منهم قد أقام فيها - قالوا : « فرنسا ، ولكن فرنسا هي نحن ! وفي إيران يتكلمون الافرنسية ، كما يتكلمونها في فرنسا . ففيها ١٨٠٠ مدرسة افرنسية . ان بلادكم تمثل في نظرنا الضمان المجسم لاستقلالنا . فاعملوا ما يجب للاتصال بنا » . وهذا يفسر لكم حكمة وجود النتوء الصغير الذي شاهدتموه ، والذي شوش ذكرياتكم الجغرافية (ضحك) .

ثم استعرض بريان الوقائع التي حدثت بعد عقد الاتفاقات ، وسرد كيف تنازلت الحكومات الافرنسية شيئاً فشيئاً عن بعض الاقسام من أقسام الاتفاقيات ، وكيف تركت الموصل وفلسطين للانكليز . وانتقد الحكومة على ذلك قائلاً : « اني أرى ماذا اعطيتم ولكني لا ارى ماذا تناولتم مقابل ذلك ! » وبعد ذلك قال (:

من حسن حظ فرنسا انها مكثفة جداً من جهة اراضيها الاصلية ومستملكتها الاساسية . ان شمال افريقية ، ينزل منزلة الاستطالة لها ، بل انه يؤلف جزءاً منها .. على شرط أن تحتفظ هي بمرکزها في البحر الابيض المتوسط (أصوات : حسن جداً ! حسن جداً)

ان اتفاقات عام ١٩١٦ كانت منحنتنا الاسكندرونة مع أضنه ومرسين . فالتقوا بانظاركم على الخارطة ، تجدوا ان ذلك يعني « الخليج » بكامله ، مع الجبال التي تؤمن الدفاع الاستراتيجي عنه الى مسافات بعيدة . فكان هذا هو الذي حملنا على توسيع منطقة نفوذنا ، وعلى ايصال حدودها الى تلك المسافات الشاسعة ، بموافقة الأرمن وبناء على طلبهم . وبإله من موقع ممتاز !..

ولما أتى البحث في وقت ما على احتمال تنازل انكلترة عن جزيرة قبرص ، وضع نص خاص في الاتفاقات المعقودة بهذا الشأن ، يضمن لفرنسة حق الشفعة على الجزيرة المذكورة . وكان هنا أيضاً مجالاً واسعاً للتبادل والتساوم عند الاقتضاء .

ان خليج الاسكندرونة ، شيء عظيم ومدهش في البحر الابيض المتوسط

واضدادك هذا الخليج أمر أساسي بالنسبة الى مستقبل فرنسا .

(وبعد ان عاد بريان الى البحث عن السياسة الانكليزية قال متفخراً :)
واما أنا ، فمن دواعي الفخر لي ان أكون قد عقدت هذه الاتفاقات في حينها . وكل ما أتمناه أن يستفاد منها الآن .

مذكرات الجنرال غوابه

عن يوم ميسلون

نشرت «مجلة جيوش الشرق» الفرنسية *Revue des troupes du Levant* في عددها الخامس ، الصادر في كانون الثاني ١٩٣٧ المذكرات التي كتبها الجنرال غوابه — قائد الحملة التي زحفت على دمشق — عن يوم ميسلون . تتضمن هذه المذكرات كثيراً من المعلومات العسكرية غير انها تذكر

في الوقت نفسه كثيراً من الوقائع السياسية كما أنها تبدي بعض الملاحظات العامة بصورة عارضة . وبين هذه المعلومات والملاحظات ما هو في غاية الامتاع ، لأنها تساعد على كشف الثقب عن بعض المسائل ، وعلى اظهار عقلية القواد الذين تولوا مهمة « فرض الانتداب على سورية » بقوة الحديد والنار . ولذلك رأيت من الضروري ان استعرض هذه المذكرات ، وانقل الملاحظات الواردة فيها ، تارة عن طريق الاجمال ، وطوراً عن طريق الترجمة الحرفية ، حسب اهميتها . انني انقل في الصحائف التالية ، ملاحظات الجنرال غوابه ، من غير ان اعلق عليها ، لانني اعتقد أن الحقائق والوقائع التي سردتها في الصحائف السالفة تعيني عن كل تعليق .

تتألف هذه المذكرات من اثني عشر فصلاً صغيراً : هالك عناوينها :

- ١ - « الملك » فيصل . ٢ - تحشيدات سرية . ٣ - دراسة الاراضي .
- ٤ - خطة الحركات . ٥ - انذار نهائي . ٦ - اليوم س . والساعة ص .
- ٧ - دبلوماسية ، ترددات ، وقرار . ٨ - مسرح المأساة ومثلوها .
- ٩ - خان ميسلون . ١٠ - مدينة الـ « الف ليلة وليلة » . ١١ - خاتمة عهد . ١٢ - الأمر العام رقم ٢٢ .

ويعقب هذه الفصول ذيل قصير .

ويظهر من هذا ، أن أكثر فصول المذكرات ومباحثها عسكرية بحتة . يذكر فيها الجنرال عدد القطع العسكرية التي تجمعت تحت قيادته وأسماءها . ويشرح الخطط الحربية التي وضعها بعد درس أحوال الاراضي ، والتعبئة العامة التي قام بها استعداداً للحرب ، ويستعرض وقائع المعركة التي جرت أخيراً بتفصيلات وافية .

وأنا لا أرى حاجة لاستعراض هذه المعلومات العسكرية ، ولو عن

طريق التلخيص . بل أكتفي بتسجيل ما ورد فيها عن قوّة الحملة من ناحية ، وعن مقدار خسائرها في المعركة من ناحية أخرى :
كان جيش المشرق مؤلفاً من ثلاث فرق . والفرقة التي وُضعت تحت قيادة الجنرال غوابه كانت الفرقة الثالثة .

وكانت تتألف هذه الفرقة من : أربع فيالق مشاة قناصة ، وفيلقين خيالة ، ومن أربع بطاريات مدفعية من عيار ٧٥ ، وبطارتين من عيار ٦٥ وبطارية واحدة مدفعية ثقيلة من عيار ١٥٥ شنايدر قصير . وكان قد وُضع تحت أمرها ١٥ دبابة هجوم وأربع سيارات رشاشة ، وفرقة هندسية ورتل من طائرات الاستكشاف ؛ وكان لها أن تستفيد من « الطائرات القاذفة » التابعة للقيادة العامة أيضاً .

وكان بين جنودها قناصة من الجزائريين ، وخيالة من المراكشيين ، ومشاة من السنغاليين .

وأما خسائر الجيش الفرنسي في معركة خان ميلسون ، فكانت تتألف من : اثنين وخمسين مقتولاً ومائتي جريح ، بينهم ثلاثة ضباط .

تبدأ المذكرات بفصل صغير عن الملك فيصل ، يلخص فيه الجنرال ما كان يأخذه الفرنسيون عليه :

« في دمشق ، وضع الامير على رأسه التاج الملكي ، وأخذ يحدّ السوريين ، ويزيد عدد فرق جيشه . إنه يمنع تداول النقد السوري ، ويحول دون وصول حبوب حوران الى منطقتنا . إنه يُعرقل التجارة بين لبنان وبين الاراضي الشريفة بكل الوسائل الممكنة ، كما يضع العراقيين العديدة في سبيل تموين جيوشنا المرابطة في الشمال بواسطة السكة الحديدية .

« زد على ذلك كله ، أنه يتشجع من عطالتنا الظاهرة ، فيستوي

الضامات المطاظة - بواسطة الوعود الخلابة ، أو الذهب اللمّاع - ويحمل بعض رجال سورية على التأهب للسفر الى اوريا ليطلبوا منها النجدة لتخليص سورية من جور فرنسة واستبداها .

وبناء على ذلك ، قد أدركت المقامات الفرنسية العليا ضرورة اللجوء إلى القوة العسكرية ، وقامت بتحشيدات قوية .

يعترف الجنرال غوابه ، ان الغرض من هذه التحشيدات لم يكن في حقيقة الامر « الدفاع عن المنطقة الفرنسية » . لان « هجوم القوى الشريفة على المنطقة الغربية كان قليل الاحتمال » ، على الرغم من « التشدقات الدمشقية » ، إنما الغرض الاصيل من هذه التحشيدات كان « إيصال تهديد القنابل الافرنسية الى المنطقة الشرقية » .

إن أهم النقاط الحساسة في المنطقة الشرقية كانت العاصمة دمشق ، فكان من الطبيعي أن تعتبر المدينة المذكورة الهدف الرئيسي للحركات العسكرية .

إن أعباء هذه الحركات ، القيت على عاتق الفرقة الثالثة التي كان يقودها الجنرال غوابه .

التحشيدات

وقد أعدّ الجنرال جيوشه للزحف على دمشق إعداداً تاماً . إنه ترك حاميات « تبنين » و « مرجعيون » في محلاتها ، وجمع حاميات « بانياس » و « مرقب » في طرابلس وتلكلخ ، وأما القوة الاصلية فقد حشدتها في طرفي الطريق المؤدي الى دمشق ، بين بيروت وعين صوفر . ووزّع القوى الامامية على زحلة وسعد نايل والمريجات . ثم أخذ يمرّن الجنود على الحركات الجبلية .

ولكنه رأى من الضروري أن يتوّج هذه الاستعدادات بإبصال

الخطوط الأمامية الى نهر البيطاني ، وذلك باحتلال شتوره والمعلقة ورياق ،
وأقدم على ذلك بسهولة كبيرة .

كما أنه أعدّ مطاراً جيداً بالقرب من تعنايل في سهل البقاع . ويعترف
الجنرال غوابه أن مزرعة الآباد اليسوعيين هناك ساعدت على اخفاء هذه
العمليات مساعدة كبيرة .

وفي ١٤ تموز ١٩٢٠ ، كان الجنرال قد أتم استعداداته ، وهياً أوامره
وأخذ ينتظر ورود امر الزحف من القائد العام الجنرال غورو .

الانذار

بذكر الجنرال غوابه المطالب التي ضمنها الجنرال غورو في انذاره
الرسمي ، ثم يقول :

« يجب ان نعتزف ان الجنرال غورو برهن عن شيمة سماحة عظيمة
جداً ، بتوجيه الانذار الى الامير فيصل ، بعد كل ما بدا منه من آثار
المراوغة والحيانة . ان تلك الاعمال كانت تقضي باصدار امر الزحف على
دمشق فوراً ، بدون سابق انذار .. »

وبعد ذلك يسجل هذا الاعتراف : « كلنا كنا نتمنى من صميم قلوبنا
ان يحمل « جنون العظمة » الامير على المواردية ، أو على الاجابة رأساً
بقوله « لا » .. »

امر الزحف

ان امر الزحف الذي كان ينتظره الجنرال غوابه بفارغ الصبر تأخر
حتى الليلة الحادية والعشرين من شهر تموز ، تلك الليلة كانت آخر المواعيد
المضروبة للاجابة عن الانذار الرسمي .

وفي منتصف الليل تلقى غوابه من الجنرال غورو امراً تلفونياً :
« لا جواب من الامير . الحط التلفوني قد قطع في الاراضي الشريفة . »

فالزحف على دمشق يجب ان يبدأ في ٢١ تموز وفقاً للخطة المقررة قبلاً .
وبناء على ذلك اصدر الجنرال غوابه على الفور الاوامر اللازمة الى
القواد والضباط .

الزحف

في الساعة الرابعة والنصف من صباح ٢١ تموز بدأت الجيوش الفرنسية
زحفها ، بعبور نهر الليطاني . انها وجدت الجسور سليمة ، ولم تصادف
مخافر شريفية . وزعم غوابه ان انسحاب الجيوش الشريفية من هنالك
كان نتيجة خطة مدبورة ، يُقصد بها ايقاع الجيوش الفرنسية في الفخ .
ولذلك امر قوادده بالتقدم مع الاحتياط التام لكل الطوارئ والاستعداد
الكامل للحرب والنضال في كل لحظة . وبعد مدة ، علم بوصول الجيوش
الفرنسية الى مجدل عنجر بدون مقاومة ، وباستيلائها على الموقع المذكور
بدون حرب .

بعد الحصول على هذه الاخبار ، لم يعد يرى الجنرال غوابه مبرراً
لاضاعة الاوقات بالحركات الاحتياطية ، فأمر قواده بجمع الجيش والسير
به في طريق دمشق مباشرة .

كما انه أخذ يسيرو بنفسه ، وراء مقدمة الجيش .

ملاقاة الكولونيل كوس

ان الكولونيل كوس التقى بالجنرال غوابه عندما كان يسيرو في وادي
الحرير . يسجل الجنرال هذه الملاقاة بالعبارة التالية .

« شاهدت سيارة تأتي من جهة دمشق فيها الكولونيل كوس - من
البعثة الفرنسية الموفدة لدى الامير فيصل - مع عدة ضباط شريفيين .

كان الكولونيل مصفر الوجه من شدة الهياج فقال لي :

- ماذا تعملون ايها القائد ؟ انكم احتلتم الاراضي الشريفية ، مع ان

الامير فيصل أذعن لجميع مطالب المفوض السامي .
غير اني اجبته ببساطة : « لديّ أمر من الجنرال غورو بالزحف على
دمشق . وانا اقوم بتنفيذ مهمة عسكرية محددة تحديداً واضحاً . أما
القضايا السياسية فعليك ان تراجع من اجلها ، من بقي خلفنا . »
قلت ذلك ، وواصلت سيوري الى الامام ، في حين ان سيارة الكولونل
اخذت تنطلق من ورائنا الى عاليه ..

السير الى الامام

ان المعلومات التي حصل عليها الجنرال غوايه من استكشافات
الطيارات ، اكدت له « انسحاب الشريفيين نحو دمشق » . ولذلك قرر
مواصلة السير الى الامام بسرعة ، لاكتساب اكثر ما يمكن من الاراضي
قبل غروب الشمس .

وفي الساعة الخامسة بعد الظهر ، كانت مقدمة الجيش قد وصلت الى
عين الجديدة ، واستعدت للتخيم هناك . غير ان الجنرال غوايه ، حينما
وصل الى الموقع المذكور ، لم يستحسن توقف الجيش هناك ، فقال :
يجب على مقدمة الجيش ان تحتل المرتفعات التي تسيطر على طول الوادي
القرن ، وتحكم وادي الزرزور .

فقامت الجيوش الامامية بالحركات اللازمة لذلك .
« وعند حلول الليل ، كانت الفرقة قد اصبحت في مأمن من كل
هجوم ، وقادرة على الزحف ، منذ الصباح الباكر ، نحو خان ميسلون . »

مراجع الدبابات

يقول الجنرال غوايه ، بعد وصف هذه الحركات :
« حدثت حادثة اعلمتنا بان الشريفيين ينوون التمسك بوادي الزرزور
لمنع جيوشنا من الخروج من مضيق وادي القرن : ان الدبابات التي

كانت تسيير مع القطع الامامية كانت تلقت امرآ بالوصول الى فم
الوادي لاحتلال ذلك ، غير انها قوبلت فور خروجها من الوادي بأربع أو
خمس قنابل من عيار ١٠٥ مما اضطر القائد الى التراجع لايصال الدبابات
الى موقع مأمون .. »

عقد الهدنة

يسجل غوايه في مذكراته الاسباب التي حملته على عقد الهدنة في عين
الجديدة بتفصيلات وافية :

« خلال الليل ، وصل الى مقر قيادتي وفد شريفي ، برفقة الكولونيل
طولا رئيس البعثة الفرنسية بدمشق ، لتذكيرنا بأن الامير فيصل قبل
جميع احكام الانذار ، وطلب منا مهلة جديدة لتفسيح امام الحكومة
الشريفية المجال لدرس الوضع الذي احدثه زحفنا الى الامام .

« لقد درسنا القضية مع الكولونيل بتلارئيس اركان الجيش . وقد
أعلمنا الكولونيل طولا ، ان خبر زحفنا الى الامام اوجد في اهل دمشق
هياجاً عظيماً جداً ، وهذا الهياج أدى الى حدوث عدة مصادمات . وقد
وقع قنابل الدول الاجنبية في قلق شديد . انهم يخشون ان يؤدي عملنا
الى ذبح المسيحيين .

« وقد وجدنا ان تأخير زحفنا لمدة ٢٤ ساعة يضمن لنا الفوائد التالية :

١ - منح جنودنا استراحة مفيدة جداً ، بعد ليلة قضاها بلا نوم ،
ومشي شاق قاموا به بين الجبال القاحلة ، بلا ماء وتحت أشعة الشمس
المحرقة .

٢ - تقوية الارتباط بين قطعات الفرقة التي تجمعت لأول مرة منذ

٢٤ ساعة ، ان ذلك كان أوجد قضايا عديدة تحتاج الى درس وقرار .

٣ - إظهار حسن النية أمام القناصل الأجنبية الذين يمثلون في دمشق

اوروبا المسيحية .

« في الواقع أن توقفنا حيث نحن ، كان ذا محذور خطير ، لأنه يضيع علينا الفوائد التي جنيناها من سرعة حركاتنا ، ويساعد الشريفيين على إتمام تحصيناتهم الدفاعية أمام غ وادي القرن - وإكمال تحصيداتهم وتمويناتهم في بعض المواقع الحساسة في ساحة الحركات .

« ومع ذلك كله ، فقد قررنا أن نمنح « وقف الحركات لمدة ٢٤ ساعة » على أن تمنح الحكومة الشريفية جيوشنا - مقابل ذلك ، حق الاستفادة من السكة الحديدية الممتدة بين رياق والتكية لأجل ضمان تمويننا . إننا سنستفيد لهذا الغرض من الطريق الذي يصلنا بالمحطة المذكورة على طول الضفة اليسرى من وادي الزرزور .

« إن الوفد الشريفي ، قبل شروطنا ، ثم واصل السير نحو عاليه لمفاوضة الجنرال غورو هناك » .

الطلب الجديد

وفي صباح اليوم التالي - ٢٢ تموز - أرسل الجنرال كتيبة لاستكشاف الطريق الموصل إلى التكية عن يسار وادي الزرزور ، وعلم أنه طريق دواب لا يُساعد قط على سير السيارات . كما أنه حسب أن نقل المؤن التي يأتي بها القطار الواحد ، من محطة التكية إلى عين الجديدة ، يتطلب استخدام جميع بغال الجيش بما فيها بغال المدافع والرشاشات .

ولذلك كان من الضروري استخدام الطريق الذي يتجه من محطة التكية على الضفة اليمنى من وادي الزرزور ، والذي يلتقي بطريق دمشق بالقرب من خان ميسلون .

هذا ، وقد لاحظ الجنرال غوابه أن بقاء الجيش في سهل الجديدة

بضعة أيام يولد مسألتين مقلقتين جداً :

اولاً : مسألة الماء - إن العيون الخمسة الموجودة في الجديدة كانت تعطي في اليوم الواحد ٢٠,٠٠٠ لتر من الماء ، في حين أن الجيش كان بحاجة إلى ٩٠,٠٠٠ لتر منها .

ثانياً : مرض الجفرة الحبيشة - إن سهل الجديدة كان من منازل القوافل منذ آلاف السنين ؛ فيظهر أنه أصبح ، لذلك ، من « الحقول الملعونة » - حسب تعبير باستور - تلك الحقول التي تستوطن فيها جراثيم الجفرة . وقد مات من هذا المرض الخطير ، خلال ساعة واحدة عدة حيوانات ، كان بينها الفرس المخصص لركوب أحد أركان حرب الجنرال نفسه .

ولهذه الاسباب كتب الجنرال غوابه إلى الجنرال غورو ، يشرح « الضرورة المطلقة » التي يراها لطلب تقدم الجيش إلى عيون خان ميسلون الغزيرة ، مع ضمان استفادته من الطريق الجيد الذي يصل محطة التكية بطريق دمشق ، وذلك في « حالة توقيف الزحف على دمشق » .

الشروط الجديدة

يقول الجنرال غوابه - بعد تفصيل وضع جيشه في عين جديدة :
« إن طلبي هذا ، ثقابل وتصالب مع الشروط الجديدة التي عُدّ على قبولها الجنرال غورو « توقيف الزحف على دمشق » .

وبعد تعداد هذه الشروط يعترف بما يلي :

« إن المطالب الجديدة - التي أقتُ البرهان على ضرورتها - كان من شأنها أن تزيد في صعوبة قبول الشروط المذكورة من قبل الأمير ، ولذلك لم نعجب عندما رأينا الكولونيل طولاً بآيتنا ، في الليل ، بجواب سلبي من الأمير على الانذار الجديد الذي أرسله المندوب السامي .

الزحف الاخير

ويصف الجنرال غوابه ، بعد ذكر مجيء الكولونيل طولاً ، كيف صدر أمر الزحف الأخير :

« إنني لن أنس الفصل المؤثر الذي جرى في الملجأ الذي كنت اتخذته مكتباً ، والذي لم يكن مسقوفاً إلا قليلاً. أخذ الكولونيل طولاً التلفون بيده ليتكلم مع الجنرال غورو ، ويبلغه الجواب السليبي الذي أعطاه الامير فيصل . يظهر أن الجنرال أبدى بعض الاعتراضات ، فأجابته الكولونيل طولاً قائلاً : إنه لا يكتم أن توقيف زحفنا على دمشق يقضي على نفوذنا المعنوي في الشرق قضاء مبرماً .

وبعد ذلك ، على الفور ، أبلغني الجنرال غورو تلفونياً ، أمر مواصلة الحركات ... »

الفصول الاخرى

بعد هذه التفاصيل يشرح الجنرال غوابه كيف جرت المعركة ، وكيف دخل دمشق وكيف تجول في طرقاتها ، وكيف استعرض الجيش فيها ، ثم كيف احتفل باعلان انتهاء العهد الشريف في سورية . وأخيراً ينقل الأمر اليومي الذي أصدره الجنرال غورو عقب انتهاء المعركة :

« إن الجنرال يشعر بسعادة عميقة جداً بتوجيه تهانيه الى الجنرال غوابه والى الجيوش الشجاعة ... التي كسرت مقاومة العدو الذي كان يتحدانا منذ ثمانية أشهر .

إنها سجلت صفحة مشرفة في تاريخ فرنسا وتاريخ سورية . »

ذكر الحروب الصليبية

يذلل الجنرال غوابه هذه المدكرات بحاشية قصيرة ، تدون فيها

بعض ما جال في خاطره من ذكريات وملاحظات ، بعد استقراره في دمشق الشام .

من المفيد أن نقرأ وأن نتأمل ما كتبه بهذه المناسبة ، هذا القائد الذي زعم أنه قاد الحملة العسكرية على دمشق « تنفيذاً لقرار عصبة الامم ، بغية تمدين سورية والسوريين » :

« أنا في دمشق !

إن هذا الاسم كان يمثل لي شيئاً خرافياً عندما كنت أقرأه ، في سجلات عائلتي ، وأنا بعدُ في سن الطفولة .

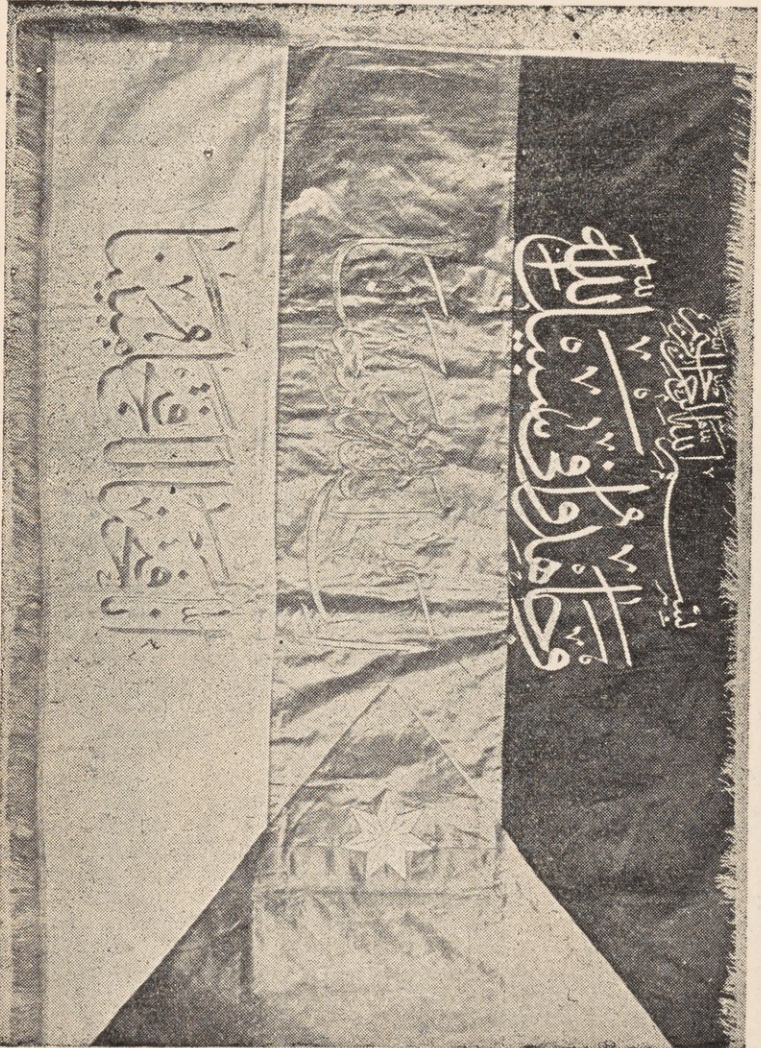
إن جان مونغو لعية ، الجد البعيد لجدتي من جهة أبي - لويز - كان وقع في الاسر خلال الحروب الصليبية الثانية ، سنة ١١٤٧ ، ونُقل إلى مدينة دمشق .

إنه كان من السواد الأعظم ، ولذلك لم يعامله « السراقون » المعاملة الحسنة التي كانوا يختصون بها الفرسان اللامعين . وأهل دمشق جعلوا منه في ذلك الحين ، عبداً يشتغل في أحد المصانع التي يُصنع فيها الورق من القطن . فاشتغل جان المسكين هناك شغلاً شاقاً خلال ثلاث سنوات ؛ وبعد ذلك فرّ من دمشق ، وتمكن من الالتحاق بالجيش الصليبي ، بعد اجتياز آلاف المخاطر . وعندما عاد إلى مسقط رأسه ، بعد غياب دام عشر سنوات ، أسس أولى طواحين الورق التي عرفتها أوروبا .

أو ليست « العدالة العليا » هي التي سمحت لحفيد أسير الحروب الصليبية أن يدخل المدينة المقدسة ، ظافراً منصوراً ؟ .. »



١ - الملك فيصل يسلم العلم الى لواء المشاة الاول
 بحضور وزير الحربية يوسف العظمة



٢ - وجه علم دولة المشاة الأولى الذي اشترك في معركة ميلون

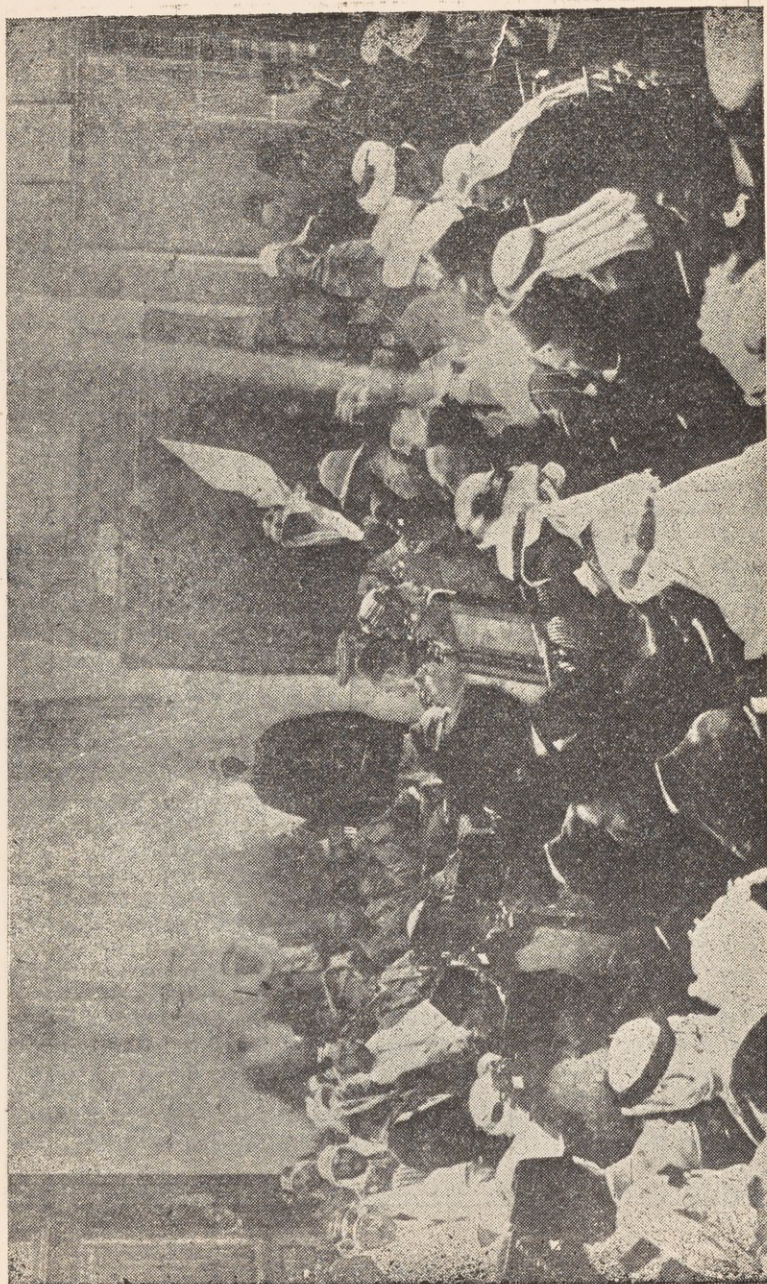


٣ الوجه الثاني من العلم المذكور - (العلم محفوظ في المتحف الوطني بدمشق)

سنة ١٢٠٠ هـ



٤ - الامير فيصل مع اخيه الامير زيد



٥ - الامير فيصل يخاطب في النادي العربي بدمشق



٦ - الامير فيصل خيال



٧ - الامير فيصل

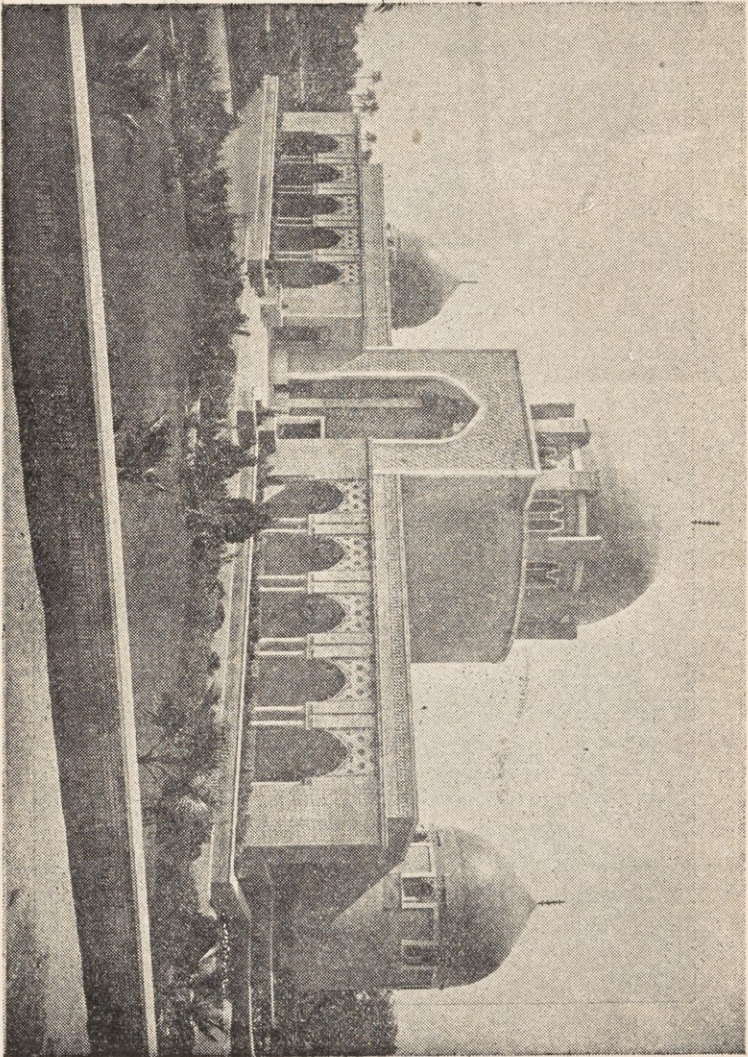
موسم في سنة ١٩٥٤م



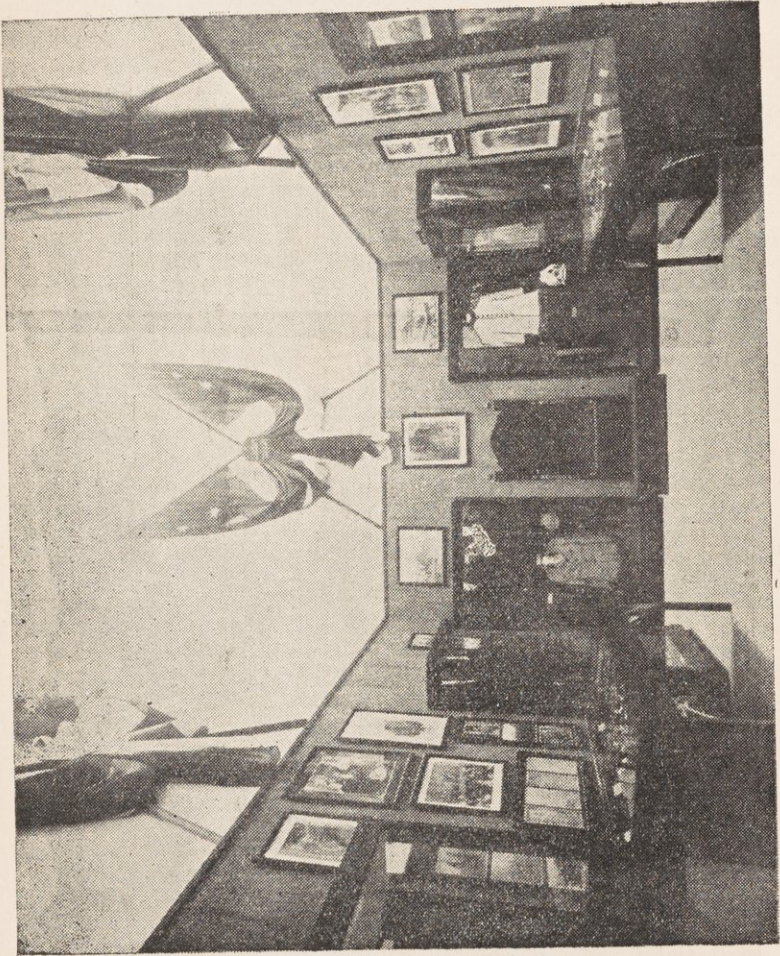
٨ - الملك فيصل الاول عند تتويجه في سورية



٩ - تمثال الملك فيصل الاول في بغداد



١٠ - ضريح الملك فيصل ببغداد



١١ - زاوية من احدى القاعات في معرض ذكرى الملك فيصل ببغداد



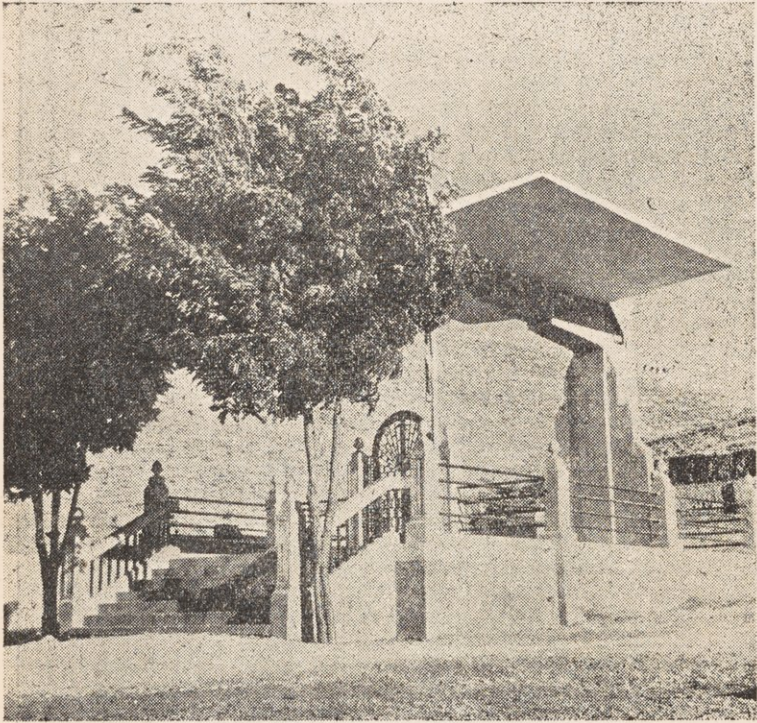
١٢ - يوسف العظمة عند تخرجه من المدرسة الحربية في الأستانة



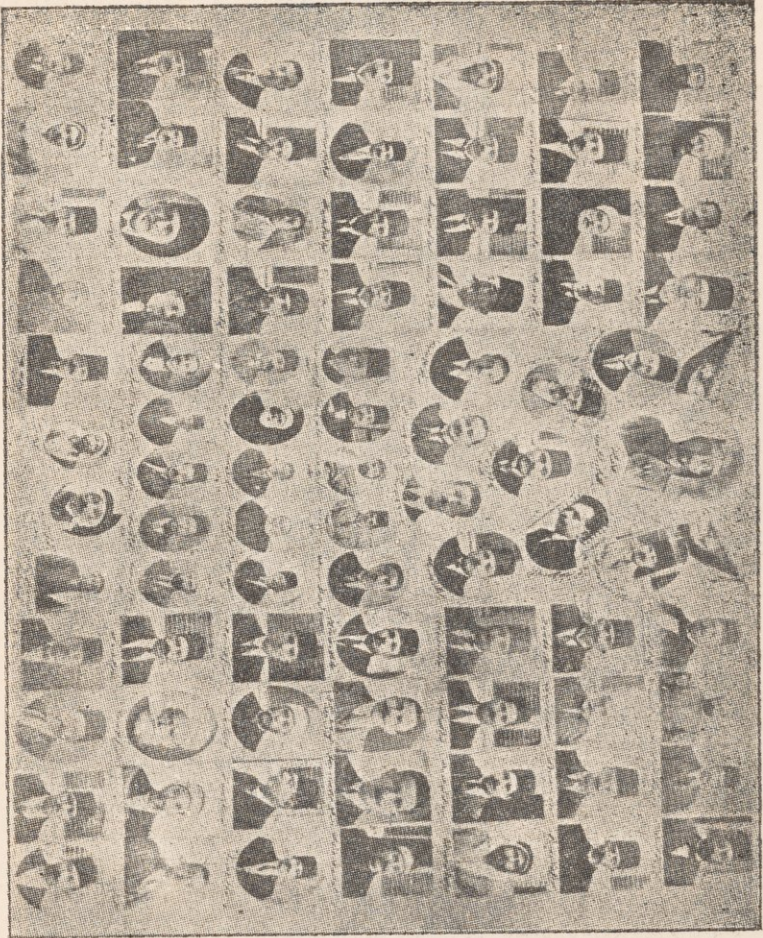
١٣ - يوسف العظمة عند تخرجه من مدرسة اركان الجيش في المانيا



١٤ - يوسف العظمة - وزير حرية الحكومة السورية العربية



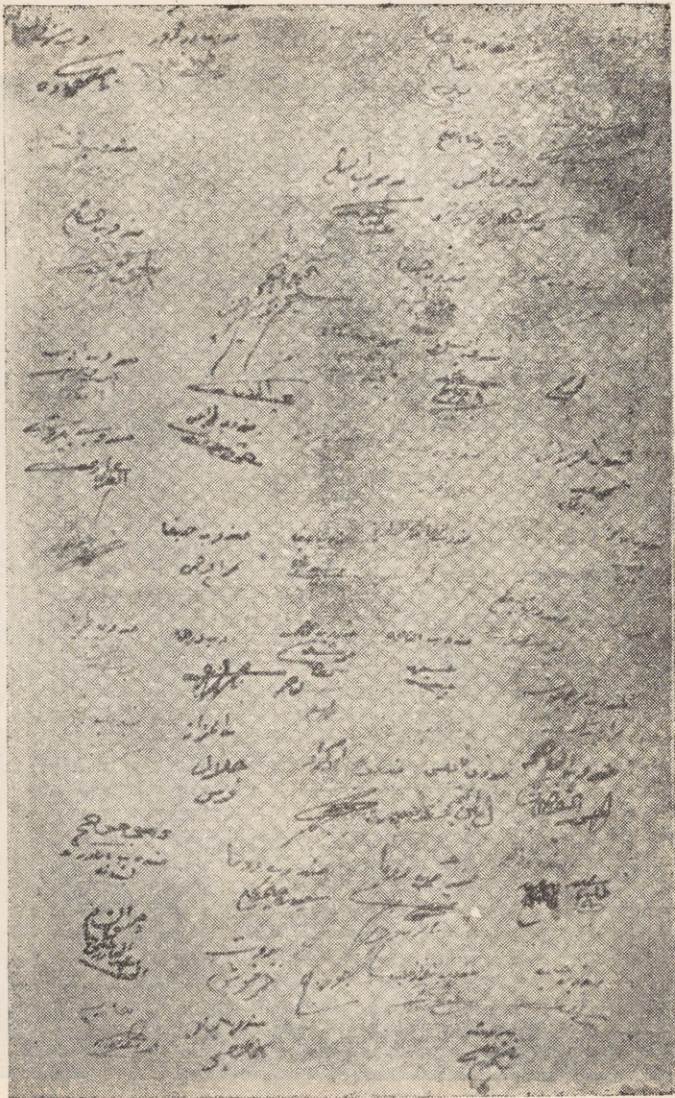
١٥ - ضريح يوسف العظمة - في خان ميسلون



١٦ - اعضاء المؤتمر السوري الذي قرر اعلان الاستقلال



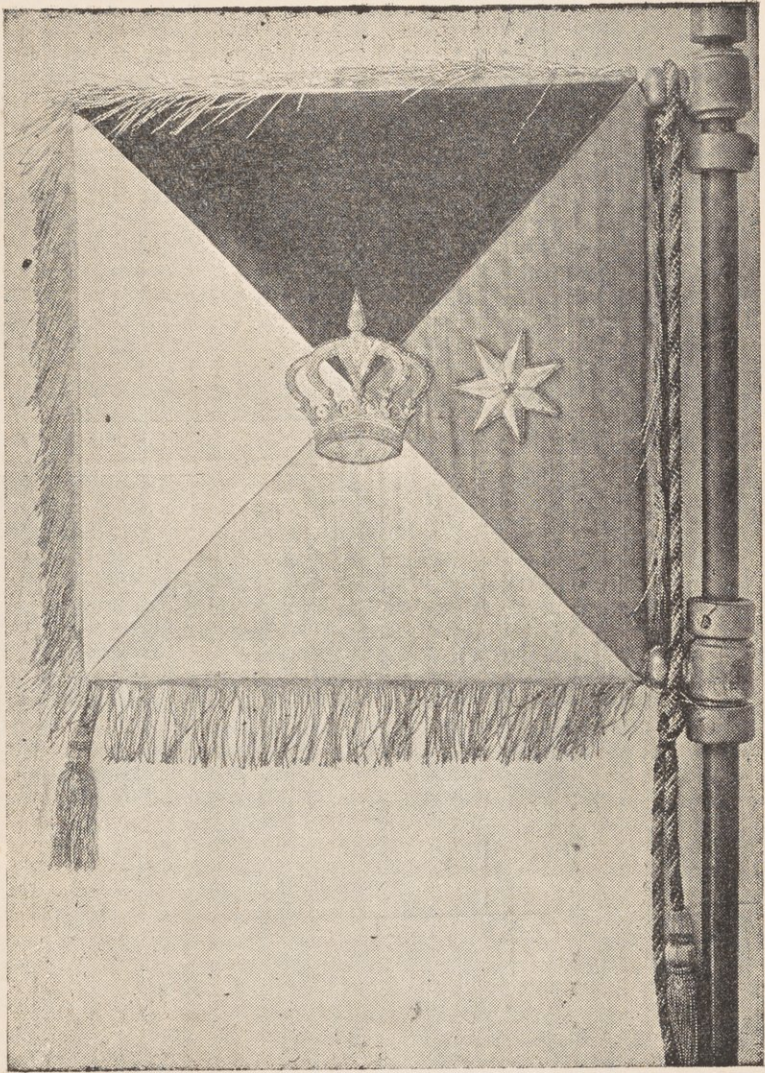
١٧ - الدينار السوري والطابع البريدية السورية
(صورة مكبرة)





٢٢ - هدية النادي العربي الى الملك فيصل (محفظة في المتحف الوطني بدمشق)

كوكبنا في قفلاتنا
 الأبدية لا يتغير ولا يفتر



٢٣ - علم الحرس الملكي
(محفوظ في المتحف الوطني بدمشق)

اياك

ان يضللك الخونة

لاتع

بلاد اجدادك فتعلمك اولادك واحفادك

عش حرا

فك امرلك من نير الاستعباد فتستريح وتكن مطالبك هي :

اولاً = اطلب (الاتقلال السيامي التام) بلا قيد ولا شرط

ولا حماية ولا وصاية

ثانياً = لانقبل بتجزئي بلاد اهلك ووطنك اي (سورية كلها

جزء لا يتجزأ)

ثالثاً = اطلب حدود بلادك من الشمال (جبال طوروس) ومن

الجنوب (صحراء الدينا) ومن الغرب (البحر المتوسط)

رابعاً = تمنى لقبية اللاد المحررة العربية (الاستقلال والانضمام)

خامساً = عند الاحتياج رجح ان تكون المعاونة المالية والفنية من دول

امر بك رفض ان لا تمس استقلالنا السيامي التام

سادساً = احتج على المادة (٢٢) من قانون جمعية الامم القائلة بوجوب

الوصاية لانك اهل للاستقلال

سابعاً = ارفض كل حق تدعيه دولة ما بان لها حقاً تاريخية او

ارجحية في بلادنا رفضاً باتاً

وطني عربي مفادي



٢٥ - نموذج من الاعلانات وزعت على الاهل

عند مجيء اللجنة الاميركية للاستفتاء



- ١- تجتمع كافة اهالي وسكان العاصمة يوم (اثنى عشر) في (٨) آذار سنة ١٩٤٠ الساعة (٩٠) قبل الظهر في شارع النصر وطر بن الصالحية بدلالة رؤساء واعضاء الأحزاب والجمعيات
- ٢- نسيب الجاهل بقيادة الرؤساء الموصي للبحر والموافق المقررة على اتم نظام
- ٣- تشترك كافة النقابات والحرف وتلاميذ وتلميذات المدارس في المظاهرات
- ٤- تصطف الجماهير الساعة الثانية بعد الظهر في ساحة الشهداء في الموقع المخصصة
- ٥- في الساعة الثالثة يعلن الاستقلال من شرفة دثرة البلدة بقرائة نزار الوزة السوري ويطلق مائة مدفع ومدفع من القلعة وترفع الأعلام السورية الجديدة ويهتف الشعب بحية الملك
- ٦- يستعرض جلاله الملك الجيش وهو في شرفة جيو دائرة البلدية
- ٧- يقبل جلاله الملك باسم الأمة نهر بكات حضرات رئيس واعضاء مجلس المديرين وجمعية اللواتم السوري والقاضي والمفتي وتقيب الأشراف و بطريك الروم الارثوذكس و بطريك الكاثوليك ومطران اللاتين والسرمان والأرمن القديم ورئيس روضى البرونستان ورئيس الحاخامين فقط
- ٨- يشرف ركب جلاله الملك انصره السلطاني عند نهاية الاستعراض ويقعه رئيس الحكومة ورئيس الوزيري مركبة خاصة مخمهم كوكبة من الحرس الملوكي
- ٩- يطوف الجيش شوارع المدينة وتشترك طنقات الأمة بالمظاهرات حتى غروب الشمس
- ١٠- تزداد العاصمة بالاعلام وتنفخ الأسواق ليلاً وتقام الافراح والمهرجانات وتثار الحواتر الرسمية والمخصوصية والحوايت حتى منتصف الليل ثلاثة ايام متواليات
- ١١- تفيول قطعات الجيش المظفر ليلا في شوارع العاصمة بالمشاهل
- ١٢- منوع فطلياً تلذ واستمال السلاح وحن بجرأ يساق لقضاء العسكري
- ١٣- مديرا المخاضية والأمن المام مسؤولان عن حفظ الراحة والنظام
- ١٤- تخصص بنابة مسرح زهرة دمشق للتبرجيع من السيدات

رئيس بلدية العاصمة

١٩٤٠

٢٦- منبهج الاحتفال باعلان الاستقلال

قصة حياة
 الحسين بن علي بن أبي طالب
 ذي القعدة

الحسين بن علي بن أبي طالب

الكاتب الخاص

الحسين بن علي بن أبي طالب

رئاسة الامناء



الحسين بن علي بن أبي طالب

وزارة الخارجية



الحسين بن علي بن أبي طالب

رئاسة الوزراء

١- يوم ان تصلى عصفى اى صلاة العظماء
 تدوة ما لياح على عصفى وما جيبا عن السار
 والسجدة الزارزاه فاه الارزاه التى ومنا نقتى
 عصفى داو لفا تدبى بى صم اعلى
~~بى~~

فتبلاة

البحر فى التفسير المشتمل على

٥٠

رقم

تاريخ

٤٤٥ - ٨٠١

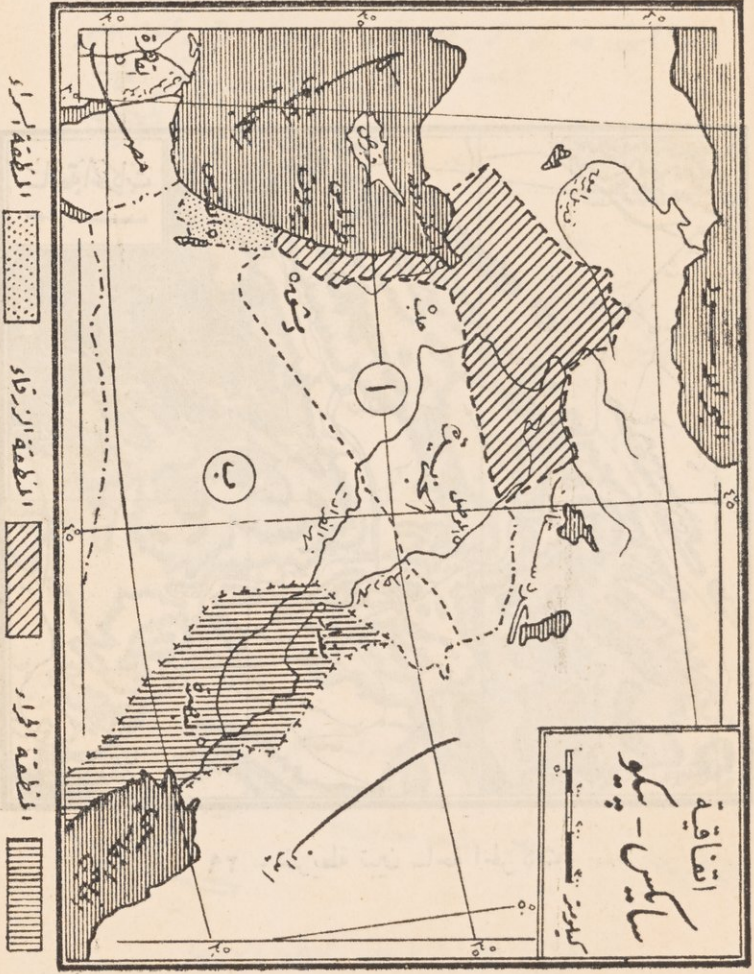
٩٤٩ - ٥٠٠

بوسلوف سولوبافسكىم فلكم تبارك اسم الرب على ما اذنه عن الارض
 فى الابرار . فبدا ما هو فداوى
 وبنى زنى الرب الفلكم
 الله

٢٨ - خط يد يوسف العظمة وتوقيعه

فى الاعلى : خاتمة كتاب من خط يده ، تتعلق بمفتى بيروت

فى الاسفل : توقيعه على ورقة دعوة



۳۰ - خريطة تبين اتفاقية ساکس پیو

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

٢٢

Après acceptation de notre part
des conditions de l'ultimatum
du 14 juillet et notre commen-
cement d'exécution par des
faits comme le renvoi des
troupes qui a démonté notre
armement il n'y a eu aucun
acte de notre part qui puisse
vous donner le droit de nous
imposer des conditions nouvelles.
Nous vous prions de ramener
les choses à son état antérieur
et de retirer les troupes françaises
en dehors des conditions de
l'ultimatum pour que le peuple syrien
puisse se calmer et retrouver
confiance -



٣٢ اللوحة التذكارية التي نحتها الفرنسيون
 على صخور نهر الكلب عن احتلالهم لدمشق

فهرست

فهرست المواد

مقدمة

صفحة

يوم ميلسون ١
أهمية يوم ميلسون - وتقااض ما نشر عنه .

القسم الأول

عوامل ومقدمات

أطماع فرنسا في سورية ٨
عوامل هذه الأطماع : اتمام الأعمال التي بدأت في عهد الحروب
الصليبية والأمارات اللاتينية - ضمان سيطرة فرنسا على مستعمراتها
الاسلامية - تقوية مركز فرنسا في البحر الابيض المتوسط .

التنازع الدولي حول البلاد العربية ١٢

قبل الحرب العالمية ١٥
منافسات ومساومات ومعاهدات : لامتلاك واقتسام العربية
العربية (مصر ، الجزائر ، تونس ، مراكن ، طرابلس الغرب) -
ولتحديد مناطق النفوذ في آسيا العربية (سورية ، فلسطين العراق
خليج البصرة ، البحر الاحمر ، سواحل الجزيرة العربية)

خلال الحرب العالمية ٣٥
الحلافات التي قامت بين الانكليز والفرنسيين حول : مشروع احتلال

الاسكندرونة ، ومساعدة جمال باشا على الثورة - الاتفاقية التي عقدت بين روسيا وانكلتره وفرنسة - اتفاقية سايكس بيكو - مكاتبات ماكماهون مع الشريف حسين - موقف الفرنسيين ازاء الثورة العربية .

٦٢ بعد الحرب العالمية

مطالبة الفرنسيين بتطبيق اتفاقية سايكس بيكو ، ومطالبة الانكليز باعادة النظر في احكامها - تقسيم سورية الى ثلاث مناطق عسكرية - ابتكار نظام الاتداب لستر المقاصد الاستعمارية - فرنة تتنازل لانكلتره عن الموصل ، وانكلتره تترك لفرنسة حرية العمل في سورية .

٧٢ الاحوال الداخلية

اهداف الثورة العربية الاصلية - اصطدام هذه الاهداف بالاتفاقات الدولية - تأسيس الدولة السورية - الدعايات والدسائس الفرنسية - بلبلة الآراء والنزعات ، بين رجال السياسة وبين الناس .

القسم الثاني

وقائع ومذكرات

٩٦ تمهيد : أزمة الاستبدال

اتفاق انكلتره وفرنسة على استبدال الجيوش - انسحاب الجيوش البريطانية من المنطقتين الشرقية والغربية - محاولة قيام الجيوش الفرنسية مقام الجيوش البريطانية في بعض الاقسام من المنطقة الشرقية وهي الواقعة غرب خط سايكس بيكو - موقف الحكومة السورية - موقف كليمنصو .

٩٦ أزمة الانذار

ورود أخبار الانذار - وصول الانذار - رأي ياسين الهاشمي -

	رأي مصطفي نعمة - قرار الحكومة - تكليف ياسين الهاشمي بتأليف
	الوزارة - تمديد مهلة الانذار - تبليغ القرار النهائي، وتسريح الجيش
	- زحف الجيوش الفرنسية ، عقب تسريح الجيش السوري - المحابرة
	مع الجنرال غورو - السفر الى عاليه للمفاوضة مع الجنرال غورو .
١١٦	في الطريق الى عاليه : الهدنة مع الجنرال غوابه
١٢١	في عاليه مع الجنرال غورو : الشروط الجديدة
١٣٢	في طريق العودة : تمديد مهلة الهدنة
١٣٧	في دمشق : برقية جديدة من غورو - الاجتماع مع ممثلي الدول
١٤٥	يوم ميلسون ، والاسبوع الذي يليه
١٤٦	بين دمشق والكسوة
١٥٣	في درعا
١٥٨	خاتمة : بعد الخروج من سورية

في حيفا - الى مصر ، ومنها الى ايطاليا - السفر الى الاستانة والعودة
الى ايطاليا بعد الاتصال مع ممثل الكمالين - الملك فيصل في فيلا
دسته - أعمال وجهود في روما : المحابرة مع انقرة ، الاتصال
مع موظفي الخارجية الايطالية - مشروع انتقال الملك فيصل الى
العراق : موقف الملك فيصل اذاء هذا المشروع - مفاوضات مع
الانكليز - سفره الى العراق .

ذيل

وثائق ومعلومات

١٩٣	فيصل الاول
٢٢٨	الحكومة السورية
٢٤٥	المؤتمر السوري
٢٦١	اعلان الاستقلال

صفحة	
٢٧٤	الانتداب
٢٧٧	الانذار الأخير
٢٧٧	أ - قبل وصول الانذار الرسمي
٢٨٣	ب - الانذار الأخير
٢٩٢	ج - بعد وصول الانذار الأخير
٢٩٤	د - بعد زحف الجيوش الفرنسية
٣٠٣	الاحتلال
٣١٥	مزاعم الفرنسيين
٣١٦	بيانات وبلغات رسمية
٣٢٨	خطاب دالادييه في البرلمان الفرنسي
٣٣٥	خطاب بربيان في البرلمان الفرنسي
٣٤١	مذكرات الجنرال غوابه عن يوم ميلسون
	صور وخرائط
	من ١ - الى ٣٢

فهرست الصور

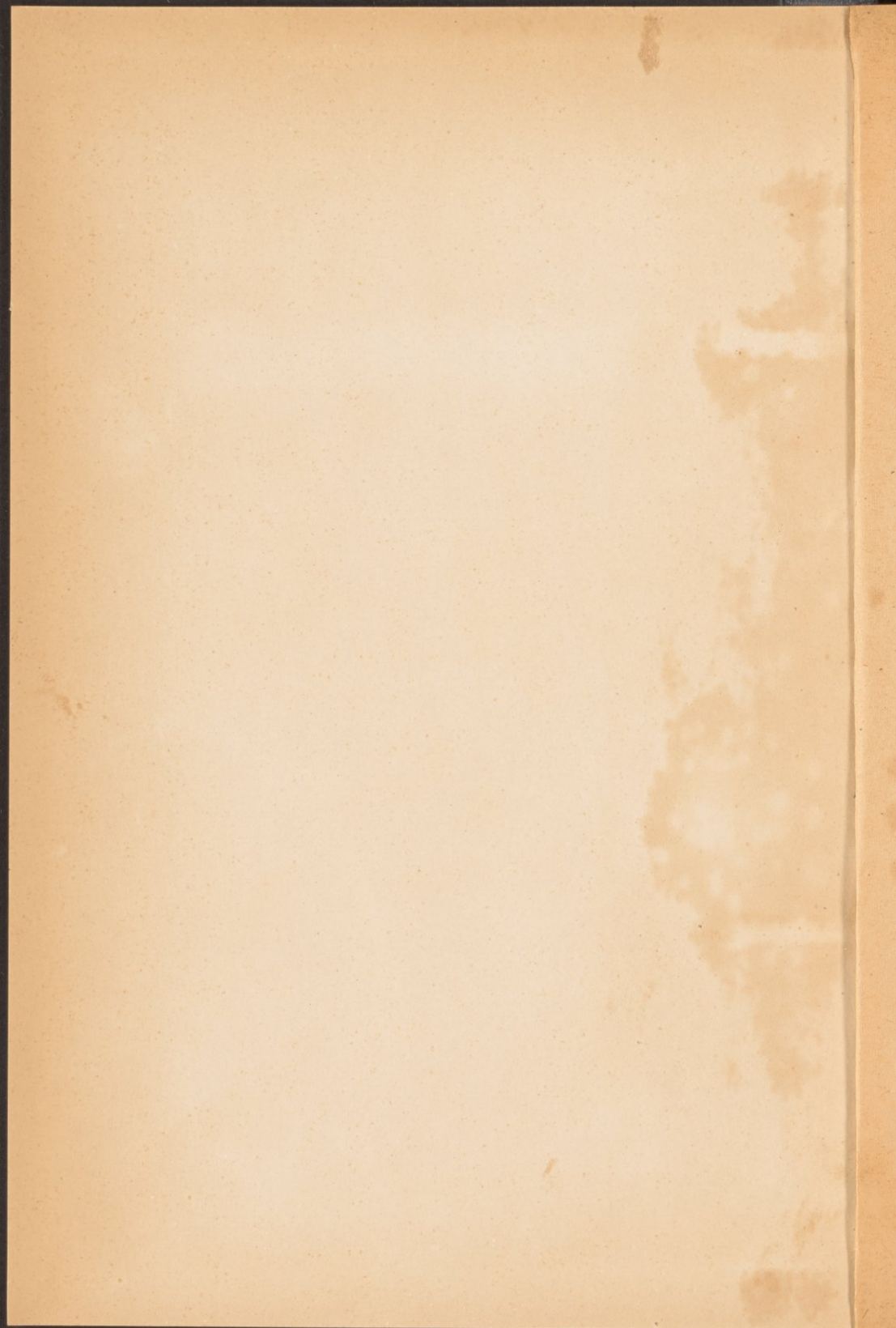
- ١ - الملك فيصل يسلم العلم الى لواء المشاة الاول بحضور وزير الحربية يوسف العظمة .
- ٢ - وجه العلم المذكور
- ٣ - الوجه الثاني من العلم المذكور .
- ٤ - الامير فيصل مع أخيه الامير زيد .
- ٥ - الامير فيصل يخطب في النادي العربي بدمشق .
- ٦ - الامير فيصل خيال .
- ٧ - الامير بلباس مدني ، وعلى رأسه كوفية وعقال .
- ٨ - الملك فيصل الاول ، عند تتويجه في سورية .
- ٩ - تمثال الملك فيصل الاول ، ببغداد .
- ١٠ - ضريح الملك فيصل ، ببغداد .
- ١١ - زاوية من إحدى القاعات في معرض ذكرى الملك فيصل ببغداد .
- ١٢ - يوسف العظمة ، عند تخرجه من المدرسة الحربية في الآستانة .
- ١٣ - يوسف العظمة ، عند تخرجه من مدرسة أركان الجيش في المانيا .
- ١٤ - يوسف العظمة وزير حربية الحكومة العربية السورية .
- ١٥ - ضريح يوسف العظمة في خان ميسلون .
- ١٦ - أعضاء المؤتمر السوري الذي قرر اعلان الاستقلال .
- ١٧ - الدينار السوري والطابع البريدية السورية .

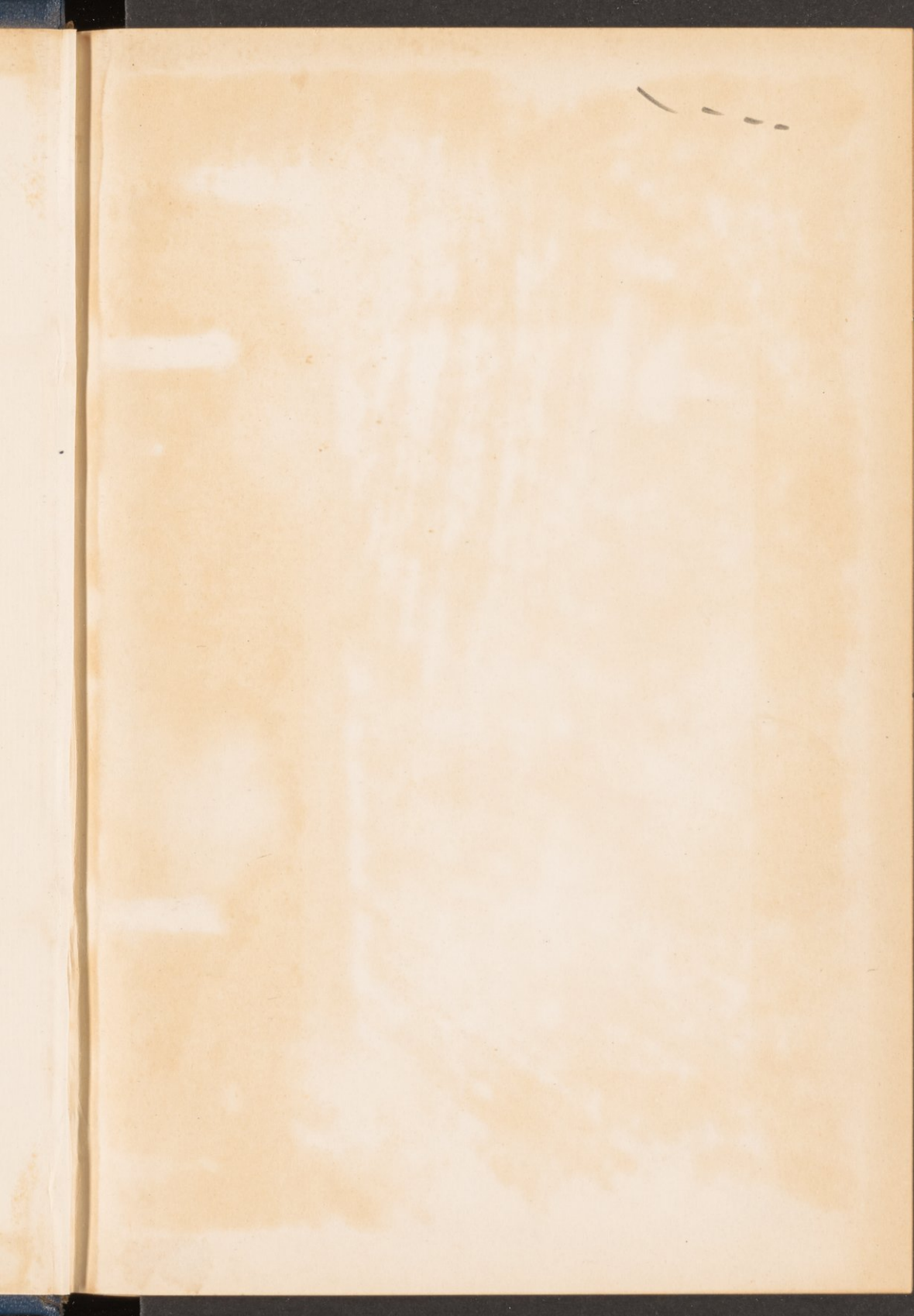
- ١٨ - الصفحة الاولى من قرار اعلان الاستقلال .
١٩ - الصفحة الثانية من قرار اعلان الاستقلال .
٢٠ - الصفحة الثالثة من قرار اعلان الاستقلال .
٢١ - الصفحة الرابعة من قرار اعلان الاستقلال .
٢٢ - هدية النادي العربي الى الملك فيصل .
٢٣ - علم الحرس الملكي .
٢٤ - نماذج من الاوراق والوريقات التي نثرت عند مجيء لجنة الاستفتاء
الاميركية .
٢٥ - اعلانات وزعت على الاهالي عند مجيء لجنة الاستفتاء .
٢٦ - منهج الاحتفال باعلان الاستقلال .
٢٧ - عناوين مأخوذة من الاوراق الرسمية .
٢٨ - خط يوسف العظمة وتوقيعه
٢٩ - خريطة تبين ساحة الحركات
٣٠ - خريطة توضح اتفاقية سايكس بيكو
٣١ - مسودة جواب الى الجنرال غورو
٣٢ - اللوحة التذكارية التي نحتها الفرنسيون على صخور نهر الكلب عن
احتلال دمشق .

انتهى طبع هذا الكتاب على

مطابع الكشاف

في ١٠ كانون الثاني ١٩٤٨





Date Due

APR 10 1970

Demco 38-297

New York University



31142028245895